صيانة العلوم الإسلامية
ودور علم الرجال فيها

د. عبد الرسول غفاري

دار الهادي

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع

هاتف: ٥٥٠٤٨٧/ ٠١ ـ ٨٩٦٣٢٩/ ٠٣ ـ فاكس: ٥٤١١٩٩ ـ ص.ب: ٢٨٦/ ٢٥ غبيري ـ بيروت ـ لبنان

Tel.:03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199- P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon

E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: http: //www. daralhadi.com

صيانة العلوم الإسلامية
ودور علم الرجال فيها

تأليف

حجّة الإسلام الدّكتور عبد الرّسول غفّاري

دار الهادي
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهْداءُ

إلَى الَّذِينَ مَدَحَهُم اللهُ سُبحانَهُ فِي أَماكِنَ عَديدَة مِنْ كِتابِهِ المَجيد...

إلَى الَّذينَ لا تُلْهِيهِم تِجارَةٌ وَلا بَيعٌ...

إلَى الَّذينَ صَدَقُوا مَا عاهَدُوا اللهَ عَلَيهِ...

إلَى الَّذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحاتِ وتواصوا بِالحقّ...

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة :

اللّهمَّ لَكَ الحمدُ ما أبقيتني، ولَكَ الشكرُ عل نعمائِكَ وآلائك عَدداً لا يُحصِيه أحدٌ إلّاأنتَ، جَلّت قدرتُك وتعالَت أسماءُكَ، ولَكَ الثناءُ ما دامتِ السمواتُ مرتفعة والأرضون منبسطةً، يا مَنْ تفردً بالوحدانيةَ دُونَ غيره ويا مَنْ خلق كلّ شيء من لا شيء ولم يسبقه في الوجود شيء، يا من إليه الأُمور تصير، وله الملك والتدبير، يا من لا تشاركه الخلائق في نعوته، ولا تبلُغ الالسنُ منتهى الثناء عليه والشكر له. بل عجز الخلق عن إدراك كنه ذاته وتقاصرت هِمَمُهم في بلوغ حدّ طاعته، فهم إلىٰ النقصان أنسب وهو سبحانه الفرد الصمد الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد، الأوّلُ ولا أوّلَ يَسبِقُه، والآخِرُ ولا آخَرَ يتبعُه.

اللّهمَّ ولكَ الحمد علىٰ ما مننت علينا برسلك وأنبيائك ومبلّغي أحكامك، رجالاً انتخبتهم لاصلاح عبادك، وأُمناء علىٰ دينك، وجعلت خاتمهم نبيك محمداً (صلى الله عليه وآله) ، عبدك وأمينك وحافظ سرّك ومستودع علمك بعثته رحمة للعالمين ومنقذا لهم، فعليه من الصلوات والتحيّات ما أحصاه كتابك، وعلىٰ آلهِ الكرام الأبرار شجرةِ النبوّة ووارثي علم الوحي والتنزيل، في بيوتهم نزل الكتاب ولأجلهم كانت السموات والأرضون.

اللّهمَّ فبارك عليهم وعلىٰ مَن اتبعهم بإحسانٍ واقتفى أثرهم بطاعة وإيمان، الذين وصفتهم في كتابك الكريم فقلت تقدّست أسمائك: **﴿رجالٌ لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاءِ الزكاة يخافون يوماً**

تَتَقَلَّبُ فيهِ القُلُوب والأبْصَار...﴾[١] وهم الذين مدحتهم بقولك جل ثناؤك فقلت: **﴿من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه...﴾**[٢] فقولهم الصدق وعملهم المعروف وسيرتهم الاحسان، لا تأخذهم في الله لومة لائم، حبّهم لله وبغضهم لله، فعلى أُولئك ومن تابعهم وشايعهم منك الرحمة والرضوان.

وبعد...يقول العبد الفقير إلىٰ الله الغني عبد الرسول ابن المغفور له عبد الحسن لما كُلِّفت ببحث من قبل قسم التيولوجي في كليّة الإلهيّات بجامعة عليٰ گره صانها الله والعاملين فيها ـ من المؤمنين ـ من كل محذور ومكروه، وقد أُحيل اختيار الموضوع لي، فما كان منّي إلاّ أن اختصّ ـ وحسب رغبتي ـ بالعلوم المرتبطة بالفقه، وقد اخترت من تلك العلوم (علم الرّجال) إنطلاقاً من الأهميّة التي يتمتّع بها حاليّا هذا العلم من جهة، وارتباطه بحياتنا الشرعيّة من جهة أُخرى.

ثم وجدت نفسي ـ عند إختياري لموضوع علم الرّجال في مرحلة الماجستير ـ أمام عمل مهم وخطير، ومع ذلك فقد تصدّيت له بالإتكال علىٰ الله سبحانه، وجعلته مدخلا لدراسة موسّعة ـ في المستقبل ـ للبحث في جملة من رواة الحديث ورجال السند للأحاديث التي وصلتنا، والمدوّنة في كتبنا المعتبرة والتي تسمّى بالكتب الأربعة بل سوف تَشْمَلُ الدِّراسات المستقبلية كُتباً أُخرى غيرها إن شاء الله.

الموضوع الذي التزمنا البحث عنه والكتابة فيه يُعدّ بحق موضوعاً جديداً في تاريخ الجامعات والدراسات الأكاديميّة، حيث لم نعهد سابقاً مَنْ تخصّص بهذا الفن، اللّهمَّ إلاّما ندر، ولا أُبالغ إذا ما قلت إنّ أغلب الجامعات ـ بل وجميع

---

(١) النور / ٣٧.

(٢) الأحزاب / ٢٣.

ولمّا كان البحث يتناول ـ في أبوابه وفصوله ـ العلوم الاسلامية من زاوية علم الرجال لذا اخترت عنواناً ينسجم مع الفصول الأربعة من الباب الثاني من البحث، فجاء العنوان كالآتي: «صيانة العلوم الاسلامية ودور علم الرجال فيها» .

ثم ان اختياري هذا الموضوع من زاوية علم الرجال هو لإيماني الراسخ في كون علم الرجال هو المرآة الصادقة لتهذيب العلوم الاسلامية ؛ كالتأريخ والحديث والتفسير والفقه و...

وعليه سوف تجد في هذه الدراسة حقائق قد برزت على صفحاتها من خلال متابعتنا للمصادر القديمة والمراجع المهمّة .

كما لا يخفى أنّ أي فرد مهما بلغت ثقافته الأدبيّة لا يستطيع أن يكتب في حقل علم الرّجال ما لم تكن له خلفية سابقة في الدراسات الدينية والحوزوية ـ بالخصوص ـ مناهجه، وكونه صاحب تجربة طويلة في الدرس والتدريس لكل من الفقه والحديث والسيرة والتراجم والأُصول وعلم الدراية والرواية من جهة أُخرى. فكل ذلك سوف يعطيه مدداً في الكتابة وأحاطةً في متعلقات الموضوع. وهذا ما سنوضّحه عمّا قريب إن شاء الله.

ثمّ إنّ علم الرّجال من مقدمات الاجتهاد، والفقيه لا يكون مجتهداً ما لم يكن رجاليّاً، لهذا فقد أولاه القدماء من علمائنا (قدّس سرّهم) اهتماماً كبيراً، حتى صنّفوا فيه عشرات الكتب، ولكن لم يزل موضوع علم الرّجال محتفظاً بطابعه القديم وأُسلوبه الخاص الذي قد مضى عليه أربعة عشر قرناً من الزمان.

ولمّا وجدت كثيراً من الناس وبعض المتصدّين يميلون إلى نقل الأخبار وأحاديث المعصومين من دون تروٍ ولا مراعات للشرع، بل وربّما تعاطوا من الأحاديث ما هو زور وكذب، بل وربّما اختلقوا الأحاديث ونسبوها إلى المعصومين (عليهم السلام) بغية الكسب والشهرة، وقد تأخذهم العزّة بالإثم إن جوبهوا

بنقدٍ فيتمسّكون بها. ولمّا كان هؤلاء يجهلون أو يتجاهلون الأُسس والقواعد المختصّة في الأحاديث، وليست لهم خبره في التمييز بين الأحاديث الصحيح منها والمجعول...فقد آثرنا أن نضع هذه الدراسة كي نبيّن فيها الأُصول العامة والقواعد الخاصة للحديث، حتى يتسنى للآخرين العمل بما هو صحيح وترك الفاسد والإعراض عنه.

أما المنهجيّة التي سلكتها، فقد جعلت البحث في خمسة أبواب ولكل باب فصول، ثمّ خاتمة تضمّ عدّة أُمور[١].

فالباب الأوّل فيه ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: تناولنا فيه تعريف علم الرّجال والتحدّث عن موضوعه، ثم قول بعض الأخباريّين بحرمة التأليف فيه وردّنا عليهم.

أما الفصل الثاني: فقد تناولنا فيه تطوّر علم الرّجال خلال أربعة عشر قرناً، ثمّ ذكرنا أشهر من صنّف فيه من كل قرن.

وأما الفصل الثالث: فتناولنا فيه حاجة الفقيه والمحدّث إلىٰ علم الرّجال مع الإشارة إلىٰ الأُصول الأربعة التي عندنا.

وأما الباب الثاني فبحثنا فيه عن أهميّة علم الرّجال في العلوم الاسلامية وفيه أربعة فصول:

الفصل الأوّل: في أهميّة علم الرّجال في الحديث.

والفصل الثاني: في أهميّة علم الرّجال في الفقه والأُصول.

والفصل الثالث: في أهميّة علم الرّجال في التفسير.

والفصل الرابع: في أهميّة علم الرّجال في التأريخ.

وأما الباب الثالث فبحثنا فيه عن مراتب الوثاقة في علم الرّجال وفيه

---

(١) كانت الدراسة المقدّمة الى جامعة علي گره لنيل درجة الماجستير ـ في عام ١٩٨٩م ـ تضمّ أربعة فصول في باب واحد من أصل خمسة أبواب.

ستّ فصول:

الفصل الأوّل: في أصحاب الإجماع.

والفصل الثاني: في مَن شهد لهم الثِّقات بالوَثاقة.

والفصل الثالث: في أصحاب الأُصول المعتمدة.

والفصل الرابع: في أصحاب الكتب المعروضة على الإمام.

والفصل الخامس: في مَن وثّقه الأئمّة وأمروا بالرجوع إليه.

والفصل السادس: في مَن لا يروي إلّاعن ثقة.

وأمّا الباب الرابع فبحثنا فيه عن الأُصول الرجالية الخمسة: رجال البرقي، ورجال الكشي، وفهرست الطوسي، ورجال النّجاشي، ورجال الطوسي. ثم انتخبنا من المتأخرين رجال المامقاني.

والباب الخامس جعلناه في علم الجرح والتعديل.

ثم هناك **خاتمة** وفيها عدّة أُمور، كما أشرنا.

المؤلف

الباب الأول

الفصل الأول: * تعريف علم الرّجال

الفصل الثاني: *تطوّر علم الرّجال

الفصل الثالث: * الفقيه لابد أن يكون رجالياً

الفصل الأول

*تعريف علم الرّجال

*موضوع علم الرّجال

*الحاجة إلىٰ علم الرّجال

*الاخباريون وحرمة التأليف
في علم الرّجال

الفصل الأول
تعـــريف علم الـــرجال

هناك عدّة تعاريف تذكر في المقام ونحن نورد أهمّها:

أوّلاً: إنّه علم وضع لتشخيص رواة الحديث ذاتاً ووصفاً، مدحاً وقدحاً. والمقصود بالرواة: هم الذين يروون الحديث عن المعصوم (عليه السلام)، سواء كان بواسطة أو من غير واسطة، وسواء كان الواسطة معصوماً راوياً عن مثله أو عن غيره.

وقد ذهب إلىٰ هذا التعريف الشيخ ملاّ علي كني[1].

والحديث هو الخبر الذي يشمل حكاية المعصوم (عليه السلام) أو فعله أو تقريره.

والمراد بالتشخيص الذاتي هو معرفة ذات الشخص وكونه فلان بن فلان، وكونه كوفيا، بصرياً، أسديّاً، بجلياً و ... وبالوصفي هو معرفة أوصافه من الوثاقة ونحوها.

والمراد بالمدح والقدح هو بيان وجوه الوصف والتمييز له في ذلك[2].

ثانياً: إنّه العلم بأحوال رواة الخبر الواحد ذاتاً ووصفاً مدحاً وقدحاً وما فى حكمهما.

وقد ذهب إلىٰ هذا التعريف الفاضل الاسترابادي.

---

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، للشيخ العلياري ص ٤ وتنقيح المقال في أحوال الرّجال، للمامقاني ١ / ١٧٢ وتوضيح المقال، لملا علي كني ص ٢.

(٢) بهجة الآمال ص ٤.

وذِكْر الأحوال لعلّه إشارة إلىٰ أنّ المعتبر في الفن من ذكر الرّواة إنّما هو لأجل التصدّي للبحث عن أحوالهم من الوثاقة والضعف لا البحث عنهم أنفسهم[١].

ولا يخفى أنّ تقييد الخبر بالواحد ربّما أراد به إخراج الخبر المتواتر عن حدّ التعريف، وهذا لا معنى له، لأنّ الحاجة إلىٰ علم الرّجال كانت قبل أن يكون الخبر متواتراً.

نعم إن الحاجة إلىٰ علم الرّجال زالت من الخبر المتواتر بعد تواتره. ولكن لا يعني ذلك أن رواة الخبر المتواتر لم يشملهم الجرح أو التعديل، والذي هو من الركائز المهمّة في علم الرّجال.

وكذلك ربّما أراد بقيد أحوال الخبر ليخرج العلوم الباحثة عن أحوال غيره كالفقه والأُصول وعلم الكلام...الخ.

القدح والمَدح إنّما يتعلّق بالشخص عرضاً، فيكون البحث عن جزئيات الرّواة: ذمّا كأن يكون الرّاوي فاسقاً، أو غير إمامي، أو غير ضابط، ومدحاً كأنْ يكون الرّاوي إماميّاً عدلاً موثّقاً ضابطاً. وغير ذلك من ضوابط هذا الفن.

فالمراد بالمدح والقدح هو أعمّ من العدالة والفسق.

ثالثاً: أنه علم وضع لمعرفة الحديث المعتبر عن غيره[٢].

الحديث المعتبر يشمل الصحيح والموثّق والحسن، وسيأتي تعريفها في الباب الثاني ان شاء الله.

أقول: استعمال عبارة (الحديث المعتبر) في التعريف غير سليم، لأن التعريف لابدّ أن يكون جامعاً مانعاً، وهذا غير مانع من دخول بعض العلوم الأُخرى فيه مثل علم الدراية.

---

(١) بهجة الآمال ص ٤.

(٢) توضيح المقال ص٢، بهجة الامال ص٩.

وفي الوقت نفسه فقد استعمل الغاية البعيدة، والمفروض أن يستعمل الغاية القريبة، فلو قال: إنه علم وضع لمعرفة أحوال الرّواة، لكانت العبارة أسلم من سابقتها.

كما لا يخفى أن الحديث المعتبر رتبة متأخّرٌ عن معرفة أحوال الرّواة. إذاً استعمال الغاية البعيدة يزيد التعريف خفاءً وغموضاً.

رابعاً: إنه علم يبحث فيه عن أحوال الرّاوي من حيث اتصافه بشرائط القبول ـ قبول الخبر ـ وعدمه[1].

ويبدو أنّ هذا التعريف أكثر إحاطة لمسائل هذا العلم، لكونه مانعاً جامعاً. فيندرج تحته ما كان له تعلّق بذات المخبر أوّلاً، وبالذات وبالخبر ثانياً، وبالعرض ثالثاً، كقولهم: فلانٌ عدل أو فاسق، لاقى فلاناً أم لا، أخذ عنه أو لم يأخذ عنه، أو أنّه ممّن اجمعت العِصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه...الخ من التعريفات الدالة علىٰ المدح أو القدح.

لكن يبقى التعريف المتقدّم قاصراً تعوزه الشمولية، فإذا كان مانعاً من دخول غير علم الرّجال فيه، فهو ليس بجامع لأفراده التي ينبغي أن تكون داخلة في حدّ التعريف.

والمتتبّع يجد أن كثيراً من الرّجال لم يذكر فيهم سوى أنّه (كوفي) أو (مولى فلان) أو (سمع من فلان) أو (ابن فلان)...إلىٰ غير ذلك من العبارات التي لا تفيد مدحاً أو ذمّاً، بل إن الموصوف بذلك لا يدل علىٰ اتّصافه بشرائط القبول ولا علىٰ عدم اتصافه...

خامساً: إنّه علم يبحث فيه عن أحوال الرّواة التي لها مدخليّة في

---

(١) لبعض المتأخرين، انظر تنقيح المقال ١ / ١٧٣، توضيح المقال ص ٢، حاشية توضيح المقال ص ١ ، بهجة الآمال ص ٥.

تشخيص ذواتهم أو في حال رواياتهم[١].

سادساً: إنّه علم وضع لبيان ماله مدخليّة في أخذ الحديث وردّه مدحاً وقدحاً.

وهذا ما اختاره الشيخ علي العلياري في كتابه[٢].

سابعاً: إنه العلم الباحث عن رواة الأخبار الواردة عن رؤساء الدين من حيث الاحوال التي لها مدخل في الرّد والقبول وتميز ذواتهم عند الإشتباه[٣].

ملاحظـات:

١ ـ إضافة الرّواة إلىٰ الحديث ـ كما ورد في التعريف الأول ـ إمّا للجنس أو للعهد الخارجي، والأول هو الأظهر والمراد بالرواة ما يشمل الانثى والصّبي وإن لم يدخلوا في جنس الرّجال بالوضع وذلك للتغليب أو لقلّتهما فهما بحكم العدم.

٢ ـ يراد بالحديث عند الإمامية ـ ما تنتهي سلسلة سنده إلىٰ النبّي (صلى الله عليه وآله)، وعند العامة ما تنتهي سلسلة سنده إلىٰ النبيّ (صلى الله عليه وآله)، أو الصحابة أو التابعين.

٣ ـ الخبر هو أعمّ من الحديث، لأنّ الأوّل يشمل قول النبي والأئمة (صلوات الله عليهم أجمعين) ، والثاني يختص بقول الرّسول (صلى الله عليه وآله) وحده.

---

(١) بهجة الآمال ص ٥ .

(٢) المصدر السابق ص ٦.

(٣) تنقيح المقال ١ / ١٧٢.

موضوع علم الرّجال

موضوعه هو رواة الحديث، لأنّ موضوع كل علم هو البحث عن عوارضه الذّاتية. وعلم الرّجال يبحث عن عوارض الرّاوي كالصدق والكذب والعدالة والفسق.

ويقسّم الرّواة هنا إلىٰ قسمين باعتبار الإعتماد علىٰ روايتهم وعدمه، كما أنّه يبحث عن أفراد كل منهما في باب مستقل كما تجد ذلك عند العلّامة في الخلاصة[١] وربما قسّم الرّواة إلىٰ:

أ ـ من روى عن المعصوم (عليه السلام) بلا واسطة.

ب ـ من لم يرو عنهم (عليهم السلام).

ثمّ الذي يروي عن المعصوم: ـ إمّا أن يكون من أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو أنّه من أصحاب أحد الأئمّة (عليهم السلام)، فيبحث عن كل قسم في باب. كما نجده عند الشيخ الطوسي (قدس سره) في رجاله.

والبحث يكون عن الجزئيات الّتي هي بمثابة الأمور المميزة بعضها عن بعض، أو البحث عن الأمور التي لها مدخليّة في حال الرواية، إلّاأنّ هذه الأمور هي من عوارض الموضوع، وبهذا التقرير نؤكّد أن البحث عن الذوات هو في الحقيقة بحثٌ عن عوارض الموضوع كالعدالة وعدمها.

---

(١) خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال، وسمي بالخلاصة إختصاراً، وهو للعلامة الحسين بن يوسف ابن المطهّر الحلّي، قسّم كتابه إلىٰ قسمين الأوّل منه في الثقات ويقع في سبعة وعشرين فصلاً، والثاني في الضعفاء ومن لم يعتمد علىٰ مرويّاتهم أو لم تنكشف له عن وثاقتهم ويقع في سبعة وعشرين فصلاً.

الحاجة إلىٰ علم الرّجال

اقتصر القدامى من علمائنا علىٰ قواعد ـ لعلم الرّجال ـ كلّية تعينهم في استنباط الأحكام الشرعية والخوض في الدراسات الفقهية دون أن يمارسوا هذا الفن، أو يتطرّقوا إلىٰ جوانبه وأبعاده وأهمّيته في باقي العلوم والفنون الاسلامية، بل الذي تعيّن عندهم هو موطن الحاجة، أو بكلمات قصيرة مقتضبة: كانوا يصفون الرّاوي بكونه ثقة أو حسن الاعتقاد أو ضعيفاً. ولمّا تطوّر علم الفقه وعلم الأُصول، واستحدثت مسائل جديدة كثيرة يتطلبها العصر، فقد أدّى ذلك إلىٰ التوسّع في باب الاجتهاد، خصوصاً بعد إنتهاء سفارة النوّاب الأربعة (رضوان الله عليهم) وبدء الغيبة الكبرى التي تعتبر نقطّة تحوّل في الفقه الشيعي.

وعلم الرّجال من الأُسس المهمّة التي يعتمد عليها الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعيّة من منابعها، إلّا أنّ هذا الأساس مادّته معرفة حال الرّواة جرحاً وتعديلاً، مما يتطلّب سبر الغور في شخصيّة الرّاوي والتعرّض إلىٰ أحواله وصفاته وما يمتاز به من سيرة حسنة أو قبيحة، ومنزلته بين أقرانه وذويه، وما يكشفه التأريخ عن أبعاد حياته متميّزاً عن غيره من مشاهير الأعلام والأسماء التي قد تتّحد لفظاً وتختلف ذاتاً.

فمن الواضح أن هناك علائِقَ وثيقة جدّاً بين علم الرّجال والتأريخ، وبين علم الرّجال والسّيرة ـ تراجم الرّجال ـ وبين علم الرّجال والأنساب، غير انّنا نؤكّد أنّ عنصر التأريخ هو العامل المشترك بين الجميع، بل هو الأصل لهذه الفنون.

والحاجة تَكْمُنُ في علم الرّجال عندما يكون أساساً لكثير من العلوم،

فمثلاً هو يهتمّ بالجوانب الأساسية التي لها دخل كبير في عنصر الاجتهاد والاستنباط، وهذه الجوانب هي التي تكشف عن حال الرّاوي من حيث صلاحه أو فساده، حتى يظهر للفقيه مدى إمكان الاعتماد علىٰ هذا الرّاوي أو رفضه ومدى الأخذ بروايته أو تركها، وهذا يتطلّب من الرّجالي أن يتعرّض لعدة خصوصيّات: منها ولادة الرّاوي، سلوكه، حياته العلميّة والاجتماعيّة، تديّنه، مقدار ما يتحلّى به من صدق وأمانة، أو اتصافه بالكذب والافتراء، أو اتصافه بالغلو والخيانة.

والرّجالي يبحث عن علم الرّاوي ومعرفته بالحديث وكتبه ومروياته وثقافته، ولا يغفل علم الرّجال من تحديد الصّفة الرئيسية للرواة، بل انّه يضعهم ضمن موازين قد تعارف عليها العلماء منذ نشوء هذا العلم، كأن يقول في حق الرّاوي: إنه عدل، أو ثقة، أو ضعيف، أو مهمل أو مجهول.

ولا يخفى أن مؤرّخ السّيرة لا يغفل بعض هذه الجوانب التي ذكرناها آنفاً بالنسبة للراوي، لكن بصورة أوسع متّخذاً طابع السّرد والتّحدّث عن الشخصية بكل ما لديها من ثقافة وأدب ومآثِرَ ومواقِفَ تأريخيّةٍ أو بطوليّة، ودورها في بناء الحضارة ومساهمتها في تاريخ الأمّة.

فالرّجالي يبحث عن عامل الصدق أو الكذب في الشخصية، بينما المؤرّخ يتطرّق إلىٰ الجوانب البارزة في الشخصيّة، كأن تكون شخصية أدبيّة، أو علميّة، أو سياسيّة مع ابراز أهمّ معالمه التاريخيّة بصورة مفصّلة أو مجملة.

والتمييز بين معالم الرّجال يكون من خلال مآثرهم الأدبية ومخلّفاتهم العلمية إن وجدت، و إلّا فإنّ النّسب هو المرجع الوحيد للتمييز بين الأسماء المشتركة في الرّجال. والنّسب إمّا أن يكون صريحاً، وإمّا أن يكون مشتهراً لحق بالرّجل بسبب ما، كأن يكون مولى لقبيلة أو بسبب المصاهرة، أو غير ذلك.

ولو تجاوزنا عن هذا المقدار ـ بعدما عرفنا أهمية علم الرّجال ومنزلته بين الفنون الاسلامية ـ نقول إنّ الحاجة إلىٰ علم الرّجال كبيرة جدّاً وبالخصوص في

عملية استنباط الحكم الشرعي[١].

ولمّا كان الظنّ بنفسه غير منّجز للواقع ولا معذّر عن مخالفته في ما تنجّز بمنجّز، كما ثبتت بالأدلّة الأربعة، بل إن العمل بالظن قد ثبتت حرمته بالأدلّة الأربعة، وما كان كذلك فلا يمكن نسبة الحكم إلىٰ الله سبحانه ظنّاً منّاً، وبعبارة ثانية: لا يجوز نسبة الحكم إلىٰ الله سبحانه ما لم يثبت ذلك بدليل قطعي، أو بما ينتهي إلىٰ الدليل القطعي.

وهناك آيات وأحاديث كثيرة دلّت علىٰ عدم العمل بما هو ليس قطعي الصّدور، كما أن نسبة حكم ما إلىٰ الله سبحانه إنْ لم يثبت فيه فهو إذن افتراء علىٰ الله سبحانه[٢].

وإذا انتقلنا إلىٰ العقل، فواضح أنّ ليس بامكانه الإحاطة بجميع الجهات الداعية إلىٰ جعل الأحكام الشرعية، ولا طريق له إليها، لذا لا تثبت به الأحكام الشرعية إلّا في بعض الموارد.

وأمّا ما يخصّ الكتاب المجيد فإن الذي فيه غالباً ـ من الموارد لبيان الحكم الشرعي ـ هي عمومات أو إطلاقات أو كلّيّات، وهذه ليست كفيلة ببيان جميع الأحكام الشرعية، ناهيك عن الخصوصيات التي نلتمسها لبعض العبادات التي أشار إليها الكتاب المجيد.

ثم الإجماع، وهو إمّا أن يكون كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام) وهذا وجوده نادر وقليل، وإمّا أن لا يكون الإجماع كاشفاً عن قول المعصوم (عليه السلام) وهو محل الكلام، إذْ يصبح ضمن دائرة الظّن غير المعتبر، وقد عرفت أنّ الظن غير حجّة بدليل القرآن الكريم: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنّاً إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْئاً...﴾[٣].

---

(١) انظر تفصل ذلك في الفصل الثالث من هذا الباب.

(٢) معجم رجال السيد الخوئي ١ / ١٤.

(٣) يونس / ٣٦.

فالمتعيّن في استنباط الأحكام الشرعية يتمّ عن طريق أخبار أهل البيت(عليهم السلام)، ولمّا كانت هذه الأخبار فيها الصحيح، والحسن، والموثّق والضعيف والمكذوب والوارد للتقيّة...إلىٰ غير ذلك، فكان لزاماً علىٰ الفقيه تعيين ما هو الصحيح أو الحجة عنده، وهذا لا يحصل إلّا باتباع فن علم الرّجال، لأنّه يشخّص ويميّز الإمامي عن غيره، والعادل عن غيره، والموثّق عن غيره، والضعيف عن غيره، وهكذا...

إذن لابدّ من الاعتماد علىٰ الأخبار التي نطمئنّ بصدورها عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) وهذا لا يَتِمُّ إلّا من خلال:

١ ـ إثبات حجّية ظواهر الروايات مع كون لسان الخطاب فيها للجميع! وبعبارة أُخرى: كون الروايات غير مخصّصة بمن قصد بالإفهام في عصر صدور النص.

٢ ـ إثبات حجّية خبر الثقة.

وتشخيص هذين القسمين لا يَتِمُّ إلّا بمراجعة علم الرّجال أيضاً، ومعرفة أحوالهم وخصوصياتهم التي هي أساس التوثيق أو عدمه، وهو فنّ له أُسلوبه الخاص وقواعده المتسالم عليها ـ في الغالب ـ بين علماء هذا الفن.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ إثباتَ حجّيةِ ظواهر الروايات يستلزم الاطمئنان بصدور الروايات عن المعصوم (عليه السلام) وهذا ـ أيضاً ـ يتكفّله علم الرّجال بدراسة موسّعة عن الرّاوي وحالاته ومميّزاته الشخصية كالصّدق والورع والتقوى، وعدم الكذب وتحلّيه بالحافظة وعدم الغفلة أو النسيان.

وأمّا إثبات حجيّة خبر الثقة فهو يستلزم إثبات وثاقة الرّاوي، وهذا لا يتمّ بالتعويل علىٰ أقوال الآخرين بدون فحص وتمحيص أو بدون البحث عن المعارض وهو الجارح، فمجرّد العثور علىٰ تعديل الغير لا يكفي لإثبات وثاقة الرّجل، ما لم يتمّ الفحص أيضاً عن معارضه وهو الجارح.

وقد وقع الاختلاف في كثير من أسماء الرّواة، فمثلاً في محمد بن سنان

نجد أحدهم يوثقه ويزكّيه بل يجعله في أعلىٰ درجات الوثاقة، بينما نجد في المقابل من يضعّفه بل يجعله في أعلىٰ درجات الغلو.

فمجّرد صدور التعديل بحق أحدهم لا يكفي ما لم يكن الفحص عن معارضه، لأنّ تعديل الغير بمثابة العلم الإجمالي، أو هو بمثابة العام، وقد ورد «ما من عامٍ إلّا وقد خصّ» فالبحث بالمقدار المعتبر وحصول المتيقّن هو الذي يخصّ العام ويخرجنا من أطراف العلم الإجمالي، وعندئذٍ يمكن التعويل عليه.

وقد ذهب البعض إلىٰ إجراء أصالة عدم المعارض ـ في التوثيق والتعديل ـ أي الجارح، وهذا هو منشأ الخطأ والإبتلاء في الإفتاء، وغيره من ترتيب الأثر. لأنّ إجراء الأصل ـ وهو التعديل ـ بدون الفحص تحسّباً بعدم وجود المعارض ـ الجارح ـ ظنّ، وقد علمت ـ مما تقدم ـ أنّ العمل بالظنّ قد ثبتت حرمته بالأدلّة الأربعة، وكما عرفت من قوله تعالى: ﴿**إنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً**﴾[١] او قوله تعالى: ﴿**ولا تقفُ ما ليس لك به علم**﴾[٢].

ممّا تقدم نستخلص عدة فوائد لعلم الرّجال، منها:

١ ـ الكشف عن الأخبار حالة صدورها للتقيّة، وقد يتّفق الأخباريّون معنا في ذلك. وربّما صدر الحديث جواباً لسؤال رجل مخالف لمذهب الحق فيكون الجواب يناسب مذهب السائل.

٢ ـ الكشف عن الأحاديث المتعارضة.

٣ ـ عند تعارض الأخبار لابد من الرجوع إلىٰ الأعدل والأورع والأتقى والأفقه، وإحراز هذه الصفات لا تتم إلّا بمراجعة علم الرّجال.

٤ ـ فائدته في الضبط والأضبطية، إذ أن الاعتناء المتزايد في ضبط نصّ الحديث أو الخبر، والتحرّز من التغيير والتبديل أو من الزيادة والنقصان، له أثر كبير في استنباط الأحكام الشرعية.

---

(١) يونس / ٣٦.

(٢) الاسراء / ٣٦.

الاخباريون وحرمة التأليف في علم الرّجال

عدة من المشتغلين والعلماء ـ قديماً وحديثاً ـ أنكروا علم الرّجال ورفضوه منهم: بعض الأخبارية نسب علماء الشيعة الأُصوليين إلىٰ الإفراط، وزعم أنّهم عملوا الكتب التي فيها كشف معايب الناس...

هؤلاء النفر من الأخباريين يحرّمون تأليف الكتب في علم الرّجال، لأنّها بحدّ زعمهم ـ تشتمل علىٰ اغتياب الموتى وذكرهم بالسوء وافتضاح المستورين من المؤمنين هذا أوّلاً.

بينما علىٰ نقيض ذلك ما ذكره العلاّمة السيوطي، حيث نسب علماء الشيعة إلىٰ التقصير والإفراط في عدم جمع شملهم(١).

ومن اشكالات الأخبارين الأُخرى هي:

ثانياً: أن بعض أهل هذا الفن ـ الذي قد بنى العلماء علىٰ أقوالهم في الجرح والتعديل ـ كانوا فاسدي العقيدة، مثل ابن عقدة وكان زيدياً جاروديّاً، وعلي بن الحسن بن فضّال وكان فطحياً.

ثالثاً: لقد جرى المتأخّرون في تعديلهم علىٰ تعديل الغير، فهي ليست من باب الشهادة، بل هي من باب التقليد، أو شهادة الفرع أو فرع الفرع.

رابعاً: الاختلاف في معنى العدالة والفسق بين القدامى والمتأخّرين، وفي قبول الشهادة علىٰ أحدهما دون ذكر السبب ممّا لا يعلم من إطلاقهم ما هو المختار عند أهل الفنّ حتى يعوّل عليه.

---

(١) البلغة للعلامة السيوطي ص ٤٦٠.

خامساً: انّ الصحة عند المتأخّرين لابدّ فيها من ثبوت العدالة والضبط، والإمامية في جميع سلسلة السند، وقلّ ما يتعرّض في كتب الرّجال لجميع ما ذكروه من الرّواة بل إنّهم يكتفون بكلمة واحدة أو جملة، مثلاً: إنّه ثقة، أو من وجوه أصحابنا، وماشابه ذلك.

هذه بعض إشكالاتهم وهناك إشكالات واهية أُخرى أوْدعُوها في كتبهم، فمن أراد التوسّع فليراجع مضانّها.

أقول: وتبعاً لمقولتهم التي فرّعوا منها الإشكالات، تجدر بنا الإشارة إلىٰ أهمّ ما ذكروه، ليتّضح بطلانه.

ادّعى هؤلاء بأنّ علم الرّجال علم منكر يجب التحرّز عنه، لأن به تفتضح الناس وتنكشف عوراتهم، وتبدو للآخرين سيئاتهم، وهذا عمل حذّر منه الشارع وقد نهينا عن التجسس ـ استدلالاً بالآية ـ عن معايبهم، بل ورد الأمر منه بستر العيوب، وغضّ الطرف عن تلك القبائح... وهذا الادعاء كلّه باطل لأنّ هناك مصالح مترتبة علىٰ ذلك، بل إنّ معرفة الأحكام والعمل بها متوقّفة علىٰ هذا الفحص والتفتيش، وهو ليس تجسساً بالمعنى المنهي عنه في القرآن الكريم.

وقد عرفت ـ مما تقدم ـ ان شرط القبول في الرواية هو كون الرّاوي عدلاً ثقة تطمئنّ النفس إلىٰ مروياته، ويسكن القلب إليه، فالعدالة ـ بالمعنى الأعم أو الأخص ـ في الرّاوي لا تتم إلّا بهذا الفن الذي تكفّله لنا علم الرّجال.

وبهذا بطل استدلال المعارض عندما استدلّ بالآية الشريفة، لأنّ مورد التجسّس في الآية منصرف إلىٰ غير هذا المقام. ولو سلّمنا بحرمة التجسس هنا ـ تنزّلاً ـ فإن هناك مصالح ومفاسد مترتبة علىٰ هذا الفنّ، واتّباع هذا الفن من قبيل التزاحم بين المهم والأهم وهو في شأنه كما لو توقّف إنقاذ حياة الأجنبية بالإطّلاع علىٰ عورتها، أو إنقاذ النفس المحترمة بقطع الفريضة، أو ارتكاب الكذب هروباً من فتك الظالم.

وممن أنكر علم الرّجال.

الحشوية من العامة: القائلون بحجيّة كل حديث، لذا فجميع الأحاديث عندهم معتبرة ولا حاجة إلىٰ هذا العلم عندهم.

ومنهم فريق آخر من الأخباريين: يقولون بقطعيّة الصدور في كتب الأخبار المتداولة وهي الكتب الأربعة، وأشهر القائلين بذلك هو الأمين الأسترابادي والحرّ العاملي والشيخ النراقي والمحدّث البحراني كما صرّح في مقدّمة كتابه الحدائق.

والأخباريّون ـ بصورة عامة ـ في إنكارهم لعلم الرّجال عدة مذاهب إلّا أن المؤدى واحد.

ومنهم: المنكرون لحجيّة أخبار الآحاد بدعوى قطعيّة الأحكام بالكتاب والإجماع والأخبار المفيدة للعلم بالتواتر، مما لا مدخل لعلم الرّجال في حصوله وذهب إلىٰ ذلك ابن إدريس وابن زُهرة وآخرون(١).

ومنهم: من اكتفى بتصحيح الغير مطلقاً، بادّعائه أنّه حصل من أغلب العلماء المتقدمين.

هؤلاء جميعاً ادّعوا قطعية صدور الأحاديث التي في الكتب الأربعة، وكتب الأخبار الأخرى كالعيون والعلل والخصال والأُصول الأربعمائة.

ودعواهم في ذلك أُمور لفّقوها وهي بزعمهم أدلّة محكمة، وعلىٰ سبيل الإيجاز نذكر منها: قولهم: إن هذه الكتب والأُصول الأربعمائة، قد دأب الأصحاب ـ المعاصرون للأئمة (عليهم السلام) إلىٰ زمان المحمدين الثلاثة في مدة تزيد علىٰ ٣٠٠ سنة ـ علىٰ ضبطها وتهذيبها وذلك بضبطهم الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة (عليهم السلام) والمسارعة إلىٰ إثبات ما يسمعونه خوفاً من تطرّق السهو والنسيان، ثم عرضوا ما كتبوه علىٰ الأئمة (عليهم السلام).

---

(١) كما ذكرهم المامقاني في تنقيح المقال ص ١٧٣.

وفي الجواب علىٰ ذلك أقول: إن طول المدّة لا عبرة فيها ولا تثبت مدّعى الخصم، إذ التعبّد بالأصول القديمة لا تكشف إلّا الإطمئنان في الجملة، أما كون جميع الأخبار صحيحة وقطعيّة الصدور فلا؛ حيث أن جملة من الأُصول قد وقع القدح والذّم فيها وفي مصنّفيها، كعلي بن حمزة، والسكوني، والحسن بن صالح ابن حي، ووهب بن وهب القرشي، ومحمد بن موسى الهمداني، وعبدالله بن محمد العلوي، ومحمد بن علي الصّيرفي، ويونس بن ظبيان، ومحمد بن سنان... هؤلاء وأمثالهم قد جاء في حقّهم الذّم الصريح[1] ونسبهم البعض إلىٰ الاضطراب والتشويش ورداءة الأصل. فإذا كان هذا حال الأُصول الأربعمائة، فما بالك بالكتب الأربعة التي أُعدت من تلك الأُصول، وجلّ ما هناك تجده هنا عند المحمّدين الثلاثة في كتبهم الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار...؟!!

فما يرد علىٰ تلك الأُصول الأربعمائة يرد علىٰ هذه...

ثمّ إنّ القدح بأصحاب الأُصول والذمّ الوارد في حق البعض منهم...من أين جاء؟ وكيف حصل؟؟

ألم يكن ذلك من اجتهاد قُدامى الأصحاب (قدس أرواحهم) ...؟!!

وهذا يكشف لك أن علماء وفقهاء الشيعة قد مارسوا هذا الفن لحاجتهم إليه، ولتوقّف الفُتيا في الحلال والحرام علىٰ معرفة الرّجال والرّواة.

ومن جملة أدلّتهم علىٰ قطعية صدور الأخبار في تلك الأُصول عمل الأصحاب مدة من الزمن، وتعويلهم علىٰ تلك الأُصول الأربعمائة التي يرجع تأليفها إلىٰ زمان الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

ومن أدلتهم علىٰ هذا المدّعى شهادة أصحاب الأُصول بصحّة ما كتبوه،

---

(١) تنقيح المقال ١ / ١٧٨.

فإن الكلينيّ (قدس سره) في مقدّمتة للكافي[1] قال مخاطباً من سأله أن يصنّف له كتابه «...وقلت تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علوم الدين ما يكتفي به المتعلّم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام)، والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدّى فرض الله وسنة نبّيه (صلى الله عليه وآله)، ...وقد يسّر الله تعالى وله الحمد تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخّيت...»، وإنّ الصّدوق (قدس سره) قال في أول كتابه ـ من لا يحضره الفقيه ـ: (إنّي لا أورد في هذا الكتاب إلّا ما أُفتي به وأحكم بصحّته وهو حجّة بيني وبين ربي...)[2].

وإنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) قال في عدّة الأُصول مشيراً إلىٰ كتابيه التهذيب والاستبصار: إنّ ما عملت به من الأخبار فهو صحيح...[3].

هذه شهادات أصحاب الكتب الأربعة، وستقف عمّا قريب ـ إن شاء الله ـ علىٰ أنّها لا تؤيّد مدّعى القوم...

أقول: هذه الشهادات من شيوخ الطائفة (قدس سرهم) في حقّ ما أودعوه في كتبهم الأربعة لا تصحّ أن تكون أدلّة بحيث يمكن أن يستند إليها المحتجّ فيستدلّ بها علىٰ قطعية صدور تلك الأخبار عن المعصومين (عليهم السلام) . فما قاله الشيخ الكلينيّ (قدس سره) لا دلالة فيه علىٰ مدّعاهم، ومع التأمّل تجد قوله دالاًّ علىٰ أنّ كتابه مشتمل علىٰ الأخبار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) وهذا لا ينكره أحد من فقهائنا، أمّا كلّ ما فيه صحيح ـ حيث هو محل الإشكال والإبتلاء ـ فهو غير مسلّم عند الجميع ـ قديماً وحديثاً ـ بل هو مردود.

لأنك لو تصفّحت أُصول الشيخ لرأيت الكثير من الأخبار والروايات التي

---

(١) أُصول الكافي ١ / المقدّمة ٨ ـ ٩م الحيدري طهران.

(٢) من لا يحضره الفقيه ج ١ / المقدّمة ٣ ط ١ حجرية م الجعفرية ١٣٠٦ هـ.

(٣) عُدّة الأُصول ص ٥٣ والعبارة هي: (...وفي ثبوت ذلك دليل علىٰ ما اخترناه).

أودعها فيه ضعيفة السّند، وبعضها مراسيل، أو أنه يروي عن مجاهيل، بل فيها من الأحاديث ما هو مكذوب وما لا يصحّ وروده عن المعصوم، فكيف استدل المحتجّ بأنّ أخبار الكتب الأربعة قطعية الصدور...؟!

وكذلك ما قاله الشيخ الصّدوق (ﭭ) لا يثبت مدّعى الخصم، حيث إنّ الصّدوق في موارد عديدة من كتابه يفتي بخلاف ما أثبته، إذ أنّه لا يلتزم بما صرّح به في أوّل الفقيه، والخبير عالم بما نقول.

والشاهد علىٰ ذلك ما أحصاه المحدّث البحراني والذي بالغ ـ مسبقاً ـ في مقدّمة الحدائق أشد المبالغة في حجّيّة شهادة مصنّفي الكتب الأربعة وأمثالها بصحّة ما رووه، وهي حجّة عندهم والمعوّل عليها في إفتائهم...فقد صرّح المشار إليه (طاب ثراه) في أكثر من خمسين موضعاً من فصول الحدائق بأنّ الشيخ الصّدوق (ﭭ) لم يفِ بما وَعَدَ به في أول كتابه...

فما قولك بعد هذا عندما يخالف الصّدوق لما أثبته في أوّل كتابه الفقيه؟!

فهل يصحّ بعدُ قول الخصم بقطعيّة صدور الأخبار في الكتب الأربعة...؟!

وأكثر من ذلك فإن الصّدوق (ﭭ) اعتمد في تصحيح الروايات وتضعيفها علىٰ شيخه ابن الوليد[1] إذ قال: كلّ ما صحّحه شيخي فهو عندي صحيح.

فإذا كان شأن الصّدوق هو الاعتماد علىٰ الغير في تصحيح وتضعيف الأخبار، فكيف يستدلّ الخصم علىٰ قطعيّة صدور الأخبار، علماً أن ابن الوليد كان عمله في تلك الشهادة عن حس.

والجدير بالذكر أن ابن الوليد له باع كبير في علم الرّجال وتهذيب الأسماء وهو عارف بأحوالهم، وهذا دليل آخر في حاجة العلماء إلىٰ علم

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يعبر عنه بشيخ القمّيين ومن فقهائهم البارزين، له عدّة كتب ويُعدّ من كبار علماء الرّجال ت ٣٤٣ هـ وهو أُستاذ الشيخ المفيد.

الرّجال منذ زمان المعصوم إلىٰ يومنا هذا.

أما الشيخ الطوسي (ﻗﺪّﺱ ﺳﺮّﻩ) فما قاله في العُدّة لا يحقق دعوى المدّعي كي يقول بقطعية صدور الأخبار في كل من التهذيب والاستبصار، لأنّ الشيخ عوّل في حجيّة تلك الأخبار علىٰ العمل بها. والمتتبّع يجد أن الشيخ الطوسي (ﻗﺪّﺱ ﺳﺮّﻩ) لم يعمل بكلّ ما أورده في كتابيه، وبهذا يبطل استدلال الخصم.

وأقوى من ذلك أن الشيخ صنّف كتابين في الرّجال، وقد عرف أحدهما بالفهرست والآخر برجال الطوسي. فإذا كان الخصم ينفي الحاجة إلىٰ علم الرّجال تعويلاً علىٰ شهادة مصنّفي الكتب الأربعة فإن شيخ الطائفة لهو خير دليل علىٰ إبطال دعوى النافين والمنكرين لهذا الفن، بل هو مما يحتج به علماء الأُصول والفقهاء ومن يذهب إلىٰ ضرورة هذا العلم والحاجة إليه.

إذن ما قيمة تلك الشهادة التي ادّعاها الخصم ـ إن صحت أنّها شهادة ـ والتي أدلى بها مصنفوها بحق كتبهم حتى يتمسّك بها الغير، وفي الوقت نفسه هم أوّل من أبطل مؤدّاها بنقضهم إيّاها عملاً، وقد عرفت ـ مّما سبق ـ كيف أُبطلت الدعوى أيضاً بما صنّفوه في علم الرّجال.

فإذا عرفت أنّ شيوخ الطائفة لم يتمسّكوا بما صرّحوا به، فمن باب أولى أن لا يتمسّك الخصم بما يؤول إلىٰ ذلك...

ثمّ إن الشيخ الطوسي ذكر في الصفحات الأُولى من الاستبصار أقسام الحديث، ثم تطرّق للمتواتر الذي يوجب العلم، وبعده ذكر غير المتواتر الّذي هو عري من القرائن، إذ عدّه من خبر الآحاد الذي يجوز العمل به بشرط أن لا يرد عليه المعارض، بل قال: يجب العمل به للإجماع المنقول، نعم إذا عُلِمَ من فتاواهم خلافه فيترك، وإذا كان هناك ما يعارضه فينظر في المتعارضين ثم يعمل بأعدل الرّواة.

أقول كيف نحرز عدالة الرّاوي بدون الرجوع إلىٰ علم الرّجال ومقاييسه

الخاصة من جرح وتعديل؟! وقد عرفت أن الشيخ (قدّس سرّه) قد مارس هذا الفن، وله كتابان في الرّجال، كما أنّ الذين سبقوه ألّفوا فيه كالشيخ الكليني، والصّدوق، ومحمد بن عمر الكشيّ، وأحمد بن علي النجاشيّ، وأحمد بن محمد المعروف بابن عُقدة، ومحمد بن محمد بن النعمان الملقّب بالشيخ المفيد، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي.

بعد هذا فما الذي يدفع الخصوم إلىٰ إنكار أهمّية هذا العلم، وقد عرفت حاجة المجتهد والفقيه إليه؟!

ما هذا إلّا مكابرة ورسوخ في الجهل...

ونضيف إلىٰ ما تقدّم أنّ علماء الطائفة المتقدّمين أكثر مراساً وتتبّعاً وتصنيفاً لعلم الرّجال، وكانوا يهتمّون بالكتب الرجالية شراءً واستكتاباً واستعارة. وكانوا يستشهدون بعبارات غيرهم، وأحياناً يعملون بأقوال من سبقهم جرحاً أو تعديلاً...

وبهذا يندفع قول الخصم.

الفصل الثاني

*تطوّر علم الرّجال

*أوّل مَن صنّف في علم الرّجال

*علم الرّجال خلال أربعة عشر قرناً

الفَصلُ الثانِي
تطوّر علم الرّجال

أغلب الأحكام والسنن التي وصلتنا مصدرها الأئمة المعصومين (عليهم السلام) والواسطة في نقلها حملة الأحاديث وأهل السيرة الذين عاصروا الأئمة الهداة، وهؤلاء كانوا يأخذون معالم الدين عنهم (عليهم السلام) ويتفقهون عليهم في الحلال والحرام، فكانوا يباشرون المعصوم ويشافهونه دون أن يكون هناك مانع أو حاجز يمنعهم من السؤال أو التلقي.

والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من أولئك الأصحاب قد وفدوا على الأئمة(عليهم السلام) من أماكن متعددة وبلدان نائية ليتلقّوا منهم الأحكام والآداب والسنن...ثمّ يرجعون إلىٰ أهاليهم ـ في مختلف الأمصار ـ فينذرونهم ويلقون إليهم ما تعلّموه من المعارف والعلوم، كما أُمروا به في آية النفر، فكانت الشريعة الغرّاء أمانة عندهم يحفظونها من الضياع والإنحراف، وهذا ديدن كل جيل وكل طبقة.

ولمّا انصرمت الأيام وانتهى عصر الأئمة وبدأت الغيبة الكبرى ما كان من الشيعة إلّا أن يندبوا حظّهم، لأنّهم حُرموا من مشافهة الإمام والتلقّي منه. لكن في الوقت نفسه فإن دائرة رواة الأحاديث كانت تأخذ بالاتساع ويزداد عددهم في زمان بعد زمان، حتى أُحصي من رواة الإمام الصادق (عليه السلام) الثقاة أربعة آلاف رجل. وواحد ممن حضر الدرس في مسجد الكوفة قد رأى تسعمائة رجل منهم، كل يقول: حدّثني جعفر بن محمد (عليه السلام) .

لذا كانت الحاجة ماسة ـ آنذاك ـ إلىٰ وضع كتب التراجم لهؤلاء الرّواة

وتحديد أماكنهم وأزمانهم، وشرح أحوالهم، وتشخيص مراتبهم، وطبقاتهم، ومقدار تحمّلهم للحديث، وعملهم في الرّواية، ومنزلتهم العلمية وعلاقتهم بمعاصريهم، حتى يكون أمرهم واضحاً لمن بعدهم ولئلا يخفى على الطبقة اللاحقة خصوصيات من سبقهم، بل حتى تتم لهم الحجّة في الأخذ منهم بقدر ما وصل إليهم من أحاديث الأحكام والسنن وغير ذلك.

وقد بدأ التصنيف في علم الرّجال ـ بشكل مجمل أو مفصّل ـ منذ النصف الثاني من القرن الأوّل الهجري، ثم صار الاهتمام بموضوع أحوال الرّجال ومعرفة الرّواة والطرق التي يروون عنها وغير ذلك من التفاصيل أمراً مهمّاً لابدّ منه، حتى أدركتنا الغيبة الكبرى، والتي كانت نقطة انتقال في دائرة علم الرّجال، وأصبح العلماء أمام الأمر الواقع في مسألة حفظ الأحاديث وروايتها وقراءتها وكتابتها وضبطها وتصحيحها، لأنّ مادة اجتهادهم ـ إضافة إلى الذكر الحكيم ـ هي أحاديث المعصومين (عليهم السلام) وتقاريرهم وأفعالهم، فهي مادة ثمينة لعمل الفقيه في استنباط الأحكام الشرعية.

وقد أشار الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف) بالرجوع إلى الثقات من العلماء في زمن الغيبة، بموجب التوقيعات الصادرة من الناحية المقدّسة في الاقتداء ببعضهم، أو الرجوع إلى رواة أحاديثهم، حيث كانت الأسانيد المعتبرة لا تجدها إلّا في الأسانيد المتّصلة، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية فإن رواة أحاديثهم المعوّل عليها، لابد أن يكونوا من أهل الاستقامة ولهم سيرة صالحة، وهم في عداد الممدوحين في طبقتهم، وهكذا فلابدّ أن يكون السند كلّه ممدوحاً خالياً من الضعفاء أو المجاهيل أو القطع.

وقد اتّسعت دائرة رواة الأحاديث فيما بعد أضعاف ما كانت عليه في القرن الأوّل والثاني للهجرة.

ولا غرابة إذا ما وجدنا أنّ الثقات من العلماء الأعلام في تلك الفترة يجتهدون في رواية الحديث ويتأكّدون منها، خوفاً من الزيادة والنقصان. وكانت

وسيلتهم في ذلك قراءتها علىٰ المشايخ أو سماعها منهم، فكانت كل طبقة تأخذ الحديث عمن قبلها بإحدى طرق تحمل الحديث، وكان هذا ديدن السّلف في عملهم الجاد في نقلهم للروايات والأحاديث في كل طبقة، وقد جرت السيرة علىٰ ذلك منذ بدأ التصنيف في هذا الفن.

ولّما نشطت حركة الترجمة والتأليف، واتسعت دائرة العلوم وكثر العلماء، وشجّع الخلفاء العباسيين أهل العلم وبنوا الدور والمدارس وأسّسوا المكتبات، كل ذلك خلق جوّاً علمياً واسعاً في كل من بغداد والكوفة والبصرة وغيرها من المدن والأمصار، فلعبت هذه المدن الدور الكبير في إذكاء الروح العلمية بين العلماء والمشتغلين بالدرس والتأليف، وكان هذا في القرون الثلاثة الأولى وحتى القرن الرابع الهجري.

هذه الحركة العلمية كان لها الأثر الكبير في اتساع نطاق الثقافة الاسلامية، واتكائها علىٰ القرآن الكريم في البحوث العقلية والكلامية، واعتمادها الأحاديث والسنّة في المجال الفقهي وما له دخل في عملية الاستنباط.

إذن لابد للفقيه من أن ينقّح السند بالتعّرض لأحوال الرّواة وتدوين تراجمهم، وقد ساير هذا الفن بقية الفنون، كما أن حركة التأليف شملت كل العلوم، وعلم الرّجال أحد تلك العلوم وقد اهتم به العلماء طيلة القرون الماضية، إلّا أن يد الدمار والعبث امتدّت إلىٰ المكتبة الاسلامية بشكل عام، وكان نصيب علم الرّجال وما كتب فيه كنصيب بقية العلوم والفنون، فلم يبق منه إلّا النزر القليل متناثراً في مكتبات العالم الخاصة منها والعامة، وربّما تعذّر الوصول إليها إما بسبب جهل المتولّين علىٰ تلك المكتبات ، أو لوجود العوائق والموانع التي ما أنزل الله بها من سلطان. وعلىٰ أي حال فإنه حتى هذا النزر القليل لا يستطيع الباحث أن يعثر عليه، وإذا وجده فكيف يستفيد منه...!!

أوّل من صنّف في علم الرّجال

أوّل من صنّف فيه عبيدالله بن أبي رافع، كاتب أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن خواصّه، شهد حروبه وصنّف عدّة كتب في تراجم أصحاب النّبي (صلى الله عليه وآله)، والّذين شهدوا حروب الإمام علي (عليه السلام) الجمل وصفّين والنهروان. وله كتاب (قضايا أمير المؤمنين) وكتاب (تسمية من شهد مع أمير المؤمنين)[1] ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست[2]، بسنده عن عبيدالله.

والكتاب الذي ألّفه عبيدالله (تسمية من شهد...) اقتصر فيه علىٰ ترجمة الصحابة الذين اشتركوا في حروب الإمام علي (عليه السلام). وواضح أنّ تصنيفه ذاك كان ردّاً للمخالفين في ذلك الزّمان، وإلقاء للحّجة وإظهاراً للبيان، واقامة للدليل والبرهان، وقد ثبت أنّ اتباع الإمام علي (عليه السلام) في حروبه كلّها كانوا من أجلّاء الصحابة، وهذا المقدار يكفي ليستدل به الانسان في إبراز الحق وردّ المخالفين.

---

(١) روىٰ النّجاشي ـ في ترجمة شيخ القراء أبان بن تغلب ـ باسناده إلىٰ عبد الرحمن بن الحجاج، قال: كنا في مجلس أبان بن تغلب فجاءه شاب قال: يا أبا سعيد ـ كنية أبان ـ أخبرني كم شهد مع عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله)؟ فقال أبان له: كأنّك تريد أن تعرف فضل علي ممّن تبعه من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟! قال، فقال الرّجل هو ذاك، فقال: والله ما عرفنا فضلهم إلّا باتباعهم ايّاه.

رجال النّجاشي ص ٩ ط حجرية.

(٢) أقول: وهناك عدّة مصادر ذكرت هذا الكتاب وسنده، ونحن للاختصار نذكر واحداً منها: رواه الشيخ الطوسي بالإسناد عن أبي بكر الدوري عن أبي الحسين زيد بن محمد الكوفي عن أحمد بن موسى بن اسحق قال: حدّثنا صفوان بن مرد، عن علي بن هاشم بن البريد، عن محمد بن عبيدالله ابن أبي رافع، عن عون بن عبيد الله، عن أبيه.

الفهرست ص ١٠٧، والذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة ٤ / ١٨١ ط طهران ١٣٦٠.

اتّضح ـ مما تقدّم ـ ان سبب تأليف الكتاب هو القيل والقال في القرن الأول من الهجرة حول خلافة الإمام علي (عليه السلام) وتشكيك الخوارج فيها، ومنافسة معاوية بن أبي سفيان له. فما كان من عبيدالله بن أبي رافع إلّا أن يصنّف كتابه ـ المار الذكر ـ الذي تضمّن أسماء الرّجال من صحابة الرّسول (صلى الله عليه وآله)، الذين تبعوا الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، واشتركوا في حروبه. الجمل وصفّين والنهروان، وساهموا في الدّفاع عن الإسلام وأهله وقائده، وكان عبيدالله يقصد من وراء ذلك إظهار الحق والرّد علىٰ المخالفين وضعفاء النفوس، ومن راوده الشّك في أحقيّة الإمام علي (عليه السلام) للخلافة، لذا كان مصنّفه أوّل كتاب من نوعه عند المسلمين في علم الرّجال.

نقد وتصويب:

لقد توهّم بعض الأعلام عندما نسب أول تصنيف في علم الرّجال إلىٰ القرن الثالث الهجري، ويبدو أنّ ذلك ناشئ من الغفلة بل من عدم الدّقة في التحري والتصنيف.

فقد ذكر السيوطي أنّ أوّل من كتب وصنّف في علم الرّجال هو شعبة، وهذا خطأ منه واشتباه، لأنّ شعبة توفي عام ٢٦٠ هـ.

وقيل: إن محمد بن سعد الواقدي صاحب (طبقات الرّواة) أوّل من كتب في علم الرّجال، وهذا غير صحيح أيضاً، لأنّ الواقدي توفي عام ٢٣٠ هـ.

وقد توهّم ـ كذلك ـ سيدنا السيد حسن الصّدر في كتابه (تأسيس الشيعة) عندما قال: إن أوّل من صنّف في علم الرّجال عبدالله بن جبلة بن حيان بن أبجر الكناني المتوفّىٰ عام ٢١٩ هـ[١].

فهؤلاء الذين ذكروا جميعاً من القرن الثالث الهجري، وأمّا عبيدالله بن أبي

---

(١) تأسيس الشيعة ص ٥٧ .

رافع فهو من القرن الأوّل.

ما قيل في أبي رافع وابنيه:

اعلم أن اسم أبي رافع ـ علىٰ الأرجح ـ ابراهيم، وقيل بل اسمه (أسْلَمْ) كما في رجال النجّاشي وغيره، وهو مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان للعبّاس بن عبدالمطّلب، فوهبه للنبّي (صلى الله عليه وآله)، فلما بشّر النبّي بإسلام العبّاس أعتقه وزوجه مولاته سلمى، وكان اسلام أبي رافع مع اسلام اُم الفضل في مكة، أي من أوائل الذين أسلموا علىٰ يد الرسول (صلى الله عليه وآله) فكتموا اسلامهم، هاجر إلىٰ المدينة وشهد مع النبي حروبه ولزم أمير المؤمنين (عليه السلام) من بعده وكان من خيار الشيعة وشهد مع الإمام علي (عليه السلام) جميع حروبه، وكان صاحب بيت ماله بالكوفة، وهو المراد به في حديث اُم كلثوم بنت أمير المؤمنين (عليه السلام) أنّها استعارت من أبي رافع حُليّاً من بيت المال بالكوفة.

روى النجّاشي بإسناده عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع قال: دخلت علىٰ رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو نائم أو يوحى إليه، وإذا حيّة في جانب البيت فكرهت إن أقتلها فأوقظه، فاضطجعت بينه وبين الحيّة حتى إذا كان منها سوء يكون إلّي دونه، فاستيقظ وهو يتلو الآية: **﴿إنّما وليّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾**[1] ثم قال: الحمد لله الذي أكمل لعلي مُنيته، وهنيئاً لعليّ تفضيل الله إيّاه ثم التفت فرآني إلىٰ جانبه فقال: ما أضجعك هاهنا يا أبا رافع؟ فأخبرته خبر الحيّة. فقال: قم إليها فاقتلها. ثم أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بيدي فقال: يا أبا رافع كيف أنت وقوما يقاتلون عليا، هو علىٰ الحق وهم علىٰ الباطل، يكون في حقّ الله جهادهم، فمن لم يستطع جهادهم فبقلبه، فمن لم يستطع فليس وراء ذلك

---

(١) المائدة / ٥٥.

شيء؟ فقلت: ادع لي إنْ أدركهم أن يعينني الله ويقويني علىٰ قتالهم، فقال اللهم ان أدركهم فقوّه واعنه. ثم خرج إلىٰ الناس (صلى الله عليه وآله) فقال: يا أيّها الناس، من أحبّ أن ينظر إلىٰ أميني علىٰ نفسي وأهلي فهذا أبو رافع أميني علىٰ نفسي[١].

قال عون بن عبيدالله بن أبي رافع: فلما بويع علي (عليه السلام) وخالفه معاوية بالشام، وسار طلحة والزبير إلىٰ البصرة، قال أبو رافع: هذا قول رسول الله(صلى الله عليه وآله): سيقاتل علياً قوم يكون حقاً في الله جهادهم. فباع أرضه بخيبر وداره، ثم خرج مع علي (عليه السلام) وهو شيخ كبير له خمس وثمانون سنة، وقال: الحمد لله لقد أصبحت لا أحد بمنزلتي، لقد بايعت البيعتين، بيعة العقبة وبيعة الرضوان، وصلّيت القبلتين وهاجرت الهجر الثلاث. قلت: وما الهجر الثلاث؟ قال: هاجرت مع جعفر بن أبي طالب إلىٰ أرض الحبشة، وهاجرت مع رسول الله(صلى الله عليه وآله) إلىٰ المدينة، وهذه الهجرة مع علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلىٰ الكوفة. فلم يزل مع علي (عليه السلام) حتى استشهد علي (عليه السلام) فرجع أبو رافع إلىٰ المدينة مع الحسن (عليه السلام) ولا دار له بها ولا أرض، فقسم له الحسن (عليه السلام) دار علي بنصفين وأعطاه سنح[٢] أرض أقطعه إيّاها فباعها ابنه عبيدالله بن أبي رافع من معاوية، بمائة ألف وسبعين ألفاً[٣].

أمّا وفاة أبي رافع فقد اختلف فيها؛ فمنهم قال: إنه توفي في خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام). وقيل إنه توفّي سنة أربعين بعد استشهاد الإمام بقليل.

وقيل إنّه توفي في حكومة عثمان بن عفان وهذا غلط واضح، لأنّه ـ كما عرفت ـ كان خازن بيت المال لأمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة.

أما من حيث التوثيق، فجميع علماء الرّجال ـ قديماً وحديثاً ـ مدحوه

---

(١) رجال النّجاشي ٣ و٤.

(٢) موضع في أعالي المدينة.

(٣) رجال النّجاشي ص ٤، رجال بحر العلوم باب المصدرين بالآل ص ١ ط حجرية ملحق بآخر مقباس الهداية.

ووثقوه، بل هو في أعلىٰ مراتب الوثاقة والإخلاص لأهل البيت (عليهم السلام) قال عنه العلّامة: آل أبي رافع من أرفع بيوت الشيعة وأعلاها شأناً وأقدمها اسلاماً وإيماناً...الخ[١].

ولداه عبيدالله وعلي:

لأبي رافع ولدان: عبيدالله وعلي، كانا كاتبين لأمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة[٢] وعبيدالله هو الذي يروي عن أبيه شأن الحية ـ كما مرّ آنفاً ـ وكذلك روى عن والده كتاب الصلاة والوضوء عن الإمام (عليه السلام) كما نقله النّجاشي إذْ قال: لأبي رافع كتاب السنن والأحكام والقضايا. وعبيدالله هو الذي يروي عن أبيه حديث أُم كلثوم واستعارتها حُليّاً من بيت المال.

وقد عرفت أنه صاحب كتاب (تسمية من شهد حروب الإمام من الصحابة).

ولعبيدالله أخٌ اسمه علي وهو كاتب آخر لأمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة.

وعلىٰ أيّ حال فإنّ بيت آل أبي رافع في أعلىٰ درجات الوثاقة ومن خلّص الشيعة.

---

(١) رجال بحر العلوم باب ما صدر بالآل ص ١، ط حجرية، ملحق بكتاب مقباس الهداية.

(٢) انظر: الفهرست ص ١٠٧، الخلاصة ص ٥٦ حجرية وص ١١٢ ط الجديدة رجال ابن داود الحلّي ص ١٢٧، مصفّى المقال ص ٢٥٨، معالم العلماء ص ٧٧، رجال الطوسي ص ٤٧، معجم الثقات وترتيب الطبقات ص ٣١٥.

تطوّر علم الرّجال خلال أربعة عشر قرناً

الحديث عن هذا العنوان يطول جداً، ولابدّ أن لا نخرج عن منهجية الموضوع، لذا ارتأيت أن أذكر نماذج ممّن صنّف في علم الرّجال حسب القرون الهجرية ابتداءً بالقرن الأوّل.

القرن الأوّل الهجري:

١ ـ عبيدالله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة[١].

القرن الثاني الهجري:

ونذكر منهم:

١ ـ لوط بن يحيى بن سعد بن مخنف بن مسلم الأزدي الغامدي، المعروف بأبي مخنف، المتوفّىٰ عام ١٥١ هـ[٢].

---

(١) تقدم ذكره في الصفحات السابقة.

(٢) قال النّجاشي: لوط بن يحيىٰ بن سعيد بن مِخْنَف بن سالم الأزدي الغامري أبو مِخْنَف، شيخ أصحاب الأخبار بالكوفة ووجههم، وكان يسكن إلىٰ ما يرويه. روىٰ عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، وقيل انه روى عن أبي جعفر (عليه السلام) ولم يصح. ثم قال وصنّف كتبا كثيرة منها: كتاب المغازي وكتاب السقيفة وكتاب الرِّدة وكتاب فتوح الإسلام وغيرها، تناهز الثلاثين كتاباً.
والنّجاشي يروي عنه بواسطة سلسلة من الرّواة، وواسطته المباشرة هو أحمد بن علي بن نوح، قال حدّثنا عبد الجبار بن شيران الساكن بنهر جَطي، قال: حدثنا محمد بن زكريا بن دينار الغلّابي، قال حدّثنا عبدالله بن الضحاك المراوي، قال: حدّثنا هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبي مِخْنَف لوط بن يحيى.
وقال الطوسي في رجاله ـ نقلاً عن رجال الكشي الذي يذكر لوط في أصحاب أمير المؤمنين ـ لوط بن يحيى لم يلق أمير المؤمنين (عليه السلام) وكان أبوه يحيى من أصحابه (عليه السلام). رجال الطوسي ص ٥٧.
=

هو من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وهو المؤرّخ المشهور الذي يروي عنه ابن جرير الطبري في تاريخه ـ بواسطة ـ وهو الذي روىٰ واقعة الطّف كاملة، وله مصنّفات عديدة في التأريخ والمغازي والفتوح والرّجال والأنساب، منها: مقتل الإمام الحسين (عليه السلام)، كتاب الجَمَل، فتوح العراق، أخبار آل أبي مخنف، فتوح خراسان، كتاب صفّين، كتاب الشورى ـ وغيرها.

٢ ـ أجلح بن عبدالله ابن حجّية الكوفي الكندي المتوفّىٰ ١٤٥ هـ واسمه يحيى، وأجلح ـ كما يبدو ـ لقبه المتعارف.

كان من أصحاب الإمام الصّادق (عليه السلام)، وقد وثقه الشيخ المفيد.

٣ ـ محمد بن السائب الكلبي، أبو نصر، النسابة المعروف، المتوفّىٰ ١٤٦هـ.

وهو من أصحاب الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام)، وقد أخذ الأنساب عن أبيه، عن أبي صالح، عن عقيل بن أبي طالب. وجدّه بشر شهد الجمل وصفّين مع الإمام علي (عليه السلام)، وكان محمد عالماً بالتفسير وهو من خواص الإمام والمقربين له، وابنه هشام أيضاً من خاصة الشيعة.

= ويذكره الطوسي مرة أُخرى في رجاله ص ٧٠، فيقول انه من أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) وفي ص ٧٩ عدّة من أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) وفي ص ٢٧٩ عدّة من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام).

وهذا خبط وخلط لا ندري كيف جاء به الشيخ (قدس سره).

وأعجب من ذلك انه لم يعده من أصحاب زين العابدين ومحمد الباقر (عليهما السلام).

أما طريق الشيخ في الفهرست إلىٰ أبي مخنف لوط بن يحيى فهو أحمد بن عبدون والحسين بن عبيدالله، قال: أخبرنا جميعاً عن أبي بكر الدوري القاضي أحمد بن كامل عن محمد بن موسى بن حماد عن ابن أبي السري محمد قال: أخبرنا هشام بن محمد الكلبي عنه.

للاطلاع أُنظر: الفهرست ١٢٩ ط النجف، رجال الطوسي ٧٠ و٥٧ و٧٩ و٢٧٩، الاعلام للزركلي ٣ / ٨٢١، رجال النّجاشي ٣٢٠ ط جامعة مدرسين قم، فوات الوفيات ـ ابن شاكر ٢ / ١٤٠، القاموس مادة (خنف).

٤ ـ محمد بن مبشر بن أحمد بن محمد الثقفي الملقّب بحبيش، والمتوفّىٰ عام ١٥٨هـ، يكنّى أبا عبدالله.

القرن الثالث الهجري

نذكر منهم:

١ ـ علي بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الضرير، مولى النخع، توفي أوائل القرن الثالث.

يُعدّ من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) وإن لم يرو عنه.

٢ ـ الحسن بن علي بن فضّال المتوفّىٰ في ٢٢٤ هـ.

عدّ له النّجاشي جملة من كتبه، روى عن الإمام الرضا (عليه السلام) وهو من المختصّين به كان عالماً جليل القدر زاهداً، قال عنه الكشّي: كان فطحّياً يقول بإمامة عبدالله بن جعفر.

٣ ـ الفضل بن دكين بن حماد توفي عام ٢١٩ هـ.

يُعدّ من علماء الحديث المشهورين، وله عدّة كتب.

٤ ـ الحسن بن محبوب توفي عام ٢٢٤.

قال عنه الشيخ الطوسي: إنّه من أصحاب الكاظم (عليه السلام)، وفي مكان آخر من رجاله أنه من اصحاب الرضا (عليه السلام)، وقد وثقه أهل الرّجال، بل إنه يعدّ من الأركان في عصره. له جملة من الكتب. وعندما توفي كان له من العمر ٧٥ سنة.

٥ ـ الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري توفي قبل سنة ٢٦٠ هـ.

كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني (عليه السلام) كما ذكر النجّاشي أنه ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء المتكلّمين وله جلالة في هذه الطائفة، صنّف مائة وثمانين كتاباً.

٦ ـ أحمد بن محمد البرقي بن خالد بن عبد الرحمن توفي عام ٢٨٠ هـ.

يكنّى أبو جعفر، أصله كوفي، كان يوسف بن عمر والي من قبل الأمويين قد حبس جدّه الأكبر محمد بن علي بعد استشهاد زيد، ثم قتله صبراً.

قال عنه النّجاشي ثقة، ثم ذكر له مجموعة كبيرة من كتبه. ثم ان كتابه في الرّجال يُعدّ من الأُصول الخمسة، إلا أنّه لم يصل إلينا، وربّما أُتلف بعد وفاته[1].

٧ ـ أحمد بن علي العلوي العقيقي المتوفّىٰ سنة ٢٨٠ هـ.

كان مقيماً بمكة المكرّمة، وصنّف كتباً كثيرة، وقد ذكره الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم (عليهم السلام)، وهو وابنه من الشيعة الثقات.

٨ ـ ابراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي الكوفي، أبو اسحق توفي عام ٢٨٣ هـ كان زيدياً ثم رجع وقال بامامة الأطهار (عليهم السلام)، وهو ممن لم يرو عنهم(عليهم السلام)، له كتب كثيرة تناهز الخمسين، انتقل إلىٰ أصفهان وسكن فيها. وَفَدَ عليه القميّون يلتمسونه المجيء إلىٰ قم فأبى.

وأما سبب انتقاله إلىٰ أصفهان، فقد روي أنه ألف كتابه (المعرفة) وفيه المناقب المشهورة لأهل البيت (عليهم السلام)، والمثالب الواردة في أعدائهم، فاستعظمه الكوفيون، وأشاروا عليه بأن يتركه ولا يخرجه، فقال: أيّ البلاد أبعد إلىٰ الشيعة؟ فقالوا: اصفهان، فحلف أن لا يروي هذا الكتاب إلّا فيها، فانتقل إليها لذلك الغرض.

٩ ـ علي بن الحسن بن علي بن فضّال بن عمر بن أيمن، أبو الحسن، مولى عكرمة، كانت ولادته ٢٠٦ هـ ولمّا توفّي أبوه كان عمره ثماني عشرة سنة ولا نعلم سنة وفاته.

وهو أحد أعلام الشيعة بالكوفة، كان عالماً فقيهاً محدّثاً وليس فيه قدح، بل وثّقه أغلب العلماء كالنّجاشي والطوسي وآخرون، كان فطحي المذهب.

---

(١) فهرست الطوسي ص ٢١. ذكر له النّجاشي كتاب الطبقات، وكتاب الرّجال. ومثله في الفهرست لابن النديم؛ الفن الخامس من المقالة السادسة ص ٣٠٩.

قال النّجاشي: فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم والعارف بالحديث والمسموع قوله فيه، سمع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له علىٰ زله فيه ولا ما يشينه، وقل ما روى عن ضعيف وكان فطحياً. ولم يرو عن أبيه شيئاً، وقال: كنت أُقابله وسني ثماني عشرة سنة بكتبه...الخ[1].

القرن الرابع الهجري

نذكر منهم:

١ ـ أحمد بن عبيدالله الثقفي المتوفّىٰ عام ٣١٩ هـ.

ممن ذكرهم آغا بزرك الطهراني في كتابه مصفّى المقال ص ٥٣.

٢ ـ أحمد بن سهل البلخي المتوفّىٰ عام ٣٢٢ هـ.

وهو كالسابق ذكره آغا بزرك الطهراني في كتابه مصفّىٰ المقال ص ٤٩.

٣ ـ محمد بن عمر بن عبد العزيز، أبو عمرو الكشي، وفاته في القرن الرابع الهجري.

قال النّجاشي: وكان ثقة عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه وتخّرج عليه، له كتاب الرّجال، كثير العلم. ويعرف برجال الكشي وان كان في الأصل اسمه.

(معرفة الناقلين عن الأئمة المعصومين).

٤ ـ ابن عقدة، أحمد بن محمد بن سعيد بن محمد بن عجلان الزيدي المتوفّىٰ عام ٣٣٣ هـ.

كان زيدياً جارودياً، ذكره الطوسي، قال سمعت جماعة يحكون عنه انه قال: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأُذاكِرُ بثلثمائة ألف حديث. وقد أجمع أهل الكوفة علىٰ قوّة ذكائه وشدّة حافظته. وقيل: إن مجموع كتبه

---

(١) رجال النّجاشي ١٨١ ط حجرية.

كانت ستمائة حمل بعير، فهو ثقة وعالم جليل القدر، وكان يجلس في جامع براثا ويحدّث بمثالب الشيخين، وابنه محمد كان إمامياً من أجلّاء الشيعة.

٥ ـ أحمد بن محمد القمّي ابن الحسين بن الحسن المتوفّىٰ عام ٣٥٠ هـ.

قال عنه النّجاشي له مائة كتاب وعدّ منها جملة كبيرة. ولم يتعرّض أهل الرّجال إلىٰ حاله أو مذهبه، نعم سكوتهم ربّما يكشف عن كونه ممدوحاً أو قل: إنه يُعدّ من الحسان.

٦ ـ أحمد بن محمد الرّازي المتوفّىٰ عام ٣٦٨ هـ.

عدّه الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتابه مصفّى المقال، ممّن صنّف في علم الرّجال. مصفّى المقال ص ٦٩.

٧ ـ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ـ الشيخ الصّدوق ـ المتوفّىٰ عام ٣٨١ هـ، يكنّى أبا جعفر.

شيخ الطائفة ورئيس المحدّثين، هو حقّاً الصّدوق فيما يرويه عن أهل البيت المعصومين (عليهم السلام)، ولد بدعاء الإمام الحجة المنتظر (عج)، له ثلثمائة مصنّف وآثاره باقية تدلّ علىٰ عظمة قدره وعلو شأنه، وقد أخذ عنه الكثيرون وتلَمَّذ عليه كبار العلماء وشيوخ الطائفة كشيخنا المفيد (قدس سره)، وقد ذكر الشيخ الطوسي في رجاله فيمن لم يرو عنهم (عليهم السلام) وقد ذكر له جملة من كتبه في الفهرست، قبره في الري وله مرقد يزار بالقرب من السيد عبد العظيم الحسني، وللشيخ كرامات عديدة ولا عجب في ذلك فقد خرج التوقيع من الناحية المقدّسة بمدحه.

٨ ـ محمد بن إسحاق، أبو الفرج، المعروف بابن النّديم الورّاق المتوفّىٰ عام ٣٨٥ هـ.

صاحب كتاب الفهرست، كانت مهنته الاستنساخ والتجليد والوراقة، وقد استفاد كثيراً من مهنته في عمل كتابه الفهرست، ويُعدّ من علماء الشيعة في وقته،

له اطّلاع كثير في أغلب العلوم والفنون، وقد مدحه أغلب علمائنا ووثقوه، بل ان الشيخ الطوسي يعتمد عليه في بعض مرويّاته عنه. وقد ترجمه ياقوت الحموي ولكن لم يستوفِ ترجمته، وهكذا أهمله باقي علماء السنّة لكونه شيعيّاً.

٩ ـ أحمد بن محمد بن عمران النهشلي، أبو الحسن، المعروف بابن الجندي والمتوفّىٰ عام ٣٩٠ هـ.

يُعدّ من كبار الشيعة، وهو أحد أساتذة النّجاشي، وقد عظّمه النّجاشي في مواطن كثيرة. وقد عده الشيخ آغا بزرك ـ في كتابه ـ ممّن صنّف في علم الرّجال ذكره في مصفّى المقال ص ١٦.

١٠ ـ محمد بن أحمد بن نعيم بن شاذان، أبو عبدالله، الأزدي، النيسابوري المتوفّىٰ في القرن الرابع الهجري.

عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب العسكري (عليه السلام) ويبدو أنه أحد وكلائه(عليه السلام)، مدحه علماء الرّجال وأثنوا عليه، قد ورد في التوقيع من الناحية المقدسة قول الإمام: وأما محمد بن نعيم الشاذاني فهو من شيعتنا.

قال الوحيد البهبهاني في تعليقته: أحمد هذا ابنُ أخ الفضل بن شاذان ومحمد ابنه من الرّواة عن الفضل.

علىٰ أيّ حال يُعدّ الرّجل من علماء الشيعة المعروفين في وقته.

القرن الخامس الهجري

نذكر منهم:

١ ـ أحمد بن محمد الجوهري ابن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش، أبو عبدالله المتوفّىٰ ٤٠١ هـ.

شيخ جليل، وعالم معروف، له أكثر من عشرة مصنّفات منها كتاب «الاشتمال علىٰ معرفة الرّجال» كان راوياً للحديث وسمع منه الكثير، وقد

أُصيب في عقله أواخر عمره، وهو معاصر للشيخ الصّدوق، له أدب جميل وشعر مليح وخط حسن.

٢ ـ أحمد بن الحسين بن عبيدالله بن ابراهيم الغضائري، أبو الحسين، المتوفّىٰ عام ٤١١ هـ.

معاصر للطوسي والنّجاشي والصّدوق، وإذا قيل: ابن الغضائري، انصرف إليه.

يُعدّ من المشايخ الأجلّة، والثقات الذين لا يحتاجون إلىٰ التنصيص بالوثاقة. له مصنّفات عديدة. ويذكر الطوسي أن له كتابين في الرّجال، ولكن لم يعثر عليهما الشيخ (قدس سره) واحتمل ضياعهما أو أتلفهما بعض ورثته، وهو غير صحيح، لأن الكتابين كانا إلىٰ زمن العلّامة الحلّي ونقل عنهما.

ثم لديه كتاب «الضعفاء»، وذهب بعض علمائنا إلىٰ عدم صحته وأنّه موضوع. والتشكيك فيه وارد لأن النّجاشي في ترجمة شيخه ابن الغضائري لم يتطرق إلىٰ هذا الكتاب عندما ذكر جملة كتبه.

وقال سماحة آية الله السيد الخوئي: والمتحصّل من ذلك أن الكتاب المنسوب إلىٰ ابن الغضائري لم يثبت، بل جزم بعضهم بأنّه موضوع، وضعه بعض المخالفين ونسبه إلىٰ ابن الغضائري(١).

٣ ـ محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام، أبو عبدالله البغدادي الملّقب بالشيخ المفيد، المتوفّىٰ عام ٤١٣ هـ.

شيخ الطائفة وأحد أركان الدين، فخر الشيعة، وحامي الشريعة، أستاذ الفقهاء، وملاذ العلماء، انتهت إليه رئاسة المذهب، كان يتمتّع بالذكاء الحاد والحافظة القويّة، سريع الجواب، جميل المحيّا، كثير الصّدقة، متواضع، زاهد يكتفي من اللباس بما قل ثمنه وخشن ملمسه...

---

(١) معجم رجال الحديث ١ / ١١٤.

عارف بجميع الفنون والعلوم، له اطلاع علىٰ الشعر والأدب، متضلع بالرِّجال والتراجم، له أكثر من مائتي مصنّف بين كتاب ورسالة، وله مقام عظيم عند الخاصة والعامة، وقد حضر تشييعه يوم وفاته أكثر من ثمانين ألفاً ورثاه جملة من الشعراء، وقد رثاه الإمام المنتظر (عج) حيث وجد مكتوباً علىٰ قبره:

لا صَوَّتَ الناعي بفقدك إنّه ... يوم علىٰ آل الرسول عظيم
إن كنت قد غُيِّبتَ في جَدَثِ الثَّرىٰ ... فالعدل والتوحيد فيك مقيم
والقائم المهدي يفرح كلّما ... تليت عليك من الدروس علوم

صلّى عليه علم الهدى السيد المرتضى، وحضر جنازته الشيخ الطوسي. روى عنه الشيخ أحمد بن محمد المعروف بابن الوليد القمي، وابن قولويه، والشيخ الصّدوق، والنّجاشي حيث تلَمَّذ عليه وأخذ منه، وأبو غالب الزراري وآخرون يبلغ عددهم أكثر من خمسين فقيهاً.

٤ ـ أحمد بن محمد بن يعقوب بن مسكويه، الخازن المتوفّىٰ عام ٤٢١هـ

يُعدّ من أعيان العلماء وكبار الحكماء، عاصر الشيخ أبا علي بن سينا، وصحب الوزير المهلبي أيّام شبابه، ثم أصبح من المقربين لعضد الدولة، ثم اختص بالوزير ابن العميد، له جملة من المصنّفات، منها كتاب في الرِّجال.

لقد شك البعض في مذهبه، لأنه كان يروي عن الحسن البصري أحياناً، وهذا ليس بدليل، نعم يحتمل أنه من زهاد الشيعة والمتصوّفين، وهؤلاء وغيرهم نقلوا عن الحسن البصري.

٥ ـ أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن نوح السيرافي المتوفّىٰ في القرن الخامس.

قال عنه النّجاشي: وهو شيخنا وأُستاذنا ومن استفدنا منه، وله كتب كثيرة منها كتاب المصابيح في ذكر من روى عن الأئمة (عليهم السلام) ...[1] وذكر له كتباً

---

(١) الخلاصة ـ الحلّي ص ١٢.

أُخرىٰ أحدها في الرّجال غير الذي تقدّم.

وقد عنونه العلّامة الحلّي في الخلاصة بأنّه كان ثقة في حديثه متقناً لما يرويه فقيهاً بصيراً بالحديث والرّواية[١].

٦ ـ أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبدون البزاز، المعروف بابن الحاشر المتوفّىٰ عام ٤٢٣ هـ.

من مشايخ إجازة النّجاشي، وقد عدّه العلّامة الحلّي وابن داود في القسم الأوّل، وهذا يدل علىٰ وثاقة الرّجل، ثم ذكر له النّجاشي جملة من كتبه، وعدّه الشيخ آغا بزرك الطهراني ممّن صنّف في علم الرّجال[٢] وهو شيخ جليل القدر أخذ عنه الشيخ الطوسي ونال منه الإجازة.

٧ ـ علي بن الحسين بن موسى بن محمد، علم الهدى، والملقب بالشريف المرتضى، ينتهي نسبه إلىٰ الإمام الكاظم (عليه‌السلام)، المتوفّىٰ عام ٤٣٦ هـ

هو أشهر من أن يذكر، له تصانيف عديدة في مختلف العلوم والفنون منها في الرّجال[٣] في المعقول والمنقول، وله ديوان شعر كبير، وكان في وقته نقيب الطالبيين، وقد مدحه المخالف والموافق وأثنوا عليه في كتب التراجم كابن خلكان وابن بسّام والخطيب البغدادي والخطيب التبريزي وغيرهم.

قيل إن أبا الحسن علي بن أحمد الفالي الأديب كانت عنده نسخة من كتاب جمهرة الأدب لابن دريد وهي في غاية الجودة وحسن الخط فدعته الحاجة إلىٰ بيع النّسخة، فاشتراها السيد المرتضى بستين ديناراً، ولما تصفّحها السيد وجد فيها أبياتاً لبائعها الفالي وهي:

أنِسْتُ بها عشرينَ حَولاً وبعتها   لقد طال وجدي بعدها وحنيني

---

(١) رجال النّجاشي ص ٦٣.

(٢) مصفّى المقال ص ١٨.

(٣) المصدر السابق ص ٢٧٧.

ومــا كــان ظـنّي أنــنّي سأبـيعها ... ولو خلدتني فـي السـجون ديـوني
ولكــن لضـعف وافـتقار وصـبية ... صــغار عـليهم تسـتهل شـئوني
فـقلت ولم أمـلك سـوابـق عـبرة ... مــقالةَ مكـويٍّ الفـؤاد حـزينِ
وقد تُـخرِجُ الحـاجاتُ يـاأمَّ مـالكٍ ... كــرائِـمَ مِـن ربّ بــهن ضـنينِ

فأرجع السيد النسخة لبائعها وترك الدنانير.

٨ ـ أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن عبدالله المعروف بالنّجاشي، أبو العباس المتوفّىٰ عام ٤٥٠ هـ.

صاحب كتاب الرّجال المعروف، يأتي ذكره إن شاء الله في الأُصول الخمسة وترجمته هناك.

٩ ـ محمد بن الحسن بن علي، أبو جعفر الطوسي، شيخ الطائفة المتوفّىٰ عام ٤٦٠ هـ.

صاحب كتاب الرّجال والفهرست تأتي ترجمته أيضاً في الأُصول الخمسة للرّجال إن شاء الله.

القرن السادس الهجري

نذكر منهم:

١ ـ فضل الله بن علي بن هبة الله بن علي بن عبدالله الحسني الرّاوندي المتوفّىٰ بعد عام ٥٤٨ هـ يكنى أبا الفضل وأبا الرّضا.

قيل عنه أنه علّامة زمانه، جمع من علوّ نسبه الكمال والأدب والعلم، له تصانيف عديدة منها في علم الرّجال كما ذكره الشيخ الطهراني[١].

٢ ـ أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمد بن الحسين بن الزبير الغسّاني الاسواني المصري المتوفّىٰ سنة ٥٦٣ هـ.

---

(١) مصفّى المقال ص ٣٦٣.

شاعر، أديب، نحوي، لغوي، جمع من العلوم والفنون الشيء الكثير، ولقبّ بالرّشيد، تولى الكتابة في الدواوين السلطانية بمصر، ثم سافر إلىٰ اليمن وتلقّب بقاضي قضاة اليمن وداعي دعاة الزمن، وطمح إلىٰ الخلافة هناك ودعاه قوم من محبيه إليها وضربت السّكّة باسمه ثم قبض عليه وبعدها قتل فصلب.

وليس له ذكر في كتبنا الرّجالية المعتبرة، وربّما عدّوه من العامّة، ولكن شعره يشهد له بتشيعه، قال:

خذوا بيدي يا أهل بيت محمد ... إذا زلّت الأقدام في غدوة الغد
أبىٰ القلب الّا حبّكم وولاءكم ... وما ذاك إلّا من طهارة مولدي

نعم يحتمل أن يكون إسماعيليا لأنّه تولى العمل في دواوينهم بمصر، والله أعلم.

له جملة من المصنّفات منها في الرّجال، ذكره الشيخ آغا بزرك (طاب ثراه)[١].

٣ ـ علي بن زيد بن محمد بن الحسين بن البيهقي المتوفّىٰ عام ٥٦٥ هـ.
ذكره الطهراني وقال له مصنّف في علم الرّجال[٢].

٤ ـ الحسن بن أحمد بن الحسن، الشيخ أبو العلاء، صدر الحفّاظ العطّار الهمداني المتوفّىٰ عام **٥٦٩ هـ**

كان عالماً بالحديث حافظاً له، ذكروا له عدّة مصنّفات منها في الرّجال.

٥ ـ محمد بن علي بن شهرآشوب بن أبي نصر بن أبي الحبيش المازندراني المتوفّىٰ عام ٥٨٨ هـ.

جليل القدر، شيخ العلماء ورأس المفاخر، وعين الشيعة، وفريد عصره، جمع بين العلم والأدب والتأليف والخطابة، وهو عند الشيعة كالخطيب البغدادي عند أهل السنّة، رحل إليه من الأصقاع والبلدان العلماء وأهل الفضل

---

(١) مصفّىٰ المقال ص ٥٤.

(٢) المصدر السابق ص ٢٨١.

للأخذ عنه والدرس عليه، كان معاصراً لابن زهرة وصاحب السرائر له مصنّفات كثيرة أشهرها «المناقب» و«معالم العلماء» وهو المعبّر عنه بالرّجال. وهو أشهر من أن يذكر.

٦ ـ يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن البطريق، أبو الحسين شمس الدين، المتوفّىٰ عام ٦٠٠ هـ.

من علماء الإمامية، كان محدثاً جليلاً وثّقه جملة من العلماء، له مصنّفات منها العمدة والمناقب والخصائص ومنها في الرّجال[1].

٧ ـ عبد الحميد بن عبدالله بن أسامة، أبو علي، جلال الدين المتوفّىٰ بعد عام ٥٩٤ هـ.

ذكره الشيخ الطهراني في كتابه وعدّه من المصنّفين في علم الرّجال[2].

القرن السابع الهجري

نذكر منهم:

١ ـ يحيى بن حميدة بن أبي طي الحلبي المتوفّىٰ عام ٦٣٠ هـ.

ذكر له الشيخ الطهراني مصنّفاً في علم الرّجال[3].

٢ ـ محمد بن عبدالله بن علي بن أبي المحاسن زهرة بن أبي علي، ينتهي نسبه إلىٰ الإمام الصادق (عليه السلام)، المتوفّىٰ في أواخر القرن السابع.

ذكر له الشيخ الطهراني مصنّفاً في علم الرّجال[4].

٣ ـ علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد، ينتهي نسبه إلىٰ الحسن المثنى، رضي الدين، ابن طاووس المتوفّىٰ عام ٦٦٤ هـ.

---

(١) مصفّى المقال ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٤.

(٣) المصدر السابق ص ١٢.

(٤) المصدر السابق ص ٤٠٨.

هو صاحب الكرامات، وقد تشرّف بلقاء الحجة (عج)، وقد عرف بالعبادة والزهد، وآلت إليه الرئاسة في نقابة الطالبيين، وأعاد شعار الخضرة إلىٰ العلويين، وهو أشهر من أن يذكر هنا في هذا الموجز. له مصنّفات عديدة منها في الرّجال، وقد جمع الصفات الحسنة والكمالات إلىٰ علمه الذي شهد له به العلماء، ودانت له الرّقاب.

٤ ـ محمد بن عبدالله بن أبي بكر عبد الرحمن البلنسي القضاعي المعروف بابن الأيار المقتول في سنة ٦٥٨ هـ.

له مصنف في علم الرّجال[١].

٥ ـ قريش بن سبيع بن مُهَنّا بن سبيع العلوي الحسيني المدني المتوفّىٰ في النصف الثاني من القرن السابع.

ذكر له الشيخ الطهراني مصنّفاً في علم الرّجال[٢].

٦ ـ أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد الطاووس الداوودي الحسني الحلّي، جمال الدين أبو الفضل المتوفّىٰ عام ٦٧٣ هـ.

وهو أخو علي بن موسى المار ذكره. له تصانيف كثيرة مشهورة، ويُعدّ من أكابر علماء الشيعة، وله منزلة كبيرة بين الناس،[٣] وتفقّه عليه من أجلاء العلماء العدد الغفير، له كتاب في الرّجال.

٧ ـ جعفر بن الحسن الهذلي الحلّي، نجم الدين، ابو القاسم المتوفّىٰ عام ٦٧٦ هـ.

له مصنّف في علم الرّجال[٤].

---

(١) مصفّى المقال ص ٤١٠.

(٢) المصدر السابق ص ٣٦٩.

(٣) المصدر السابق ص ٧١.

(٤) المصدر السابق ص ١٠٤.

٨ ـ عبدالكريم بن أحمد بن طاووس، غياث الدّين، أبو المظفّر المتوفّىٰ عام ٦٩٣ هـ.

قال عنه تلميذه الحسن بن داود الحلّي في رجاله: سيدنا الإمام المعظّم غياث الدين الفقيه النسابة النحوي العروضي الزاهد العابد أبو المظفّر (ﷺ) انتهت رياسة السادات وذوي النواميس إليه، وكان أوحد زمانه...

وعلىٰ أيّ حال فهو من رجال الشيعة المعدودين والفقهاء البارزين، وله كرامات أيضاً، وقبره في الحلة مزار، وإن قيل وفاته كانت في الكاظمية، والله أعلم بحقائق الأمور.

القرن الثامن الهجري

نذكر منهم:

١ ـ محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري الخزرجي المصري، المعروف بابن منظور المتوفّىٰ عام ٧١١ هـ.

وهو صاحب كتاب لسان العرب الذي يُعدّ من أكبر المعاجم اللّغوية جمع بين التهذيب للأزهري والمحكم لابن سيده والصحاح والجمهرة لابن دريد. له اطّلاع واسع في النحو واللغة والتأريخ والأدب والنظم، ويبدو أنّه كان علىٰ غير الطريقة الحقّة، ثم استبصر في أوَاخر عمره. له مصنّفات كثيرة منها كتاب في الرّجال.

٢ ـ عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصابوني، كمال الدين، المعروف بابن القوطي المتوفّىٰ عام ٧٢٣ هـ.

ذكره الشيخ آغا بزرك له مصنّف في الرّجال[1].

٣ ـ الحسن بن علي بن داود الحلّي، تقي الدّين، المتوفّىٰ في الرّبع الأول

(١) مصفّى المقال ص ٢٢٨.

من القرن الثامن.

هو أحد العلماء المشهورين، وصاحب كتاب الرّجال المعروف برجال ابن داود، فهو غني عن التعريف.

٤ ـ الحسن بن يوسف بن علي بن محمد الحلّي، جمال الدين، أبو منصور المتوفّىٰ عام ٧٢٦ هـ.

هو أشهر من أن يذكر هنا بهذه الكلمات المقتضبة، وحيد دهره وآية عصره برع في جميع الفنون ولم يضاهِهِ أحد في تلك العلوم، جمع بين المعقول والمنقول فهو البحر الزاخر، له المنّة علىٰ علماء عصره ومن جاء بعده، له عدّة مصنّفات، أحدها كتابه المشهور خلاصة الأقوال في معرفة الرّجال، جعله في قسمين الأوّل منه في الثقاة ومن يعتمد علىٰ روايته، والقسم الثاني في الضعاف ومن توقف عنه ولم يأخذ منه.

وقد اعتمد العلماء علىٰ كتابه وعدّوه من المصادر المهمّة ويكفي الفقيه النظر في القسمين لتمييز الرّواة في توثيقهم أو تضعيفهم.

٥ ـ محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، المتوفّىٰ عام ٧٧١ هـ.

هو فخر المحقّقين ابن العلّامة، من وجوه علماء الشيعة وثقاتهم، كان بارعاً في علم الكلام، كما يبدو بشكل جلي في الايضاح، لم يوجد له قبر، وقيل صار جسده عرضة للسّباع. وله تصانيف عديدة منها في علم الرّجال. وحاله أشهر من أن يذكر.

٦ ـ محمد بن القاسم بن الحسين الحسني الديباجي الحلّي، تاج الدين أبو عبدالله المتوفّىٰ عام ٧٧٦ هـ.

ذكره الشيخ آغا بزرك في كتابه وعدّه ممّن صنّف في علم الرّجال[١].

٧ ـ محمد بن مكي بن محمد بن حامد، شمس الدين أبو عبدالله،

---

(١) مصفّى المقال ص ٤٣٧.

الملقّب بالشهيد الأوّل العاملي، المقتول عام ٧٨٦ هـ.

يُعدّ بحق شيخ الطائفة في عصره وإليه انتهت رئاسة المذهب، فاق على من تقدّم وأشاد به من تأخّر، له التصانيف الجيّدة التي لم يكتب مثلها كالذكرى والدروس واللمعة الدمشقيّة والألفية والنفلية والقواعد وغاية المراد وغيرها من الكتب العلمية والأدبية والرجالية.

القرن التاسع الهجري

نذكر منهم: ـ

١ ـ محمد الشهيد ابن السيد عميد الدين عبد المطلب الحسيني الأعرجي، جمال الدين المتوفّىٰ أواخر القرن التاسع.

ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني وعدّه ممّن صنّف في الرّجال[1].

٢ ـ المقداد بن عبدالله بن محمد بن الحسين السيوري الحلّي، شرف الدين، أبو عبدالله المتوفّىٰ عام ٨٢٦ هـ.

من العلماء الأجّلاء، والفاضل في كلّ العلوم، وقد اشتهر عنه بتصنيف عدّة مؤلّفات، منها: شرح الباب الحادي عشر، وكنز العرفان في فقه القرآن، والتنقيح الرائع، وشرح ألفية الشهيد، وشرح فصول الخواجة، ومنها في الرّجال، وعلمه وفضله مشهور بين أرباب العلم والعمل.

٣ ـ علي بن عبد الكريم بن عبد الحميد بن عبدالله، ينتهي نسبه إلىٰ الحسين ذي الدمعة الساكبة ابن زيد الشهيد، ويعرف بالنيلي، من علماء أوائل القرن التاسع.

يُعدّ في الرعيل الأوّل في زمانه، ومن الفقهاء البارزين، وكان متضلّعاً في أغلب الفنون الأدبية وأحد الشعراء الماهرين، وله كرامات عديدة، ومصنّفات

---

(١) مصفّى المقال ص ١١٢.

مشهورة منها في الرّجال.

٤ ـ أحمد بن محمد بن فهد الحلّي المتوفىٰ عام ٨٤١ هـ.

من أساطين العلم والورع والتُقى والزهد والصلاح، ومن أجلّ علماء زمانه، له كرامات عديدة قد عرفها أهل العلم، ومصنّفاته كثيرة أشهرها: عدّة الداعي، واللّمعة الجلية، والمهذّب البارع في شرح المختصر النّافع، والموجز، والتحرير.

يروى ان سبب تأليفه التحرير كان بإشارة من السيد المرتضى علم الهدىٰ حيث رآه في المنام مع أمير المؤمنين (عليه السلام) وقد أخذ الإمام بيد المرتضى وهما يتمشيان في الروضة الحيدرية، فسلّم عليهما الشيخ ابن فهد فردًا عليه السلام، ثم سأله السيد المرتضى عن أسماء تصانيفه، فلّما ذكرها له قال السيّد: صنّف كتابا مشتملاً علىٰ تحرير المسائل وتسهيل الطرق والدلائل واجعل مفتتح ذلك:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله المقدّس بكماله عن مشابهة المخلوقات، فلما انتبه الشيخ شرع في تصنيف كتاب التحرير وافتتحه بما ذكره السيّد.

ومن جملة مصنّفاته كتاب في الرّجال ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني في مصفّى المقال في الصفحة ٦٤.

أقول: وقبر الشيخ (قدس سره) في كربلاء مقابل الحرم المطهّر في الشارع الرئيسي جهة القبلة، وله مزار وقبّة يقصده العلماء وعامة الشيعة لزيارته وأمره أشهر من ذلك.

٥ ـ محمد بن علي بن الحسن بن محمد صالح الجبعي اللويزاني الحارثي المتوفىٰ عام ٨٨٦ هـ.

له جملة مصنّفات منها في الرّجال، كما في مصفّى المقال ص ٤١٢.

القرن العاشر الهجري

نذكر منهم:

١ ـ ابراهيم بن علي بن الحسين بن محمد بن صالح الكفعمي، تقي الدين المتوفّىٰ عام ٩٠٥ هـ.

هو معروف بتصانيفه الجيّدة الكبيرة في الدّعاء مثل البلد الأمين، والمصباح المسمّىٰ بالجنة الواقية والجنة الباقية، وكتاب صفوة الصفات في شرح دعاء السمّات وله كتاب في الرّجال كما ذكره آغا بزرك الطهراني، وشأنه في العلم والورع معروف.

٢ ـ نور الدّين علي بن الحسين بن عبد العلي المتوفّىٰ عام ٩٤٠ هـ.

ذكر آغا بزرك الطهراني أنّه ممّن صنّف في علم الرّجال[١].

٣ ـ علاء الملك بن عبد القادر بن شكر الله بن عبد القادر بن منصور من علماء القرن العاشر.

ذكره الشيخ طهراني في كتابه[٢].

٤ ـ علي بن عبد العالي، زين الدين، أبو القاسم المعروف بابن مفلح المتوفّىٰ عام ٩٣٨ هـ.

عالم جليل القدر، له مصنّفات منها في الرّجال وقد ذكره الشيخ الطهراني في كتابه[٣].

٥ ـ زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد، العاملي المعروف بالشهيد الثاني، المقتول عام ٩٦٦ هـ.

له من الفضل والعلم والزهد والتُقي ما لا يُضاهيه غيره من أبناء زمانه، كان

---

(١) مصفّى المقال ص ٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٢.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٤.

مشغوفاً في طلب العلم؛منهمكاً في المطالعة والدرس والتدريس والتأليف والمناظرة حتى سافر إلىٰ عدد من البلدان لطلب العلم، منها ميس وكرك نوح وجبع ودمشق ومصر والحجاز والعراق وبيت المقدس والرّوم، كلّ ذلك حتى يأخذ المعارف وعلوم الدين من كبار علماء ومشاهير عصره. وقد بلغ الاجتهاد وهو في سنّ مبكّر. برع في الفقه والأُصول والأدب، وأمّا كتبه التي صنّفها فهي مائتا مصنّف منها في الرّجال، وأمره وعلو منزلته لا يمكن أن تستوعبه هذه السطور فهو أشهر من أن يذكر.

٦ ـ الحسين بن عبد الصّمد بن محمد الجبعي الحارثي العاملي المتوفّىٰ عام ٩٨٤ هـ. وهو والد شيخنا البهائي (قدس سره).

كان الشيخ عز الدين الحسين من تلامذة الشهيد الثاني وقد أجازه إجازةً طويلة مفصّلة. يُعدّ من علماء الإمامية البارزين والأُدباء الماهرين شأنه بين أهل العلم عظيم وقدره جليل، صنّف في المنقول والمعقول الكتب الكثيرة منها في الرّجال وحاشية الإرشاد وديوان شعره وكتاب الأربعين وغيرها. توفي في البحرين ودفن هناك، وقد رثاه ولده الشيخ البهائي فقال:

أقمت يا بحر في البحرين فاجتمعت ثلاثة كنّ أمثالاً وأشباها
ثلاثة أنت أنداها وأغزرها جوداً وأعذبها طعماً وأصفاها
حويت من درر العلياء ما حويا لكنَّ دُرَّكَ أعلاها وأغلاها
ويا ضريحاً حَوى فوقَ السماك عُلا عليك من صلواتِ اللهِ أزكاها

أقول: ونسبة الشيخ إلىٰ «جبع» وهي قرية في جبل عامل بلبنان. والحارثي نسبة إلىٰ الحارث بن عبدالله الهمداني من التابعين ومن خلّص أصحاب أمير المؤمنين، والذي قال في حقّه الإمام علي (عليه السلام) : وأُبشّرك يا حارث لتعرفني عند الممات وعند الصراط وعند الحوض وعند المقاسمة. قال الحارث: وما المقاسمة؟ قال: مقاسمة النار، أقاسمها قسمة صحيحة أقول: هذا

وليّي فاتركيه، وهذا عدوّي فخذيه.

وقد نظم السيد الحميري قصيدته اللامية المُتَضمِّنة هذا الحديث فممّا قال:

قولُ عليّ لحارث عجبٌ	كَمْ ثَمّ أُعجوبة له حملا
يا حارِ همدانَ مَن يمت يَرَني	مِنْ مؤمنٍ أو منافقٍ قُبُلا[1]
يعرفُني طرفُه واعرفُهُ	بعينهِ واسمهِ وما عملا
وأنتَ عند الصِّراط تعرفُني	فلا تَخَفْ عثرةً ولا زَلَلا
أُسقيكَ مِنْ بارد على ظمأٍ	تَخاله في الحَلاوةِ العَسَلا
أقولُ للنارِ حِينَ تُوقف للعر	ضِ دَعيهِ لا تَبتَلي الرجلا
دعيهِ لا تقربيهِ إنّ لَهُ	حَبلاً بحبلِ الوصيّ متَّصِلا

٧ ـ إبراهيم بن علي بن عبد العالي الميسي، الشيخ ظهير الدين من علماء القرن العاشر وأُستاذ ميرزا محمد بن علي الاسترابادي المتوفّىٰ عام ١٠٢٨ هـ.

كان والده زوج خالة الشهيد الثاني وأبو زوجته الكبرى. والشيخ إبراهيم من العلم والورع والتُقىٰ بمكان، وله تصانيف منها في الرّجَال.

القرن الحادي عشر الهجري

نذكر منهم:

١ ـ عبد النّبي بن سعد الدين الجزائري الغروي الحائري المتوفّىٰ عام ١٠٢١ هـ

من العلماء الأجلّاء له تصانيف منها: حاوي الأقوال في معرفة الرّجال الذي سلك فيه طريقة ابن الغضائري، وقسم كتابه إلىٰ أربعة أقسام: الثقات

---

(١) قُبُلا: عيانا.

والحسان والموثقين والضعفاء.

٢ ـ محمد بن علي بن ابراهيم الحسيني الاسترابادي والمتوفّىٰ عام ١٠٢٨ هـ المعروف بالميرزا.

صاحب منهج المقال، ويسمّىٰ بالرجال الكبير وله كتب رجالية أُخرىٰ. والاسترابادي من العلماء البارزين الثقات، برع في الفقه والتفسير والكلام والرّجال، وحاله أشهر من أن يذكر هنا.

٣ ـ محمد بن الحسين بن عبد الصّمد الحارثي الجبعي العاملي، المعروف بالشيخ البهائي المتوفّىٰ عام ١٠٣١ هـ.

أوحدي دهره، وعالم زمانه وفريد عصره، البحر الزاخر بعلوم أهل البيت(عليهم‌السلام) ، والناطق بفضائلهم ومكارمهم، حباه الله من العلم والفضل والأدب والأخلاق ما يعجز عن وصفه القلم ويكلّ لو حدث بذلك اللّسان، وإليه انتهت رئاسة الإماميّة وقلّدته الطائفة الإثنا عشرية، في كل الفنون له باع طويل وتصنيف جميل، وهو أُستاذ المجلسي الأوّل الذي تولّى الصلاة عليه لمّا توفّي.

وللشيخ كرامات عديدة وفضائل كثيرة، منها أن قاضي قضاة أصبهان قال: رأيت ليلة من الليالي في المنام أحد أئمّتنا (عليهم‌السلام) فقال لي: اكتب كتاب مفتاح الفلاح وداوم علىٰ العمل بما فيه، فلما استيقظت ولم اكن سمعت اسم الكتاب من أحد قط، فسألت من علماء أصبهان فقالوا: لم نسمع اسم هذا الكتاب. وفي هذا الوقت كان الشيخ الجليل مع معسكر السلطان في بعض نواحي إيران، فلّما قدم الشيخ بعد مدّة إلىٰ أصبهان سألته أيضاً عن هذا الكتاب، فقال: صنّفت في هذا السفر كتاب دعاء سميّته مفتاح الفلاح إلّا أنّي لم أذكر اسمه لواحد من الأصحاب ولا أعطيت نسخته للاستنساخ لأحد من الاحباب. فذكرت للشيخ المنام فبكى وناولني النسخة التي كانت بخطه...[١].

---

(١) الكنى والألقاب ٢ / ٩٠.

٤ ـ عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود بن شرف الدين علي القهبائي المتوفّىٰ في القرن الحادي عشر.

ذكر الشيخ آغا بزرك الطهراني له مصنّفاً في الرّجال[(١)].

٥ ـ علي بن حجّة الله بن شرف الدين علي بن عبدالله، ينتهي نسبه إلىٰ الحسن المثنىٰ، والمشهور بالشولستاني المتوفّىٰ عام ١٠٦٥ هـ.

وهو الأمير شرف الدين الطباطبائي.

فاضل وأديب و عالم معروف، له عدّة مصنّفات منها في الرّجال كما ذكره آغا بزرك[(٢)].

٦ ـ فخر الدين بن محمد علي بن أحمد بن علي بن أحمد بن الشيخ طريح الخفاجي المتوفّىٰ عام ١٠٨٥ هـ.

عالم جليل ومحدّث نبيل، جمع إلىٰ علوّ مرتبته في العلم والزهد والورع الشموخَ في الشعر والأدب، له تصانيف كثيرة أهمها مجمع البحرين، والمنتخب، وشرح النافع، وجامع المقال في تمييز المشتركات من الرّجال. وقيل: كان من أهل العبادة وأبناؤه من أهل العلم والصّلاح وهكذا السلف من آبائه.

٧ ـ محمد علي بن أحمد بن كمال الدين حسين، الاسترابادي المتوفّىٰ عام ١٠٩٤ هـ.

عالم جليل القدر، له مصنّف في الرّجال، كما في مصفّى المقال[(٣)].

٨ ـ علي الصغير بن زين الدين بن محمد بن الحسن بن زين الدين الشهيد المتوفّىٰ في القرن الحادي عشر.

---

(١) مصفّى المقال ص ٣٤٣.

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٢.

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٨.

ذكر الشيخ الطهراني أنّه ممّن صنّف في الرّجال[١].

القرن الثاني عشر الهجري

نذكر منهم:

١ ـ محمد بن الحسن بن علي، الحر العاملي المتوفّىٰ عام ١١٠٤ هـ.

شيخ الفقهاء وإمام المحدّثين، العالم المتبحّر والزاهد الورع جامع الفضائل والخصال والشمائل والكمال حتى ذاع صيته بين أهل المذهب، وهو أشهر من أن يذكر، له مصنّفات عديدة أهمها: وسائل الشيعة وهو في ٢٠ مجلّداً طبع مرّات عديدة، ويعدّ هذا الكتاب اليوم من المراجع المهمّة لتراث أهل البيت(عليهم السلام)، وعليه مدار البحث والدرس فهو عون الفقيه وضالة المجتهد ومهذب النفوس ومَدْرَك المحدِّث ودليل الخطيب. وله مصنّفات في الرّجال والتراجم مثل كتاب أمل الآمل، وهو من المصنّفات المهمّة ذكر فيه الحر جماعة كثيرين من علماء جبل عامل.

٢ ـ هاشم بن سليمان بن إسماعيل التوبلي، السيد البحراني المتوفّىٰ عام ١١٠٩ وقيل ١١٠٧ هـ.

عالم جليل ومحدّث كبير، ومفسّر القرآن بالآثار المنقولة عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام)، له مصنّفات كثيرة في شتى العلوم منها في الرّجال، وهو من الأعلام البارزين وذكره أشهر من أن يُسطر.

٣ ـ نعمة الله بن عبدالله بن محمد الموسوي الجزائري المتوفّىٰ عام ١١١٢هـ.

ينتهي نسبه إلىٰ عبدالله ابن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام).

حاز قصب السبق في التصنيف والفضل والورع والعلم والأدب والفقه

---

(١) مصفّى المقال ص ٣٢٥.

والتفسير، أهم ما كتب جملة من الحواشي والشروح، منها شرح التهذيب وتهذيب النحو وشرح الصحيفة السجّادية وشرح غوالي اللئالي، ومصنّفاته كثيرة منها قصص الأنبياء، زهر الربيع، الأنوار النعمانية، رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار، وغرائب الأخبار، ومنها في الرّجال. والحديث عنه يطول نكتفي بما ذكرنا.

٤ ـ علي بن أحمد بن محمد معصوم، بن نظام الدين الحسيني الرشتي المعروف بالسيد علي خان المتوفّىٰ ١١١٨ هـ.

عالم جليل، صاحب تقوى وزهد وورع، مطبوع علىٰ العبادة والخلق الجميل، له كتاب رياض السالكين ومصنّفات أُخرى منها في الرّجال.

٥ ـ الشيخ فرج الله بن محمد بن درويش بن محمد بن حسين بن حمّاد الحويزي المتوفّىٰ عام ١١١٤ هـ.

من أهل العلم والفضل، له جملة مصنّفات منها في الرّجال، ذكره العلّامة آغا بزرك في كتابه(١).

٦ ـ محمد بن علي الاصفهاني الأردبيلي النجفي الحائري المتوفّىٰ في القرن الثاني عشر.

هو من تلامذة العلّامة محمد باقر المجلسي (طاب ثراه) وله مصنّفات كثيرة منها في الرّجال، كما ذكره الشيخ الجليل الطهراني(٢).

٧ ـ علي الحزين بن المولى أبي طالب بن عبدالله بن علي بن عطاء الله الزاهدي الگيلاني الأصفهاني المتوفّىٰ عام ١١٨١ هـ والمدفون بمدينة بنارس الهندوسية في الهند. وقد تشرّفت بزيارته عدّة مّرات عندما كنت مقيماً فيها. له

---

(١) مصفّى المقال ص ٣٥٣.

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٩.

كرامات وفضائل ومصنّفات منها في الرّجال كما ذكر آغا بزرك(١).

٨ ـ محمد بن عبدالله بن علي بن الحسن بن يوسف البحراني ا المتوفّىٰ في القرن الثاني عشر.

ذكره العلّامة آغا بزرك في كتابه ممّن صنّف في علم الرّجال(٢).

القرن الثالث عشر الهجري

نذكر منهم:

١ ـ محمد مهدي بن مرتضى بن محمد البروجردي الطباطبائي، السيد بحر العلوم ـ الكبير ـ المتوفّىٰ عام ١٢١٢ هـ.

شأنه في العلم بين أقرانه كالشمس في رابعة النهار، لا يضاهيه أحد من علماء زمانه في العلم والتُّقى والزهد والورع وجميع الكمالات والفضائل والخلق الرفيع والأدب السامي والتواضع، وكيف لا يكون كذلك وقد تشرّف بلقاء امام زمانه الحجة المنتظر (عج) حيث لم يسبقه إلىٰ هذه الفضيلة من قبله سوى السيد رضي الدين ابن طاووس (قدس سره) وقد آلت إليه رئاسة المذهب ودان له من في الشرق والغرب.

يُرویٰ عن والده السيد المرتضى أنّه رأى ليلة ولادة ابنه بحر العلوم انّ الإمام الرضا (عليه السلام) أرسل شمعة مع محمد بن اسماعيل ابن بزيع وأشعلها علىٰ سطح دارهم فَعَلا سناها ولم يدرك مَدَاها(٣).

---

(١) مصفّى المقال ص ٣١٤.

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٢.

(٣) للسيد بحر العلوم كرامات عديدة ومن المناسب أن أذكر هذه الكرامة حتى تكون درساً لأهل العلم والفضل. رُوي عن العالم الجليل السيد جواد العاملي صاحب كتاب مفتاح الكرامة وهو من كبار العلماء في زمانه وتَلَمَّذ علىٰ السيد بحر العلوم فهو من معاصريه. والذي يروي هذه الكرامة الحاج محمد الخزعلي قال: كان السيد جواد العاملي يتعشّىٰ ليلة وإذا طارق طرق الباب عليه =

للسيد مصنّفات عديدة منها كتابه (رجال بحر العلوم).

٢ ـ محمد بن اسماعيل بن عبد الجبار بن سعد الدين البخاري الحائري المتوفّىٰ عام ١٢١٦ هـ.

له عدّة مصنّفات منها في الرّجال.

٣ ـ محمد علي بن الوحيد محمد باقر بن المولى محمد أكمل البهبهاني المتوفّىٰ عام ١٢١٦ هـ.

هو في العلم والفضل والسمو كوالده الملّقب بالوحيد البـهبهاني وهـما

= عرف انه خادم السيّد بحر العلوم فقام إلىٰ الباب عجلاً فقال له: ان السيد ـ بحر العلوم ـ قد وضع بين يديه عشاءه وهو ينتظرك فذهب إليه عجلاً، فلما رآه السيد بحر العلوم قال له: أما تخاف الله، أما تراقبه، أما تستحي منه؟ فقال: ما الذي حدث؟ فقال له: ان رجلاً من إخوانك كان يأخذ من البقال قرضاً لعياله كل يوم وليلة قسباً ـ نوع من التمر الرديء ـ ليس يجد غير ذلك، فلهم سبعة أيّام لم يذوقوا الحنطة والأرز ولا أكلوا غير القسب وفي هذا اليوم ذهب ليأخذ قسباً لعشائهم فقال له البقال بلغ دينك كذا وكذا، فَاستحيىٰ من البقال ولم يأخذ منه شيئاً، وقد بات هو وعياله بغير عشاء، وأنت تتنعّم وتأكل وهو ممن يصل إلىٰ دارك وتعرفه وهو فلان.

فقال السيد العاملي: والله مالي علم بحاله، فقال السيد بـحر العـلوم: لو عـلمت بـحاله وتعشّيت ولم تلتفت إليه لكنت يهودياً أو كافراً، وإنّما غضبي عليك لعدم تحسّسك عـن إخوانك وعدم علمك بأحوالهم، فخذ هذه الصينيّة يحملها لك خادمي يسلّمها إليك عند باب داره، وقل له قد احببت أن أتعشى معك اللّيلة، وضع هذه الصّرة تحت فـراشـه أو بوريائه أو حصيره وابقِ له الصينيّة ولا ترجعها وكانت كبيرة فيها عشاء وعليها من اللحم والمطبوخ النفيس ما هو مأكل أهل التنعم والرّفاهية.

وقال السيد بحر العلوم: اعلم إنّي لا أتعشّى حتى ترجع إلي فتخبرني انه قد تعشّى وشبع. فذهب السيد جواد ومعه الخادم حتى وصلوا إلىٰ دار الشيخ فأخذ من يد الخادم ما حمله ورجع الخادم، وطرق الباب وخرج الرجل فقال له السيد العاملي: أحببت أن أتعشّى معك اللّيلة فلما أكلا قال له الشيخ: ليس هذا زادك لأنه مطبوخ نفيس لا يصلحه العرب ولا نأكله حتى تخبرني بأمره، فأصرّ عليه السيد جواد بالأكل وأصرّ هو بالامتناع، فذكر له القصّة، فقال: والله ما اطّلع عليه أحد من جيرتنا فضلاً عمّن بَعُد وانّ هذا السيد لشيء عجيب.

قال (سلّمه الله): وحدّث بهذه القضيّة ثقة اخر، ثم الشخص المؤمن هو الشيخ محمد نجم العاملي.

أشهر مما نسطره نحن. ولمحمد علي عدّة كتب منها في الرّجال.

٤ ـ محسن بن الحسين بن مرتضى، ويعرف بالسيد الأعرجي وبالمقدّس الأعرجي الكاظمي المتوفّىٰ عام ١٢٢٧ هـ.

من العلماء البارزين في عصره، له الشرف المعلّى والسناء الأعلىٰ، فارق الدنيا وهو زاهد فيها لا يملك منها شيئاً حتى أن داره لصغرها كانت حقيرة ضيقة، وقيل: إنه كان يوقد الشمعة علىٰ الحجر، وهكذا شأن علمائنا السّلف (قدّس سرّهم) له مصنّفات كثيرة منها منظومة في الأشباه والنظائر، وشرح الوافية، والمحصول في علم الأُصول، وأشعار في مدح أهل البيت (عليهم السلام)، وكتابه في الرّجال لا زال مخطوطاً توجد نسخة منه في مكتبة جامعة طهران.

٥ ـ محمد بن عبد النّبي بن عبد الصانع النيسابوري، الميرزا أبو أحمد المتوفّىٰ عام ١٢٣٢ هـ.

عالم جليل له مجموعة من الكتب منها في علم الرّجال.

٦ ـ عبد النّبي بن علي بن أحمد بن الجواد الكاظمي المتوفّىٰ عام ١٢٥٦هـ.

كان خازناً لحرم الإمام الكاظم (عليه السلام)، وهو من العلماء البارزين في وقته، وله عدّة تصانيف منها: رسالة في الرّد علىٰ الأخبارية، والعقود المنثورة في كليات الفقه، وشرح قواعد العلّامة، ورسالة تحفة المسافرين، ومطاعن الثلاثة، وتكملة الرّجال وهو تعليقة علىٰ نقد الرّجال للتفريشي وغيرها.

٧ ـ محمد علي بن محمد باقر الهزارجريبي المتوفّىٰ عام ١٢٤٥ هـ.

من العلماء الأعلام له باع طويل في التصنيف والدرس، من كتبه مصنّف في الرّجال.

٨ ـ عبد الحسين بن علي الطهراني، شيخ العراقين المتوفّىٰ عام ١٢٨٦ هـ.

عالم جليل القدر، عظيم الشأن، وهو أُعجوبة الزمان في الضبط والإتقان،

محدّث خبير، له تصانيف كثيرة منها كتابه في الرّجال واسمه طبقات الرّواة.

٩ ـ علي بن ميرزا خليل الطبيب الرّازي الطهراني النجفي المتوفّىٰ عام ١٢٩٧ هـ. ذكر له الشيخ آغا بزرك مصنّفاً في علم الرّجال[١].

القرن الرابع عشر الهجري

نذكر منهم:

١ ـ علي بن محمد الكفراوي العاملي المعروف بالشيخ السبتي المتوفّىٰ عام ١٣٠٣ هـ.

٢ ـ علي بن قربان علي بن قاسم بن المولى محمد علي الآملي المشهور بالكني، المتوفّىٰ عام ١٣٠٦ هـ.

٣ ـ علي بن عبدالله بن محمد بن محب الله بن محمد جعفر العلياري التبريزي المتوفّىٰ عام١٣٢٧ هـ.

٤ ـ علي بن حسين بن عباس بن محمد علي بن سالم الخاقاني، الشيخ أبو الحسن المتوفّىٰ عام ١٣٣٤ هـ.

٥ ـ علي بن محمد بن علي الرضوي التبريزي المعروف بالسيد آقا داماد والمتوفّىٰ عام ١٣٣٦ هـ.

٦ ـ علي بن الحسن بن علي بن سليمان بن أحمد البحراني القطيفي المتوفّىٰ عام ١٣٤٠ هـ.

٧ ـ محمد علي بن ميرزا محمد الشاه عبد العظيمي المتوفّىٰ عام ١٣٣٤ هـ

٨ ـ علي بن محمد علي حيدر بن الشيخ خليفه المجيراوي الشروقي المتوفّىٰ عام ١٣١٤ هـ.

---

(١) مصفّى المقال ص ٣١٩.

٩ ـ علي ابن المولى جعفر الأسترابادي الطهراني المتوفىٰ عام ١٣١٥ هـ.

١٠ ـ عبدالله بن محمد حسن المامقاني النجفي المتوفّىٰ عام ١٣٥١ هـ.

١١ ـ محسن الأمين العاملي ابن عبد الكريم بن علي بن محمد الحسيني المتوفّىٰ عام ١٣٧١ هـ.

وقبل أن نختم هذا الفصل، لابدّ من الإشارة إلىٰ بعض الأمور المتعلقة به، أقول: لمّا كنّا في صدد تطوّر علم الرّجال، والحديث عن أُولئك الذين تابعوا هذا التطوّر برفدهم المكتبة الاسلامية بمؤلّفاتهم في علم الرّجال، وجدنا من الضروري أن نتابع هذا التطوّر بذكر نماذج من أسماء العلماء الأعلام ـ كما تقدّم ـ مقتفين التقسيم الزّمني مع تتابع القرون. فقد حاولنا ذكر البارزين منهم فقط في كل قرن، بحيث لا يتجاوز القرن الواحد عن أحد عشر اسماً، علىٰ ان بعض القرون كانت أقل من ذلك وخاصة في القرن الأوّل الهجري والثاني، وقد بيّنا أن في القرن الأوّل الهجري لم تذكر لنا المعاجم الرّجالية والفهارس والمصادر سوى (عبيدالله بن أبي رافع) كاتب أمير المؤمنين (عليه السلام) بالكوفة، وهو أوّل مَنْ صنّف في علم الرّجال في صدر الإسلام، لذا حبيناه بشيء من التفصيل وذكرنا خصوصياته ومنزلته ومنزلة والده عند الإمام أمير المؤمنين(عليه السلام) ، حتى يظهر للآخرين أن الموضوع من الأهمية والخطورة بمكان.

وقد رأينا أن نذكر الاسم مجرّداً من لفظة سيد أو شيخ حتى يسهل متابعة هؤلاء الأعلام في المعاجم الرجالية.

وغالباً ما نذكر الاسم الثلاثي ونعقبه بسنة الوفاة فقط.

ثم جعلنا الكنية أو اللقب وما عرف به من صفات ذكرها بعد سنة الوفاة.

وبعد هذا ذكرنا نبذة مختصرة عن حياة المصنّفين، وتركنا التفصيل حذراً من الإطالة أوّلاً، وحفاظاً علىٰ منهجيّة البحث ثانياً.

أما علماء ومصنفي القرن الرابع عشر فلم نترجم لحياتهم لأنهم في الشهرة وعلوّ المنزلة فوق ما يوصفون.

كل الذين ذكرناهم قد صنّفوا في علم الرّجال، غير أنّنا لم نفصّل في وصف مصنّفاتهم، بل اكتفينا بالإشارة إليها، وسوف نفصّل الحديث في مقام آخر من هذا البحث عن أهم الكتب الرّجالية والتّي تسمى بالأصول الخمسة.

أمّا المصادر المعتمدة في هذا الفصل فقد ثبّتناها في هوامش الصفحات السالفة، وهنا نؤكّد علىٰ بعضها مثل:

١ ـ الكنى والألقاب للعلّامة الفاضل الشيخ عبّاس القمي.

٢ ـ رجال النّجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد.

٣ ـ الفهرست لشيخ الطائفة الطوسي (قدس سره) ، أبو جعفر.

٤ ـ رجال الشيخ الطوسي أبو جعفر محمد بن الحسن (قدس سره) .

٥ ـ خلاصة الأقوال للعلامة الحلّي (قدس سره) .

٦ ـ مصفّى المقال للشيخ آغا بزرك الطهراني (قدس سره) .

٧ ـ تنقيح المقال للشيخ عبدالله بن محمد حسن المامقاني (رحمه الله).

ثم ان ما كتبه أُولئك الأفذاذ في القرون المتقدّمة في هذا الفن لم يحتفظ بأكثرها الزمن، بل أكثرها لم تصل إلينا حيث أصابتها يد الحدثان من تتابع الفتن والمصائب والمحن، مما عرّض تلك الكتب إلىٰ التلف والحرق والضياع، وما تبقّىٰ منها لا يساوي عُشر الذي كُتب.

ومع كل ذلك فإن هذا الفصل ـ الثاني ـ مهم جداً، ولابدّ أن تتاح فرصة للآخرين في الكتابة فيه وعقد مقارنة بين تلك المصنّفات المتبقيّة والتي هي بأيدينا وشرح خصوصيّاتها، وممّيزاتها الفنيّة والعلميّة ومدى اعتبارها عند علماء الرّجال المعاصرين، أسأل الله تعالى أن يوفق له من يواصل البحث فيه والله المستعان.

الفصلُ الثالث

* الفقيه لابدّ من أنْ يكون رجالياً
* اعتماد الفقيه علىٰ كتب الأحاديث
* الكتب الأربعة في الحديث:
* الكافي
* من لا يحضره الفقيه
* التهذيب
* الاستبصار

الفصل الثالث

الفقيه لابدَّ من أنْ يكون رجالياً

لقد مرّت الإشارة منّا في الفصل الأول إلىٰ مدى حاجة المجتهد إلىٰ علم الرّجال وقد عرفت أنّه من الأُسس المهمّة في استنباط الأحكام الشرعية من منابعها.

والفقيه عندما يمارس عملية الاستنباط، فلابد أن يكون رجالياً حتى يسبر الغور في متون الأحاديث وأسانيدها وما يتعلّق بشخصية الرّواة وأحوالهم وصفاتهم، ومما يمّيز بين الممدوح والمذموم من الرّواة.

ولنصل إلىٰ نتيجة نقول: ما العلاقة بين هذا العلم وعلم الحديث؟

والجواب يكمن في حديث طويل له فروعه المتشعّبة إلىٰ عدّة مسائل ترتبط بتأريخ الحديث وتدوينه ومصطلحاته وأحوال الرّواة وطبقاتهم وكتبهم وغير ذلك. إلّا أننا سوف نوجز الكلام ونعرض عن تلك الجزئيات والتفصيلات ونحيل التفصيل إلىٰ فرصة أُخرى تكون دراسة مفصّلة نستوفي بها كل الجوانب ونحيط بكل الجزئيات، وهذا نأمله في المستقبل إن شاء الله.

وطريقتنا هنا هي الحفاظ علىٰ منهجيّة البحث، لذا كان لزاما علينا أن نعطي النتيجة مع المسلك المتّبع ـ وهو الاختصار ـ كي لا نخرج عن صلب الموضوع.

أقول: لا يخفىٰ أن اعتماد الفقيه في الاستنباط يكون بالدرجة الأولىٰ علىٰ

أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) وسنّة النبي (صلى الله عليه وآله) بالاضافة إلىٰ الكتاب العزيز.

ولمّا كانت الأحاديث الشريفة غير منقّحة، والسنّة غير مكتوبة في صدر الإسلام، وجدنا كثرة الأحاديث الموضوعة وازدياد الافتراء والكذب علىٰ الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلىٰ أهل بيت العصمة (عليهم السلام) .

ويُعزى سبب هذا الافتراء إلىٰ وجود المغرضين والمنتفعين الذين كانوا يتستّرون بالإسلام ولكن هم من أشد أعداء الإسلام والحاقدين عليه وعلىٰ نبيّه وأهل بيت الرّسالة، ثم هناك بنو أُميّة الذين جاءوا إلىٰ الحكم قهراً وسلبوا الخلافة من أهلها واغتصبوها، وهم يعلمون جيداً أن عملهم هذا لا يقرّهم عليه المسلمون، فاحتاجوا إلىٰ دعم ومؤازرة وسند ودليل وبرهان...ومن اين لهم ذلك...؟

لهذا لجأوا إلىٰ تزوير السنّة وافتعال الأحاديث والكذب علىٰ رسول‌الله(صلى الله عليه وآله).

وهذا الكذب والافتعال أسفر عن اختلاط صحيح الأحاديث بفاسدها، ممّا تعذّر معه العمل بكل حديث يرد من المعصومين (عليهم السلام) ، ولو استثنينا أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) فتجد في أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) ما هو وارد للتقية بل هناك أحاديث في ظاهرها التعارض وفي بعضها الآخر ما ظاهره للقرآن مخالف...

ثم هناك في الأحاديث عموم وإطلاق، فلابد من البحث عن المخصّص والمقيّد، وغير ذلك من الأمور التي هي من شأن علم الحديث، لكن مع هذا يبقىٰ الفقيه محتاجاً إلىٰ الإحاطة الكاملة بكل ذلك، كي يستطيع أن يفتي في مسألة شرعية في موضوع ما.

وأحد أركان هذه الأحاطة سند الحديث، أي رواته والرّجال الناقلون له، فالاطلاع علىٰ خصوصيّاتهم وأحوالهم من الأمور الأساسية.

ومن هنا كان الاهتمام من قبل الفقهاء ورجال الحديث ـ قديماً وحديثاً ـ بهذا الفن والتوسّع فيه، وقد مرّ في الفصل الثاني نخبة من العلماء الذين كتبوا في علم الرّجال، فراجع.

ولو تحرّينا بدقّة وعمق عن أسباب وضع الحديث والكذب علىٰ الرسول وأهل بيته (صلوات الله عليهم) ـ بالاضافة إلىٰ ما تقدّم آنفاً ـ لوجدناها كثيرة، إلّا أن أهمّها هو عدم تدوين الحديث في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) وإغفال المسلمين من بعده ذلك زمناً غير قصير، وإهمال المتصدّين للخلافة آنذاك له وإعراضهم عن تدوينه.

وهذا بلا شك أدّىٰ إلىٰ نتائجَ سيّئة، جرت علىٰ الامّة ويلات كثيرة، أهمّها:

أوّلاً: ضياع طائفة كبيرة من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله).

ثانياً: نشوء طبقة من المنافقين والمصلحيّين لوضع الأحاديث.

ثالثاً: ترويج سوق الافتعال من قبل المتسلّطين علىٰ رقاب الناس من حكام بني أُميّة.

هذا كلّه قد جرىٰ وأُولئك الكذّابون الوضاعون يغضّون طرفهم عن أحاديث الرّسول (صلى الله عليه وآله) التي تؤكّد علىٰ حرمة الكذب عليه؛ فقد قال (صلى الله عليه وآله): «من كَذَبَ عليّ متعّمداً فليتَبوَّأْ مَقعَدَهُ من النار...».

اعتماد الفقيه علىٰ كتب الحديث

لقدماء محدّثي الإماميّة عمل مشكور وسعي موصول وجهد موفور في جمع الأحاديث الواردة عن المعصومين (عليهم السلام) وقد دوّنوها في كتبهم في عصر الأئمة (عليهم السلام) ويصل عددها إلىٰ أربعمائة كتاب، وقد أطلق عليها اسم الأُصول الأربعمائة، وهي التي عليها المعوّل في البحوث الفقهيّة. وأصحّ ما ورد عن المعصومين الأطهار هي تلك الأُصول.

وقد تصدّىٰ ثلّة من علماء الطائفة المتأخّرين لجمع تلك الكتب والأُصول وترتيبها حسب أبواب الفقه والأحكام، فألّفوا كتباً مبسوطة مبوّبة علىٰ مذاق الفقهاء وأهل العلم ليسهل طلبها والعمل بها أو ما يوجب وما يؤدّي إليه النّظر من استنباط الأحكام وإصدار الفتاوىٰ وترتيب الآثار علىٰ تلك الأحاديث، وأغلب تلك الكتب أصبحت اليوم أُصولاً لا يستغني عنها الفقيه والمحدّث والأُصولي والمبلّغ لأحكام أهل البيت (عليهم السلام) وناشري عقائدهم وفضائلهم، حيث أن تلك الأُصول مهذّبة مضبوطة مشتملة علىٰ الأسانيد المتّصلة بأصحاب العصمة: منها الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار، وعيون أخبار الرّضا، والخصال، والأمالي...ومدار بحثنا هنا الأُصول الأربعة:

أوّلاً:أُصول الكافي وفروعه

لثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني الرّازي، وكلين قرية جنوب طهران بالقرب من الرّي، وأبوه من كبار علماء الإمامية، انتقل الشيخ الكليني إلىٰ بغداد طلباً للعلم وجمعاً للحديث، وقد اتّصل بأصحاب الأئمة الجواد والهادي والعسكري (عليهم السلام) ، ولا يبعد أنه أدرك الإمام الحسن العسكري في صباه ولكن ليس من الصحيح أن نقول أخذ عنه (عليه السلام) .

نعم، هو قد عاصر النواب الأربعة (رضوان الله عليهم) وأخذ عنهم. ومن المحتمل المؤكّد أنه عرض كتابه الكافي عليهم ليوصلوه إلىٰ الإمام الحجة (عج) ويروى أنه(عليه السلام) قال في حق الكافي: «الكافي كاف لشيعتنا» وقد أثنت كتب التراجم والرّجال من الخاصة والعامة علىٰ الشيخ الكليني ومدحته وعظّمته جداً.

وقيل إنّه المجدد من العلماء علىٰ رأس المائة الثالثة من الهجرة. ولا يشكّ أحد في أن كتاب الكافي أحد المصادر الأساسية للحديث عند الطائفة الحقّة، لأنه أوّل موسوعة للإمامية جمعت أخبار المعصومين (عليهم السلام) ، وقد أجهد الشيخ الكليني نفسه حتى أكمل هذا السِّفر العظيم، فقد ذكر أنه أتمّ تأليف هذا الكتاب خلال عشرين عاماً وهو يتنقّل بين البلدان والأمصار ليدوّن الصحيح من الحديث، بالاعتماد علىٰ الأُصول الأربعمائة التي ألّفها أصحاب الأئمة (عليهم السلام) في زمانهم (عليهم السلام) .

ويُعدّ الشيخ الكليني من الطبقة الرابعة من المحدّثين، وأما كتابه فهو يشتمل علىٰ أحاديث الأُصول والفروع والآداب والسنن والأخلاق وغير ذلك مما هو من الدين والشريعة الغرّاء، ويقع في ثمانية أجزاء، جزءان في الأُصول وخمسة أجزاء في الفروع وجزء واحد في السنن ويُسَمّى بالرّوضة، وجميع

هذه الأجزاء احتوت على ١٦١٩٠ ستة عشر ألف ومائة وتسعين حديثاً.

وقد أثنى علماء الشيعة كثيراً على الكافي، كما أثنوا على مصنّفه الشيخ الكليني. فقد قال الشيخ المفيد و المتوفّى عام ٤١٣ هـ: «إنّ كتاب الكافي من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة».

وقد اعتمد الشيعة على مرويات الكليني وجعلوها حجّة في أكثرها، إذْ الاعتماد على تلك الأحاديث لا لكونها صحيحة وإنّما للوثوق والاطمئنان بالشيخ الكليني وأنه أخذ تلك الأحاديث من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) ومن الأُصول المدوّنة في زمانهم.

اعتمد الكليني في تبويب الكافي على تبويب الفقه ومن المناسب أن نذكر كل جزء وما تضمّن من أبواب فقهية.

الجزء الأوّل: يضمّ أربعة كتب من الفقه:

١ ـ كتاب العقل والجهل.

٢ ـ كتاب فضل العلم.

٣ ـ كتاب التوحيد.

٤ ـ كتاب الحجّة.

الجزء الثاني: ويضم أربعة كتب أيضاً:

١ ـ كتاب الإيمان والكفر.

٢ ـ كتاب الدعاء.

٣ ـ كتاب فضل القرآن.

٤ ـ كتاب العشرة.

الجزء الثالث: ويضم خمسة كتب:

١ ـ كتاب الطهارة.

٢ ـ كتاب الحيض.

٣ ـ كتاب الجنائز.

٤ ـ كتاب الصلاة.

٥ ـ كتاب الزكاة.

الجزء الرابع: ويضم كتابين مع تكملة باب الزكاة:

١ ـ تتمة كتاب الزكاة.

٢ ـ كتاب الصوم.

٣ ـ كتاب الحج.

الجزء الخامس: وفيه ثلاثة كتب:

١ ـ كتاب الجهاد.

٢ ـ كتاب المعيشة.

٣ ـ كتاب النكاح.

الجزء السادس: وفيه تسعة كتب :

١ ـ كتاب العقيقة.

٢ ـ كتاب الطلاق.

٣ ـ كتاب العتق والتدبير والكتابة.

٤ ـ كتاب صيد الكلب والفهد.

٥ ـ كتاب الذبائح.

٦ ـ كتاب الأطعمة.

٧ ـ كتاب الأشربة.

٨ ـ كتاب الزّي والتجمل والمروة.

٩ ـ كتاب الدواجن.

الجزء السابع: وفيه سبعة كتب:

١ ـ كتاب الوصايا.

٢ ـ كتاب المواريث.

٣ ـ كتاب الحدود.

٤ ـ كتاب الديّات.

٥ ـ كتاب الشهادات.

٦ ـ كتاب القضاء والأحكام.

٧ ـ كتاب الأيمان والنذور والكفارات.

الجزء الثامن: الروضة (أحاديث متفرّقة).

ثانياً: من لا يحضره الفَقيه

لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الملّقب بالصّدوق و المتوفّىٰ بالري عام ٣٨١ هـ.

يروى أنّه ولد بدعاء الإمام المنتظر (عج) فنال ببركة الدعاء كل الفضل والعلم والفخر وجميع الكمالات. وهو يُعدُّ شيخَ الطائفة في زمانه ورئيس المحدّثين وحيد دهره وفريد عصره، حاز الفخر والمجد والعلى بعلمه وزهده وتقواه، وهو أستاذ جملة من علماء الطائفة كالشيخ محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد، والشريف الرضي، والسيد علم الهدى الشريف المرتضى وغيرهم.

كان والده أبو الحسن علي بن الحسين عالماً مقدّساً جليلاً ثقة صدر بحقّه التوقيع ـ من الناحية المقدّسة ـ المنقول عن الإمام العسكري (عليه السلام):

«أوصيك يا شيخي ومعتمدي وفقيهي يا أبا الحسن...» هذا شأن والده، وأمّا شأنه فقد عرفت أنّه ولد هو وأخوه ببركة دعاء الإمام الحجّة (عج).

مدحه العلماء وأقوالهم مسطورة في كتب التراجم والرّجال كالشيخ النّجاشي، والطوسي شيخ الطائفة، والعلّامة الحلّي، والشهيد الثاني، والشيخ البهائي، والمحقق البحراني في البلغة، وغيرهم من أجلاء الطائفة وأمناء الشريعة. وله كرامات كثيرة وفضائل جليلة ذكرها أهل العلم في سيرته (قدس سره).

أما مؤلّفاته فقيل انها أكثر من ثلثمائة كتاب، وقد عدّ جملة منها الشيخ النّجاشي في رجاله والشيخ الطوسي في الفهرست والعلّامة في الخلاصة. أمّا كتابه الذي هو أحد الأُصول الأربعة فهو في أربعة أجزاء كبيرة طبع مرّات عديدة، والطبعة التي بأيدينا حجرية، وإليك أبواب الكتاب مرتبة علىٰ

الاجزاء من طبعة الآخوند ط ٤، ١٩٥٧ النجف.

الجزء الأوّل: وفيه:

١ ـ كتاب الطهارة.

٢ ـ كتاب الصلاة.

٣ ـ نوادر الصلاة.

الجزء الثاني: وفيه:

١ ـ كتاب الزكاة.

٢ ـ كتاب الخمس.

٣ ـ كتاب الصوم.

٤ ـ كتاب الاعتكاف.

٥ ـ كتاب الحج.

٦ ـ زيارة الأئمة (عليهم السلام) .

الجزء الثالث: وفيه:

١ ـ كتاب القضاء والأحكام.

٢ ـ كتاب العتق.

٣ ـ كتاب المكاسب.

٤ ـ كتاب الرهن.

٥ ـ كتاب الصيّد.

٦ ـ كتاب النذور والكفّارات.

٧ ـ كتاب النكاح.

٨ ـ كتاب الطّلاق.

٩ ـ كتاب معرفة الكبائر.

الجزء الرابع: وفيه:

١ ـ كتاب الحدود.

٢ ـ كتاب الديّات.

٣ ـ كتاب الوصيّة.

٤ ـ كتاب الوقف.

٥ ـ كتاب الميراث.

أقول: لقد أجمعت الطائفة ورجال الإمامية علىٰ توثيق الشيخ الصَّدُوق والاهتمام بكتابه «من لا يحضره الفقيه» وقد أشادوا بهذا الكتاب كثيراً، فمنهم: السيد ابن طاووس، والعلّامة الطباطبائي، والشيخ المحدّث النوري وغيرهم. ثم إن أحاديث الكتاب علىٰ قسمين: مسانيد، ومراسيل. وقد اعتمد العلماء ـ منذُ صدور الكتاب إلىٰ يومنا هذا ـ تلك المراسيل وعدّوها كمراسيل محمد بن أبي عمير في الحجيّة والاعتبار، لأن الشيخ الصّدوق قال في مقدّمة كتابه: إنّه لا يورد فيه إلّا ما يفتي به ويحكم بصحته ويعتقد أنّه حجة بينه وبين ربّه.

قال المحدّث النوري في خاتمة المستدرك: ومن الأصحاب من يذهب إلىٰ ترجيح أحاديث الفقيه علىٰ غيره من الكتب الأربعة نظراً إلىٰ زيادة حفظ الصّدوق وحسن ضبطه وتثبّته في الراوية، وتأخر كتابه عن الكافي، وضمانه فيه لصحة ما يورده، وأنه لم يقصد فيه قصد المصنّفين في إيراد جميع ما رووه وإنما يورد فيه ما يفتي به ويحكم بصحّته...(١).

وقال الشيخ سليمان الماحوزي: بل رأيت جمعاً من الأصحاب يصفون مراسيله بالصحّة ويقولون إنّها لا تقصر عن مراسيل محمد بن أبي عمير، منهم العلّامة في المختلف، والشهيد في شرح الإرشاد، والمحقق الداماد(٢).

لقد أحصينا أحاديث «الفقيه» بأجزائه الأربعة فكانت خمسة آلاف

---

(١) مستدرك الوسائل ـ المحدث النوري ـ الخاتمة، الفائدة الخامسة ج ٣ / ص ٥٤٧.

(٢) البلغة ـ للعلّامة الشيخ سليمان الماحوزي ـ عن مستدرك الوسائل ٣ / ٧١٨.

وثمانمائة وثمانية عشر حديثاً. غير أن بعض العلماء أحصاها فكانت خمسة الآف وتسعمائة وثلاثة وستون حديثاً. منها ألفان وخمسون حديثاً مرسلاً، وهو المنقول عن الشيخ البهائي العاملي في شرحه علىٰ الفقيه.

لقد كانت خطة الشيخ الصّدوق في كتابه هذا أن يذكر عنواناً لكلّ جزء من أبواب الفقه، أي أنه يذكر جميع الجزئيات الفقهية التي وردت فيها الأحاديث، لذا استعمل كلمة باب بدلاً من كلمة كتاب، وقد أحصيت هذه الأبواب فكانت ستمائة وستة وستين باباً:

الجزء الأوّل: يشتمل علىٰ سبعة وثمانين باباً.

الجزء الثاني: يشتمل علىٰ مائتين وثمانية وعشرين باباً.

الجزء الثالث: يشتمل علىٰ ثمانية وسبعين باباً.

الجزء الرابع: يشتمل علىٰ مائة وثلاث وسبعين باباً.

وقد تركنا ذكِر هذه الأبواب بل اقتصرنا علىٰ ذكر الأبواب الرئيسية والتي عبّرنا عنها بالكتاب جرياً مع تقسيم العلماء (طاب ثراهم).

ثالثاً: كتاب التهذيب

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المولود في سنة ٣٨٥ هـ أي بعد وفاة الشيخ الصّدوق بأربع سنوات، وقدم إلىٰ العراق سنة ٤٠٨ هـ أي بعد وفاة الشريف الرضي (﵀) بعامين.

عُرف الطوسي بشيخ الطائفة لأنّه كان وحيد عصره وفريد دهره، ومؤسّس الحوزة العلمية في النجف الأشرف بعدما وردها عام ٤٤٨ هـ علىٰ أثر الفتنة التي تجدّدَت ببغداد(١) حيث أُحرقت كتبه هناك وكرسي درسه.

تتلمذ الشيخ الطوسي علىٰ عدّة من كبار العلماء أمثال الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان المتوفّىٰ عام ٤١٣ هـ والسيد المرتضى علم الهدى وغيرهم. وقد آلت إليه زعامة الطائفة، وأذعنت له الرقّاب، ودان له كل نحرير من علماء الإماميّة.

---

(١) كانت الفتنة بين السنُّة والشيعة في عام ٤٤٣ هـ وقد تجدّدت بعد ذلك، وان هجرة الشيخ الطوسي إلىٰ النجف في تجدّد الفتنة، وليس في الفتنة الأُولى التي كانت عام ٤٤٣ هـ، وقد اشتبه بعض أهل الفن في سنة هجرة الشيخ كما اختلط ذلك علىٰ الشيخ عبدالله المامقاني﵀ حيث قال: وهاجر إلىٰ النجف عام ٤٤٣ هـ.

أقول: وهذا غلط. لأن الشيخ ورد بغداد عام ٤٠٨ هـ وصحب الشيخ المفيد خمس سنين، وصحب السيد المرتضى ثمان وعشرين سنة تقريباً وبقي بعد السيد المرتضى أربعاً وعشرين سنة، اثنى عشر سنة منها في بغداد ثم انتقل إلىٰ النجف وكانت وفاته فيها عام ٤٦٠ هـ. وبما أن الشيخ المفيد كان معاصراً للمرتضى والسنين الخمسة مع المفيد هي متداخلة ضمن السنين الثمان والعشرين مع السيد المرتضى.

فتكون مدّة بقائه في بغداد هكذا ٤٠٨ هـ سنة وروده إليها مضافاً إليها ٢٨ سنة مع السيد المرتضى مضافاً إليها ١٢ سنة قضاها ببغداد أيضاً بعد وفاة السيد. فيكون خروجه من بغداد ودخوله النجف في عام ٤٤٨ هـ.

له كرامات عديدة ومآثر حميدة، عرف بالزهد والورع والعبادة، لذا ارتفع نجمه وذاع صيته فهو ممن يُشار إليه بالبنان.

صنّف في كل العلوم وبرع في كل الفنون، فهو المهذّب للعقائد في الأُصول والفروع، والمحقق النّبيه في المعقول والمنقول، وجمع الكمالات والفضائل، وله من حُسن التدبير والذكاء ما فاق به الآخرين.

توفي عام ٤٦٠ هـ في النجف الأشرف، وقبره معروف هناك، وله مزار، قد اُتّخذ بجواره مسجد وكان منزله وسمّي باسمه، ومرقده الشريف أصبح اليوم ضمن المسجد.

له مصنّفات كثيرة مهمّة منها كتابه التهذيب وهو يُعدّ من الأُصول الأربعة في الحديث، واسم هذا الكتاب تهذيب الأحكام، وهو شرح لكتاب المقنعة تأليف الشيخ المفيد اُستاذ الطوسي.

وكتاب التهذيب ـ كما عرفت ـ من الأُصول الأربعة عند الطائفة والتي عليها المعوّل في الاستنباط والإفتاء، وهو كاف للفقيه فيما يبتغيه من روايات الأحكام مغن عما سواه في الغالب ولا يغني عنه غيره في هذا المرام، ومن يُجيل البصر فيه ويدقّق يجد أن الكتاب قد اشتمل علىٰ جميع أبواب الفقه تقريباً، وفيه الاستدلال والتنبيه علىٰ الأُصول والرّجال ومعالجة الأخبار والجمع بينها عند التعارض أو التوفيق بينها حسب ما يُؤدي إليه دليله.

والمنهجيّة التي اتبعها الشيخ الطوسي ذكرها في مقدمة كتابه، قال: وأن أقصد إلىٰ أول باب يتعلق بالطهارة وأترك ما قدّمه قبل ذلك مما يتعلق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة لأن شرح ذلك يطول، وليس أيضاً المقصد بهذا الكتاب بيان ما يتعلق بالأُصول. وان أترجم كل باب علىٰ حسب ما ترجمه وأذكر مسألة مسألة فأستدل عليها أما بظاهر القرآن أو من صريحه أو فحواهُ أو دليله أو معناه، وإما من السنّة المقطوع بها من الأخبار المتواترة أو الأخبار التي تقترن إليها القرائن التي تدلّ علىٰ صحتها، وإما إجماع المسلمين إن كان فيها أو إجماع

الفرقة المحقّة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك، وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها وأبين الوجه فيها: إما بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها إما من ضعف أسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها، فإذا اتفق الخبران علىٰ وجه لا ترجيح لأحدهما علىٰ الآخر، بيّنت أنّ العمل يجب أن يكون بما يوافق دلالة الأصل وترك العمل بما يخالفه،وكذلك إن كان الحكم مما لا نصّ فيه علىٰ التعيين حملته علىٰ ما يقتضيه الأصل، ومهما تمكنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في أسنادها فإني لا اتعدّاه، وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأول الحديث عليه حديثاً آخر يتضمن ذلك المعنى اما من صريحه أو فحواه، حتى أكون عاملاً علىٰ الفتيا والتأويل بالأثر، وإن كان هذا مما لا يجب علينا لكنه مما يؤنس بالتمسك بالأحاديث، وأجري علىٰ عادتي هذه إلىٰ آخر الكتاب[١].

لقد عرفت من الأسطر المتقدّمة منهجيّة الشيخ في تأليف كتابه التهذيب. كما ان للكتاب شروحاً عديدة، فراجع.

ولكتاب التهذيب عدّة طبعات منها حجرية وأُخرى جديدة منقّحة ومحقّقة، وأول طبعة محقّقة هي التي حققها العلّامة السيد حسن الموسوي الخرسان ـ المعاصر ـ جزاه الله خيراً وجعله ذخراً.

وتقع هذه الطبعة في عشرة أجزاء شملت جميع أبواب الفقه الكلّيّة والجزئيّة، ولم نذكر الأبواب لأنّ ذلك مما يطول ذكره، والله الموفّق.

---

(١) مقدمة تهذيب الأحكام ١ ص ٣ ـ ٤، دار الكتاب الإسلامية ط ٢، م النعمان النجف ١٩٥٨ م تحقيق السيد حسن الخرسان.

رابعاً: كتاب الاستبصار

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المتوفّىٰ عام ٤٦٠ هـ وقد مرّت ترجمته فيما تقدّم.

اسم الكتاب هو الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وقد أشرنا فيما سبق انه من الأُصول الأربعة المعوّل عليها عند الطائفة، يقع هذا السفر الجليل حسب الطباعة الجديدة في ثلاثة مجلّدات: الأول والثاني في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه من المعاملات والعقود والإيقاعات والأحكام. وقد أُحصيت أبوابه فكانت تسعمائة وخمسة وعشرين باباً، أمّا الأحاديث التي أحصاها الشيخ بنفسه فهي خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً.

وقد اهتم علمائنا ـ قديماً وحديثاً ـ بهذا الأصل الذي حوى أخبار أهل البيت (عليهم السلام)، لذا فهناك شروح وتعاليق علىٰ الأخبار متناً وسنداً.

وخلاصة ما نقوله هنا أن كتاب التهذيب والاستبصار أحدهما نظير الآخر في المبنىٰ والمحتوىٰ، لأن الشيخ قد ثبّت فتاواه واستدلالاته فيهما من خلال الأحاديث الشريفة لأهل بيت العصمة (عليهم السلام)، وقد أشار (قدس سره) إلىٰ سبب تأليف كتاب الاستبصار فقال:

«...وسألوني تجريد ذلك وصرف العناية إلىٰ جمعه وتلخيصه، وأن أبتدئ في كل باب بإيراد ما أعتمده من الفتوى والأحاديث فيه، ثّم اعقّب بما يخالفها من الأخبار، وأبيّن وجه الجمع بينها علىٰ وجه لا أسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه، وأجري في ذلك علىٰ عادتي في كتابي الكبير المذكور، وأن أُشير في أول الكتاب إلىٰ جملة ممّا يرجّح به الأحاديث بعضها علىٰ بعض ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وأنا مبيّن ذلك علىٰ غاية من

الاختصار، إذ شرح ذلك ليس هذا موضعه وهو مذكور في الكتب المصنّفة في أُصول الفقه المعمولة في هذا الباب...»[١].

اذن منهجيّة الشيخ في كتابه هنا غير منهجيته في كتابه التهذيب، حيث سلك هنا طريقة الاختصار مع الاحتفاظ بالمضمون وإبداء الرأي وإظهار الاستنباط والاستدلال بحيث يُعين الطالب والفقيه على حدّ سواء، الأوّل يستلهم ما فيه من فيوض، والثاني ـ الفقيه ـ يتذكّر عند مراجعته.

---

(١) الاستبصار ـ للشيخ الطوسي، المقدمة ١ ص٣، تحقيق محمد علي الغروي الأُردوبادي، مطبعة النجف ١٣٧٥.

الباب الثاني

أهمّيّة علم الرّجال في العلوم الإسلاميّة

الفصل الأوّل: ❊ أهمّيّة علم الرّجال في الحديث

الفصل الثاني: ❊ أهمّيّة علم الرّجال في الفقه والأُصول

الفصل الثالث: ❊ أهمّيّة علم الرّجال في التفسير

الفصل الرابع: ❊ أهمّيّة علم الرّجال في التاريخ

الفصل الأول

أهمية علم الرجال في الحديث

* تدوين الحديث
* أبوبكر يحرق ٥٠٠ حديثاً
* عمر بن الخطاب ينهي عن تدوين الحديث
* تعليل لرواية النهي
* روايات معارضة لها
* صحف وكتب متعددة كُتبت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وبإذنه

دور علم الرّجال في تعريف الحديث

دور علم الرّجال في معرفة الحديث:

أ ـ المعتبر: الصحيح، الموثق، الحسن

مسلك بعض المتأخرين من علماء الرجال

ب ـ الحديث غير المعتبر

الفصل الأول

أهمية علم الرجال في الحديث

ربّ سائل يسأل ما العلاقة بين علم الرجال وعلم الحديث، بل والحديث نفسه؟

الجواب يظهر من المقدمة التي سنتناول فيها تدوين الحديث، وأسباب منع التدوين زمن الخلفاء الثلاثة، ثم تعريف الحديث، وبيان مراتبه، وذكر أسماء طبقات رجال الحديث. وهذا يتم في الفصل الأول من هذه المقدمة لبحوثنا الرجالية اللاحقة إن شاء الله.

بعد ذلك نتناول عملية الوضع في الحديث والافتراء على الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة الأطهار، واختلاف الأحاديث عليهم.

أقول: لقد راج سوق الوضع والاختلاق في العهد الأموي، وبالخصوص في زمن معاوية بن أبي سفيان، لما أراد أن يكسب عطف الشاميين في حربه ضد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فما كان له بد إلا أن يشتري الضمائر والذمم فيغدق على بعض المنافقين من الصحابة كعمرو بن العاص وأبي هُريرة وسَمُرة بِن جُنْدَب و... حتى يضعوا له الأحاديث على لسان رسول الله (صلى الله عليه وآله) زوراً وبهتاناً، وتلك الأحاديث لا تعدو كونها مدحاً لمعاوية أو ثناء على بني أُميّة أو إظهار فضيلة للشام والشاميين دون سائر البلدان، كما تضمّنت تلك الأحاديث المختلقة التعريض بالإمام علي وانتقاصه ورميه بشتى التهم والأكاذيب.

فمن دواعي الاهتمام بعلم الرجال والتوسع فيه من قبل الفقهاء وعلماء الحديث وأهل الفن ـ قديماً وحديثاً ـ كثرة الأحاديث المختلقة، والتدليس من

قبل الرواة والكذب على النبي والصحابة والأئمة الأطهار. ثم اختلاط الأحاديث الصحيحة بغيرها. وكان ذلك هو السبب في تكريس الجهود من قبل الفقهاء وعلماء الدراية والرواية لتمييز صحيح الأحاديث من سقيمها.

لو تحرّينا بعمق عن أسباب الوضع، لوجدناها كثيرة، إلّا أن أهمها: عدم تدوين الحديث بشكل كامل في زمن النبي (صلى الله عليه وآله)، بل نهي بعض الصحابة وإصراره الشديد على عدم التدوين وفي حياة الرسول أدّى إلى ضياع السُنّة النبوية، وهذا هو محل الابتلاء بل الضياع والضلال.

والمتتبّع يجد أن أوّل من نهىَ المسلمين عن تدوين الحديث هو عمر بن الخطاب، ولِعُمَرَ هذا مواقف عديدة، قد سجّلها التاريخ بأمانة، وما تكاد تخفى على أرباب العلم والتحقيق من الأوائل والأواخر فيغمضوا أعينهم دونها. فكتب الحديث عند علماء الجمهور قد أحصت جملة من تلك المواقف، وإن كانت مبثوثة في أبواب مختلفة، إلّا أن المتتبّع يستطيع حصرها.

والمنع عن التدوين من قبل عمر بن الخطاب قد تكرر، منه ما في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) ومنه ما وقع بعد مماته؛ وذلك في عهد حكومة أبي‌بكر وحكومته التي هي امتداد لحكومة للأوّل.

أما في حياة النبي (صلى الله عليه وآله) ففي صحيح البخاري عن ابن عباس قال:

لمّا حضر النبي (صلى الله عليه وآله) وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال: هلّم أكتب لكم كتاباً لن تَضِلّوا بعده. قال عمر: إن النبي (صلى الله عليه وآله) غلبه الوجع وعندكم كتاب الله فحسبنا كتاب الله.

واختلف أهل البيت واختصموا فمنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف، قال: قوموا عنّي ولا ينبغي عندي التنازع. كتاب العلم من باب العلم ١ / ٢٢.

وفي تاريخ الطبري عن ابن عباس قال: يوم الخميس وما يوم الخميس، قال ثم نظرت إلى دموعه تسيل على خدّيه كأنها نظام اللؤلؤ، قال: قال رسول

الله (صلى الله عليه وآله): امتوني باللوح والدواة ـ أو بالكتف والدواة ـ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده. قال فقالوا: إن رسول الله يهجر[١].

وفي رواية أُخرى عن عمر بن الخطاب قال: كنّا عند النبي وبيننا وبين النساء حجاب، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): اغسلوني بسبع قرب وأتوني بصحيفة ودواة أكتبُ لكم كتاباً لن تَضِلّوا بعده، فقالت النسوة: إئتوا رسول الله بحاجته. فقال عمر: فقلت: اسكتن فإنكنّ صواحبه، إذا مرض عصرتن أعينكن، وإن صحّ أخذتن بعنقه، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله): هنّ خير منكم[٢].

وأكثر من ذلك أن المنع كان في حياة النبي وقبل مرضه الذي مات فيه، ويبدو أن الصحابة الذين كانوا على هوى عمر بن الخطاب ومسلكه يتآمرون على أهل البيت (عليهم السلام) منذ أمد بعيد، وما كان يروق لهم أن تُدَوَّنَ أحاديث الرسول، وبالخصوص ما كان فيها من فضائلَ علي وفاطمة والحسنين (عليهم السلام)، أو ما كان فيها من مثالب بني أُميّة وبني مروان بن الحكم طريد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

في سنن الدارمي، باب من رخص في الكتابة، من المقدمة: عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: كنت أكتب كلَّ شيء أسمعه من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فنهتني قريش[٣] وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ورسول الله بشر يتكلّم في الغضب والرضا؟ فأمسكت عن الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله فأومأ باصبعه إلى فيه، وقال: اكتب فو الذي نفسي بيده ما خرج منه إلاّ حق[٤].

---

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٤٣٦، صحيح مسلم ٥ / ٧٦، طبقات ابن سعد ٢ / ٢٤٣، صحيح البخاري ٤ / ٦٦، باب اخراج اليهود من جزيرة العرب.

(٢) طبقات ابن سعد ٢ / ٢٤٣ ط بيروت، باب الكتاب الذي أراد أن يكتبه الرسول لأمّته، كنز العمال ٣ / ١٣٨ ط ١، نهاية الأرب ١٨ / ٣٥٧.

(٣) ان عمر بن الخطاب أحد القرشيين الذي نهاه.

(٤) سنن الدارمي ١ / ١٢٥، مسند أحمد ٢ / ١٦٢ و٢٠٧ و٢١٦، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد

أبوبكر يمنع تدوين الحديث

ولما تُوفي الرسول (صلى الله عليه وآله) وجاء أبوبكر إلى الخلافة حاول أن يمنع نشر حديث الرسول وإذاعته بين الناس، وقد جدّ جدّه بتحريض من عمر بن الخطاب. إلا أن الخليفة أبابكر حاول أن يلتمس عذراً في نهيه ذاك وهو أن اختلاف الرواة في الرواية سوف يحمل الناس على الاختلاف، وقد ادّعى أن الاختلاف سوف يزداد بعدهم أكثر...

قال الحافظ الذهبي برواية ابن أبي مليكه ان الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه(١).

وروى الذهبي نقلاً عن الحاكم فقال: حدّثني بكر بن محمد الصيرفي بمرو، حدّثنا محمد بن موسى البربري، حدثنا المفضل بن غسان، حدثنا علي بن صالح، حدثنا موسى بن عبدالله بن حسن بن حسن، عن إبراهيم بن عمر بن عبيدالله التيمي، حدثني القاسم بن محمد قالت عائشة:

جمع أبي الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلّب كثيراً. قالت: فغمني، فقلت: لشكوىً أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فدعا بنار فحرّقها، فقلت: لم أحرقتها؟

= البر ١ / ٨٥ ط ٢ القاهرة، ١٣٣٨ هـ. مستدرك الحاكم ١ / ١٠٥، سنن أبي داود ٢ / ١٢٦.

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٣.

قال: خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذاك[١].

موقفان بارزان لعمر بن الخطاب في النهي عن التدوين:

* الأول: قد سبق ذكره.

* أمّا الموقف الآخر منه ـ في النهي عن تدوين الحديث ـ فقد كان في زمن خلافته، ومستند الخليفة في ذلك ما نسبه إلى الرسول من أنه قال: لا تكتبوا عنّي شيئاً، ومن كتب عنّي غير القرآن فليمحه[٢].

ثم علّل عمر بأن التدوين قد يؤدّي إلى الالتباس بين الحديث والقرآن، وانصراف المسلمين عن القرآن إلى أقوال الرسول...!

لهذا فقد أحرق كتباً كانت لبعض الصحابة.

عن عمر بن الخطاب ـ برواية عروة بن الزبير ـ أنه أراد أن يكتب السنن فاستفتى أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) فأشاروا عليه أن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله شهراً، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له، فقال: إنّي كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً قبلكم كتبوا كتباً فانكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا أشوب كتاب الله بشيء[٣].

قال ابن كثير في تاريخه:

قال أبو هريرة: ما كنّا نستطيع أن نقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى

---

(١) تذكرة الحفاظ ١ / ٥.

(٢) قال البستي في معالم السنن ج ٤ / ١٨٤ ط حلب ١٣٥١هـ:

وقد قيل انه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به. ويشتبه على القارئ. فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا.

(٣) جامع بيان العلم لابن عبد البر ١ / ٦٤، طبقات ابن سعد ٣ / ٢٠٦ ط لندن ١٣٢١هـ، سنن الدارمي ١ / ١٢٥، كنز العمال للمتقي الهندي ٥ / ٢٣٩، مستدرك الحاكم ١ / ١٠٤، ومختصر جامع العلم ٣٦.

قبض عمر[١].

وأخرج أبو عمر عن أبي هريرة قال: لقد حدّثتكم بأحاديث لو حدّثت بها زمن عمر بن الخطاب لضربني عمر بالدرة[٢].

قال عمر لأبي هريرة: لتتركنّ الحديث عن رسول الله أو لأُلحقنّك بأرض دوس[٣].

عن أبي سلمة قال: قلت لأبي هريرة: أكنت تحدّث في زمان عمر هكذا؟ فقال: لو كنت أُحدّث في زمان عمر مثل ما أُحدّثكم لضربني بمخفقته[٤].

وفي صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب: انه لما حدّث أُبيّ بن كعب عن بيت المقدس وأخباره انتهره عمر، وهمّ بضربه، فاستشهد أُبيّ بجماعة من الأنصار، ولمّا شهدوا بأنهم سمعوا الحديث من رسول الله (صلى الله عليه وآله) تركه.

فقال له أُبيّ بن كعب: أتتّهمني على حديث رسول الله؟

فقال عمر: يا أبا المنذر، والله ما أتهمتك ولكني كرهت أن يكون الحديث عن رسول الله ظاهراً.

ومن مواقف عمر الأُخرى ما جرى بينه وبين أبي موسى الأشعري لمّا روى حديث الاستئذان، إذ هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه وقال: أقم عليه البيّنة وإلّا أوجعتك.

روى مسلم في صحيحه؛ كتاب الآداب، باب الاستئذان خمسة أحاديث بتسعة طرق مختلفة في معنى الاستئذان وأنه لا يكون أكثر من ثلاث مرات، إليك أحد هذه الطرق:

---

(١) تاريخ ابن كثير ٨ / ١٠٧.

(٢) جامع بيان العلم ٢ / ١٢١.

(٣) تاريخ ابن كثير ٨ / ١٠٦.

(٤) التذكرة ١ / ٧ أخرجه الذهبي.

قال مسلم بن الحجاج: حدّثني عمرو بن محمد بن بكر الناقد، حدّثنا سُفيان بن عُيينة، حدّثنا والله يزيد بن خُصيفة عن بُسر بن سعيد قال سمعت أبا سعيدٍ الخدري يقول: كنت جالساً بالمدينة في مجلس الأنصار، فأتانا أبو موسى فَزِعاً، قلنا: ما شأنُك؟

قال: إن عُمر أرسل إليّ أن آتيه، فأتيت بابه فسلّمت ثلاثاً فلم يردّ عليّ، فرجعت، فقال: ما منعك أن تأتينا؟

فقلت: إنّي أتيتك، فسلّمت على بابك ثلاثاً. فلم يَرُدّوا عليّ فرجعت، وقد قال رسول الله (ﷺ): إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع.

فقال عُمر: أقِم عليه البيّنة وإلاّ أوجعتك.

فقال أُبي بن كعب: لا يقوم معه إلا أصغر القوم. قال أبو سعيد: قلت: أنا أصغر القوم. قال: فأذهب به[١].

وفي رواية أُخرى قال له: لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتينّ بمن يشهد لك هذا.

وفي رواية ثالثة قال له: وإلّا فَلأجعلنّك عظة[٢].

وفي طبقات ابن سعد قال: إن الأحاديث كثرت على عهد عمر فأنشد الناس أنْ يأتوه بها، فلما أتوه بها، أمر بتحريقها...[٣].

وفي مقدمة الدارمي، كما في طبقات ابن سعد.

---

(١) صحيح مسلم ٣ / ١٦٩٤ حديث ٢١٥٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ط ١، ١٩٥٥ مصر.

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٦٩٥.

(٣) طبقات ابن سعد من ترجمة القاسم بن محمد بن أبيبكر ٥ / ١٤٠.

وروى الذهبي: ان عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا مسعود الأنصاري[(١)] فقال: أكثرتم الحديث عن رسول الله[(٢)].

وروى ابن عبد البر عن قرضة بن كعب الأنصاري قال: لمّا سيّرنا عمر إلى العراق مشى معنا عمر إلى صرار، ثم قال: أتدرون لِمَ شيّعتكم؟

قلنا: أردت أن تشيعنا وتكرمنا. قال: إن مع ذلك لحاجة، إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدّوهم بالأحاديث عن رسول الله وأنا شريككم.

قال قرضة: فما حدّثت بعده حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله). وفي رواية: فلما قدم فرضة بن كعب قالوا: حدّثنا فقال: نهانا عمر[(٣)].

وفي كنز العمال عن عبد الرحمن بن عوف قال: ما مات عمر بن الخطاب حتى بعث إلى أصحاب رسول الله فجمعهم من الآفاق: عبدالله بن حذيفة، وأبا الدرداء، وأباذر، وعقبة بن عامر، فقال: ما هذه الأحاديث التي أفشيتم عن رسول الله في الآفاق؟

قالوا: تنهانا؟

قال: لا، أقيموا عندي، لا والله لا تفارقوني ما عشت، فنحن أعلم نأخذ منكم ونردّ عليكم، فما فارقوه حتى مات[(٤)].

لا يخفى أن الوعيد الذي خوّف عمر بن الخطاب به الصحابة والمسلمين الأوائل فتوعّدهم بالعقوبة إن هم أفشوا أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله) بين الناس، إنّما

---

(١) ابن مسعود، أبو عبد الرحمن عبدالله بن مسعود الهذلي توفي عام ٣٢هـ في خلافة عثمان بن عفان. وأبو مسعود هو عقبة بن عمرو البدري الأنصاري.

(٢) أُنظر: تذكرة الحفاظ ١ / ٧ ترجمة عمر بن الخطاب.

(٣) أُنظر: جامع بيان العلم، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث دون التفهم له ج ٢ / ١٤٧ وتذكرة الحفاظ للذهبي ١ / ٤، وسنن الدارمي ١ / ٨٥.

(٤) أُنظر: كنز العمال ٥ / ٢٣٩ حديث ٤٨٦٥ ط ١، ومنتخب الكنز ٤ / ٦١.

كـان للـخوف كـل الخـوف مـن تـوجّه عـامة النـاس والمسـلمين إلى أهـل البيت (عليهم السلام) والتعرّف على فضائلهم ومنزلتهم عند الله وعـند رسـوله، لهـذا أحجم الكثير من الصحابة وبالخصوص ضعيفو الإرادة والإيمان ومن في قلبه مرض. أحجموا عن إذاعة أخبار وأحاديث الرسول وما سمعوه منه في حق أهل بيته، باستثناء بعض الصحابة الأجلاء، ولما كان هذا ديدن الخليفة الأول والثاني في النهي والتشديد، فقد اقتفى أثرهما الخليفة الثالث عثمان بن عفان، نذكر من ذلك ما قاله في خطبته ذات يوم على المنبر:

لا يحلّ لأحد يروي حديثاً لم يسمع به في عهد أبي‌بكر ولا فـي عـهد عمر...[١]

غير أن هذا التهديد وذلك الوعيد لم يلق ترحيباً من الصحابة الأجلاء، بل وقف جملة من الصحابة ضده؛ ففي عصر الخليفة عـثمان بـن عـفان تـحدّى السلطة رجال لم تأخذهم في الله لومة لائم ولم يسـلكوا ـ كـغيرهم ـ مسـلك الأذلاّء الذين ارتبطوا بالدنيا وزخرفها وتركوا الحق وراء ظهورهم...

فهذا أبوذر الغفاري وعبدالله بـن مسـعود وسـلمان الفـارسي والمـقداد وعمار بن ياسر ومحمد بن أبي‌بكر والأشتر وحُجرُ بنُ عَدِي الكندي... وغيرهم قد وقفوا ضد التيار المنحرف، وحاولوا أن يرغموا أنف السلطة وينشروا فضائل أهل البيت (عليهم السلام).

عن الدارمي في سننه قال: إن أباذر كان جالساً عند الجمرة الوسطى وقد اجتمع الناس يستفتونه، فأتاه رجل فوقف عليه، ثم قال: ألم تُنْه عن الفتيا؟

فرفع رأسه إليه، فقال: أرقيب أنت عليّ؟ لو وضعتم الصمصامة على هذه وأشار إلى قفاه ثم ظننت أني أنفذ كلمة سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبل أن تجيزوا عليّ لأنفذته[٢].

---

(١) أنظر: منتخب الكنز من هامش مسند أحمد ٤ / ٦٤.

(٢) أنظر: سنن الدارمي ١ / ١٣٢، طبقات ابن سعد ٢ / ٣٥٤ ترجمة أبي‌ذر.

هذا نموذج واحد من بين عشرات الصحابة الذين خالفوا المنهج الذي رسمه الخلفاء الثلاثة تجاه تدوين الحديث ونشر فضائل أهل البيت.

فأبوذر كان من أشد الناس تحمّساً في نشر أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان ذلك من دواعي النقمة عليه من قبل السلطة الحاكمة وبني أمية وبالخصوص الخليفة عثمان بن عفان. لهذا لم يجد الخليفة الثالث أي طريق للتخلص من أبي ذر إلّا أن ينفيه إلى الربذة ليعيش هناك وحيداً ويموت هناك بعيداً عن الأهل والأوطان والأحبّة.

ولو سألنا: لماذا أقدم عثمان بن عفان الذي يمثل خليفة الرسول على هذا العمل المنكر الذي لم تقرّه شريعة سماوية ولا قانون وضعي، بل يأباه الوجدان والضمير...؟ فليس هناك أي جواب مقنع يبرر عمل الخليفة، إلّا أن نقول: إن أباذر وقف بوجه الخليفة لكونه جنح إلى تغيير سنة الله وسنة رسوله، متحدياً مشاعر كل الصحابة والمسلمين، تاركاً أحكام الشريعة معطّلاً للحدود، مقرّباً ذوي الفسوق والفجور...كل ذلك جعل أباذر وغيره من الصحابة ينكر عليه سيرته، حتى أن عائشة لمّا بلغها ما صنع عثمان بعمّار غضبت وأخرجت شَعراً من شعر رسول الله ونعله وثياباً من ثيابه، ثم قالت: ما أسرع ما تركتم سنّة نبيّكم![1]

وهي التي قالت في عثمان: اقتلوا نعثلاً قتله الله فقد كفر. كما رواه ابن قتيبة.

وفي ذلك يقول ابن أُمّ كلاب مخاطباً عائشة:

ومِنكِ البِداءُ ومنكِ الغِيَرْ	ومنكِ الرياح ومنكِ المطَرْ
وأنتِ أمرتِ بقتل الإمام	وقلتِ لنا: إنه قد كفرْ
فهبنا أطعناك في قتله	وقاتله عندنا من أمرْ

وهناك أخبار كثيرة في مواقف السيدة عائشة من عثمان بن عفان والتحريض على قتله...

---

(١) أُنظر: الأنساب للبلاذري ص ٨٨ ط حجري.

فالخلفاء الثلاثة ما كان منعهم لكتابة الحديث النبوي ونشره وروايته والتحدث به إلاّ لأغراض سياسية صِرفة؛ منها إخفاء فضائل أهل البيت وطمس مناقبهم وإبعاد الناس والمسلمين عنهم، غير مبالين بما لأهل البيت من منزلة عندالله والرسول (ﷺ).

فمنزلة الإمام علي وإن عرفها الأقربون إلا أنها قد خفيت على غيرهم من الناس في الأمصار الإسلامية المختلفة؛ ولا سبيل إلى معرفة منزلة الإمام أمير المؤمنين إلا عن طريق أحاديث النبي (ﷺ).

وما تفوّه به النبي (ﷺ) لم يكن مقصوراً على الثناء على ابن عمّه علي، بل إنما ذكر إيمانه وأسبقيته إلى الإسلام ومنزلته عندالله وشجاعته وعلمه وفضله وزهده وورعه وحنكته في الإدارة والسياسة و... و... ثم في أحاديث النبي تصريح في كون أمير المؤمنين هو الوصي من بعده وخليفته وأنه ولي المؤمنين ويعسوب الدين...

فالخِلافة إذاً حق مخصوص لعلي بن أبي طالب ولابد أن يتقلّدها من بعد وفاة النبي بدون أي شك. فكل ذلك قد سبق في كلام الرسول وأحاديثه وقد أعلنه النبي للملأ قبل وفاته.

وبما أن القوم يريدون إقصاء علي عن الخلافة والسيادة، فكيف بهم وتلك الأحاديث الصريحة التي نصّت على إمرة علي بن أبي طالب وكونه الخليفة من بعده...!!

إذاً لا سبيل لغمط هذا الحق إلا بمنع كتابة الحديث وروايته حتى تندثر تلك الفضائل وتقبر في صدور الرواة وتموت بموتهم، والدهر ليس بمخلّد أحداً إنما هي حفنة سنين ثم ينقرض جيل الصحابة، وبه تقرّ عيون الخليفة الثاني وصاحبيه في تمكنهم من الصحابة رواة أحاديث الرسول بمنعهم من الرواية وإشاعة الحديث...

التعليل لرواية النهي

لا يخفى على ذوي البصائر، أن الخليفة الثاني كان حريصاً أشد الحرص على عدم تدوين الحديث[١]، لأنه كان يعلم قطعاً أن جملة من الأحاديث الشريفة كانت في فضائل علي وأهل بيته (عليهم السلام) وفيها ما يؤكّد أحقيّة عليّ (عليه السلام) في الخلافة، وفيها قطعاً ما يشير إلى بعض أصحابه الذين سيغدرون بالإمام وأبنائه، وفيها قطعاً تصريح بضلالة جملة من الصحابة وبالأخص الأسرة الأمويّة!!

---

(١) وممن يؤيّد مدرسة عمر بن الخطّاب في عدم تدوين الحديث بعض الصحابة منهم عبدالله بن مسعود؛ روى عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، أن علقمة جاء بكتب من اليمن أو مكة تحتوي على طائفة من الأحاديث في فضل أهل البيت (عليهم السلام) فاستأذنا على عبدالله بن مسعود، قالا: فدخلنا عليه ودفعنا إليه الكتب، قال: فدعا الجارية ثم دعا بطشت فيه ماء. فقلنا له: يا أبا عبدالله أنظر فيها فإن فيها أحاديث حساناً، فلم يلتفت وجعل يميثها في الماء ويقول: ﴿نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن﴾ القلوب أوعيه فاشغلوها بالقرآن.

أُنظر: دراسات في الصحيح والكافي ص ١٩.

أقول: لقد وردت روايات تدل على حسن سيرة عبدالله بن مسعود ومواقف كثيرة تشير إلى أنه على الحالة الممدوحة؛ شهد الصلاة على الصديقة الزهراء (عليها السلام) ودفن أبي‌ذر، ووصف بأنه من السبعة الذين خلقت لأجلهم الأرض بهم يمطرون، وبهم يستسقون.

وأنه من الاثنى عشر الذين أنكروا خلافة الأول وأشار بأحقّية الخلافة للإمام، وقد ضربه عثمان مرّتين...الخ.

وقد مدحه المرتضى.

أمّا صاحب الفوائد المدنية الوحيد البهبهاني فقد ذمّه استناداً إلى قول الفضل بن شاذان عندما سئل عن حذيفة بن اليمان وابن مسعود. وكذلك ذمّه الكشي.

والمحصل فيه روايات مدح وقدح وإن كانت روايات المدح أكثر، لذا ينظر في أمره ويجب عدم الاسراع في الحكم عليه.

انظر تنقيح المقال ٢ / ٢١٥.

وما تقدم من تفصيل عن مواقف الخلفاء الثلاثة الأول لأدلّ دليل على النوايا السيئة عندهم، فالذي كان يحرصون على تنفيذه قد حصل، بوسائل شتّى وأساليب متعددة، ألا وهو إقصاء الإمام علي عن حقه في الخلافة.

نهي تدوين الحديث في زمن معاوية

ولقد استمر النهي وبلغ أشدّه في زمن معاوية بن أبي سفيان الذي أكّد سُنَّة أشياخه، والحقد والعداء الذي كان مستوراً والذي سلك واديه السلف قد جسّده معاوية بن أبي سفيان، وشاء الله أن يكشف النقاب عن تلك الطغمه المنحرفة عن الدين ويعرّفها للملأ، فإن معاوية وأضرابه من الصحابة كانوا يعملون ـ ومنذ زمن الرسول ـ الدسائس والمؤامرات لإقصاء علي بن أبي طالب عن الخلافة.

وقد سطّر التاريخ مئات الصفحات في سيرة أُولئك، وخير دليل حرب الجمل وعداء طلحة والزبير وعائشة لعلي بن أبي طالب، ومن ثمة حرب صفّين وعداء عمرو بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان وجملة ممن سار في ركبهم، ثم قعود سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر بن الخطاب وأُسامة بن زيد وحسان ابن ثابت وسعد بن مالك وغيرهم الذين اعتزلوا خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لا لشيء وإنما دفعهم الحقد والحسد لأن يتنكروا لعلي (عليه السلام) لذا لم يبايعوه، بل إن البعض منهم كان يؤلّب عليه عوام الناس!

وقد تجسّد عداء معاوية وحقده لعلي بن أبي طالب في عدّة أُمور، أذكر بعضها:

أوّلاً: نصب الحرب ضد أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وأخذ يُغير على أطراف العراق، ويهاجم ثغور الدولة الإسلامية التي كانت في قبضة الإمام علي (عليه السلام).

ثانياً: فرض سب وشتم الإمام علي، وجعلها سُنّة في كل مصر ومن فوق المنابر وفي كل مناسبة وبعد كل فريضة، حتى شبَّ عليها الصغير وهرم عليها الكبير.

روى الطبري في أحداث عام ٥١ هـ أن معاوية لمّا ولّى المغيرة بن شعبة الكوفة في جمادى سنة ٤١ هـ دعاه وقال له: ولست تاركاً إيصاءك بخصلة لاتتحمّ عن شتم عليّ وذمّه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب على أصحاب عليّ والاقصاء لهم وترك الاستماع منهم، وبإطراء شيعة عثمان (رحمه الله) والإدناء لهم والاستماع منهم.

ثم قال الطبري برواية الشعبي: وأقام المغيرة على الكوفة عاملاً لمعاوية سبع سنين وأشهراً، وهو من أحسن شيء سيرة وأشده حباً للعافية، غير أنه لا يدع ذم عليّ والوقوع فيه، والعيب لقتلة عثمان واللعن لهم، والدعاء لعثمان بالرحمة والاستغفار له والتزكية لأصحابه...[1].

ثالثاً: أعلن البراءة من علي بن أبي طالب وممن يروي فضائله ومناقبه، بل لاحق شيعة علي ومحبيه وأعمل السيف فيهم، وقصة مرج عذراء أشهر من قفا نبك...[2].

رابعاً: حثّ جملة من الصحابة المنافقين وممن ثبت فسقهم على خلق

---

(١) تاريخ الطبري ٤ / ١٨٨.

(٢) روى ابن أبي الحديد عن المدائني في كتاب الاحداث قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمّة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته. وكان أشدّ البلاء حينئذٍ أهل الكوفة.

وقد قتل معاوية أصحاب رسول الله وتابعيهم، الذين لم يستجيبوا له ولم يتبرّأوا من الإمام علي، حتى أن معاوية قتل حجر بن عَدي الكندي على ذلك بعدما استدعاه إلى الشام وقتله في مرج عذراء سنة إحدى وخمسين، وهكذا فعل عميل الأمويين ابن مرجانة مع رُشيد الهجري وميثم التمار؛ فقتلهم صبراً.

أُنظر تاريخ الطبري ٤ / ١٩٠ وما بعدها.

الأحاديث في فضائل معاوية وبني أُمية والشام، والانتقاص من علي بن أبي طالب وذم أهل العراق، لهذا راج سوق الكذّابين والوضّاعين وبرز منهم سَمُرة ابن جُندَب، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة الدوسي، وبسر بن أرطاة، والزهري محمد بن شهاب، وعروة بن الزبير وحريز بن عثمان وأضراب هؤلاء بالعشرات من الذين اختلقوا مئات الأحاديث، وعما قريب ـ إن شاء الله ـ سيتضح لك عدد الأحاديث المكذوبة ضد أهل بيت العصمة.

هذه بعض مواقف معاوية اللئيمة والحاقدة تجاه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام). ثم استمر النهي عن تدوين الحديث وعدم إذاعته وبالخصوص فيما يتصل بفضائل أهل البيت (عليهم السلام) حتى خلافة عمر بن عبد العزيز الذي تولّى الخلافة سنة ٩٩ هـ. وعلى رأس المائة للهجرة أمر بتدوين الحديث ومنع الخطباء من سبّ الإمام علي (عليه السلام) على المنابر، وأعاد فدكاً إلى أبناء الزهراء (عليها السلام)(١).

بعد هذه المقدمة السريعة في النهي عن تدوين الحديث وما أدّى إلى نتائج سيئة، كان لابدّ لعلم الرجال أن يتصدّى إلى تنقيح الأحاديث وتمييزها والفصل بين صحيحها وسقيمها.

وهذه المهمة منوطة في نفس الوقت بعلم الحديث، إذْ أنّ بين العِلْمَين علائِق كبيرةً ووثيقةً، فكلا العلمين لا يخرجان عن إطار الرواية والدراية؛ فموضوع علم الحديث الأحاديث متناً وسنداً. أمّا علم الرجال فيبحث عن حالات الراوي؛ أي عوارضه الذاتية مدحاً وقدحاً.

إذاً علم الرجال وعلم الحديث يشتركان معاً في تنقيح السنّة، وأحدهما يكمّل الآخر.

---

(١) أُنظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي، ترجمة عمر بن عبد العزيز، وكذا تقريب التهذيب، ومقدمة سنن الدارمي ص ١٢٦.

روايات النهي

فيما بين أيدينا كثير من المصادر العامة والخاصة التي تطرقت إلى تدوين الحديث والسُنّة، إلا أن المتتبّع لهذا الباب سوف لا يجد إلا بضعة أحاديث -تنسب إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) - جاء فيها النهي عن تدوين الحديث، والذي أحصيناه على وجه الدقة أربعة أحاديث لا غير، على أنها لا تخلو من ضعف ومناقشة، كما أن في أسانيدها رواةٍ غير ثِقات، بل إن بعضهم ممن كذب على الرسول (صلى الله عليه وآله) متعمداً؛ كأبي هريرة الذي أثرى في زمن عمر بن الخطاب لمّا ولّاه إمارة البحرين، بعدما كان فقيراً مُعدِماً وواحداً من رجال الصفّة الذين كانوا يسكنون مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) ويتصدق عليهم المسلمون. كما لا يخفى أن عمر بن الخطاب انتبه إلى ثراء أبي هريرة واكتسابه الأموال بطريق غير مشروع، فقاسمه أمواله وشاطره ثروته مرّتين...! وضربه .

كيف ما كان فإن الخلفاء الثلاثة ومن سار في ركابهم استندوا على تلك الروايات الأربع المنسوبة للنبي (صلى الله عليه وآله) وحملوا الصحابة والمسلمين على المنع من الكتابة خوفاً من اختلاط الحديث بالقرآن...

والروايات هي:

أوّلاً: رووا عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «لا تكتبوا عنّي ومن كتب غير القرآن فليمحه»[1].

ثانياً: رووا عن بعض الصحابة: أنهم استأذنوا النبي (صلى الله عليه وآله) في أن يكتبوا

---

(١) أنظر: سنن الدارمي ١ / ١١٩، المقدمة باب ٤٢، مسند أحمد ٣ / ١٢ و٣٩ و٥٦، صحيح مسلم ٤ / ٩٧ كتاب الزهد.

عنه فلم يأذن لهم[١].

ثالثاً: رووا عن زيد بن ثابت قال: إن رسول اللهِ (ﷺ) نهى أن يكتب شيئاً من حديثه[٢].

رابعاً: رووا عن أبي هريرة ـ كما في مسند أحمد ٥ / ١٨٢ وسنن أبي داود، كتاب العلم ٣ / ٣١٩ ـ أنه قال: كنّا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي (ﷺ) فخرج علينا فقال: ما هذا تكتبون؟

فقلنا: ما نسمع منك. فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع. فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله. أكتاب غير كتاب الله؟ امحضو كتاب الله. فقال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم أحرقناه بالنار.

أقول: هذه الرواية تتفق مع مسلك الخلفاء الثلاثة ومسلك معاوية بن أبي سفيان. وقد تبيّن أن كل ما لدى القوم من أدلة وروايات في منع تدوين الحديث إنما هو الذي ذكرناه، وكلّها لا تقوى مع الروايات التي سنذكرها قريباً، والتي نؤكد إجازة الرسول (ﷺ) للصحابة في تدوين أحاديثه وأقواله، بل انه أمر بعضهم بتدوين كل ما يسمعه منه في حالة القرح أو الغضب.

مناقشة لابدّ منها:

فلو سلّمنا بتلك الروايات الأربع على ما فيها من ضعف، فهناك أُمور نَلفِت القارئ إليها:

أوّلاً: إن صحّ خبر النهي عن الرسول (ﷺ)، فذلك إنّما كان في أوّل البعثة والمسلمون لم ترسخ آيات القرآن الحكيم في أذهانهم بعد ولم يميّزوا أُسلوبه عن أُسلوب الرسول (ﷺ)، لأنهم جديدو عهد بالإسلام.

---

(١) سنن الدارمي المقدمة باب ٤٢.

(٢) انظر مسند احمد ٣ / ١٢.

ثانياً: المنع الوارد إنما كان بخصوص أفراد أو جماعة من الصحابة الذين كانوا يجمعون بين كتابة القرآن وكتابة الحديث؛ لذا خاف (صلى الله عليه وآله) أن يختلط كلام الله سبحانه بأقواله.

ثالثاً: النهي الوارد إنما كان بخصوص من يكتب الحديث والقرآن الكريم في صحيفة واحدة، كما قاله الخطابي والبستي.

رابعاً: لو صحت روايات النهي الأربع فهي منسوخة بروايات عديدة تؤكد الكتابة والتدوين، وسنذكرها بعد قليل إن شاء الله.

خامساً: بعض الصحابة كان مفتوناً بشخصية الرسول (صلى الله عليه وآله) ومولعاً بأحاديثه وسيرته وسنّته، فكان يدوّن ذلك ويحتفظ به لنفسه، فلو راج هذا الحب وشاع بين المسلمين لربّما أدّى إلى ترك القرآن الكريم وهجران تعاليمه ونبذه جانباً، لذا كان لزاماً على النبي (صلى الله عليه وآله) أن يردع أولئك وينهاهم في باديء الأمر كي يتوجهوا إلى القرآن أوّلاً وإلى أحاديثه ثانياً. فالروايات المتمسك بها إنما أفادت هذا المعنى ليس إلّا.

سادساً: لقد أمر النبي (صلى الله عليه وآله) أنس بن مالك وغيره بالتدوين بالإضافة إلى الحفظ؛ فمثلاً قال لأنس بن مالك: قَيِّدُوا العلمَ بالكِتابة.

ثم هناك صحائف عديدة كانت لجملة من الصحابة قد كتبوها في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) إليك بعضها:

روايات معارضة للنهي
أو
تدوين الحديث في زمن الرسول وبأمر منه

لقد عرفت قبل قليل أن الخليفة الثاني وغيره اعتمدوا على أربعة أحاديث في حمل الناس على المنع، وقد اتضح لك من خلال مناقشتنا أن المنع إنّما كان في موارد خاصة ومعينة، هذا من جانب. ومن جانب آخر وردت أخبار عن النبي تأمر بالكتابة والتدوين لما يقوله نذكر جملة منها:

١ ـ أكدت كتب التاريخ والسيرة أن عبدالله بن عمرو بن العاص استأذن النبي في كتابة ما يسمعه منه (صلى الله عليه وآله) فأذن له. وإليك مصادر هذه الرواية:

أ ـ ذكر ابن سعد في طبقاته بإسناده عن صفوان بن سليم عن عبدالله بن عمرو قال: استأذنت النبي (صلعم) في كتابة ما سمعته منه قال: فأذن لي فكتبته، فكان عبدالله بن عمرو يسمّي صحيفته تلك الصادقة[١].

ب ـ وعن مجاهد قال: رأيت عند عبدالله بن عمرو صحيفة فسألته عنها فقال هذه الصادقة[٢].

ج ـ وعن خالد بن يزيد الاسكندراني قال: بلغني أنّ عبدالله بن عمرو ابن العاص قال: يا رسول الله، إني أسمع منك أحاديث أُحبّ أن أعيها فأستعين بيدي مع قلبي؟ يعني أكتبها. قال: نعم[٣].

---

(١) طبقات ابن سعد ٤ / ٨ ـ ٩ بتصحيح ادورد سخو ط ليدن، م بريل، ١٣٢٥ هـ.

(٢) طبقات ابن سعد ٤ / ٨ ـ ٩ بتصحيح ادورد سخو ط ليدن، م بريل، ١٣٢٥ هـ.

(٣) طبقات ابن سعد ٤ / ٨ ـ ٩ بتصحيح ادورد سخو ط ليدن، م بريل، ١٣٢٥ هـ.

د ـ قال مجاهد: أتيت عبدالله بن عمرو فتناولت صحيفة تحت مفرشه فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئاً. قال: هذه الصادقة، ما سمعت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليس بيني وبينه أحد، إذا سلمت لي هذه وكتاب الله والوهط، فلا أبالي على ما كانت عليه الدنيا[١].

هـ ـ ومما يؤيد وجود هذه الصحيفة عند عبدالله بن عمرو، ما ذكره العلامة ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب في ترجمة عمرو بن شعيب[٢].

و ـ وقال ابن الأثير الجزري في أُسد الغابة: عبدالله بن عمرو بن العاص أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً عالماً قرأ القرآن والكتب المتقدمة، واستأذن النبي (صلى الله عليه وآله) في أن يكتب عنه فأذن له، فقال: يا رسول الله، أكتب ما أسمع في الرضى والغضب؟ قال: نعم، فإني لا أقول إلا حقاً.

قال أبو هريرة: ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) مني إلّا عبدالله بن عمرو بن العاص فإنّه كان يكتب ولا أكتب[٣].

٢ ـ صحيفة جابر الأنصاري: كانت صحيفة عند جابر بن عبدالله الأنصاري، وهي التي كان يروى منها مجاهد وقتادة[٤]، وهذه الصحيفة شملت جملة كبيرة من الأحاديث في الحج، ولا يبعد أنها اشتملت على مناسك الحج وما كان في حجة الوداع ومسائل أُخرى، وهي صحيفة مشهورة عند أهل التاريخ.

---

(١) أُسد الغابة في معرفة الصحابة للجزري ٣ / ٢٣٤ ط سنة ١٢٨٦ هـ.

(٢) تهذيب التهذيب ٨ / ٤٨ ـ ٥٤ م مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الركن ١٣٢٦ هـ.

(٣) أُسد الغابة للجزري ٣ / ٢٣٢ م جمعية المعارف، سنة ١٢٨٦ هـ، وصحيح البخاري باب العلم ١ / ٣٦.

(٤) طبقات ابن سعد ٥ / ٣٤٤ م بريل ليدن ١٣٢٢ هـ.

مشهورة عند أهل التاريخ.

٣ ـ صحيفة سمرة بن جندب: وهي صحيفة حاوية على مجموعة من الأحاديث جمعها سمرة بن جندب قبل وفاة النبي (صلى الله عليه وآله)، وقد ورثها ابنه سليمان بن سمرة(١).

٤ ـ صحيفة ابن عباس:

أ ـ كانت عند ابن عباس صحف متعددة، كما يرويه الترمذي في باب الأحكام، فصل اليمين مع الشهادة.

ب ـ روى ابن سعد في طبقاته بإسناده عن موسى بن عُقبة قال: وضع عندنا كُريب حمل بعير أو عدل بعير من كتب ابن عباس، قال: فكان علي بن عبدالله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه أبعث إليّ بصحيفة كذا وكذا، قال فينسخها فيبعث إليه باحداهما(٢).

٥ ـ صحيفة أبي هريرة: لقد أرى أبو هريرة الحسن بن عمرو بن اُمية الضمري صحيفة كتبها(٣).

٦ ـ صحيفة عتبان بن مالك الأنصاري: روي عن عتبان بن مالك أنه سمع يوماً كلاماً للنبي (صلى الله عليه وآله) فأعجبه فكتبه ليحفظه(٤).

٧ ـ صحيفة أبي شاة: روى البخاري في صحيحه أن النبي (صلى الله عليه وآله) خطب خطبة في مكّة عام الفتح في حقوق الانسان، فجاء رجل من أهل اليمن ـ أبو شاة ـ فقال: اكتب لي يا رسول الله. فقال: اكتبوا لأبي فلان...قال أبو شاة: كتب لي هذه الخطبة(٥).

---

(١) عن السير الحثيث ط حيدر آباد ١٣٥٨ هـ.

(٢) طبقات ابن سعد ٥ / ٢١٦.

(٣) فتح الباري ١ / ١٨٤، وجامع بيان العلم لابن عبد البر ١ / ٧٤ نقلاً عن السير الحثيث.

(٤) الإصابة، اُنظر: صحيفة همّام بن منبه.

(٥) صحيح البخاري، باب كتابة العلم ١ / ٣٦ ط دار الفكر. سنن الترمذي ٢ / ١١٠ ط مصر.

٨ ـ صحيفة أنس بن مالك الأنصاري: عن سعيد بن هلال قال: إذ أكثرنا عن أنس بن مالك فأخرج إلينا محالاً عنده، فقال: هذه سمعتها من النبي (صلى الله عليه وآله) فكتبتها وعرضتها عليه(١).

٩ ـ أبو رافع مولى رسول الله (صلى الله عليه وآله): استأذن الرسول (صلى الله عليه وآله) في أن يكتب أحاديثه فأذن له(٢).

١٠ ـ روى الترمذي: في كتاب العلم أن صحابياً من الأنصار حضر إلى النبي (صلى الله عليه وآله) وشكا سوء حفظه، وتأسّف وتحيّر كيف يعمل في المواعظ والحكم التي يسمعها كل يوم منه، فقال له: استعن بيمينك، أي اكتب ما تسمع(٣).

١١ ـ صحيفة عبدالله بن أبي أوفى: جمع عبدالله بن أبي أوفى أحاديث كثيرة بيده في صحيفة خاصة في حياة الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطّه(٤).

١٢ ـ صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري: لقد جمع سعد طائفة مهمّة من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) وسننه في هذه الصحيفة ويرويها عنه ابنه(٥).

١٣ ـ صحيفة الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام): دوّن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في صحيفته جميع أبواب الفقه وسمّيت بالجامعة، وكان الأئمة (عليهم السلام) يرجعون إليها في المناسبات وعند الحاجة(٦).

وروى عدّة من الصحابة أن لأمير المؤمنين (عليه السلام) صحيفة أسماها

---

(١) المستدرك للحاكم النيسابوري.

(٢) صحيفة همّام بن منبّه ص ١٢.

(٣) سنن الترمذي كتاب العلم ٢ / ١١١ ط مصر، ١٢٩٢ هـ.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب الصبر على القتال. والسير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث ص ٩.

(٥) صحيفة همّام بن منبّه، تحقيق محمد حميد الله ص ١٦، دمشق ١٩٥٣ م.

(٦) دراسات في الكافي والصحيح ص ٢٠.

العاقل، وكان ذلك في حياة الرسول (عليه السلام)[١].

أقول: وربّما قصد بها الجامعة.

١٤ ـ صحيفة همّام بن منبّه ٤٠ ـ ١٣١ هـ: همّام كان تلميذاً لأبي هريرة الدوسي المتوفى ٥٨ هـ.

أمر هذه الصحيفة لا يخفى على أرباب التحقيق، إذْ ألّفها قبل سنة ٥٨ هـ، توجد منها نسختان مخطوطتان، إحداهما نسخة دمشق، والأخرى نسخة برلين.

وقد حققها الدكتور محمد حميد الله، ونشرها في دمشق عام ١٩٥٣ م.

١٥ ـ صحيفة أبي‌بكر الخليفة: نقل الذهبي عن الحاكم بسنده عن عائشة قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيراً، قالت: فغمّني، فقلت: أتتقلّب لشكوى أو لشيء بلغك؟

فلما أصبح قال: أي بنية، هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم أحرقتها؟

قال: خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت، ولم يكن كما حدثني، فأكون قد نقلت ذاك...[٢].

١٦ ـ روى البخاري عن يحيى بن سليمان: قال: حدّثني ابن وهب قال: اخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس قال: لمّا اشتدّ بالنبي (صلى الله عليه وآله) وجعه قال: أئتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده. قال عمر: إنّ النبي (صلى الله عليه وآله) غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلفوا وكثر اللغط، قال: قوموا عنّي ولا ينبغي عندي التنازع. فخرج ابن عباس يقول: إن الرزية كل الرزيّة ما حال بين رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبين كتابه[٣].

---

(١) صحيح البخاري، باب: كتابة العلم ١ / ٣٦، المكتبة الاسلامية، ط اسطنبول تركيا ١٩٨١م.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١ / ٥ ط ٣، م المعارف العثمانية، حيدر آباد الوكن ١٩٥٥م.

(٣) صحيح البخاري، كتاب العلم ١ / ٣٧ م دار الفكر، فتح الباري ١ / ١٨٥ ـ ١٨٧ وذكره جملة من =

فماذا يعني قول الخليفة الثاني: إن النبي غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا...؟

هل أن عمر بن الخطاب أدرى بمصالح الأمّة الإسلامية والدولة الفتية من النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)...؟ أم ماذا؟

لا شك أنه خشي العاقبة وفوات الفرصة حيث لا مناص من أن النبي سوف يكتب أن الأمر من بعده لوصيه علي بن أبي طالب فهو خليفته، وعلى المسلمين السمع والطاعة...!

وبمثل هذا قل عن الخليفة الأول الذي خشى من انتشار فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بين الناس، لذا عمد إلى صحيفته التي كتبها في حياة النبي والتي فيها جملة كبيرة من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) عمد إليها فحرقها.

١٧ ـ قال النبي (صلى الله عليه وآله):...ليُبلّغ الشاهد الغائب فإن الشاهد عسى أن يُبلّغ من هو أوعى له منه[(١)].

١٨ ـ وقال (صلى الله عليه وآله):اللهم ارحم خلفائي! اللهم ارحم خلفائي! اللهم ارحم خلفائي! قيل له: يا رسول الله، من خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي يروون حديثي وسنّتي[(٢)].

= العلماء كالطبري في تاريخه وآخرين.

(١) أنظر: صحيح البخاري ١ / ٢٤ ط بولاق باب كتاب العلم.
وكنز العمال حديث ١١٢٦.
وسنن ابن ماجة ١ / ٨٥ حديث ٢٣٣.
وبحار الأنوار ٢ / ١٥٢ حديث ٤٢.

(٢) أنظر: معاني الأخبار ٣٧٤، عيون الأخبار ٢ / ٣٦ ط النجف، من لا يحضره الفقيه ٤ / ٤٢٠، بحار الأنوار ٢ / ١٥٢ حديث ٧.

١٩ ـ وقال (صلى الله عليه وآله): نضّر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وبلّغها من لم يسمعها، فكم من حامل فقه إلى من هو أفقه منه(١).

٢٠ ـ وقال (صلى الله عليه وآله): عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: قلت: يا رسول الله، إنّا نسمع منك أحاديث لا نحفظها أفلا نكتبها؟

قال: بلى فاكتبوها(٢).

وفي رواية أُخرى قال: قلت: يا رسول الله، أكتب كل ما أسمع منك؟ قال: نعم. قلت: في الرضا والغضب؟ قال: نعم، فإني لا أقول في ذلك كلّه إلا حقاً.

هذه جملة من الأحاديث والنصوص التي نصّت على تدوين الحديث في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله)، والذي ذكرناه يربو على عشرين رواية وبأسانيد معتبرة، وقد أوردناها على سبيل المثال لا الحصر.

أقول: فهل يمكن بعد هذا تصديق تلك الأحاديث الأربعة التي أصرّ عليها الخليفة الثاني لينهى صحابة الرسول (صلى الله عليه وآله) عن الرواية؟!

بعدما ثبت ضعف أسانيدها، بل ثبت انحراف بعض رواتها وتعمّدهم الكذب على الرسول!!

فإذا أخذنا بتلك الروايات الأربع فسنقرّ بوجود التناقض في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) أو ترجيح تلك الرواية على غيرها من غير مرجح، وهذا لا يقرّ به أدنى عاقل...

إذن لابد من طرح الروايات التي انفرد بها الخليفة الثاني ومن سار في ركبه من دعاة المنع، وهم يعدّون بقدر الأصابع.

لابد من طرح الروايات الأربع المكذوبة لضعف سندها، ولكون محتواها ومؤداها واحداً ولمناسبة واحدة، كما أن الوضع والافتراء من أبرز سمات أُولئك

---

(١) أنظر: بدائع المنن ١ / ١٤.

(٢) أنظر: مسند أحمد ٢ / ٢١٥.

الرواة كأبي هريرة.

قال الأُستاذ غولد زيهر المستشرق الآلماني:

لا محيد عن الإذعان بأن كتّاب الحديث كان لهم طريق مألوف ونهج قديم لحفظه، والإضراب عن ذلك هو ثمرة خيالات نشأت بعد ـ والأحاديث التي يقال فيها إنها كتبت في القرن الأول من الهجرة جديرة بأن تعد لأدب الحديث أثمن ذخر وأقدم جزء ـ وما عائق يعوق ولا مانع يمنع من أن يذعن مذعن أن أصحاب محمد (صلى الله عليه وآله) وطلبة الحديث حرصوا على أن يكتبوا أقواله وأحكامه خوفاً من أن يطرأ عليه الذهول والنسيان بعد مرور الزمان فتمحو آثاره وتطمس أخباره. وكيف يمكن أن قوماً جمعوا لعوام الناس أقوالهم الحكمية ظناً بها وحفظاً لها، ويدعون أقوال نبيّهم اعتماداً على ذاكرتهم وحفظهم؟!

فإذن الأمر الصحيح والرأي النجيح أن كثيراً من الصحابة (رضي الله عنهم) كانوا يصحبون معهم صحفهم ويلقون منها على تلامذتهم...[١].

بعدما ثبت تدوين الحديث في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله) وبإجازة منه أن يدونوا كل ما يسمعونه في حالة الرضا والغضب، فهل هناك مسوّغ لعمل الخليفة الثاني بمنعه أصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) من تدوين الحديث؟!

وهل يمكن حمل ذلك العمل على نوايا سليمة؟!

إن مما يؤكّد أن الخليفة كان هادفاً إلى طمس فضائل علي وأهل بيته وإخفاء ما لأصحابه من المنزلة والكرامة عند الله سبحانه، وإخفاء مساوئ بني أُميّة وغيرهم، مما يؤكّد ذلك منعه للرسول لمّا كان عند الاحتضار، إذ منعه عمر من أن يكتب كتاباً لن يضل المسلمون من بعده أبداً.

نعم، لقد تبيّن لك أن ما فعله الخليفة الأول في حرقه للأحاديث، وما فعله

---

(١) المطالعات الاسلامية للمستشرق الآلماني غولد زيهر ٢ / ٨، نقلاً عن السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث، تحقيق محمد زبير الصديقي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الركن ١٣٥٨هـ.

الخليفة الثاني في نهيه عن تدوين الحديث، وموقفه من أبي بن كعب، وموقفه من أبي موسى الأشعري، وموقف عثمان بن عفان، وموقف عبدالله ابن مسعود من علقمة...إنّ ذلك كاشف عن عداء صريح لأمير المؤمنين (عليه السلام) وبغض له، وعما يحملونه من سوء في سريرتهم، وإلاّ فأي مبرر شرعي أو عقلي يعتذرون به عن فعلهم ذاك؟!

ولو حملنا صنيعهم ذاك ـ تنزّلاً ـ على حسن النيّة، وأنّهم تخوّفوا على القرآن من الاندراس والضياع والالتباس، لكان بإمكانهم تشكيل شورى أو لجنة ـ من خيرة الصحابة وأكثرهم فضلاً وعلماً وصحبة والتصاقاً بالرسول (صلى الله عليه وآله) ـ تحمل على عاتقها تدوين الحديث والسنّة، بعد انتهائهم من تدوين القرآن، وبهذا العمل يكونون قد حفظوا لنا القرآن المجيد وضبطه من جهة، وصانوا سنة نبيّهم من التزوير والافتراء من جهة ثانية.

ثم إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب وبأسلوبهم البلاغي، وقد عرفه الجميع وميّزه البعيد والقريب، بل حتى أهل الملل الأُخرى، فكيف ينطلي على المسلمين فيغيب عن أذهانهم أُسلوب القرآن وكيف يختلط عليهم إعجاز القرآن وأُسلوبه بحيث لا يستطيعون تمييزه عن أُسلوب الرسول وأحاديثه؟!

إنها مكابرة وخدعة التمسها القوم، إلّا أن العذر أقبح من الفعل...لهذا وذاك كثر الوضع، وازداد الوضّاعون، وكثر الافتراء والكذب على الرسول (صلى الله عليه وآله).

دور علم الرجال في تعريف الحديث

يتسرّب الشك إلى الحديث عن طريق الجرح في الراوي من جهة، والشك في متن الحديث وألفاظه من جهة أُخرى. وللوصول إلى معرفة صحة الحديث لابد من تعريف الحديث أوّلاً ثم يحسن بنا أن نتطرق إلى الحديث المعتبر ولو على وجه الإجمال.

الحديث هو ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره أو ما يعم الثلاثة وحكايتها.

- وما يعمّ الأقسام الثلاثة هو رواية الراوي بلا واسطة ومعها، وكذا ما يعمّ الرجل والمرأة تغليباً، أو إطلاق الأول إلحاقاً للثاني بسبب قلته أو عدمه، أو بجعل البحث عن الثاني استطراداً.

وقد ذهب العامة فى تعريفهم للحديث: إلى ما يحكي قول النبي أو الإمام أو الصحابي أو التابعي، وفي معناه فعلهم وتقريرهم. وقد حكي ذلك عن الطيّبي ويؤيّده محب الدين.

ثم إن العامة ذهبوا إلى أن الحديث والخبر مترادفان، ويأتي على القليل والكثير.

والمتعارف عند الإماميّة أن الحديث يشمل قول النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام). والخبر أعم من ذلك، فكل حديث خبر ولا ينعكس.

والمحدّثون استعملوا الخبر بمعنى الحديث؛ فقالوا خبر متواتر، وخبر آحاد.

دور علم الرجال في معرفة الحديث المعتبر

يقسّم الحديث في الجملة إلى معتبر وغير معتبر. والحديث المعتبر عند القدماء يقسّم إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الحديث الصحيح:انطلاقاً من مبدأ الجرح والتعديل وضعت شروط للحديث الصحيح قد تسالم عليها علماء الطائفة، فقالوا: إن كان جميع سلسلة سنده إماميين ممدوحين بالتوثيق فيطلق عليه اسم الصحيح.

وقال الشهيد: هو ما اتصل سنده إلى المعصوم، ينقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، وعليه فالحديث المقطوع السند ـ في أي مرتبة اتفق القطع ـ لا يسمى صحيحاً، وإن كان رواته من رجال الصحيح[(١)].

فمهمة علم الرجال تناول شخصية المحدّث وتحديد سلوكه وما يمتاز به من سمات بارزه ترسم شخصيته العلمية والاجتماعية والدينية والخلقية. فصفة العدل، وصفة الإمامي، وصفة الممدوح، والثقة كل ذلك من دأب العالم الرجالي أن يبحث عنها ويشخصها للفقيه وللعلماء...

إذن تمييز الحديث الصحيح عن غيره يخضع جملة وتفصيلاً لعلم الرجال، كما أنه يخضع لدراسة الفقهاء والمحدّثين، لهذا كان دور علم الرجال في معرفة الحديث دوراً مهماً...

٢ ـ الحديث الموثق: يدخل في سند الحديث الموثق مَنْ وُصِفَ بالوثاقة لكن مع فساد في عقيدته.

---

(١) وقد خالف في ذلك بعضهم، فقال: وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الطعن مما ينافي الأمرين وإن اعتراه مع ذلك إرسال أو قطع. بهجة الآمال ص ٧.

وخلاصة القول: إن الصحيح حجة بلا خلاف فيمن يقول بحجيّة خبر الواحد.

فعلم الرجال يشخص العيوب في الراوي سواء كانت العيوب في سلوكه الاجتماعي أم في معتقده الفكري.

فالحديث الموثق ما كان جميع سلسلة سنده إماميّين ممدوحين يروونه كلاً أو بعضاً مع توثيق الكل.

ويقول الشهيد الثاني في تعريفه: هو ما دَخَلَ في طريقه مَن نصّ الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، بأن يكون من إحدى الفِرق المخالفة للإمامية الاثنى عشرية وإن كان من الشيعة[1].

وعلى هذا التعريف يمكن تسمية الحديث الموثق بالقوي، وإن كان بعض علماء الطائفة يذهب إلى أن الحديث القوي هو المروي عن الإمامي غير الممدوح ولا المذموم مثل نوح بن درّاج.

كيف ما كان فإن علم الرجال يحدد أبعاد شخصية الراوي ومعتقده.

٣ ـ الحديث الحسن: إذا ظهر في سند الحديث واحد من الرواة لم ينصّ علماء الطائفة وأهل الخبرة على عدالته، سواء كان ذلك في طبقة واحدة أم في بعضها أم في جميع الطبقات، فذلك هو الحديث الحسن.

إذن الفارق بين الحديث الحسن والموثّق، هو أن الحسن يوجد في سلسلة سند الحديث من لم يوصف بالعدالة، أما الموثق فهو إذا كان في سند الحديث من وُصِف بفساد العقيدة، كأن يكون من أحد فرق الشيعة كالزيدية أو الفطحية أو...

إذن الحديث الحسن ما اتصل سنده إلى المعصوم بإمامي ممدوح من غير نص على عدالته.

---

(١) ذكر الشيخ الطوسي أن الطائفة قد عملت بأخبار الفطحية والواقفة ونظائرهم إذا كان الراوي منهم موثوقاً به، ولا يوجد في أخبارنا ما يخالف خبره، ولم يعرف من الطائفة العمل على خلافه. أُنظر: عدة الأُصول ص ٦١.

أما العمل في هذه الأقسام، فالصحيح هو المعتبر بلا خلاف عند الجميع.

ثم قدّموا الحسن على الموثق فمنهم من عمل به مطلقاً كالصحيح، لأنهم اكتفوا في العدالة بظاهر الإسلام، أمّا الأكثرية من علمائنا فقد ردّ الحديث الحسن مطلقاً، لأنهم اشترطوا في قبول الرواية الإيمان والعدالة(١)، وهذا يعني أن ظاهر الإسلام لا يكفي عندهم.

ثم هناك فريق ثالث حاول أن يعمل وفق المشهور بين الأصحاب بغض النظر عن كون الحديث حسناً أو موثقاً أو ضعيفاً، بل ربّما قدّم هذا الفريق الحديث الضعيف على الصحيح وذلك إذا كان الضعيف قد اشتهر العمل بمضمونه، بعكس الصحيح الذي تركه الأصحاب(٢).

والجدير بالذكر أن إصطلاح الموثق لم يرد عند القدماء، بل كان المتعارف بينهم إطلاق الصحيح على كل حديث صحيح اعتضد بما يوجب الوثوق به والركون إليه، لهذا عملوا بالحديث الصحيح وفقاً لأُمور، منها:

أولاً: وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة التي تنتهي أسانيدها إلى المعصوم.

ثانياً: أن يتكرر الحديث في أصل أو أصلين وبأسانيد مختلفة ومعتبرة.

ثالثاً: اندراجه في أحد الكتب التي عرضت على أحد الأئمة (عليهم السلام) فأثنوا على مؤلّفها، مثل كتاب عبيدالله الحلبي الذي عرض على الإمام الصادق (عليه السلام)، وكتاب يونس بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان المعروضين على الإمام العسكري (عليه السلام).

رابعاً: وجود الحديث الصحيح ـ الموثوق والحسن ـ في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا على تصديقهم: كمحمد بن مسلم

---

(١) وهذا مسلك العلامة الحلي (رحمه الله).

(٢) وهذا مسلك المحقق في المعتبر والشهيد في الذكرى.

وزرارة والفضل بن يسار.

خامساً: أن يكون الحديث قد أُخذ من أحد الكتب التي شاع بين السلف الوثوق بها والاعتماد عليها، سواء كانت تلك الكتب لأحد مؤلّفي الاماميّة مثل كتاب الصلاة لحريز بن عبدالله السجستاني وكتب ابني سعيد وعلي بن مهزيار، أو من غير الامامية مثل كتاب حفص بن غياث القاضي وكتاب القبلة لعلي بن الحسين الطاطري.

مسلك بعض المتأخرين من علماء الرجال في الحديث المعتبر

لا يغرب عن البال أن الشيعة الإثنَي عشرية هي الطائفة الوحيدة التي أصابها الحيف والاضطهاد على طول التاريخ، وأن حكام الجور نصبوا العداء لأهل البيت ومن شايعهم طيلة الحكم الأموي والعباسي، بل حتى القرون المتأخّرة باستثناء فترة وجيزة من الحكم البويهي.

لذا فإن عامل الزمن، والانقطاع بين القدماء من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) ومن بعدهم أصحاب الأُصول وبين المتأخرين، وعامل الاضطهاد الذي مورس بحق الطائفة الإماميّة الإثنَي عشرية أدّى إلى ضياع الكثير من كتب الأحاديث واندراسها، كما اختلط البعض منها، وضاع قسم ثالث، مما أدّى ذلك إلى أن يهتم العلماء بما لديهم من تراث متبقٍّ قد اختلط الغث بالسمين منه.

فمن مظاهر الاهتمام عند المتأخرين إعادة النظر في بعض اصطلاح القدماء من علماء الرجال، حتى أنهم اجهدوا أنفسهم لكي يصلوا إلى وفاق سليم في حلّ بعض الإشكالات التي تدور حول الكثير من الروايات التي

وردت إليهم بطرق معتبرة، أما باقي الطرق فحاولوا أن يصححّوا قسماً منها وإن جاءت عن طريق غير الإمامي الإثنَي عشري.

وقد تمخّض عن ذلك الاهتمام نتائج مهمّة اقتفى أثرها جملة من علماء الطائفة، فمثلاً ادعى الشيخ الطوسي أن أصحاب الإجماع لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وحدّد من أصحاب الإجماع ثلاثة فقط، وهم: محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

وقد تابع الطوسي كل من الشهيد في (الذكري) والشيخ محمد بن الحسن الحرّ في (التحرير) والشيخ البهائي في شرح (الفقيه) والفاضل السبزواري في (الذخيرة) والفاضل المقداد في (التنقيح).

ومن شواهد علماء المتأخرين على هذا المسلك ما ذهب إليه العـلّامة الحلي في المختلف حيث قال: إن حديث عبدالله بن بكير صحيح[(١)].

وقال في الخلاصة: إن طريق الصدوق إلى أبي مريم الأنصاري صحيح وإن كان فيه أبان بن عثمان وهو فطحي، لكن الكشي قال: إن العصابة اجتمعت على تصحيح ما يَصِحُّ عنه[(٢)].

---

(١) وفي الخلاصة قال: قوي. ص ٢٧٧.

(٢) الخلاصة ص ٢٧٧.

الحديث غير المعتبر

الحديث غير المعتبر ما سقط عن الحجيّة، ودائماً يوصف بالضعيف، وهو الذي لم تتوفر فيه شروط الأقسام الثلاثة المتقدّمة، بأن يشتمل سنده في أحد طبقاته أو في بعضها على مجروح بالفسق وشبهه، أو كون أحد الرواة مجهول الحال، أو اتصف بالذّم كما لو عرف بالوضع.

وكلّما كثرت صفات القدح والذّم كلّما ابتعد عن الاعتبار، لهذا فإن درجات الضعف تتفاوت بحسب بُعدِ الحديث عن شروط الصحة.

وكثيراً ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على رواية المجروح خاصة.

والحديث الضعيف يوصف بـ: الموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمعلّل، والمدلّس، والمضطرب، والمقلوب، والموضوع وهو أخسّ الأقسام وأسوؤها.

الفصل الثاني

أهمية علم الرجال في الفقه والأُصول

* تمهيد
* حاجة الفقيه إلى ممارسة علم الرجال
* نبذة عن علم الأُصول وتطوّره
* خبر الواحد وحجّيته والنزاع فيه
* المحل الأول من النزاع
* المحل الثاني من النزاع
* أدلّة المثبتين لحجّية الخبر الواحد:

١ ـ من الكتاب:

أ ـ آية النفر ب ـ آية النبأ

٢ ـ السنّة

٣ ـ عمل الأصحاب

٤ ـ انسداد باب العلم في الأحكام الشرعية

* شروط الراوي:

أولاً: الإسلام ثانياً: الايمان

ثالثاً: البلوغ رابعاً: العقل

خامساً: العدالة سادساً: الضبط

الفصل الثاني

تمهيد في فضل العالم المتفقّه

عن الكليني بإسناده عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: إنّ العلماء ورثة الأنبياء، وذاك أنّ الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنّما أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ حظّاً وافراً، فانظروا علمكم هذا عمّن تأخذونه، فإن فينا أهل البيت في كلّ خلف عدولاً ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين(١).

يؤكد الإمام الصادق (عليه السلام) على المنبع الصافي الذي هو بمثابة عين لا ينضب عطاؤها ولا يأسن معينها، ففي كل جيل يوجد من العلماء العدول الذين مهمتهم نشر علوم آل محمد (صلى الله عليه وآله) بين الناس ليفقهوهم في الدين، ولا يعني التفقه الاقتصار على أُمور الحلال والحرام من المسائل الفرعية في العبادات أو المعاملات، بل التفقه يشمل جميع المسائل المتعلقة بالعقيدة والأخلاق والسيرة الحسنة وكل ما يرتبط بتهذيب النفس الإنسانية.

لهذا كان على العالم أن يتصدى للغلاة الذين حرّفوا العقائد وشوّهوا معالم الدين، كما أن العالم المتفقّه عليه أن يُظهر علمه عند انتشار البدع وتخرّصات الجهّال من الناس، فإن خطر الجاهل المتنسّك لكبير جداً، كما أن أهل الباطل الذين ينتحلون الزائف من العقائد لا يقلّ خطرهم عن غيرهم. لهذا قال الرسول (صلى الله عليه وآله): إذا ظهرت البدع في اُمّتي فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله(٢).

---

(١) أُصول الكافي ١ / ٣٢ باب صفة العلم الحديث ٢.

(٢) أُصول الكافي ١ / ٥٤.

لذا فإن دور العالم المتفقّه العادل في كل عصر ومكان يُشبِهُ دور الأنبياء في عملية الإصلاح ونشر الفضيلة. وكما يتّضح من بعض النصوص فإن العالم أفضل من ألف عابد:

عن معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): رجل راوية لحديثكم يبثّ ذلك في الناس ويشدّ به قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية، أيُّهما أفضل؟

قال: الراوية لحديثنا يشدّ به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد(١).

وقد روي عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه قال: فقيه واحد أشدّ على إبليس من ألف عابد.

رواه الحافظ أبو نعيم والقاضي أبوبكر الحرشي والدارقطني وآخرون عن ابن عباس وأبي هريرة.

وعن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنّة، وإنّ الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً به، وإنه يستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الأرض حتى الحوت في البحر، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إنّ الأنبياء لم يورّثوا ديناراً ولا درهماً ولكن ورّثوا العلم، فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر(٢).

ورواه الخطيب البغدادي بألفاظ اُخرى عن أبي الدرداء(٣).

وروي عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه قال: إذا كان يوم القيامة يقول تعالى للعابد: ادخل الجنّة، فإنّما كانت منفعتك لنفسك. ويقال للعالم: اِشفع تشفع فإنما كانت

---

(١) اُصول الكافي ١ / ٣٣.

(٢) اُصول الكافي ١ / ٣٤.

(٣) الفقيه والمتفقه ص ١٧.

منفعتك للناس[١].

لما عرفت ـ مما تقدم ـ أنَّ العالِم لا يُستَغنىٰ عنه في كل جيل وقد اتضحت بعض صفاته، فعلينا أن نذكر صِفاتِ العالم ـ الفقيه ـ الأُخرى كما قالها أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: ألا أخبركم بالفقيه حق الفقيه؟ من لم يقنّط الناس من رحمة الله، ولم يؤمنهم من عذاب الله، ولم يرخّص لهم في معاصي الله، ولم يترُكِ القرآن رغبة عنه إلى غيره، ألا لا خير في علم ليس فيه تفهّم، ألا لا خير في قراءة ليس فيها تدبّر، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفكّر[٢].

هذا هو شأن الفقيه الذي يطلب رضى الله والرسول (صلى الله عليه وآله) ويعمل لأجل آخرته بصلاح غيره، فيرمم أعمال الناس ويصلح ما فسد من أُمورهم.

وعلم الفقيه العالم كما أنه حجة على الناس عليهم أن يتبعوه، فهو كذلك حجّة على العالم نفسه، أي لابد له من العمل به.

عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قال عيسى ابن مريم (عليه السلام): ويل لعلماء السوء كيف تَلَظّى عليهم النّار؟[٣]

وعن سُلَيم بن قَيس الهلالي قال: سمعت أمير المؤمنين (عليه السلام) يحدّث عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال في كلام له: العلماء رجلان: رجل عالم آخذ بعلمه فهذا ناج، وعالم تارك لعلمه فهذا هالك، وإنّ أهل النار ليتأذّون من ريح العالم التارك لعلمه، وإنّ أشدّ أهل النار ندامة وحسرة رجل دعا عبداً إلى الله، فاستجاب له وقبل منه فأطاع الله فأدخله الله الجنّة، وأدخل الداعي النار بتركه علمه واتّباعه الهوى وطول الأمل. أمّا اتباع الهوى فيصدّ عن الحق وطول الأمل ينسي الآخرة[٤].

---

(١) رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى أنس بن مالك.

(٢) أُصول الكافي ١ / ٣٦.

(٣) أُصول الكافي ١ / ٤٧ باب لزوم الحجة على العالم.

(٤) أُصول الكافي ١ / ٤٤ باب استعمال العلم.

أصناف الرّجال

يُصنِّفُ عِلمُ الرجال الناسَ إلى أقسام حسب الذوق الفني والشرائط التي وضعها الرجاليون، فمنهم ممدوح في سيرته، ومنهم مذموم، وقسم ثالث لم يرد فيه قدح ولا مدح هذا منهج سار عليه الأوائل يتبعهم الأواخر غير أننا نجد تقسيماً عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يشخص صفات الناس ومنازلهم كل حسب صنفه وموقعه.

قال أمير المؤمنين (عليه السلام) كما يحدّثنا كميل بن زياد:

يا كميل بن زياد، إنّ هذه القلوب أوعيةٌ فخيرها أوعاها، فاحفظ عنّي ما أقول لك:

الناس ثلاثةٌ: فعالِمٌ ربّاني، ومتعلّم على سبيل نجاةٍ، وهَمَجٌ رَعاعٌ أتباعُ كلِّ ناعقٍ، يميلون مع كلِّ ريحٍ، لم يستضيئوا بنورِ العلم، ولم يلجَؤوا إلى رُكنٍ وثيقٍ.

يا كميلُ، العِلمُ خيرٌ مِن المال، العِلمُ يحرُسُكَ وأنت تحرُسُ المالَ. والمالُ تَنقُصُه النفقَةُ، والعِلمُ يزكو على الإنفاقِ، وصنيعُ المالِ يزول بزواله.

يا كميلُ بن زياد، مِعرفةُ العِلم دينٌ يُدانُ به، به يكسِبُ الإنسانُ الطاعةَ في حياتهِ، وجميلَ الأُحْدُوثةِ بعد وفاتِهِ. والعِلمُ حاكِمٌ، والمالُ محكومٌ عليه.

يا كميلُ، هلكَ خُزّانُ الأموالِ وهم أحياءٌ، والعلماءُ باقون ما بقيَ الدهرُ، أعيانهم مفقودة وأمثالُهُم في القلوبِ موجودةٌ. ها إنّ هاهُنا لَعِلماً جمّا (وأشار بيده إلى صدره) لو أصبتُ لَهُ حَمَلَةً، بلى أصَبْتُ لَقِناً غير مأمون عليه، مستعملاً آلةَ الدين للدّنيا، ومستظهِراً بنِعَم الله على عبادِهِ، وبحُجَجِهِ على أوليائِهِ، أو مُنقاداً لِحَمَلَةِ الحقّ، لا بَصيرةَ لَهُ في أحنائِهِ، ينقدِحُ الشكُ في قلبه لأوّلِ عارِضٍ من شُبهَةٍ. ألا لا ذا ولا ذاك! أو مَنهُوماً باللّذةِ، سَلِسَ القيادِ للشهوةِ، أو مُغرَماً بالجمع

والإدّخار، ليسا مِن رُعاةِ الدين في شيء، أقربُ شيءٍ شَبَهاً بهما الأنعامُ السائِمَةُ! كذلك يموتُ العِلمُ بموت حامِلِيه...الخ[١].

الذي يهمّنا من الخطبة الجليلة بما فيها من حكم ودروس هو التقسيم الدقيق للناس، والذي يخصّنا هنا العالِم، وقد وصفه أمير المؤمنين (عليه السلام) بالرّباني، والذي يرادّ به في اللغة الرفيع الدرجة في العلم، العالي المنزلة فيه.

وقوله تعالى: **﴿ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾**[٢].

عن مجاهد: الربانيون: الفقهاء وهم فوق الأحبار.

وعن سعيد بن جبير: حكماء فقهاء.

والأصح: المعصوم، كما أُثِر عنهم (عليهم السلام): نحن العلماء وشيعتنا المتعلّمون، وسائر الناس همج .

وبهذا المضمون كثير من الآيات والروايات .

معنى الفقه والفقيه

الفقه في اللغة الفهم، يقال: فلان لا يفقه قولي، أي لا يفهم. قال تعالى: **﴿وإنْ من شَيءٍ إلا يُسبِّح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾**[٣].

أي لا تفهمونه، هذا حسب ظاهر الآية، والله العالم.

ثم يقال للعلم الفقه لأنه عن الفهم يكون، وكذا يقال للعالم فقيه لأنه إنما يعلم بفهمه.

وفي قوله تعالى: **﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾**[٤] قال أبو العباس ثعلب: الحكمة: الفهم. كما أن الخير الكثير يراد به الفهم كذلك.

وقال ابن الأنباري: قولهم رجل فقيه معناه عالم، وكل عالم بشيء فهو فقيه

---

(١) نهج البلاغة / حكم أمير المؤمنين (عليه السلام) ١٤٧.

(٢) آل عمران / ٧٩.

(٣) الأسراء / ٤٤.

(٤) البقرة / ٢٦٩.

فيه.

أما معنى الفقه اصطلاحاً فهو العلم بالأحكام الشرعية من أدلتها التفصيليّة، كالوجوب والحرمة والإباحة والكراهة والاستحباب والندب، وكون هذه العبادة تامة أو ناقصة، وكون هذه المعاملة ربويّة أو غير ربويّة، وكون هذا العقد صحيحاً أم فاسداً، وهذا الزواج وفق الشرائط أم لا، شرعي أو غير شرعي...الخ، وبمعنى آخر فإن الفقه يبحث عن المسائل الفرعية في الحلال والحرام وما يرتبط بالعبادات والمعاملات.

والفقيه هو الذي يتصدى للبحث عن هذه المسائل فيستنبط أجوبتها من منابعها الفقهية.

حاجة الفقيه إلى ممارسة علم الرّجال

لأهمية علم الرجال في البحوث الفقهية، ولاعتماد الفقيه على الروايات اعتماداً كبيراً في عمله لاستنباط الأحكام، نجد كثيراً من الفقهاء الأعاظم ـ ممّن تصدّوا للمرجعية ورجعت الطائفة إليهم ـ اهتموا اهتماماً بالغاً بعلم الرجال، حتى أنهم صنّفوا فيه أكثر من كتاب أو كتابين، وإن كانت الدواعي متعددة للتأليف إلا أن ذلك لا يخرج من كون هذا العلم له أهميته من بين العلوم الدينية، ولارتباطه الوثيق بالفقة.

إن قدماء الأصحاب كتبوا في علم الرجال وصنّفوا الرواة إلى ممدوحين ومذمومين وقسم ثالث مسكوت عنه، فعلى سبيل المثال من جملة المصنّفين الأوائل: الفضل بن شاذان، ومحمد بن أحمد بن داوود بن علي؛ شيخ القميّين، وقد جاء في الفهرست أنه ألف كتاباً في الممدوحين والمذمومين في رجال الحديث، ومنهم محمد بن الحسن أبو عبدالله المحاربي: قال عنه النجاشي والعلّامة في الخلاصة: إنه كان خبيراً بأحوال الرواة، وألف في هذا الموضوع

كتاباً عرض فيه أحوالهم ومراحل حياتهم.

ومن المصنّفين نصر بن الصباح المُكنّى بأبي قاسم من أهالي بلخ، ألف كتاباً في أحوال الرواة والناقلين للحديث.

ومنهم محمد بن خالد البرقي ت ٢٧٤ هـ[١]، ومحمد بن مسعود السمرقندي المعروف بالعياشي من علماء أواخر القرن الثالث الهجري، وأحمد ابن محمد بن المعروف بابن عُقدة ت ٣٣٣ هـ.

فهؤلاء وآخرون عُرفوا بين العلماء بأنهم صنّفوا في أحوال الرجال، ووضعوا أُصول علم الدراية في القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع. هؤلاء وأضرابهم ميّزوا بين الثقات من الرجال والضعفاء منهم، وفرّقوا بين من يُعتَمَدُ على حديثه وروايته ومن لا يعتمد عليه، ومدحوا من كانت سيرته تستوجب المدح والثناء، وقدحوا فيمن استوجب القدح والذم، كأن قالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب...الخ.

عمل هؤلاء العلماء يُعدّ الركيزة المهمة التي اعتمدها المحمّدون الثلاثة فيما بعد، محمد بن يعقوب الكليني ومحمد بن بابويه الصدوق، ومحمد بن الحسن الطوسي، في اختيار مجاميعهم الأربعة.

وقد سبق الشيخ الطوسي كلٌّ من النجاشي وابن الغضائري فصنّفوا في الرجال، فهذا أبو عبدالله الحُسين بن عبيدالله الغضائري المتوفى سنة ٤١١ هـ كلّف ولده أبا الحسين أحمد المعروف بابن الغضائري ليقوم بمقابلة كتب الحديث وأُصول الأصحاب ومؤلفاتهم، والتي اشتهر منها تقريباً أربعمائة أصل، وإن كانت مؤلفاتهم تربو على عدّة آلاف.

وأخذ ابن الغضائري على عاتقه مقارنة النسخ المختلفة من تلك الأُصول المشهورة وغيرها كي يميّز النسخ السليمة ورواتها عن النسخ السقيمة

(١) يُعد كتابه (رجال البرقي) أحد كتب الأُصول الرجالية.

والمزوّرة، أو ما دسّ فيها من أحاديث ورواة ضعفاء.

وقد كتب أبو الحسين أحمد المعروف بابن الغضائري فهرساً شاملاً لأُصول أصحابنا ومؤلفاتهم وما امتاز كل واحد منهم، إلّا أن معاصريه رفضوا هذا العمل ومقتوا مصنّفاته الرجالية حتى أضاعوها.

أمّا الصدوق فقد صنف في الرجال ـ كما أسلفنا ـ أكثر من كتاب، ونذكر هنا بعض تصانيفه الرجالية:

١ ـ كتاب المصابيح: فيه أسماء من روى عن النبي وأمير المؤمنين وفاطمة والأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام) وجعله على خمسة عشر فصلاً وعنون الفصل بالمصباح.

٢ ـ كتاب الزهد: وهو يشمل ثلاثة عشر كتاباً بدأ بكتاب الزهد للنبي (صلى الله عليه وآله) وانتهى بكتاب زهد أبي محمد الحسن بن علي العسكري (عليه السلام).

٣ ـ كتاب الرجال المختارين من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله).

٤ ـ كتاب أخبار سلمان وزهده وفضائله.

٥ ـ كتاب أخبار أبي‌ذر وفضائله.

٦ ـ كتاب من لقيه من أصحاب الحديث، وذكر لكل واحد منهم حديثاً.

٧ ـ كتاب المختار بن أبي عُبَيْدة.

٨ ـ كتاب المعرفة برجال البرقي.

٩ ـ كتاب مولد أمير المؤمنين (عليه السلام).

١٠ ـ كتاب مولد فاطمة (عليها السلام).

١١ ـ كتاب أخبار عبد العظيم بن عبدالله الحسني.

١٢ ـ كتاب في زيد بن علي.

١٣ ـ كتاب في عبد المطلب وعبدالله وأبي طالب (عليه السلام).

١٤ ـ كتاب الأوائل.

١٥ ـ كتاب الأواخر.

أما شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، فقد اشتهر بين العلماء بتصانيفه الفقهية والرجالية، والذي وصلنا من كتبه الرجالية:

١ ـ كتابه الفهرست: ذكر فيه كتب الشيعة وأسماء المصنّفين.

٢ ـ كتابه الرجالي الكبير: ذكر فيه من روى عن النبي (صلى الله عليه وآله) وعن الأئمة الأطهار (عليهم السلام) والمعروف الآن بـ(رجال الشيخ الطوسي).

٣ ـ اختيار معرفة الرجال: كان في الأصل كتاباً كبيراً صنّفه أبو عمرو الكشيّ؛ محمد بن عمر بن عبد العزيز من معاصري الشيخ الكليني.

قال آغا بزرك: إن كتاب الرجال المتداول المشهور بـ(رجال الكَشّي) هو للشيخ الطوسي اختاره من رجال الكشي الذي اسمه (معرفة الناقلين) كما ذكره ابن شهرآشوب في معالم العلماء[١]، وكانت فيه أغلاط كثيرة كما ذكره النجاشي[٢]، فجرد شيخ الطائفة ما فيه من الأغلاط وهذّبه، قسمي (اختيار الرجال)[٣].

وفي منتهى المقال: إن كتاب (رجال الكشي) كان جامعاً لرواة العامة والخاصة، خالطاً بعضهم ببعض، فعمد إليه شيخ الطائفة فلخّصه، وأسقط منه الفضلات، وسمّاه بـ(اختيار الرجال) والموجود في هذه الأزمان، بل وزمان العلامة وما قاربه إنما هو اختيار الشيخ، لا الكشي الأصل[٤].

خلاصة القول: ان الكتب الرجالية المعتمدة عند الطائفة ستة:

١ ـ رجال البرقي محمد بن خالد المتوفى سنة ٢٧٤ هـ وقد أهمله البعض

---

(١) معالم العلماء ١٠٢ ترجمة ٦٧٩.

(٢) رجال النجاشي ص ٣٧٢ ترجمة ١٠١٨.

(٣) الذريعة ١ / ٣٦٥.

(٤) منتهى المقال ٢٨٥.

إما لعدم العثور عليه في فترة ما، أو لكونه لم يتعرّض إلى جرح أو تعديل كل ما أورده من أسماء أصحاب النبي والأئمة (عليهم السلام).

ويمكن الردّ على من تمسك بفقدان الكتاب بأنه طُبع ملحقاً بكتاب المحاسن بل يعد أحد أجزائه، أُنظر تعليقة المصحح في آخر كتاب المحاسن.

وأمّا من أهمله لعدم تعرّض المصنّف إلى جرح أو تعديل الرواة، فالردّ عليه يكون من نفس كتاب البرقي، حيث وصف بعض أصحاب أمير المؤمنين(عليه السلام) بالاصفياء وهذا غاية المدح والثناء وهو فوق حدّ الوثاقة، كما أنه وصف آخرين بالأولياء والخواص وهو كما ترى من أجلى صفات المدح.

٢ ـ رجال النجاشي؛ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس المتوفى سنة ٤٥٠ هـ وهو من معاصري الشيخ الطوسي (قدس سره).

٣ ـ رجال الطوسي؛ أبو جعفر محمد بن الحسن، شيخ الطائفة المتوفى ٤٦٠ هـ.

٤ ـ كتاب الفهرست للشيخ الطوسي.

٥ ـ رجال الكشي، وقد بيّنا أن الموجود حالياً اختيار الرجال أو اختيار معرفة الرجال، الذي لخّصه الشيخ الطوسي من كتاب رجال الكشي.

٦ ـ رجال ابن الغضائري؛ أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيدالله المعاصر للنجاشي والشيخ الطوسي، وهو خاص في الضعفاء من الرجال.

هؤلاء الأعاظم من علماء الطائفة؛ البرقي، والنجاشي، وابن الغضائري، وأبو عمرو الكشي، والشيخ الطوسي وآخرون أدركوا أهمية موضوع علم الرجال، وبعبارة أُخرى: أهمية علم الجرح والتعديل ومعرفة الرواة كل حسب طبقته.

وقد رأوا أن حاجة الفقيه لا تنفك ـ في استنباطه للأحكام الشرعية ـ عن الاعتماد على أخبار وأحاديث المعصومين، لأنها دليلهم في الإفتاء وإصدار الحكم الشرعي. إذن لابد من دراسة السند، وإمعان النظر في الرواة حتى يتمكن

الفقيه من أن يعتمد على النصوص المعتبرة في عمله ذاك، بمعنى أنه قد أحرز سلامة بعض المقدمات، وعليه أن يجتهد في المقدمات الأُخرى حتى يعمل اجتهاده فيما بعد لإصدار الحكم الشرعي من منابعه.

وكل هذه المراحل التي لابد من اتباعها، إنما وجبت على الفقيه دون غيره، لأن الفقيه يُعدّ من ورثة الأنبياء، ولابد من إيصال الحكم الشرعي الصحيح إلى الناس، فكيف يمكن الاعتماد على ظواهر النصوص من دون تمحيص وتدقيق؟ وقد راج سوق الوضاعين والمنافقين وأهل التزوير! بل إن الأمويين حملوا جملة من الصحابة ورواة الزور على أن يكذبوا على النبي (صلى الله عليه وآله) مقابل أجر زهيد من عرض الدنيا، كما أن الزنادقة والغلاة كانوا يلقون الشبهات والبدع بين الناس، منها مسائل الجبر والقدر والتشبيه والرؤية والإرجاء و... فأحدثوا جوّاً مملوءاً بالاضطراب في العقائد، حتى اختلفت فيها الآراء وتهافتت الأهواء.

وقد كان للزنادقة دور كبير في نشر تلك الضلالات وتحريف الأحكام، فقد روى جمع غفير من علماء السيرة والتاريخ ما جناه ابن أبي العوجاء ـ وهو من الزنادقة المعروفين ـ ولما قبض عليه محمد بن سليمان والي الكوفة من قبل المنصور، وقد أحس بالقتل وأيقن بمفارقة الحياة، قال: (لئن قتلتموني لقد وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة)[١].

وفي تاريخ الطبري قال: (أربعة آلاف حديث أُحرّم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، والله لقد فطّرتكم في يوم صومكم، وصوّمتكم في يوم فطركم) فضربت عنقه...[٢].

وهكذا ذكره ابن الأثير والذهبي وابن حجر[٣].

---

(١) الغرر والدر للسيد المرتضى علم الهدى ج ١ / ١٢٧.

(٢) تاريخ الطبري ٨ / ٤٨ دار المعارف.

(٣) الكامل لابن الأثير ٤ / ٧، ميزان الاعتدال للذهبي ٢ / ٦٤٤، لسان الميزان لابن حجر ٤ / ٥١.

وأمثال عبدالكريم بن أبي العوجاء كثيرون، فالزنادقة والغلاة اختلقوا أحاديث مزوّرة في تلك المسائل العقائدية، بل وحتى في الأحكام الشرعية، كما في صريح قول ابن أبي العوجاء.

كما أنهم كانوا يثيرون بعض الأسئلة لتشكيك عقائد الناس، منها ما كان عن نزول القرآن وجمعه وترتيبه، فأوردوا في ذلك شبهة تحريف القرآن، وزوّروا في بيان ذلك أحاديث زعموا أنها من طرق السّنة والشيعة، ليوهموا أن مسألة التحريف متفق عليها عند جميع المذاهب والفرق.

كما أنهم تصدّوا لتفسير القرآن وتأويله، وهم بذلك حاولوا الدس في مرويات السلف إلى أن تمكّنوا من إذاعة مسألة تحريف الكتاب العزيز.

كما أنهم اختلقوا قَصَصاً خرافية واجتهدوا في نشر معارف اليهود وأخبارهم، فكثرت الإسرائيليات بعدما أودعوها في مصنّفات الأوائل، وقد روّجوا الزهد بين الناس ورغّبوهم فيه وحملوا الناس على الاعتزال والتصوّف، وراج هذا المسلك في القرن الثاني الهجري والثالث بل وحتى في القرن الرابع الهجري.

ثم اختلقوا أحاديث مزوّرة في خلق الشمس والقمر والأرض والسماء والملائكة والكواكب، والسحاب والطوفان، مصحوبة بالخرافات والترهات. وهكذا اختلطت الأحاديث المزوّرة المكذوبة على الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمة الأطهار (عليهم السلام) مع أحاديثهم الصحيحة فكان من العسير جِدّاً فرزها لولا نفر من الفقهاء والعلماء كرّسوا جهودهم لتنقية السنة وتهذيب الأخبار الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام).

اتخذ علماء الشيعة الأوائل وجهابذة المفكرين على عاتقهم تصفية السُنّة من كل زيف وباطل جاء من قبل الزنادقة والمنحرفين والملحدين وأهل الزيغ والأهواء، وممن عُرف بالكذب والتزوير.

علماء الشيعة هم الذين كشفوا النقاب عن أُولئك وعن مكائدهم ودسائسهم، وفي مقدمتهم أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ممن عاصر الإمام الرضا والجواد (عليهما السلام)؛ فقد كشف النقاب عن جملة من الزنادقة والغلاة، كما أنه كشف النقاب عن الرواة الضعفاء والمشايخ المفتونين بتزويراتهم، كما أبعد من قم جملة من أُولئك الذين أوجدوا البدع والضلالات.

استمر علماؤنا في تنقية الأخبار إلى أن جاء الشيخ المفيد المعلم الأوّل ليقطع دابر المفسدين بفتواه المشهورة في ردّه لخبر الواحد، فقال:

«خبر الواحد ليس بحجّة، سواء كان صحيح الإسناد أو سقيمه، فإنه لا يوجب علماً في العقائد والآراء والطب ومسائل الآفاق والأنفس، ولا علماً في أبواب الفقه والأخلاق من الفرائض والسنن والآداب، إلّا إذا كان محفوفاً بقرائن تشهد على أن الخبر حق وصدق».

وهذا لا يعني أن الشيخ المفيد أراد أن يضرب كل أخبار الآحاد، بل أراد بهذه القاعدة أن يطرح كل خبر موضوع، ويقبل كل خبر صحيح مسلم.

لكن لم تدم هذه الاطروحة، بل لم تحظ بالمؤيدين، كما أنها ساقطة من أصلها محجوجة بسيرة العقلاء وإجماع المحدثين على قبول خبر الواحد إذا لم يطعن في رواته.

وعلى الرغم من وجود مؤيّدين للشيخ المفيد كالسيد المرتضى الذي يُعدّ من أبرز تلامذة الشيخ. ثم ابن البراج وابن زهرة والشيخ الطوسي وابن إدريس وغيرهم، مع كل ذلك فان نظرية المفيد لم تلق رواجاً كبيراً بين صفوف العلماء فانقرضت وأصبحت مجرد دعوى فحسب.

أقول: إن دعوى الشيخ المفيد في خبر الواحد فتح الباب لعلماء الطائفة في إعادة النظر والتدقيق في مباني القدامى من الأصحاب، كما ألجأهم الواقع إلى أن يحترزوا من رواة أخبار الآحاد.

وقد برز على صعيد التنقيح الشيخ أبو العباس النجاشي المتوفى سنة ٤٥٠هـ، إذْ قام بنفسه الفحص والتدقيق في الأسانيد الصحيحة وتمييزها من السقيمة المزيفة، حتى أنه عرف بالجرح والتعديل، وبرع فيه، وأصبح خرّيج هذا الفن ورائده، فهو يضعّف الرجل أو يوثقه حسب ما يؤول إليه الدليل، وأصبح كتابه ميزاناً لكل العلماء، وله قيمته العلمية والفنّية العالية.

ثم حذا حذوه شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (ﷺ)، إلا أن الشيخ كان صاحب مدرسة ذات معالم جديدة، وقد فتح باباً كبيراً في أُصول المذهب، وشكّل منعطفاً مهمّاً في تاريخ الشيعة والتشيّع، وحاول أن ينقح الكثير من المطالب الأُصولية ويؤسس قواعد أُخرى لها أهميّتها في عالم الافتاء أو الاستنباط.

لقد حظت آراء الشيخ الفقهية والأُصولية بالقبول والاستحسان من كافة المسلمين؛ من العامة والخاصة، وأصبح المرجع الكبير الذي يشار إليه ـ وإلى آرائه وأفكاره ـ بالبنان.

من الأُمور المهمّة التي تصدّى لها الشيخ موضوع خبر الآحاد، على أن الذين سبقوه أدلوا بدلوهم نصرة للشيخ المفيد، حيث أنكروا حجيته خلافاً للسلف، كما أن المشهور هو العمل بخبر الواحد لكن ضمن قرائن تدلّ على سلامة الخبر.

اهتم الشيخ بخبر الواحد من حيث دلالته وجهة صدوره، وكيفية العمل به، وأهمية ذلك في عملية الإفتاء، فالشيخ الطوسي جاء ليقرر ما كتبه السلف كابن الغضائري والنجاشي بصورة معتدلة، فقال في عدة الأُصول:

إن خبر الواحد إذا كان وارداً من طريق أصحابنا القائلين بالإمامة، وكان ذلك مروياً عن النبي (ﷺ) أو عن أحد من الأئمة (عليهم السلام)، وكان ممن لا يطعن في روايته، ويكون سديداً في نقله، ولم يكن هناك قرينة تدل على عدم صحّة ما

تضمّنته الخبر...جاز العمل به، والذي يدلّ على ذلك إجماع الفرقة المحقّة، فإني وجدتها مجتمعة على العمل بهذه الأخبار التي رووها في تصانيفهم ودوّنوها في أُصولهم، لا يتناكرون ذلك حتى أن واحداً منهم إذا أفتى بشيء لا يعرفونه، سألوه: من أين قلت هذا؟ فإذا أحالهم على كتاب معروف أو أصل مشهور وكان راويه ثقة لا ينكر حديثه، سكتوا وسلّموا الأمر في ذلك وقبلوا قوله. هذه عادتهم وسجيّتهم من عهد النبي ومن بعده من الأئمة ومن زمن الصادق جعفر بن محمد(عليهم الصلاة والسلام).

ثم قال فيما بعد: ومما يدلّ أيضاً على صحة ما ذهبنا إليه أنّا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الأخبار، ووثّقت الثقات منهم وضعّفت الضعفاء، وفرّقوا بين من يعتمد على حديثه وروايته ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم، وذمّوا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذّاب، وفلان مخلّط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى إن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً نظر في إسناده وضعفه بروايته. هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم. فلولا أن العمل بما يسلم من الطعن ويرويه من هو موثوق به جائز، لما كان بينه وبين غيره فرق، وكأن يكون خبره مطرحاً مثل خبر غيره، فلا يكون فائدة لشروعهم فيما شرعوا فيه من التضعيف والتوثيق، وترجيح الأخبار بعضها على بعض، وفي ثبوت ذلك دليل على صحة ما اخترناه[١].

لهذا ليس من الغريب أن نجد علماء القمّيين قد شدّدوا في قبولهم للرواية، واحتاطوا لذلك كثيراً، وإن دقتهم واضحة لا غبار عليها.

إنهم كانوا يرفضون كل رواية فيها غلو أو انحراف عن خط أهل

---

(١) عدة الأُصول ٥١ و٥٣.

البيت (عليهم السلام)، بل حاولوا إبعاد كلِّ مُتَّهم بالغلو وبالانحراف عن التشيّع الصحيح، وكانوا يرفضون مروياتهم مهما كان نوعها، وأبرز العلماء الذين سلكوا هذه الطريقة من القمّيين: محمد بن خالد الأشعري، ومحمد بن علي بن محبوب، ومحمد بن عيسى الأشعري شيخ القمّيين في وقته، ومحمد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار؛ المعاصر للإمامين الهادي والعسكري (عليهما السلام).

وعلى أيّ حال فقد اتجه هؤلاء الأفذاذ ومن جرى على منوالهم في تنقيح الروايات وأسانيدها وتمييز رجالها، فألّفوا في أحوال الرجال ووضعوا أصول هذا العلم وبيّنوا أهمية علم الدراية وارتباطه بالفقه، كل ذلك كان من أجل أن لا تختلط مرويات المنحرفين والمتهمين بمرويات الموثقين من الشيعة العدول.

إذن علم الرجال من العلوم الشريفة التي لا يستغني عنها الفقيه، وإن الفقيه لا يكون فقيهاً ما لم يكن رجالياً، أو على أقل تقدير لابد أن يمارس من علم الرجال.

ولا ينكر فضل الرجاليين، حيث لهم القدح المُعَلّى والنصيب الأوفى في تقديم هذه الخدمة الجليلة للتشريع الفقهي الإسلامي. فَحَقُّهم على الفقهاء وعلماء المسلمين لا يخفى.

وقد بيّنا في أوائل الكتاب دور علم الرجال في عمل المجتهد وحاجته إليه، وذكرنا أنه من مقدمات الاجتهاد، ومن الأسس التي تعين الفقيه على استنباط الأحكام الشرعية من منابعها.

قال العلّامة في الخلاصة: أما بعد فإن العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعية،و عليه تبنى القواعد السمعية، يجب على كل مجتهد معرفته وعلمه، فلا يسوغ له تركه وجهله، إذ أكثر الأحكام تستفاد من الأخبار النبوية وروايات الأئمة المهديّة عليهم أفضل الصلوات وأكرم التحيات، فلابد من

معرفة الطريق إليهم، حيث روى مشايخنا (رحمهم الله) عن الثقة وغيره، ومن يعمل بروايته ومن لا يجوز العمل على نقله، فدعانا ذلك إلى تصنيف مختصر في بيان حال الرواة ومن يعتمد عليه...»[1].

نستخلص ممّا تقدّم أن فقهاء الشيعة بذلوا قصارى جهدهم في تنقيح الأحاديث وتصفيتها من الموضوعات، وفق دراسة مفصّلة للمتن والسند، وقد تصدّى علماءُ متخصّصون لدراسة الأسانيد متبعين عملية الجرح والتعديل في الرواة.

فلا يبقى شك في أن علم الرجال من العلوم التي يتوقّف عليه استنباط الأحكام، لكونه أحد المقدمات المرتبطة للوثوق بالحديث، وبما أن الحديث هو المصدر الثاني للأحكام الشرعية بعد الكتاب، إذن لولا علم الرجال لم يتم التشريع، ولم يبلغ تلك المرتبة العالية من الانفتاح في باب الاجتهاد، لتجدد الكثير من المسائل الشرعية في وقتنا الحاضر.

---

(١) الخلاصة، المقدمة ص ٢.

أهميّة علم الرّجال في علم الأُصول

من المواضيع الأساسية في علم الأُصول البحوث العقلية، ويندرج تحتها بحوث الظن أو الأمارات الظنيّة، وأهم قسم يتناوله الأُصولي هو بحث خبر الواحد، أو خبر الثقة، وهل هو حجّة أم لا؟

فيدرس علم الأُصول وسائل الإثبات الوجداني للدليل الشرعي، الذي أحد طرقه الخبر المتواتر وحجّيته.

ثم هناك بحث تعارض الأدلّة، أو ما يسمّى بالتعادل والترجيح، وهو من أمهات المسائل الأُصولية، ثم هناك مسائل أُخرى كالورود والتعارض، وقاعدة الجمع العرفي، وقاعدة تساقط المتعارضين، وقاعدة الترجيح للروايات الخاصة، وقاعدة التخيير...الخ.

هذه جملة من القواعد، لكن لو تساءلنا: من هو الذي بدأ في تقعيد القواعد الأُصولية؟؟

يؤكد علماء السنّة أن أوّل مؤسس لعلم الأُصول هو الإمام الشافعي[١]، بينما يؤكد علماؤنا الشيعة أن المؤسس الأول له هما الإمامان الباقر والصادق (عليهما السلام)[٢].

فالشيعة الإماميّة أسبق من غيرهم في تحرير مسائل علم الأُصول، وقد عرف بين علماء السلف أن هشام بن الحكم صنّف كتاب (الألفاظ ومباحثها) وأن يونس بن عبد الرحمن صنّف كتاب (اختلاف الحديث) وهو الذي روى

---

(١) أُنظر: مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٥، ط ٤ بيروت دار إحياء التراث العربي.

(٢) تأسيس الشيعة ـ حسن الصدر ص ١٠ ط شركة النشر والطباعة العراقية.

مبحث التعادل والترجيح عن الإمام الكاظم (عليه السلام)[١].

ونحن نعرف أن الشافعي متأخر عنهما، لكن ـ والحق يقال ـ أن أهل السنة خلال القرون الثلاثة الأولى وحتى النصف الأول من القرن الرابع الهجري قد سبقوا علماء الشيعة في تدوين أهم المطالب الأُصولية وتحرير قواعد هذا العلم وتنقيح مطالبه، والسبب في ذلك لا يعدو كون مصدر التشريع عندهم قد انتهى بوفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) فالكتاب على أنه المصدر الأول وهو كلام الله سبحانه إلا أن فيه من المجمل والعام والمطلق والمنسوخ والمتشابه ما يحتاج إلى نصوص توضح الأقسام المتقدمة، وهذا قد تكفل به الرسول (صلى الله عليه وآله) فجاءت السّنة لتفصّل المجمل وتقيّد العام وتخصص المطلق وتبيّن الناسخ وتشير إلى المحكم...إلى غير ذلك من الأُمور المبهمة الغامضة.

كان جمهور الصحابة في باديء الأمر يقتفون هذين الأصلين لاستنباط الأحكام الشرعية، ثم لمّا توسّعت الرقعة الإسلامية ودخلت أُمم في الإسلام، وأصاب المسلمون من الترف في العيش مما استحدث عندهم مسائل فقهية جديدة لم تكن من قبل، وإن المصدرين الأولين الكتاب والسنة ـ في حدّ زعمهم ـ أصبحا لا يفيان بالغرض، فجنحوا إلى الأدلة الأُخرى وهي: الاجماع إجماع الصحابة أو إجماع أهل المدينة، والقياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، واجتهاد الشيخين، وسد الذرائع...

هذه الأقسام الأخيرة لا يعتبرها الشيعة الإمامية مطلقاً، ولا تصح عندهم أدلّةً لاستنباط الأحكام الشرعية، بل هم يستندون إلى الكتاب والسنة والإجماع الذي يكون المعصوم داخلاً فيه، سواء قل عدد الإجماع أم كثر، ثم العقل. هذه هي الأدلة الأربعة المتسالم عليها عند الطائفة، ثم تأتي السيرة، والشهرة العملية أو الفتوائية، وإن اختلف علماؤنا في حجيتهما، إلا أنهما في عداد الأمارات.

---

(١) تأسيس الشيعة ص ٣١١.

ومن الأدلّة المعوّل عليها الأُصول العملية، وهي أربعة أنواع:

ـ أصالة البراءة.

ـ أصالة الاحتياط.

ـ أصالة التخيير.

ـ أصالة الاستصحاب.

أما الاجتهاد: والذي يراد به بذل الجهد لاستنباط الحكم الشرعي من منابعه ـ فقد مارسه المسلمون في صدر الإسلام بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) وعلى رأسهم أبوبكر وعمر، وقد استمر العمل بآرائهما عند الصحابة وفي مختلف الأمصار منضماً إلى اجتهاد القضاة وعمّال الأمصار إلى زمن طويل حتى استقرار المذاهب الأربعة والعمل بها بشكل رسمي فرضته الدولة العباسيّة على جميع المسلمين.

فالاجتهاد عند أهل السنة كان مفتوحاً حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ثم أُغلق لمّا أصبح القضاء والإفتاء وفق آراء المذاهب الأربعة.

أما الشيعة الإمامية فما احتاجوا إلى الاجتهاد مع وجود المعصوم، بل احتاجوا إلى الاجتهاد وركنوا إليه بعد غياب الإمام الثاني عشر (أرواحنا فداه)، وهكذا ظهرت الحاجة ملحّة إلى مسائل علم الأُصول، وذلك ابتداءً بالغيبة الكبرى في ٣٩٢ هـ، لهذا يعتبر القرن الرابع الهجري مرحلة تطوّر ونضوج لعلم الأُصول، ومن أبرز علماء هذه الفترة ابن عقيل العماني الحسن بن علي، ومحمد ابن أحمد بن الجنيد الإسكافي المتوفّى ٣٨١ هـ وهو معاصر للشيخ المفيد، ثم اهتم علماء الطائفة بعد ذلك اهتماماً كبيراً بهذا الفن وحرّروا جملة من قواعده، ومسائله اللفظية والعقليّة نذكر منهم:

الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالمفيد المتوفى سنة ٤١٣ هـ والسيد المرتضى علم الهدى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ، والشيخ الطوسي المتوفى

سنة ٤٦٠ هـ، وابن ادريس المتوفى ٥٩٨ هـ، وابن زهرة العلوي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ، والمحقق الحلي جعفر بن الحسين المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، وتلميذه العلّامة الحلي الحسن بن يوسف بن مطهر المتوفى سنة ٧٢٦ هـ، والفاضل المقداد بن عبدالله السيوري المتوفى سنة ٨٢٦ هـ، والشهيد الثاني زين الدين ابن علي بن أحمد العاملي الشهيد سنة ٩٦٥ هـ، ونجله الشيخ محمد حسن المتوفى سنة ١٠١١ هـ، ثم محمد بن الحسين بن عبد الصمد البهائي العاملي المتوفى سنة ١٠٣١ هـ.

وهكذا استمر علم الأُصول يخطو خطوات جدّية وسريعة في إرساء قواعده ومبانيه حتى ظهور الوحيد البهبهاني،محمد باقر بن محمد أكمل المتوفى سنة ١٢٠٦ هـ، والشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ، والسيد محسن الأعرجي المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ، وشريف العلماء المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ، وأحمد النراقي المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ، والشيخ محمد حسن صاحب الجواهر المتوفي ١٢٦٦ هـ ثم الشيخ الانصاري صاحب المدرسة المتفردة في علم الأُصول المتوفى سنة ١٢٨١ هـ، ثم الشيخ محمد كاظم الآخوند صاحب الكفاية المتوفى سنة ١٣٢٩ هـ، وآخر من هذّب علم الأُصول وكتبه بلغة عصرية الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

هذه نبذة سريعة عن سير علم الأُصول وتطوّره على يد أشهر علماء الطائفة منذ زمن الغيبة الكبرى إلى يومنا هذا.

أما علاقة علم الرجال بعلم الأُصول فإنما تتمثل في عدة بحوث اهتم بها الأُصوليون، فهي بحوث أُصولية لها أذرع في بحوث علم الرجال، ولنضرب مثلاً في ذلك: بحث خبر الواحد وليكن الكلام فيه بإيجاز في الفقرات الآتية:

أوّلاً: في تعريفه.

ثانياً: هل يجوز التعبّد به أم لا؟

ثالثاً: هل العمل بخبر الواحد حجّه أم لا؟

خبر الواحد: هو ما لم يبلغ حد التواتر من الأخبار.

وهكذا خبر إذا قامت قرينة على صدق المخبر فهو حجّة، لأن الخبر أفاد علماً وإن كان الناقل له شخصاً واحداً. فالخبر الواحد ليس شأنه إفادة العلم بنفسه، نعم لو انظمت إليه القرائن أفاد العلم، كما عرفت.

ثم هناك مرتبة دون التي تقدمت، وهو لو احتف الخبر بالقرائن الموجبة للاطمئنان إليه، لكن دون مرتبة العلم، فهل يكون حجّة أم لا؟

هنا وقع خلاف كبير بين علماء الإمامية منذ أوائل القرن الخامس الهجري، بدعوى أن خبر الواحد لا يفيد علماً بل هو من الظنون بقسميه الشخصي والنوعي، وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً.

فالذين منعوا العمل بخبر الواحد استندوا إلى كونه لا يفيد العلم إطلاقاً، لكن هذا في الواقع مكابرة، والصحيح أن السلف من علمائنا عملوا بخبر الواحد الثقة، كما عليه جمع كبير من علماء المتقدمين وغالبية المتأخرين بل كلّهم.

ثم وقع النزاع في العمل بالخبر الواحد المجرد عن القرينة في محلّين:

المحلّ الأول من النزاع:

هل يجوز التعبّد بمثل هذا الخبر المجرد عن القرينة؟ بمعنى أنه لا يلزم من حجّيته محال عقلي أو قبيح؟

الذي يفهم من أقوال العلماء أنه لا يوجد مخالف في هذا المقام، عدا ما نقله المحقق عن ابن قبة الذي كان عامّياً ثم صار إمامياً؛ نقل عنه المنع، معلّلاً ذلك بأن العمل بالخبر الواحد وغيره من الظنون يستلزم تحليل الحرام وتحريم الحلال، وقد أُجيب ورُدَّ عليه[1]، ولا طائل من ذكر الإجابة هنا.

---

(١) أنظر: فرائد الأصول ص ٤٠ ومابعدها.

وملخّص القول لقد قامت الأدلة على حجّية الخبر الواحد إذا أفاد علماً[١].

المحل الثاني من النزاع:

لما ثبت العمل بالخبر الواحد، فهل جعله الشارع حجّة أم لا؟

ذهب علماء الإمامية في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: قال بعدم حجّيته، وهم جمع من المتقدّمين كالسيد المرتضى علم الهدى، وأبي المكارم، وابن زهرة، وابن السّراج، وابن إدريس.

والفريق الثاني: قال بحجّيته، وهم جميع المتأخّرين، وعليه العمل بإجماع المعاصرين من العلماء ودليلهم في ذلك:

أوّلاً: الكتاب: وقد استدل هؤلاء الأعاظم بجملة من الآيات الشريفة منها:

١ـ**آية النفر**: قوله تعالى: **﴿فلولا نَفَرَ من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾**[٢].

الآيات السابقة لهذه الآية وإن كانت ترتبط في الجهاد، إلا أن الآية التي نحن بصددها ناظرة إلى التفقّه في الدين وتعلم الأحكام والعبادات من الرسول(ﷺ) على أن التعلم واجب كفائي يتم بقيام عدّة من الناس به، لكن هذا لا يعني أن التعلم يسقط عن باقي المسلمين في أرجاء المعمورة، لذا فالآية الكريمة تنفي وجوب النفر الجمعي تجاه الرسول (ﷺ) وتعلم الكل فرداً فرداً من صاحب الرسالة، لأن ذلك باعث للعسر والحرج إن لم نقل انه يستحيل

(١) قال الشيخ الطوسي في العدّة: من عمل بخبر الواحد فإنما يعمل به إذا دل دليل على وجوب العمل به إما من الكتاب أو السنة أو الاجماع، فلا يكون قد عمل بغير علم. ص ٤٤.

(٢) التوبة / ١٢٢. وصدرها ﴿ماكان المؤمنون لينفروا كافة﴾.

استحالة عقلية.

فالعصر الذي كان يعيشه المسلمون ـ والذي نسميه بصدر الإسلام ـ عصر بداوة تقل فيه وسائط النقل وتتعذر فيه الطرق العلمية التي نحن نعاصرها، فليس من المنطقي أن يشدّ الرحال جميع المسلمين من أماكنهم البعيدة وبلدانهم تجاه مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله) ليتفقهوا على صاحب الرسالة مباشرة، لهذا سقط وجوب النفر عن الكل ككل ولم يسقط عن البعض؛ الذي عبّرت الآية عنه بالطائفة، وتفقه هذا البعض يكون واجباً كفائياً وعليهم يقع عبء التبليغ وتفقيه قومهم إذا رجعوا إليهم.

ولمّا كان العلم والتعلم واجباً على المسلمين، والآية قد نفت وجوب النفر على كل واحد ، إذن ما العلاج للتفقه في الدين؟

أشار سبحانه وتعالى تلطفاً منه ورحمة للمسلمين بتشريع طريق آخر لتعلم المسلمين وهو قوله تعالى: ﴿**فلولا نفر من كل فرقة...**﴾.

الفاء من كلمة (فلولا) تفريعية، ويستفاد منها أمران:

الأول: في كون النفر ليس في الجهاد.

والثاني: أن نفر الجميع غير واجب، بقرينة وجوب نفر البعض، فإذا حصل نفر البعض سقط التكليف بالنفر عن الباقي، أي أنه لا يجب على الجميع التعلم بالطريق اليقيني الذي يستوجب ذهاب الكل للتلقي والتعلم على يد الرسول (صلى الله عليه وآله)، إذا عرفنا ذلك، فنقول من هنا حصل الارتباط بين صدر الآية وما يتبعها من استخلاص نتيجة البحث في عجز الآية والاستدلال على حجيّة الخبر الواحد.

فالطائفة التي أخذت على عاتقها التعلم والتفقه من الرسول (صلى الله عليه وآله) دون أي واسطة، عليها أن تلتزم بتعليم الطوائف الأُخرى من أقوامهم الذين لم يسعهم الهجرة والأخذ من الرسول (صلى الله عليه وآله) مباشرة.

والطائفة عدد مردّد بين الثلاثة إلى دون العشرة، فالأمر مطلق لم يـحدد بعدد معيّن، كما أنه لا يستوجب أن يتم تعليم البـاقي بـاجتماع أفـراد الطـائفة المتعلمة، وبمعنى آخر لا دلالة في الآية على أنه يجب في الطائفة إنذار قومهم إذا رجعوا إليهم مجتمعين بشرط الاجتماع، بل ربما يكـتفي القـوم بأن يـتلقوا علومهم وأحكامهم العبادية على رجل واحد؛ فالآية مطلقة. وبهذا يثبت كـون خبر الواحد لو أفاد العلم والاطمئنان فهو حجّة.

إذن قبول خبر العالم أو المجتهد واجب إذا كان محفوفاً بقرائن مؤيّدة لحصول العلم.

وقد أشكل البعض على هذا الاستدلال، فقال: إن كلمة (لينذروا) جاءت بلفظ الجمع، وهذا يعني أن المجموع يبلّغ القوم.

ولقد أشرنا قبل قليل إلى ما تعنيه الطائفة، فهو مـن وجـه يـرتبط بـهذا الإشكال.

والجواب عنه: ان هذا الإشكال مستبعد جداً، لأن الطائفة تـعطي مـعنى الجمع للأفراد المتفقّة في الدين، وبما أن أفراد الطائفة قد جمعتهم علة واحدة وهي التفقه في الدين، فصار لكل فرقة أو قوم فرد واحد أو أفـراد عـليهم أن يتفقهوا ثم ينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم، وكما بيّنا فإن الآية مطلقة لا تشترط اجتماع هؤلاء الأفراد ـ العلماء ـ في حالة أداء ما تعلّموه أو تدريسه لقومهم.

أما الحذر الذي أشارت إليه الآية الكريمة، فيستظهر منه الوجه المختص بالقوم؛ أي على القوم أن يحذروا في عباداتهم ومعاملاتهم عند إنذار الطوائف لهم، وأن وجوب الحذر يستفاد من نفس جعل حجيّة قول النافرين المتفقهين، وبهذا يتم المطلوب في كون وجوب العمل بـخبر الواحـد المـحفوف خـبره بقرائن يحصل منها العلم أو الاطمئنان، وذلك هو خبر الواحد الثقة أو العادل.

أما الذي يحدد الوثاقة أو العدالة في المخبر فهو علم الرجال الذي يبحث

في شخصيـة المخبر على وجه الدقة مستعيناً بالجرح والتعديل كأحد وسائل التثبّت في الراوي.

٢ ـ آية النبأ: قوله تعالى: **﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا أن تصيبوا قـوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين...﴾**[(١)].

ما يتطلب توضيحه هو معرفة معاني ألفاظ الآية الكريمة.

ما المراد بالفاسق؟

قيل: يثبت الفسق بارتكاب الذنب، وهو مطلق الذنب، أي الخارج عـن طاعة الله ولو بالصغائر، لكن هذا خلاف الظاهر عرفاً.

والمشهور أن الفاسق هو الكافر ـ الذي يطلق في الكتاب العزيز ـ مقابل المؤمن. أو الخارج عن طاعة الله بارتكاب المعاصي الكبيرة الثابت تحريمها من الكتاب والسنة في زمان نزول الآية الشريفة.

ما المراد بالتبيّن؟

التبيّن مساوق للعلم والظهور عليه والتثبّت، لذا قد تقرأ الآية هكـذا: إن جاءكم فاسق بنبأ فتثبّتوا...الخ.

وعلى هذا فالفعل متعدٍ إلى مفعول هو جملة **﴿أن تصيبوا قوماً...﴾** كما أشار إلى ذلك العلامة المظفر (ﵞ) لكن هذا غير صالح من الوجهة النحوية، بل لابد من تقدير كلام حتى يتم المعنى، وإن قيل عدم التقدير أولى من التقدير، هذا فيما إذا تم المعنى واستقام من خلال النص، أما إذا احتاج إلى تقدير فيكون أولى وربّما بالتقدير يتم المعنى على أحسن الأوجه البلاغية وبه يظهر الإعجاز والبيان.

فالآية بادئة بشرط، إذن لابد من جواب له، ومعلوم أن الفاء دائماً تقترن بالجواب، فجملة (فتبيّنوا) جواب الشرط، وهذا الجواب لا يصلح أن يكون في

---

(١) الحجرات / ٦.

الوقت نفسه تعليلاً للشرط ومفهومه، اذن لابد من تقدير حتى يتم الكلام.

فتبيّنوا كما عرفت يراد بها تثبّتوا واحذروا، أي اعلموا صدق المخبر من كذبه كيلا تصيبوا قوماً بجهالة أو لئلا تصيبوا...وماشابه ذلك، هذا الذي يفهم من ظاهر الآية الشريفة. والله العالم.

ما المراد بالجهالة؟

الجهل وإن كان هو ضد العلم بمفهومه الواسع، إلا أن المراد به هنا ـ والله العالم ـ هو أن تفعل شيئاً بلا رويّة أو من غير تأكد وبصيرة، مما يكون لازمه الخطأ وعدم اصابة الواقع، والذي يترتب عليه الآثار السيئة والمفاسد التي ضررها بيّن واضح وكبير، ويعقب كل ذلك الندم والألم.

والآية وإن كانت نزلت في حق الوليد، إلا أن ذلك لا يقتصر على زمان نزول الآية وعلى حادثة خاصة فحسب، بل الآية ناظرة إلى العموم الزماني والمكاني بغض النظر عن سبب نزولها، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

المخبر الفاسق غالباً لا يحصل منه الاطمئنان فيما يخبره بعكس العادل الذي يحصل منه الاطمئنان النفسي ويركن إلى أخباره على وجه العموم، أما الفاسق فلابد من تحصيل ذلك الاطمئنان من جهة خارجية، بمعنى أنه متى حصل العلم والاطمئنان بخبره ـ أي حصل ظن بصدق خبر الفاسق ـ كان دليلاً كافياً للعمل به. وعلى هذا تدل الآية ـ حسب مفهوم الشرط ـ على أن خبر العادل لا يجب فيه الحذر والتثبّت، لكونه صادقاً أو يتوقع منه الصدق، وهذا مما يوجب الاطمئنان النفسي، إذن لا محذور من قبول إخباره. وعلى هذا فلازم ما تقدم أن خبر العادل حجّة.

وخلاصة القول أن الكلام في الآية يقع من جهة مفهوم الشرط، ومن جهة مفهوم الوصف، ومن كلا الجهتين يمكن إثبات حجيّة خبر الواحد، لأنّ الله

سبحانه وتعالى علّق وجوب التثبّت والتبيّن على مجيء الفاسق، وعند انتفاء المجيء ينتفي التثبّت عملاً بمفهوم الشرط.

أما لو جاء غير الفاسق بالخبر، كالعادل والثقة، فهل يجب التثبّت أم لا؟

من خلال مفهوم الشرط في الآية الكريمة يتضح عدم التثبت بالنسبة لخبر العادل وخبره حجّة، لأنا لو قلنا بوجوب التثبّت تكون حال العادل أسوأ من حال الفاسق، وهذا باطل، لذا يتعين الشقّ الآخر وهو قبول خبره بلا تثبّت، لكون الاطمئنان النفسي حاصل فيه، كما أن العادل قد عُرف من سيرته وسجيّته الصدق، إذن علام هذا التثبّت؟! أليس التثبّت في إخباره يعني أن حاله أسوأ من حال الفاسق؟!

نعم قد نحتاج في بعض الأحيان إلى التثبّت فيما لو لم يحصل الاطمئنان بخبره، لكن رُبّما كان ذلك لأمارات أُخرى خارجية لا ترتبط بمفهوم الوصف (الصدق) كما أننا نعمل بخبر الفاسق إذا حصل من خبره الاطمئنان والعلم بصدقه من خلال أمارات أُخرى خارجية.

إذا عرفنا ذلك نعود لنذكّر القارئ بأن علاقة علم الرجال تبرز هنا في تحديد معالم المخبر العادل وكيف يكتسب صفة العدالة، وتحديد مفهوم الفسق وتشخيصه حتى يكون الوصف متعلقاً بالموصوف حقيقة، ويفيد اليقين.

وعلى هذا لا ينفك علم الأُصول من علم الرجال، وأحدهما يكمّل الآخر.

وهناك آيات أُخرى لها علاقة بما نحن فيه، كآية الكتمان وهي قوله تعالى: **﴿إنَّ الذين يكتمون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيّناه للناس في الكتاب أُولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون﴾**(١).

والآية الكريمة: **﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾**(٢).

---

(١) البقرة / ١٥٩.

(٢) الأنبياء / ٧ والنحل / ٤٣.

والآية الكريمة: **﴿ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أُذن قل أُذن خيرٍ لكم يؤمِنُ بالله ويُؤمِنُ للمؤمنين﴾**(١).

وغير ذلك من الآيات، بمجموعها يتناول علم الرجال طرفاً من بحوثها وهي المتعلقة بالقواعد المختصة بفن علم الرجال وتطبيقها على مصاديق في الخارج، ثم تلك القواعد موضوعها المخبر أو الراوي. وكما نستفيد في استنباط تلك القواعد والأُصول من الكتاب، كذلك السُنّة فهي المورد الثاني في إفادة علم الرجال وإغنائه بالقواعد والضوابط التي يستند عليها هذا الفن.

ثانياً: السنّة: من الأدلة التي استند إليها الفريق الثاني في حجية الخبر الواحد، جملة من الأخبار المروية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، منها ما ورد في الخبرين المتعارضين، فلسان الأخبار يوجب الأخذ بالأعدل والأصدق والمشهور، وهذه الصفات نراها من مباني علم الرجال.

فمن تلك الأخبار التي أشارت إلى ما تقدّم: مقبولة عمر بن حنظلة، كما في الكافي: الحكمُ ما حَكَمَ به أعدَلهُما وأفقههُما وأصدَقُهُما في الحديث(٢).

ومرفوعة زرارة: يسأل الامام (عليه السلام)، عن الخبرين المتعارضين: يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان فبأيّهما نأخذ؟ فيجيبه: خُذ بما اشتهر بين أصحابك ودع الشاذ النادر. قلت: فإنّهما معاً مشهوران. قال: خُذ بأعدلهما عندك وأوثقهما في نفسك.

إن الامام (عليه السلام) هنا يُشير إلى قواعد كلية لابدّ من مراعاتها، ففي الحديث الأول يجعل مدار الحكم في قبول الخبر الذي يوجد له معارض، البحث عن شخص الراوي، فأي الحديثين رواته أعدل، أفقه، أصدق، يؤخذ به، ويترك مقابله الذي لا يتمتع رواته بتلك المواصفات.

---

(١) التوبة / ٦١.

(٢) أُصول الكافي ١ / ٦٨.

وفي الخبر الثاني يشير الإمام (عليه السلام) إلى العدالة والوثاقة.

وهناك أخبار عديدة نستفيد منها في الجملة قبول قول العادل والثقة، لكونه قد عرف بالتحرّز عن الكذب، بل لو تحلّى المخبر بصفات أُخرى لوجب على العوام تقليده، وهذا ما يصرّح به الإمام (عليه السلام): فأمّا من كان مِن الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً هواه، مُطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يُقلّدوه. وذلك لا يكون إلّا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم.

ثالثاً: عمل الأصحاب: لقد عمل الأصحاب زمن الأئمة (عليهم السلام) ـ وما بعدهم ـ برواية أخبار الآحاد ورَتّبوا عليها الأثر، ثم اتفق لهم أن يرووا تلك الأخبار بل دوّنوها في أُصولهم. ولا نَنْسىٰ أنَّ البعض كانت له اهتمامات كبيرة في أحوال الرواة والفحص عنهم والاعتناء بتراجمهم، ثم دراسة مرويّاتهم، وقد أفرد البعض بحوثاً مفصلة حول مراتب الحديث؛ المقبول منه والمردود، وكذلك أفردوا بحوثاً عن الثِّقات والضعفاء.

لقد اشتهر ذلك العمل في كل عصر بمسمع ومرأى من المعصوم (عليه السلام) ولم ينقل أحد عنهم (عليهم السلام) أي انكار لما فعلوه، ولم ينقل عنهم خلافه، وهذا يدل على أن عمل الرجالي في تجريح الرواة أو تعديلهم وافق مذاق الشارع،لما فيه من المصلحة المترتبة لحفظ الدين.

والمتفحّص في كتب القدامى من الإمامية لا يجد أي معارض لذلك، بل العمل قائم على أخبار الآحاد المروية عن الأئمة (عليهم السلام)، وهذا ما عرف عند الأخباريين من الإمامية بالإجماع. وأما الأُصوليون فالغالب أنهم عملوا بخبر الواحد، ولم يُنكِره سوى علم الهدى السيد المرتضى، وبعض من وافقه من الأُصوليين لشبهة حصلت لهم.

رابعاً: انسداد باب العلم: ذهب جمع من الفقهاء إلى انسداد باب العلم في الأحكام الشرعية، وإذا كان الأمر كذلك فهو قاضٍ بكون التكاليف يتبع فيها

الطريق الظنّي، والعقل هو الآخر قاضٍ بأن الظن إذا كان له جهات متعددة تتفاوت من حيث القوة والضعف فإن العدول من الأقوى إلى الضعيف قبيح، وإنّ كثيراً من أخبار الآحاد يحصل بها الظن مما هو أقوى من بقية الأمارات، لذا كان التمسك بأخبار الآحاد مما يوجبه العقل.

هذه بعض الأدلة التي تمسك بها علماؤنا الأصوليّون في حجيّة الخبر الواحد، وقد تركنا التفصيل خوف الإطالة.

ثم وضع الأصحاب شروطاً في قبول الخبر الواحد، وكلها مرتبطة بالراوي، ونحن نتطرق إلى بعضها مع الايجاز منها:

أولاً: الإسلام: اشترطوا في الراوي أو المخبر أن يكون مسلماً بدليل الآية المتقدمة ﴿**إن جاءكم فاسق بنبأ...**﴾ وهو شامل للكافر ـ كما بيّناه فيما سبق ـ باتفاق أئمة الحديث والفقه، سواء كان من غير أهل القبلة كاليهود والنصارى أو من أهل القبلة كالغلاة والمجسّمة والنواصب، وقد أُستدلّ بآيات أُخرى، غير آية النبأ في انطباق الفسق على الكافر، منها قوله تعالى: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون**﴾[1].

ثم لا يخفى أن الكافر ظالم لنفسه، والظالم لا يقبل خبره، حيث إنّ كل ظالم لم يحكم بما أنزل الله، ومن كان شأنه كذلك فهو بالنتيجة فاسق، قوله تعالى: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون**﴾[2].

ثانياً: الإيمان: اشترطوا في المخبر الإيمان، وحجّتهم قوله تعالى: ﴿**إن جاءكم فاسق...**﴾ ويراد بالإيمان أن يكون الراوي إمامياً، إثني عشرياً، كما ذهب إليه الشهيد الأول والثاني ونجله وآخرون. وقد خالفهم بعض علمائنا بادعائهم أنّ الطائفة المحقّة عملت بأخبار الفطحيّة والبتريّة والواقفيّة سواء كان قبل

---

(١) المائدة / ٤٧.

(٢) المائدة / ٤٥.

انحرافهم وهو لا إشكال فيه أو بعد انحرافهم لكن ما لم يثبت بحق الراوي منهم الكذب، وقد حكى المحقق عن الشيخ الطوسي بأن الطائفة قد عملت بخبر عبدالله بن بكير وهو فطحي، وسماعة وعلي بن حمزة وعثمان بن عيسى والطاطريون وهم من الواقفيّة، وعملوا بما رواه بنو فضّال وهم فطحيّون[١].

قال محمد بن مسعود: عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضّال يعني الحسن بن علي، وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال: علي وأخواه أحمد ومحمد، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وَعَدَّ عِدَّةً من أجلة العلماء[٢].

وكذلك عملت الطائفة بأخبار العامّة بشرط أن يرووا عن أئمّتنا (عليهم السلام)، وأن لا يكون في مرويات الأصحاب ما يخالف رواياتهم عن الأئمة، فمن جملة الأخبار التي عملت بها الطائفة وهي مروية عن العامة: مرويات السكوني، وحفص بن غياث، ونوح بن درّاج وغيرهم.

ثالثاً: البلوغ: ذهب علماؤنا المتأخرون إلى عدم قبول خبر الصبي غير المميّز وأمّا المميّز، فقد وافقوا العامة في قبول خبره. بينما القدامى من علمائنا ـ الأوائل ـ قد اختلفوا حتى في المميّز فمنهم من قبل خبره، ومنهم من ردّه وللطرفين أدلة نفياً وإثباتاً.

لقد استفاد البعض ـ الذين ردّوا خبر المميّز ـ من آية النبأ مستدلين بأن الطفل لا يخشى ولا يخاف العقاب، بل إن الطفل لا يتوجه إلى معنى الثواب والعقاب، وذلك لعدم توجه خطاب المولى إليه في التكاليف، فيكون حكمه حكم من لا يخشى الله من البالغين، فهما يشتركان في الفسق. والفاسق كما عرفت لا تقبل روايته.

---

(١) أُنظر: المعالم للحسن بن الشهيد الثاني ص ٢٢٠، ط ١، ١٤٠٢هـ.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ / ٦٣٥، مؤسسة أهل البيت (عليهم السلام)، قم.

أقول: لا يخفى أن استدلالهم بهذا الطريق قياس مع الفارق، وهو غير مُطَّرد أيضاً، ولو استدلوا بحديث الرفع لكان أوجه.

رابعاً.. العقل: من شرائط قبول الخبر ـ التي وضعها علماء هذا الفن ـ أن لا يكون الراوي مجنوناً وما هو بحكمه من إغماء وسكر ونوم. لعدم الوثوق والاطمئنان بخبره. وهذا باتفاق علماء الإمامية، ووافقهم علماء الجمهور على ذلك.

نعم، إذا كان الجنون أدوارياً والرواية في حالة إفاقته ـ يتمتّع بكامل قواه العقلية والذهنيّة، ولم يبق لجنونه من أثر ـ تقبل روايته. أما بالنسبة للجنون الإطباقي فليس كذلك، ودليلهم حديث الرفع.

خامساً.. العدالة: العدالة ملكة راسخة في النفس، باعثة على ملازمة التقوى، وتمنع من فعل الكبائر، والإصرار على الصغائر، ومنافيات المروءة.

ولا سبيل لاجتماع وصفي الفسق والعدالة بحال من الأحوال، فمن وصف بكونه عادلاً لا يمكن اعتباره بوصف آخر فاسقاً.

وكما عرفت فإن الآية ـ تشير إلى هذاالوصف،وهو كون المخبر عادلاً، قوله تعالى: ﴿**إن جاءكم فاسق بنبأ...**﴾ الآية.

فإن لم يكن فاسقاً فهو عادل، ولا صفة ثالثة بينهما.

أما كيف تثبت عدالة الراوي، فذاك بأحد الأمور التالية:

١ ـ حصول العلم والاطمئنان بعدالته، وذلك من خلال الصحبة الطويلة، والمعاشرة التي تكشف عن سريرة الراوي وصفاته وما يتخلّق به عن سجيّة أو تكلّف، وهذا لا يحصل إلا لمن عاصره وكانت بينهما صحبة.

٢ ـ شهادة عدلين بعدالته؛ بأن يقولا: إنه ثقة أو عدل أو مقبول الرواية، وماشابه ذلك.

٣ ـ شهادة القرائن الخارجية الموجبة للاطمئنان، كأن يكون مرجعاً

للطائفة، أو ممن تكثر الرواية عنه، أو لا يروي إلا عن ثقة.

٤ ـ من حاز شهرة بين الأوساط العلمية من الفقهاء والمحدثين وشيوخ الطائفة، كأن تكون هذه الشهرة من قبيل المدح والثناء عليه، وشيوع فضائله ومفاخره بين الناس.

وهذا ـ في الغالب ـ ينطبق على السلف من كبار رجال الطائفة؛ كوالد الصدوق؛ وابن بابويه القمي، وعلي بن إبراهيم، والشيخ الكليني، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، وأضرابهم...

فمن أحرز أحد الأُمور الأربعة المتقدمة، كفى في ثبوت عدالته ولا حاجة إلى نص في تزكيته.

سادساً: الضبط: يراد بالضبط قوة الذاكرة والحفظ، أو من يغلب ذكرُه سهوه، وهو المتعارف بين أهل الفن من العلماء.

وهذا لا يعني أن الراوي لا يسهو، وإلّا لانحصر الأمر في المعصوم (عليه السلام)، وهو مردود كما لا يخفى.

والضبط في الراوي يتطلب الحفظ الجيّد وصون الخبر من الغلط والتصحيف والتحريف، والزيادة والنقيصة.

وقد اكتفى البعض بشرط العدالة دونِ الضبط، لأن العادل يوثق بخبره لأنه نَبه متحفظ في مروياته.

أقول: لا يخفى أن الذي ذكرناه من الشروط في قبول الخبر من الراوي إنما هو بناءً على كون الخبر من الأدلّة الخاصّة، أمّا لو أُريد به مطلق الظن فالاعتبار يتوجه إلى شرطين أساسين، وهما العقل والضبط، كما هو المتعارف عند أهل الدراية.

غير أن جملة من العلماء خالفوا في ذلك، وجعلوا الشروط جميعها مورد اعتبار في قبول خبر الراوي، والتفصيل هنا لا طائل من ورائه فراجع.

ثم هناك شروط أُخرى ادعاها البعض، وهي فـي الحـقيقة غـير مـعتبرة عندنا، بل أطبق علماء الإمامية على عدم اشتراطها، وهي في الغالب مما اشترطها أبناء العامة، نذكر جملة منها على سبيل المثال:

الحرية، الذكورة، القدرة على الكتابة، البـصر، التـفقه والمـعرفة بـالنحو واللغة...الخ.

خلاصة البحث: من كان جامعاً لشرائط الرواية تقبل روايته، وإنْ كان عبداً أو انثى، أو لا يعرف القراءة والكتابة، أو كان أعمى، أو غير عالم بالنحو والصرف والبلاغة...

الفصل الثالث

أهميّة علم الرّجال في التفسير

مدرستان في التفسير

النهي عن تفسير القرآن بالرأي

الرسول أوّل مفسّر

الأئمة (عليهم السلام) ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله)

الفصل الثالث
أهميّة علم الرّجال في التفسير

مدرستان في التفسير

من المدارس البارزة في تفسير القرآن الكريم مدرستان رئيسيتان:

المدرسة الأولى: مدرسة تفسير القرآن بالقرآن، كما نهج عليه جملة من المفسّرين قديماً وحديثاً.

والمدرسة الثانية: مدرسة تفسير القرآن بالمأثور من الحديث الشريف، كما كان عليه القدامى، وبالخصوص الصحابة والتابعون وأصحاب الأئمة (عليهم السلام). وما عدا هاتين المدرستين فهو غير مقبول عند المسلمين، كتفسير القرآن بالرأي، وقد جعله البعض قسماً ثالثاً.

هذا القسم ـ الثالث ـ وإن كان يشكل مدرسة ثالثة إلا أنه مذموم ومحرّم، وقد وردت فيه أخبار وأحاديث كثيرة ومتواترة عن المعصومين (عليهم السلام) في النهي عنه؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أوّلاً: ما ورد عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) أنه قال: من فسّر القرآن برأيه فليتبّوأ مقعده في النار.

ثانياً: روي عنه (صلى الله عليه وآله): من فسّر القرآن برأيه فقد افترى على الله الكذب...[1].

---

(١) الحديث طويل أُخذنا منه مورد الحاجة، أُنظر: البرهان ١ / ١٨.

ثالثاً: في تفسير البرهان: عن أبي بصير عن الإمام أبي عبدالله الصادق(عليه السلام) قال: من فسَّر القرآن برأيه، إن أصاب لم يؤجر، وإن أخطأ فهو أبعد من السماء.

رابعاً: في تفسير محمد بن مسعود العياشي عن أبي جعفر (عليه السلام): ليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية تنزل أولها في شيء وأوسطها في شيء وآخرها في شيء. ثم قال: **﴿إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾** من ميلاد الجاهلية.

خامساً: عن هشام بن سالم عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: من فسّر القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر، وإن أخطأ كان إثمه عليه.

سادساً: عن الكليني بإسناده عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ما علمتم فقولوا، وما لم تعلموا فقولوا: الله أعلم، إن الرجل لينتزع الآية فيَخِرُّ بها أبعدَ ما بين السّماء والأرض.

سابعاً: عن عمار بن موسى عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: سئل عن الحكومة؟ قال: من حكم برأيه بين اثنين فقد كفر، ومن فسّر برأيه آية من كتاب الله فقد كفر.

ثامناً: محمد بن علي بن بابويه بسند صحيح عن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال الله جل جلاله: ما آمن بي من فسّر برأيه كلامي، وما عرفني من شبّهني بخلقي، وما على ديني من استعمل القياس في ديني.

تاسعاً: في تفسير الإمام (عليه السلام) قال: أتدرون من المتمسّك بالقرآن الذي له الشرف العظيم؟ هو الذي يأخذ القرآن وتأويله عنّا أهل البيت أو عن وسائطنا السفراء عنا إلى شيعتنا، لا عن آراء المجادلين وقياس الفاسقين، فأمّا من قال في القرآن برأيه فإن اتفق له مصادفة صواب فقد جهل في أخذه من غير أهله، وإن

أخطأ القائل في القرآن برأيه فقد تبوّأ مقعده من النار[١].

عاشراً: مما يروى عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه قال: إنه ليس شيء بأبعد من الرجال من تفسير القرآن. وإنما أراد الله في ذلك أن ينتهوا إلى بابه وصراطه وأن يعيد وهم وينتهوا في قوله إلى طاعته بكتابه والناطقين عن أمره وأن يستنبطوا ما احتاجوا إليه من ذلك عنهم لا عن أنفسهم قال الله عزوجل: **﴿ولو رَدُّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لَعَلِمَهُ الذين يَستنبطونه منهم﴾**[٢].

فأما غيرهم فليس يعلم ذلك أبداً، فإياك وتلاوة القرآن برأيك، فإن الناس غير مشتركين في علمه كاشتراكهم فيما سواه من الأُمور، ولا قادرين عليه ولا على تأويله إلّا من حدّه وبابه الذي جعله الله له.

في هذا الخبر يتضح أن قراءة القرآن أيضاً لابد أن تؤخذ من أهل البيت (عليهم السلام) لا أن تكون برأي القارئ فيستحسن قراءته وطريقته من دون رجوعه إلى طريق صحيح ينتهي به إلى أئمة الهُدىٰ.

والعلّة في ذلك أن تأويل الآيات مرتبط بالقراءة ارتباطاً لا يَنْفَكُّ عنها، فإذا أُخذت القراءة على خلاف مذهب أهل البيت فيكون تأويلها كذلك مخالف لمذهب الحق، لأن القراءة والتفسير والتأويل إنما علمه مودع عند النبي (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته فهم أدرىٰ بما في القرآن وهم حملته وبدُورهم نزل القرآن.

غير أن خلفاء الجور ومن نصب نفسه للمسلمين حاكماً وخليفة، قد أجبر الأُمّة على ترك منهج أهل بيت العصمة، بل وأكثر من ذلك أجبروهم على أخذ علوم الدين من الرواة الفسقة واهل البدع ووعّاظ السلاطين.

في مناقب ابن شهرآشوب أن معاوية قال لابن عباس: إنا كتبنا في الآفاق ننهي عن ذكر مناقب علي، فكُفَّ لسانك عنها. قال: أفتنهانا عن قراءة القرآن.

---

(١) تفسير مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ـ المقدمة.

(٢) النساء / ٨٤.

قال: لا.

قال: افتنهانا عن تأويله؟

قال: نعم.

قال: أفتقرأه ولا نسأل؟

قال: سل عن غير أهل بيتك.

قال: إنه منزل علينا، أفنسأل غيرنا؟ اتنهانا أن نعبد الله عزوجل، فإذاً تهلك الأمّة؟!

لقد ربط ابن عباس التأويل الصحيح بالقرآءة الصحيحة، والقراءة الصحيحة لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الأئمة الهداة، فهم الدليل إلى كتاب الله، وهم النور الذي يُستضاء به، وهذا يعني أن الأمة لو رجعت إليهم لعرفت من أسرار القرآن الشيء الكثير، والذي نطق بفضل أهل البيت (عليهم السلام) ومنزلتهم عندالله، وهذا مما يغيض الأعداء ويؤلمهم كمعاوية وأسياده الذين جاءوا به.

أقول: وبين هاتين المدرستين، توجد مدرسة ثالثة، قد جمعت بين المنهجين؛ إذ جعلت تفسير غوامض الآيات من القرآن بالقرآن، واستدلّت بذلك ـ تعزيزاً لما ذهبت إليه ـ بالأحاديث الواردة عن المعصومين، وقد جرى على هذا الأسلوب صاحب الميزان السيد الطباطبائي، حيث عقد بعد تفسير جملة من الآيات بحثاً روائياً يوضح فيه مدلول الآيات السابقة، فمنها مؤيّدة لما ذهب إليه السيد، وأُخرى معارضة، وربّما ناقش في المعارض منها؛ فإما أن يردّها، وإما أن يرجّح أحدها، وإما أن يردّ الكل بقاعدة التساقط لعدم وجود مرجح لأحدهما.

والمتتبّع لتاريخ التفسير ومناهجه يظهر له أن جملة من علماء الشيعة المتأخرين قد اهتموا في تفسير القرآن بذكر الآيات الواردة فيها أخبار عن طريق المعصومين فقط، دون النظر إلى بقية الآيات وظواهر القرآن. والسبب في ذلك أنهم يرون عدم حجيّة ظواهر الكتاب، وهذه الرؤية مستنبطة من ادعائهم أن

ألفاظ القرآن متينة وبليغة لا سبيل إلى فهمها، فهي فوق حد تصوّر البشر، وأعلى من إدراكاته، لذا ينبغي عدم الخوض فيها، كما أنهم عطّلوا العقل؛ لأنه ليس بحجّة ـ على حدّ زعمهم ـ ولا يمكن الاعتماد عليه لكثرة أخطائه.

وأمّا الاجماع الذي عليه عامة المسلمين، فأُولئك لا يعملون به لإدّعائهم أنه من مبتكرات المذاهب المخالفة للطائفة الإمامية، لذلك اقتصروا على أخبار أهل البيت (عليهم السلام)؛ فإذا ورد عنهم (عليهم السلام) في شأن آية من الآيات، ذكروا الآية في تفاسيرهم وشرحوها وفق الأخبار الواردة فيها، وإذا لم يرد عن أهل البيت شيء في تلك الآية فلا يتعرّضون لها.

هؤلاء الذين سلكوا هذا المسلك هم الأخباريون، وقد برزوا في أواخر القرن العاشر الهجري.

مما لا شك فيه أن القرآن نزل منجماً طيلة ٢٣ سنة، والنبي (صلى الله عليه وآله) كان يلقي على المسلمين كل ما ينزل عليه ليقرؤوه ويحفظوه ويتدارسوه فيما بينهم، ثم بعد ذلك ليكن العمل بأحكامه وأوامره وامتثال نواهيه.

أقول: إن هؤلاء العرب الفصحاء من أبناء الجزيرة العربية الذين اعتنقوا الإسلام ما كانوا يعانون صعوبة في فهم الآيات بحكم بلاغتهم ورقيّهم في العلوم الأدبية وتمرّسهم بأساليب اللغة والفصاحة، لكن مع ذلك التسلط وتلك المقدرة الأدبية والبلاغية فقد نزل القرآن ليكون معجزة عصره، بل إنه تحدى القوم وأبناء القوم إلى يومنا هذا وإلى يوم يبعثون، مع أنه نزل بلغة العرب، وهذا هو سرّ خلوده، ولهذا السرّ افتتن العرب المسلمون به وانطبعوا عليه واهتموا بحفظه بدلاً من تراثهم الأدبي ومساجلاتهم الشعرية.

ولشدة اهتمام الصحابة والمسلمين الأوائل بالقرآن نجد البعض منهم استنسخ القرآن بكامله لنفسه، والبعض الآخر يستنسخ جزءاً أو سورة، وقد عكف الآخرون على حفظه. فالرعيل الأول ما كان يواجه أي صعوبة أو معاناة

في فهم القرآن الكريم وحفظه، كما أن الرعيل الأول هو أعرف من غيره من الأمم اللاحقة في فهم الآيات ومقاصدها وأسباب نزولها، وعامها وخاصها، وناسخها ومنسوخها...أما السبب الذي جعلهم يمتازون عن غيرهم بهذه المعرفة وذاك الفهم فهو كون الرسول (صلى الله عليه وآله) بين ظهرانيهم. فمتى ما احتاجوا إلى توضيح سألوه، ثم إن أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) كانوا يأخذون عنه (صلى الله عليه وآله) بما يفهمون يوم كانت ملكة اللسان عند العرب فطريّة لا تحتاج إلى كتاب أو نقل أو تعلم.

ولمّا اتسعت رقعة الإسلام ودخل الأعاجم فيه، فسدت اللغة بمخالطة الأقوام الأجنبية للعرب وأصبح فهمُ القرآن شيئاً متعذّراً فلابدّ من تفسير.

ولكن هذا لا يمنع من كون بعض ألفاظ القرآن كانت غامضّة حتى على الجيل الأوّل، لكن ذلك لا يشكل مشكلة كبيرة طالما تكفل لهم الرسول (صلى الله عليه وآله) بتوضيح ما خفي أمره أو غمض معناه.

الرسول (ﷺ) أوّل مفسّر

مما تقدّم ظهر أن الرسول (ﷺ) أوّل مفسّر للقرآن، وقد دلّت آيات عديدة على هذا المطلب، منها:

قوله تعالى: **﴿هو الذي بعث في الأُميّين رسولاً منهم يَتلُوا عليهم آياته ويزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة...﴾**(١).

وقوله تعالى: **﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس ما نُزّل إليهم﴾**(٢).

وقوله تعالى: **﴿كما أرسلنا فيكم رسولاً منكم يتلو عليكم آياتنا ويُزكّيكم ويعلّمكم الكتاب والحكمة ويعلّمكم ما لم تكونوا تعلمون﴾**(٣).

وهناك آيات أُخرى، وهكذا كان شأن النبي (ﷺ) وهو الأمين على الشريعة وصاحب الرسالة السماوية، فهو أدرىٰ بما في القرآن وأعلم، وما يقوله وحي يُوحىٰ، فلا ينطق عن الهوى. وعلى هذا نستطيع أن نقول إن للرسول (ﷺ) مدرسةً خاصة به فيها تراث جم لكن لم يرثها منه إلّا عترَته الطاهرة وأبناؤه الكرام البررة.

فالنبي (ﷺ) مؤسس هذه المدرسة، ومعلّمها الأول أمير المؤمنين خِزانة علم النبي ومستودع أسراره وبابه الذي منه يُؤْتىٰ، قال فيه صاحب الرسالة (ﷺ): أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتي الباب.

أقول: ما كان عند الرسول (ﷺ) من علوم وأسرار فقد انتقل إلى وصيّه

---

(١) الجمعة / ٢.

(٢) النحل / ٤٤.

(٣) البقرة / ١٥١.

وخليفته أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فهو وريثه وخازن علمه، وإن قلبه الشريف وعاء علم النبي وينبوع الحكمة ورواء لكل ظامىء.

والأحاديث الواردة في حق علم أمير المؤمنين وفهمه كثيرة جداً، وقد رواها الفريقان، ثم هناك روايات أُخرى في حق العترة الطاهرة التي تؤكّد أن علم النبي وأسراره انتقلت إليهم بالترتيب، وخير دليل على ذلك حديث الثّقلَين، قال (صلى الله عليه وآله):

«إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»(١).

عن أحمد بن حنبل في مسنده قال باسناده عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: إني أوشك أن أُدعى فأُجيب، فإني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبدا، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا بم تخلُفوني فيهما.

وروى ابن عباس في نزول الآية: ﴿**إنما أنت منذر ولكل قومٍ هاد**﴾(٢) عن النبي (صلى الله عليه وآله) قال: أنا المنذر وعلي الهادي، بك يا علي يهتدي المهتدون.

وفي تفسير الطبري بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: لمّا نزلت ﴿**إنما أنت منذر ولكل قوم هاد**﴾ وضع (صلى الله عليه وآله) يده على صدره، فقال: أنا المنذر ولكل قوم هاد، وأومأ بيده إلى منكب الإمام علي (عليه السلام) فقال: أنت الهادي بك يهتدي المهتدون بعدي(٣).

---

(١) أُنظر: كتابنا (شاعر العقيدة)، ص ١٥١ ـ ١٥٢ ط بيروت، وكتابنا (ملامح شخصية الإمام علي) البيت ١٣٩.

(٢) الرعد / ٧.

(٣) تفسير الطبري ١٣ / ٧٢، كفاية الطالب ١٠٩، شاعر العقيدة ص ١٣٢، ملامح شخصية الإمام علي...

الأئمة (عليهم السلام) ورثة الرسول (صلى الله عليه وآله)

وكما بيّنا قبل قليل فإن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد خصّ علمه بأهل بيته، وقد تقدم حديث الثقلين، وهنا نذكر بعض الروايات لتوضح أن المدرسة التي أسسها النبي (صلى الله عليه وآله) إنما مُعلّموها هم المعصومون من أهل بيته الكرام، الذين ورثوا من جدهم علمَه وفهمَه وأسرارَه وحكمته وخلقه...

عن البصائر بسند صحيح عن أبي الصباح قال: والله لقد قال جعفر بن محمد (عليه السلام): إن الله علّم نبيّه (صلى الله عليه وآله) التنزيل والتأويل، قال: فعلّم رسول الله (صلى الله عليه وآله) علياً (عليه السلام) قال: وعلّمنا والله[1].

عن أبي خالد الواسطي عن زيد بن علي (عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): ما دخل رأسي نوم ولا غمض على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) حتى علمت من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ما نزل به جبرئيل في ذلك اليوم من حلال أو حرام أو سُنّة أو أمر أو نهي، وفيما نزل، وفيمن تنزل. فخرجنا فلقينا المعتزلة فذكرنا ذلك لهم فقالوا: إن هذا الأمر عظيم، كيف يكون هذا وقد كان أحدهما يغيب عن صاحبه، فكيف يعلم هذا؟ فرجعنا إلى زيد فأخبرناه بردهم علينا، فقال: كان يتحفظ على رسول الله (صلى الله عليه وآله) عدد الأيام التي غاب بها، فإذا التقيا قال له رسول الله (صلى الله عليه وآله): يا علي، نزل عَلَيَّ في يوم كذا وكذا وكذا حتى يعدها عليه إلى اليوم الذي وافى فيه. فأخبرناهم بذلك[2].

الكليني باسناده عن سلمة بن محرز قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: إن من علم ما أُوتينا تفسير القرآن وأحكامه، وعلم تغيير الزمان وحدثانه، إذا أراد

---

(١) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ص ١٥، ط ٢، قم ١٣٧٥ هـ

(٢) المصدر السابق ص ١٥.

الله بقوم خيراً أسمعهم ولو أسمع من لم يسمع لَوَلّىٰ معرضاً كأن لم يسمع، ثم أمسك هنيئة، ثم قال: ولو وجدنا أوعية أو مستراحاً لقلنا، والله المستعان[١].

عن عبد الأعلى مولى آل سام قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: والله إني لأعلم كتاب الله من أوّله إلى آخره كأنّه في كفّي، فيه خبر السماء وخبر الأرض وخبر ما كان، وخبر ما هو كائن، قال الله عزوجل: **﴿فيه تبيان كل شيء﴾**[٢].

عن عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: قال تعالى: **﴿قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يَرتَدَّ إليك طَرفُك﴾**[٣].

قال: ففرّج أبو عبدالله (عليه السلام) بين أصابعه فوضعها في صدره، ثم قال: وعندنا والله علم الكتاب كلّه[٤].

عن بريد بن معاوية قال: قلت لأبي جعفر (عليه السلام): **﴿قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب﴾**[٥] قال: إيّانا عنىٰ، وعليٌّ أوّلنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي (صلى الله عليه وآله)[٦].

عن إبراهيم عن أبيه عن أبي الحسن الأوّل (عليه السلام) قال: قلت له: جعلت فداك، أخبرني عن النبي (صلى الله عليه وآله) ورث النبيين كلّهم؟ قال: نعم، قلت: من لدن آدم حتى انتهى إلى نفسه؟ قال: ما بعث الله نبياً إلّا ومحمد (صلى الله عليه وآله) أعلم منه، قال: قلت: إن عيسى ابن مريم كان يحيي الموتى بإذن الله، قال: صدقت وسليمان بن داوود كان يفهم منطق الطير، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقدر على هذه المنازل، قال:

---

(١) الكافي ١ / ٢٢٩.

(٢) الكافي ١ / ٢٢٩.

(٣) النمل / ٤٠.

(٤) الكافي ١ / ٢٢٩.

(٥) الرعد / ٤٣.

(٦) الكافي ١ / ٢٢٩.

فقال: إنّ سليمان بن داود قال للهدهد حين فقده وشكّ في أمره: **﴿فقال مالي لا أرى الهدهد أم كان من الغائبين﴾**(١) حين فقده، فغضب عليه فقال: **﴿لأُعذّبنه عذاباً شديداً أو لأذبحنّه أو ليأتينّي بسلطان مبين﴾**(٢) وإنما غضب لأنه كان يدلّه على الماء، فهذا وهو طائر قد أُعطي ما لم يعط سليمان وقد كانت الريح والنمل والإنس والجن والشياطين والمردة له طائعين، ولم يكن يعرف الماء تحت الهواء، وكان الطير يعرفه. وإنّ الله يقول في كتابه: **﴿ولو أنّ قرآناً سيّرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلّم به الموتى﴾**(٣) وقد ورثنا نحن هذا القرآن الذي فيه ما تسيّر به الجبال وتقطّع به البلدان وتحيى به الموتى، ونحن نعرف الماء تحت الهواء، وإنّ في كتاب الله لآياتٍ ما يراد بها أمرٌ إلا أن يأذن الله به مع ما قد يأذن الله مما كتبه الماضون، جعله الله لنا في أُمّ الكتاب إن الله يقول: **﴿وما من غائبة في السّماء والأرضِ إلّا في كتاب مبين﴾**(٤) ثم قال: **﴿ثم أورَثنا الكتابَ الّذين اصطفَينا من عبادنا﴾**(٥). فنحن الذين اصطفانا الله عزوجلّ وأورثنا هذا الذي فيه تبيانُ كُلّ شيء(٦).

وعن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء(٧).

وفى تفسير البرهان بإسناده عن أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: إن عبدالله بن عباس جاءه (عليه السلام) يسأله عن تفسير القرآن، فوعده بالليل فلما حضر قال: ما

---

(١) النمل / ٢٠.
(٢) النمل / ٢١.
(٣) الرعد / ٣١.
(٤) النمل / ٧٥.
(٥) فاطر / ٣٢.
(٦) الكافي ١ / ٢٢٦.
(٧) المصدر السابق ١ / ٢٢٨.

أوّل القرآن؟ قال: الفاتحة. قال: وما أوّل الفاتحة؟ قال: بسم الله. قال: وما أوّل بسم الله؟ قال: بسم. قال: وما أوّل بسم؟ قال: الباء، فجعل (عليه السلام) يتكلّم في الباء طول الليل، فلما قرب الفجر قال: لو زادنا الليل لزدنا[١].

وفي حديث آخر عنه (عليه السلام) قال: لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً في تفسير فاتحة الكتاب[٢].

هذه جملة من الروايات، وتركنا التفصيل تجنّباً للإطالة.

لمّا كان أهل البيت (عليهم السلام) هم ورثة النبي (صلى الله عليه وآله) في علمه وخلقه وإيمانه وتقواه، وهم علماء الأُمّة وسادات القوم، في بيوتهم نزل الكتاب، وهبط الوحي بتطهيرهم وتنزيههم، وأشار إليهم الذكر الحكيم في كونهم عدل الكتاب، وأنهما لا يفترقان حتى يردا الحوض...لمّا كان أهل البيت هذا شأنهم فلابدّ من الرجوع إليهم، ويتعسّر علينا فهم آيات اللّه المباركات .

لمعرفة تفسير الآيات لابدّ من الرجوع أوّلاً إلى النصوص المأثورة عن النبي (صلى الله عليه وآله) ثم الرجوع إلى الأخبار الواردة عن آل بيت العصمة (عليهم السلام) لأنهم ـ كما عرفت ـ الأُمناء على الدين ووارثي العلم بعد النبي، وإن قولهم حجّة، إذا ثبت الصدور عنهم أُخذ بقولهم، بل حتى لو لم يكن قطعِيَّ الصدور وإنّما دلّ عليه خبر الثقة، الجامع لشرائط الحجّية، أُخذ به، والعلّة في ذلك أن العمل بخبر الواحد الثقة، قد أطبق على العمل به كافة علماء الشيعة الأُصوليين، خاصة إذا كان وارداً في الأحكام الشرعية، أو كان موضوعاً قد رتب الشارع عليه حكماً شرعياً. وبلفظ آخر: إن العمل بخبر الثقة إنّما كان لوجوب ترتيب الآثار عليه عند الجهل بالحكم الواقعي.

وكما تعلم فإن الكتاب وإن كان قطعي الصدور، إلّا أن فيه عمومات كثيرة

---

(١) تفسير البرهان ١ / ٢.

(٢) تفسير البرهان ١ / ٣.

بحيث لا يمكن القطع بأن الحكم الواقعي طبق تلك العمومات.

وربّما يُشكل البعض فيقول: إن سيرة علمائنا قد استقرت على حجّية ظواهر الكتاب. جوابه: صحيح أن سيرة العقلاء كانت كذلك، إلا أن ذلك مقيد بشرط عدم ورود قرينة مانعة تصرف ظواهر الكتاب عن العمومات إلى معانٍ غيرها. وهذا يقتضي تخصيص تلك العمومات من الكتاب. فإذا افتقدنا المخصّص، ألجأنا المقام إلى خبر الواحد الثقة، الذي قام الدليل على حجّيته، فيكون مخصّصاً لعمومات الكتاب.

وقد خالف ذلك جمع من علماء السنة، حيث لم يروا لخبر الواحد تخصيصاً لعموم الكتاب[1].

ثم نقول: إن سيرة الصحابة وعلمائنا الأوائل في تفسير القرآن إنّما هي اعتمادهم أوّلاً على الروايات الصادرة من المعصوم، فهذا أمير المؤمنين (عليه السلام) وابن عباس، وعبدالله بن مسعود، وغيرهم من الصحابة كانوا يفسّرون القرآن كما أخبرهم الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهكذا الأئمة (عليهم السلام) كانوا يفسّرون الآيات بما علموه وما سمعوه من آبائهم عن النبي (صلى الله عليه وآله). حتى ان البعض نسب للإمام الحسن العسكري تفسيراً سُمّي به.

أمّا أصحاب الأئمة فإن كتب التراجم تذكر لهم العديد من المصنّفات في التفسير والتأويل وعلوم القرآن؛ وقيل: إن أوّل من فسّر القرآن من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) هو أبو حمزة الثّمالي من حواري الإمام علي بن الحسين زين العابدين(عليه السلام)[2] ثم تفسير علي بن فرات.

---

(١) من أراد الزيادة في التفصيل فليراجع أُصول الأحكام للآمدي ٢ / ٤٧٠.

(٢) قال العلامة الحلي في الخلاصة، باب ما صدر بالآل، في آل أبي صفيّة: نقلاً عن الإمام الرضا(عليه السلام) قال في شأن أبي حمزة الثمالي:

هو في زمانه كسلمان الفارسي في زمانه، وذلك أنه خدم أربعة منّا عليّ بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وبرهة من عصر موسى (عليهم السلام).

أنظر الخلاصة.

ومن التفاسير التي اعتمدت الرواية وما ورد عن المعصوم من أخبار تفيد التخصيص لعمومات الكتاب أو تقيد مطلقاته: تفسير العياشي، وتفسير علي بن إبراهيم، وتفسير مجمع البيان للطبرسي، وتفسير الصافي للفيض الكاشاني، وتفسير البرهان للسيد هاشم البحراني. هؤلاء وغيرهم اعتمدوا على الأخبار الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) في تفسيرهم للآيات المباركة، وهذه الطريقة بحد ذاتها تعدّ مدرسة، أو قل: إنها امتداد لمدرسة الرسول (صلى الله عليه وآله). وقد عرفت أن هذه المدرسة لها شأن عظيم في نقل تراث أهل البيت (عليهم السلام) إلينا من خلال سلسلة الرواة، وقد دأب علماء الرجال في تنقيح الرجال السند لئلّا يترتب حكم شرعي على رواية ضعيفة أو مخدوشة السند. وما قام به علماؤنا يعد بنفسه عملاً شريفاً، بل هو مهم في نتائجه لأن عليه التعويل.

وقد مرّ أن مادة الفقيه في الاستنباط القرآن والسنّة، أي الروايات والنصوص الواردة عن أئمة الهُدىٰ (عليهم السلام)، فلو لم يكن الفقيه بصيراً بعلم الرجال ولا ممارساً له ـ ولو بمقدار الموارد التي يستنبط منها الأحكام ـ فإنه لا يصدق عليه أنه فقيه أو مجتهد، لأنك عرفت ـ في المقدمة ـ أن من لوازم المجتهد ـ أو من مقدمات الاجتهاد ـ المعرفة باللغة والنحو والصرف والبلاغة و... و... ثم المعرفة بعلم الرجال، وتفسير القرآن وتأويله ومعرفة الناسخ منه ومنسوخه...الخ. وهذه الفنون إذا كانت تروى لنا بأسانيد تنتهي إلى المعصومين فلابد من التثبّت من تلك الأسانيد قبل الاتكاء على المرويات.

وبالتالي نقول: إن لعلم الرجال دوراً مهماً في التفسير، لكن هذا الدور لم يتضح بصورة منفصلة، كما لم يهتدِ إليه الكثير من الكتّاب، فافهم.

وقبل أن نختم هذا الفصل أذكر نموذجاً يثبت عملية الوضع في شأن القرآن وفضله، وتجرّؤ البعض على الرسول (صلى الله عليه وآله) والافتراء عليه:

قيل لأبي عصمة: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضل سور القرآن، سورة سورة؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن اسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة.

وقال القرطبي: قد ذكر الحاكم وغيره من شيوخ المحدّثين: إنّ رجلاً من الزّهاد انتدب في وضع أحاديث في فضل القرآن وسوره، فقيل له: لِمَ فعلت هذا؟ فقال: رأيت الناس زهدوا في القرآن فأحببت أن أُرغّبهم فيه، فقيل: فإنّ النبي (صلى الله عليه وآله) قال: مَن كذَب عليّ متعمّداً فليبتوّأ مقعده من النار. فقال: أنا ما كذّبت عليه إنّما كذبت لَهُ[1].

أقول: وهكذا استطاع أن يبرر عمل كل كذّاب مفترٍ طالما تحقق عملية الوضع أهدافاً كبيرة لأجهزة الحكم الفاسد والطغاة...!

نعم، كثير من الوضّاع ومفتعلي الأحاديث والمناقب من الزّهاد وأهل العبادة، وإن علماء الجمهور ليفتخرون بهكذا نماذج ويقدّسونها...! وكأنما أعيت بهم الطرق وانغلقت أمامهم الأبواب، ولم يكن للصدق مجال في بيان سيرة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) وعظمة القرآن، حتى الجأهم المقام إلى الكذب والافتراء...! أيّ زهد هذا، وأيّ عقل يستسيغ هذه المبررات الساذجة والآراء السقيمة؟! إنه لا يقبلها إلا معتوه أو من أُصيب بعقله.

في هذه الموارد ـ وما أكثرَها ـ نحتاج إلى علم الرجال ليعرّي زيف هؤلاء الزهّاد والعباد والمندسّين تحت ستار العلم والعلماء والمحدّثين، هنا نحتاج إلى الرجالي ليعمل قاعدة الجرح أو التعديل، فيكشف لنا حقيقة الراوي والمفسّر.

---

(١) التذكار للقرطبي ص ١٥٥ و١٥٦.

الفصل الرابع

أهمّيّة علم الرّجال في التاريخ

* تمهيد
* من يكتب التاريخ
* الرّسول يحذّر المسلمين
* من صفحات الوضّاعين
* فتوىٰ علماء الجمهور...
* سبب الوضع والافتراء على الرسول (صلى الله عليه وآله)
  ١ ـ الأغراض السياسية
  ٢ ـ الأحزاب المناوئة لأهل البيت (عليهم السلام)
  ممّنْ ناصرَ معاوية ووضع له الأحاديث تقرّباً
  ٣ ـ الإسرائيليّات
  ٤ ـ حركة الزندقة...اعتراف صريح
  ٥ ـ المصالح الماديّة
* تاريخنا وأعلام الكذب
* كبار الفسقة عند علماء الجمهور في ميزان الوثاقة
* صياغة التاريخ وتقسيماته
* دور علم الرّجال في التاريخ

الفصل الرابع
أهميّة علم الرّجال في التاريخ

تمهيد

التاريخ يعني ما مضى من أحداث أمّة من الأمم، وما فيه من مآثر أخلاقية وسنن اجتماعية وشخصيات آثرت الحياة السياسية فبنت لها صرحاً مميزاً عن الآخرين.

وطبيعي أن كل أمّة تفتخر بماضيها، وتعتز بتراثها الذي ورثته من آبائها وأجدادها، والسبب في ذلك أن حياة كل أمّة ومجتمع متقوّمة بالماضي، وإن حاضرها امتداد لما سبق، وإن عناصر القوّة والحركة تُستمد من تجارب الماضين؛ فهي خير وسيلة لتطوير الحاضر وتشييد بنائه الشامخ.

مَنْ يكتب التاريخ

لو تجاوزنا تاريخ الأمم والأديان، واقتصرنا على تاريخنا الإسلامي، فإن من الواجب أن نتعرف على الرجال الذين دوّنوا تاريخنا طيلة أربعة عشر قرناً، كما أن علينا أن نسأل عن أهم الشروط والمواصفات التي ينبغي أن يتحلّى بها كل مَنْ يكتب التاريخ.

من بواعث الاعتزاز والافتخار أن تملك الأمّة الإسلامية تاريخاً واسعاً وسجلاً حافلاً بالأحداث لا نظير له عند الأمم الأخرى، لكن مع هذا التراث الجم، فقد نطالع كثيراً من صور الماضي المحرّف الذي سجّلته أقلام المندسّين

والمنتحلين للإسلام من اليهود والزنادقة وغيرهم، كما أن الذي وصلنا لا يعدو في كونه تاريخ الحكّام والسلاطين والطغاة وأُمراء الجور. ولو بحثنا في سمات هذا التاريخ المدوّن لوجدنا أبرزها تتمثّل بالطائفية والتزلّف للحكام والأُمراء، والكذب والافتراء على الرسول (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته الكرام وإخفاء سيرتهم وفضائلهم، بل انتحال تلك المآثر والفضائل لأعدائهم ومخالفيهم.

فالرجال الذين دوّنوا التاريخ، الكثيرون منهم لا يتحلّون بالنزاهة، ولا يحكّمون الوِجدان والضمير، بل يسوقون الأحداث حيثما شاءت الظروف السياسية، أو المصالح الشخصية والعواطف المذهبية، والتعصب للقومية التي حاربها الإسلام، لهذا فإن المؤرخ كان ينظر إلى الأحداث من زاوية ضيّقة، بالإضافة إلى العوامل والمؤثّرات المتحكّمة فيه.

الحقائق التي نسعى من أجلها قد ضاعت بين تلك الأخبار والتلفيقات، وأصبح من العسير أن نَحصُل على تاريخ نزيه لفترة من الفترات طالما أن التاريخ الذي كتب هو التاريخ السياسي، لأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهاز الحاكم والسياسة القائمة.

فالمؤرخ لا يسجّل إلا الصورة المحبّبة لأُولئك الرموز الحاكمة وإن كان ما يسطره مخالفاً للواقع ولعقيدته.

فليس عجباً أن نرى المؤرخ يهتم بمسألة أو زاوية ليست ذات بال ويترك أهم المسائل أو الزوايا التي لها دور كبير في مجريات الحياة، كأن يهتم المؤرخ بعدد جواري الخليفة وغلمانه وألوان الطعام ومجالس اللهو والطرب والشراب والغناء و... ثم يهمل جوانب أُخرى تكاد تكون في غاية الأهمية كالحديث عن دَور الأئمة وأهل البيت، وجور الخلفاء وظلمهم لبني هاشم، والأحزاب المعارضة، وأساليب القمع، ودَور الشخصيات السياسية التي هزّت عرش الطغاة... كل ذلك يحاول المؤرخ أن يغض الطرف عنه ويتعامى أمام الأموال التي

يسيل لها لعاب أهل الزور والبهتان.

وكيفما كان فإن هكذا تاريخ لا يمكن الاعتماد عليه، بل لابد من دراسته والتدقيق فيه ومناقشة الآراء وكشف المتناقض منها، وبلفظ آخر: ينبغي التعامل مع تلك النصوص بحذر وحيطة.

أما الشروط التي ينبغي أن يَتَحلّى بها كاتِبُ التاريخ، فأهمُّها أن يجرد نفسه من كل تعصب قومي أو مذهبي أو سياسي، وينسلخ من عواطفه وميوله ومحاباته، كما ينبغي أن يكون أميناً دقيقاً في تصوير الأحداث، بعيداً عن المؤثرات الخارجية والانفعالات النفسية، واسع الاطلاع، بعيد المدى، مهذباً في لسانه وقلمه، وأن يستوعب كل الأحداث صغيرها وكبيرها، متتبعاً أسبابها ونتائجها والشخصيات المؤثّرة فيها، وأن يقف موقفاً محايداً في كل ما يصدره من حكم تاريخي.

هكذا ينبغي للمؤرخ، لكن أنّى لنا ذلك وقد حُرِّف تاريخنا الإسلامي بشكل مُذهل، بل حتى السنن قد أصابها من التحريف الشيء الكثير.

قال الشافعي بسنده عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم قال: كل سنن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد غيرت حتى الصلاة(١).

وفي صحيح الترمذي وجامع بيان العلم وطبقات ابن سعد عن الزهري قال: دخلنا على أنس بن مالك بدمشق، وهو وحده يبكي، قلت: ما يبكيك؟ قال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة وقد ضيعت(٢).

وعبارة أنس واضحة، في أن القوم ضيّعوا كل شيء، بل هو أحدهم قد ضيّع كل شيء سوى الصلاة ولا يعلم هل تقبل منه أم لا...!

---

(١) كتاب الأم ١ / ٢٠٨.

(٢) صحيح الترمذي ٣ / ٣٠٢، جامع بيان العلم ٢ / ٢٤٤، ضحى الاسلام ١ / ٣٦٥.

وأجلى صورة في اعتراف القوم بأنهم ضيعوا السنن والمأثور من سيرة النبي (صلى الله عليه وآله) قولُ عِمران بن الحُصَين لمّا صلّى خلف أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، أخذ بيد مطرف بن عبدالله وقال: لقد صلى صلاة محمد، ولقد ذكّرني صلاة محمد (صلى الله عليه وآله)(١).

وهذا يعني أن القوم تركوا سنّة النبي (صلى الله عليه وآله) واتبعوا سنّة الشيخين، وجاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ليعيد إلى المسلمين سنّة النبي (صلى الله عليه وآله) ويؤكد عليها، حيث أنه اقتفى أثر الرسول منذ يومه الأول وتابع السنّة قبل غيره ولم يتركها إلى آخر لحظة من عمره الشريف، وقد جاء ابن عباس ليقول كلمته المشهورة في حق علي والقوم الذين سبقوه: «اللهم العنهم، قد تركوا السنّة من بغض علي»(٢).

فالذين تركوا السنة هم الذين يتحمّلون مسؤولية انحراف الأمّة، لأنهم فتحوا باب الافتراء على الرسول (صلى الله عليه وآله) والكذب عليه، وفي عصرهم راج سوق الوضع والانتحال وبرزت أسماء وأماكن وأحداث لم تكن معروفة من قبل. وازدهرت فيما بعد حركة الزندقة بسعي من الحكّام الأمويين وعلى رأسهم معاوية بن أبي سفيان الذي أراد محو الدين ودفن اسم سيد المرسلين، إليك ما ذكره المسعودي وابن أبي الحديد وغيرهما في شأن معاوية.

...قال مطرف بن المغيرة بن شعبة وفدتُ مع أبي المغيرة إلى معاوية، فكان أبي يأتيه يتحدث عنده ثم ينصرف إليّ فيذكر معاوية ويذكر عقله ويعجب مما يرى منه، إذ جاء ذات ليلة فامسك عن العشاء، فرأيته مغتماً،

---

(١) سنن البيهقي ٢ / ٦٨، أنساب الأشراف ٢ / ١٨٠، كنز العمال ٨ / ١٤٣، صحيح البخاري ١ /١٩١.

(٢) سنن البيهقي ٥ / ١١٣، وسنن النسائي ٥ / ٢٥٣، ثم انظر: تعليقة السندي على هامش سنن النسائي من نفس الصفحة.

فانتظرته ساعة، وظننت أنه لشيء حدث فينا أو في عملنا، فقلت له: مالي أراك مغتماً منذ الليلة؟ قال: يا بني، إني جئت من عند أخبث الناس، قلت له: وما ذاك؟ قال: قلت له وقد خلوت به: إنك قد بلغت مُناك يا أمير المؤمنين، فلو أظهرت عدلاً وبسطت خيراً فإنك قد كبرت، ولو نظرت إلى إخوتك من بني هاشم فوصلت أرحامهم فوالله ما عندهم اليوم شيء تخافه، فقال لي: هيهات هيهات!!

مَلك أخو تيم فعدل وفعل ما فعل، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره، إلاّ أن يقول قائل: أبوبكر.

ثم ملك أخو عَدِيٍّ، فاجتهد وشمر عشر سنين، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره، إلاّ أن يقول قائل: عمر.

ثم ملك أخونا عثمان فملك رجل لم يكن أحد في مثل نسبه، فعمل ما عَمِل وعُمِل به، فوالله ماعدا أن هلك فهلك ذكره، وذكر ما فعل به.

وإن أخا هاشم يُصرَخ به في كل يوم خَمسَ مرات: أشهد أن محمداً رسول الله، فأي عمل يبقى مع هذا لا أمّ لك؟ والله إلا دفناً دفناً...[(١)].

أقول: لهذا أمر المأمون عام ٢١٢ هـ أن يُلعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر في كل الأمصار، وأن ينادى أن برئت الذمة من أحد من الناس ذكر معاوية بخير...الخ.

هذه صورة من زندقة معاوية ومحاولتهِ لهدم الدين!

ومن مظاهر الزندقة ما ذكره الجاحظ قال: خطب الحجاج بن يوسف الثقفي بالكوفة فذكر الذين يزورون قبر رسول الله (ﷺ) بالمدينة؛ فقال: تباً لهم، إنما يطوفون بأعواد ورِمّة بالية، هلّا طافوا بقصر أمير المؤمنين عبد الملك؟ ألا يعلمون أن خليفة المرء خيرٌ من رسوله؟!

وفي ذلك يقول المبرّد: إن ذلك مما كفَّرت به الفقهاءُ الحجاجَ. وأنه قال

---

(١) مروج الذهب ٣ / ٤٥٤، شرح النهج لابن أبي الحديد ١ / ٤٦٣ ط دار احياء التراث العربي.

ذلك والناس يطوفون بالقبر...[(١)].

ومما يؤكد زندقة بني أُميّة وكفرهم، ما نقله التاريخ عن الوليد بن يزيد أنه استفتح بالقرآن الكريم فخرج له قوله تعالى: **﴿واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد من ورائهم جهنّم ويُسقىٰ مِن ماءٍ صديد﴾**.

فرمى المُصحَفَ الشّريفَ بالسهم وهو يقول:

تهددني بجبار عنيدٍ ... فها أنا ذلك جبار عنيدُ

إذا ما جئت ربك يوم حشر ... فقل يا رب خرّقني الوليدُ[(٢)]

هناك شواهد كثيرة تملأ مجلّدات على كفر بني أُميّة وانحرافهم، وقد أعرضنا عن ذكرها لمناسبة أُخرى.

فهؤلاء الذين يتربّصون الدوائر لهدم الإسلام، من الطبيعي أن يحرّفوا الدين وسنّة سيد المرسلين، وشأنهم في ذلك شأن الأمم السابقة والأقوام الغابرة، وقد أشار المولى سبحانه وتعالى في قوله العزيز إلى ما يحدث في هذه الأمّة من التحريف والتبديل ودس ما ليس من السنة في السنة، والكذب على الرسول (صلى الله عليه وآله)، وكتمان الحق، وهم في ذلك يتبعون من سبقهم حذو النعل بالنعل، قال تعالى: **﴿أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرّفونه من بعدما عقلوه وهم يعلمون﴾**[(٣)].

وقال تعالى: **﴿ولا تَلبِسوا الحق بالباطل وتَكتُموا الحقَ وأنتم تعلمون﴾**[(٤)].

وقال تعالى: **﴿إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً أُولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ولا يكلّمهم الله يوم القيامة**

---

(١) الكامل للمبرد ١ / ٢٢٢ ط النهضة، مصر البداية والنهاية ٩ / ١٣١، سنن أبي داود ٤ / ٢٠٩.

(٢) مروج الذهب ٣ / ٢١٦، الحور العين ١٩٠.

(٣) البقرة / ٧٥.

(٤) البقرة / ٤٢.

ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم﴾[١].

وهناك آيات أُخر في ذلك، ثم جاءت السنة لتؤكد ما ورد في القرآن الكريم؛ من أن هذه الأمّة كبقية الأمم فيها من يكذب على الله وعلى رسوله، ويغيّر ويحرّف ويبدّل السنة. قال (ﷺ): لتركبن سنن من كان قبلكم حلوها ومرّها. فتح الباري ١٧ / ٦٣ وسنن ابن ماجة حديث ٣٩٩٤ وكنز العمال ١٢٣/١١.

وفي صحيح البخاري قال (ﷺ): لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً ذراعاً حتى لو دخلوا جُحر ضبّ تبعتموهم. قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟[٢]

وفي صحيح الترمذي والحاكم في المستدرك، قال (ﷺ): ليأتين على أمّتي ما أتى على بني اسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان في بني إسرائيل من أتى أمّة علانية لكان في أمتي من فعل ذلك[٣].

وفي مجمع الزوائد قال (ﷺ): ليحملنّ شرار هذه الأمّة على سنن الذين خلوا من قبلهم، أهل الكتاب، حذو القذة بالقذة[٤].

وفي إكمال الدين عن جعفر بن محمد الصادق عن آبائه عن الرسول (ﷺ) قال (ﷺ): كل ما كان في الأمم السالفة فإنه يكون في هذه الأمة مثله، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة[٥].

هذه جملة من الروايات ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر.

---

(١) البقرة / ١٧٤.

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ١٧ / ٦٣ من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، مسند أحمد ٣ / ٩٤، صحيح مسلم ١٦ / ٢١٩ من كتاب العلم.

(٣) سنن الترمذي ١٠ / ١٠٩ أبواب الايمان، الدر المنثور للسيوطي ٤ / ٦٢ في تفسير الآية **﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا﴾** عن المستدرك.

(٤) مجمع الزائد ٧ / ٢٦١، ومسند أحمد ٤ / ١٢٥.

(٥) اكمال الدين للصدوق ٥٧٦ ط طهران ١٣٩٠.

الرّسول يحذّر المسلمين

النبي (صلى الله عليه وآله) يعلم ما سيجرى من بعده، لهذا لم يترك الحبل على الغارب، فبعد أن كشف عن النوايا الخبيثة، وحِرْصِ البعض من الصحابة والمنافقين على هدم الدين في أي فرصة مواتية، أخذ (صلى الله عليه وآله) يحذّر الناس من قول الزور والافتراء عليه والكذب المتعمّد على أهل بيته، من ذلك ما رواه البخاري باسناده عن ربعي بن حراش قال: سمعت علياً يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): لا تكذبوا عليّ، فإنّه من كذب عليّ فليلج النار(١).

وروى البخاري باسناده عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه قال: قلت للزبير: إنّي لا أسمعك تحدّث عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما يحدّث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: من كذب عليّ فليتبوّأ مقعده من النار(٢).

وروى عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: ستكثر بعدي القالة عليّ.

وروي عن الصادق (عليه السلام): إنه قال: إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذّاب يكذب علينا، فيُسقط صدقنا بكذبه.

وقال (عليه السلام) ان المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله تعالى ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا وسنة نبيّنا (صلى الله عليه وآله)(٣).

---

(١) صحيح البخاري ١ / ٣٥، المكتبة الإسلامية، ط استنبول ١٩٨١م، صحيح مسلم ١ / ١ الحديث الأول.

(٢) صحيح البخاري ١ / ٣٥، صحيح مسلم ١ /٢ المقدمة، الحديث ٢ و٣ و٤ ط ١، ١٩٥٥م.

(٣) رجال الكشي ١ / ١٩٥.

عن يونس قال: وافيت العراق فوجدت قطعة من أصحاب أبي جعفر، وأصحاب أبي عبدالله (عليه السلام) متوافرين فسمعت منهم، وأخذت كتبهم وعرضتها من بعد على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) فأنكر منها أحاديث كثيرة، أن تكون من أحاديث أبي عبدالله (عليه السلام)، وقال: إن أبا الخطاب كذَب على أبي عبدالله (عليه السلام) لعن الله أبا الخطاب. وكذلك أصحاب أبي الخطاب يدسون من هذه الأحاديث إلى يومنا هذا في كتب أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام) فلا تقبلوا علينا خلاف القرآن[١].

عن الكليني بسنده عن سليم بن قيس الهلالي قال: قلت لأمير المؤمنين (عليه السلام): إني سمعتُ من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن نبي الله (صلى الله عليه وآله) أنتم تخالفونهم فيها وتزعمون أن ذلك كله باطل، أفترى الناس يكذبون على رسول الله (صلى الله عليه وآله) متعمّدين ويفسّرون القرآن بآرائهم؟

قال: فأقبل عليّ فقال: قد سألت فافهم الجواب، إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً وصدقاً وكذباً وناسخاً ومنسوخاً وعاماً وخاصاً ومحكماً ومتشابهاً وحفظاً ووهماً، وقدْ كذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) على عهده حتى قام خطيباً فقال: أيّها الناس، قد كثرت عليّ الكذّابة، فمن كذب علي متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار. ثم كذب عليه من بعده، وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس:

رجل منافق يظهر الإيمان متصنّع بالإسلام يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) متعمّداً، فلو علم الناس أنه منافق كذّاب لم يقبلوا منه ولم يصدّقوه، ولكنهم قالوا: هذا قد صحب رسول الله (صلى الله عليه وآله) ورآه وسمع منه، وأخذوا عنه وهم لا يعرفون حاله. وقد أخبر الله عن المنافقين بما أخبر

---

(١) رجال الكشي ١ / ١٩٥.

ووصفهم بما وصفهم، فقال عـزّوجلّ: **﴿وإذا رأيتهم تُعجبك أجسـامُهم وأن يقولوا تسمع لقولهم﴾** ثم بقوا بعده فتقرّبوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان فولّوهم الأعمال، وحملوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم الدنيا، وإنّما الناس مع الملوك والدنيا إلّا من عصم الله، فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله (صلى الله عليه وآله) شيئاً لم يحفظه على وجهه ووهم فيه فلم يتعمّد كذباً، فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه ويقول: أنا سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلو علم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو أنه وهم لرفضه.

ورجل ثالث: سمع من رسول الله (صلى الله عليه وآله) شيئاً أمر به ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فـحفظ مـنسوخه ولم يحفظ الناسخ فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع: لم يكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يرَ بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع لم يزد فيه ولم ينقص منه، وعلم الناسخ من المـنسوخ فـعمل بـالناسخ ورفض المنسوخ.

فإنّ أمر النبي (صلى الله عليه وآله) مثل القرآن ناسخ ومنسوخ وخاص وعام ومحكم ومتشابه...الخ[1].

---

(١) الكافي ١ / ٦٢ باب اختلاف الحديث، الحديث الأول.

من صفحات الوضّاعين

مع اهتمام الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) بأمّته، وسعيه المتواصل في تهذيب النفوس، وتقويم ما اعوجّ من السلوك، والترغيب في الخيرات، والترهيب من عقاب الله سبحانه وتعالى، فإن النفوس المريضة أصرّت على تحقيق أطماعها ولو بالكذب والافتراء على الله وعلى الرسول...!

وإليك جملة من الأخبار والأحاديث المكذوبة على الرسول (صلى الله عليه وآله) والتي تشكل زاوية من زوايا تاريخنا المزيّف، وتكشف في الوقت نفسه بعض صفحات الوضّاعين.

من ذلك: ما أخرجه ابن عساكر في تاريخه بسنده[١] عن أنس عن علي ابن أبي طالب (عليه السلام) قال: قال لي رسول الله (صلى الله عليه وآله): إنّ الله أمرني أن أتخذ أبابكر والداً، وعمر مشيراً، وعثمان سيّداً، وأنت يا علي صهراً. أنتم أربعة، قد أخذ الله لكم الميثاق في أمّ الكتاب لا يحبّكم إلّا مؤمن تقي، ولا يبغضكم إلّا منافق شقي، أنتم خلفاء نبوّتي وعقد ذمّتي، وحجّتي على أمّتي[٢].

قال الخطيب البغدادي في تاريخه: هذا الحديث منكر جداً، لا أعلم من رواه بهذا الإسناد إلا ضرار بن سهل وعنه الغباغبي، وهما جميعاً مجهولان[٣].

ومثل ذلك ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: خبر باطل، ولا يدرى من ذا الحيوان: ضرار بن سهل[٤].

---

(١) تركنا الإسناد خوف الإطالة فمن أراد فليراجع.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤ / ٢٨٦ و٧ / ٢٨٦.

(٣) تاريخ بغداد للخطيب ٩ / ٣٤٥.

(٤) ميزان الاعتدال ١ / ٤٧٢.

لا يخفى على أدنى باحث كذب هذا الحديث، وأنا لا أريد أن أبيّن أو أنقد أو أشرح بل ألفت نظر القارئ إلى أن الذي وضع هذا الحديث المكذوب قد نسي الأحاديث الصادرة عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) في صدد الأشخاص الذين كرّمهم بالصفات المتقدّمة، فقد وصف (صلى الله عليه وآله) عمه أبا طالب بالوالد والأب والناصر والمحامي والمعين والكفيل و... و...!

كما نسي موقف الرسول (صلى الله عليه وآله) من سلمان الفارسي حيث كان يستشيره في اُمور عديدة، وهكذا الخلّص من أصحابه...!

كما نسي قول الرسول (صلى الله عليه وآله) في حق ولديه الحسن والحسين حيث قال في كل واحد منهما: إنه سيّد في الدنيا والآخرة. كما قال فيهما مجتمعين: الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة...!

فأي منقبة بعدُ لأبي بكر وعمر وعثمان...؟!

ثم الحديث الوارد عنه (صلى الله عليه وآله) في أمير المؤمنين: يا علي لا يحبّك إلا مؤمن ولا يُبغضك الا منافق.

وفي روايات اُخرى: إلّا كافر، أو شقي، أو ابن زنا...!

ثم الحديث الوارد عنه (صلى الله عليه وآله) في الأئمة قال: إن الخلفاء من بعدي اثنا عشر من ولدي ـ أحد عشر ـ أو من علي وفاطمة أو من قريش...

كل هذه الأحاديث وما ضارعها في أهل البيت (عليهم السلام) حرّفتها السياسة الأمويّة، ثم صيّرتها للخلفاء الثلاثة...!

وفيما يروى عن طرق الجمهور أن النبي قال: نزل عليّ جبرائيل فقال: يا محمد، إن ربك يقرؤك السلام ويقول لك: اقرئ على أبيبكر منّي السلام وقل له: ربك يقرؤك السلام ويقول: أنا راض عنك، فهل أنت راضى عنّي؟

ورووا ـ أيضاً ـ أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان راكباً وأبوبكر يمشي، فأوحى

الله إليه: ألا تستحي أنت راكب وأبوبكر يمشي؟(١)

وأترك التعليق للقارئ النبيه.

أخـرج الخطيب البغدادي وجماعة عن أنس بن مالك قال جاء النبي (صلى الله عليه وآله) فدخل إلى بستان فأتى آتٍ فدقّ الباب فقال: يا أنس، قم فافتح له وبشّره بالجنّة وبشّره بالخلافة من بعدي. قال: قلت: يا رسول الله أعلمه؟ قال: أعلمه. فإذا أبوبكر. قلت: أبشر بالجنّة وأبشر بالخلافة من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

ثم جاء آتٍ فدق الباب فقال: يا أنس، قم فافتح له وبشّره بالجنّة وبشّره بالخلافة من بعد أبي‌بكر. قلت يا رسول الله: أعلمه؟ قال: أعلمه. فخرجت فإذا عمر قال: قلت له: أبشر بالجنّة وأبشر بالخلافة من بعد أبي‌بكر.

ثم جاء آتٍ فدق الباب فقال: قم يا أنس، وافتح له وبشّره بالجنّة وبالخلافة من بعد عمر وإنّه مقتول. قال: فخرجت فإذا عثمان قلت: أبشر بالجنّة وبالخلافة من بعد عمر، وإنّك مقتول. قال: فدخل إلى النبي (صلى الله عليه وآله) فقال يا رسول الله، لمه؟ والله ما تغنّيت ولا تمنّيت ولا مسست ذكري بيميني منذ بايعتك. قال: هو ذاك يا عثمان(٢).

هذا الحديث من موضوعات الصقر بن عبد الرحمن أبي بهز. وإن كتب الرجال والتراجم تكذّبه، ولا يعتمد على شيء من مروياته.

وفي ميزان الاعتدال ذكره الذهبي في ج ١ / ٤٦٧ فقال: حديث كذب.

وفي لسان الميزان حكاه ابن حجر عن علي المديني أنه قال: كذب موضوع.

ثم قال في صفحة أخرى: لو صحّ هذا ـ الحديث ـ لما جعل عمر الخلافة في أهل الشورى، وكان يعهد إلى عثمان بلا نزاع.

---

(١) كتاب التعجب ـ لأبي الفتح الكراكجي ت في القرن ٤ هـ ص ٥٨.

(٢) تاريخ الخطيب البغدادي ٩ / ٣٣٩، وفيه سُئل علي بن المديني عن هذا الحديث، فقال: كذبٌ، هذا موضوع.

أُنظر: لسان الميزان الجزء ٣ / ١٩٢ ـ ١٩٣.

وذكر الذهبي في ميزانه ٢ / ٩١ بلفظ آخر مقارب، ثم قال: وفي سنده عبد الأعلى بن أبي المساور، وهو متروك ضعيف ليس بشيء.

وقال المقدسي في تذكرته بعد سرد الحديث قال: رواه بكر بن المختار الصائغ وهو كذّاب.

هذا بعض أقوال علماء الرجال فافهم.

عن ابن عمر وأبي هريرة ـ برواية الذهبي في ميزانه ـ قالا: إبتاع رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أعرابي قلائص إلى أجلٍ فقال: أرأيت إن أتى عليك أمر الله؟

قال (صلى الله عليه وآله): أبوبكر يقضي ديني وينجز موعدي.

قال ـ الأعرابي ـ: فإن قبض؟

قال (صلى الله عليه وآله): عمر يحذوه ويقوم مقامه، لا تأخذه في الله لومة لائم.

قال: فإن أتى على عمر أجله؟

قال (صلى الله عليه وآله): فإن استطعت أن تموت فمت[١].

وفي أسنى المطالب بلفظ آخر فراجع[٢].

أقول: في سند الحديث خالد بن عمرو القرشي، وهو معروف عند أهل التراجم والرجال بالوضع والكذب. وهذا الحديث من موضوعاته لفّقها على الليث.

وقال البيروني: في سنده الفضل بن المختار، وهو ضعيف جداً وإنّه واهٍ لا يعوّل عليه[٣].

وقال أبو حاتم: أحاديثه منكرة يحدّث بالأباطيل[٤].

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ١ / ٢٩٨.

(٢) أسنى المطالب ٢٤٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) ميزان الاعتدال ٤ / ٤٤٩.

وقد ضعّفه، بل أنكره، كل من الأزدي وابن عَدِي والبيروني وغيرهم فراجع.

قال صاحب القاموس في كتابه سفر السعادة؛ عند حديثه عن فضائل أبي‌بكر: أشهر المشهورات من الموضوعات. ثم ذكر طائفة من تلك الأحاديث المفتعلة في فضائل أبي‌بكر، وبعدها قال: وأمثال هذا من المفتريات المعلومة بطلانها ببديهة العقل(١).

قال أبو الفتح الكراجكي من علماء القرن الرابع باسناده عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: لو لم أبعث فيكم لبعث عمر بن الخطاب.

وفي رواية أُخرى قال: ما أبطأ عليّ جبرئيل إلا ظننت أنه قد بعث إلى عمر.

وفي رواية ثالثة قال: ما احتبس عني الوحي ثلاثاً إلا ظننت أنه نزل على عمر(٢).

هذه نماذج اخترناها من بين آلاف من الأخبار المكذوبة على الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهي بمجموعها تشكل جزءاً كبيراً من تاريخنا المفتعل، وإذا كانت الظروف السياسية أنتجت هذا الركام من الأخبار ارضاءً لثلة من الحكام والأُمراء والولاة وابتغاءً للدراهم وعرض الدنيا الزائل، وقد وضح كل ذلك لعلماء العصور ومحققي التراث، وثبت لهم أنه كذب وزور، فلا يبقى لهم أي عذر في نقل هكذا أخبار والتسليم بها وتأييدها.

قال الخطيب البغدادي ـ مما أخرجه من قول الرسول الأكرم ـ قال الرسول (صلى الله عليه وآله): من روى عنّي حديثاً وهو يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكذّابين(٣).

---

(١) سفر السعادة للفيروز آبادي.

(٢) كتاب التعجب ٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ٤ / ١٦١، المنتظم ٨ / ٢٦٨.

فتوى علماء الجمهور

قال الشيخ أبومحمدعبدالله بن يوسف الجويني[١] المتوفى سنة ٤٣٨ هـ: إن من تعمّد الكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكفر كفراً يخرجه عن الملّة.

وتبعه على ذلك طائفة من العلماء منهم: الإمام ناصر الدين ابن المنير من أئمة المالكية. وهذا يدلّ على أنّه أكبر الكبائر، لأنّه لا شيء من الكبائر يقتضي الكفر عند أحد من أهل السنّة[٢].

ومن صفحات الوضّاعين نواجه آلاف الأخبار في فضائل معاوية بن أبي سفيان وحكّام بني أُميّة.

فالتاريخ الذي كُتب في تلك الفترة قد جنّد له الحزب الأموي رجالاً من الصحابة والتابعين أمثال أبي هريرة، وعبد المغيث الحنبلي، وعبدالله بن حفص الوكيل، وعوانة بن الحكم الكوفي، وسليمان بن عمرو النخعي، وأبو سعيد العدوي البصري، وأبو جعفر بن الزبير الحنفي البصري، ومن ضارعهم فأغلب الفضائل والمناقب المنسوبة إلى معاوية وبني أُمية من صناعة أُولئك النفر الذي تقدم ذكر بعضهم، بل قل: إنها حبكت بالعطاء الأموي.

والأمر لا يقتصر على بني أُمية بل سار على الخطّة نفسها بنو العباس إذ افتعلوا الأخبار وزوّروا الحقائق ابتغاء الخلافة والمنصب.

ومن المناسب أن نذكر طرفاً من الأخبار الموضوعة في فضائل معاوية وغيره...

ذكر العجلوني في كشف الخفاء باباً في فضل معاوية ثم قال: ليس فيه

---

(١) جوين قرية من أعمال نيسابور.

(٢) تحذير الخواص للحافظ جلال الدين السيوطي ص ٢١.

حديث صحيح[١].

ومثله قال الفيروزآبادي في سفر السعادة[٢].

وقال الحاكم النيسابوري: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب بن يوسف يقول: سمعت أبي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصح في فضل معاوية حديث[٣].

وفي منهاج السّنة لابن تيميّة قال: طائفة وضعوا لمعاوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي في ذلك كلّها كذب[٤].

عن أنس مرفوعاً عن النبي (ﷺ) قال: لا أفتقد أحداً من أصحابي غير معاوية بن أبي سفيان لا أراه ثمانين عاماً، فإذا كان بعد ثمانين عاماً يقبل إليّ على ناقة من المسك الأذخر حشوها من رحمة الله قوائمها من الزبرجد فأقول: معاوية؟ فيقول: لبّيك يا محمد! فأقول: أين كنت من ثمانين عاماً؟ فيقول: كنت في روضة تحت عرش ربي يُناجيني وأناجيه ويحيّيني وأُحيّيه، ويقول: هذا عوض مما كنت تُشتم في دار الدنيا.

أقول: هذا من موضوعات عبدالله بن حفص الوكيل، وأغلب أهل السيرة وعلماء الرجال كذّبوه، وهو من الوضّاع. قال ابن حجر في لسان الميزان: والخبر المذكور رواه ابن عساكر في ترجمته، ثم قال: هذا حديث منكر وفيه غير واحد من المجاهيل[٥].

في قبال تمجيد معاوية والحزب الأموي، نجد مئات الأخبار الموضوعة على لسان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، إذ حاول الأمويون إبعاد الناس عن

---

(١) كشف الخفاء ٢ / ٤١٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) اللئالي المصنوعة ١ / ٢٢٠.

(٤) منهاج السنة ٢ / ٢٠٧.

(٥) لسان الميزان ٤ / ١٠٥.

أهل البيت بشتى الوسائل، منها إلصاق التهم والنقائص ببني هاشم، والتقليل من شأنهم وحط منزلتهم، وقلب الحقائق بل ورميهم بالباطل...

قال الذهبي في طبقات الحفّاظ في محكي قول عامر بن شراحيل: أكثر من كذب عليه من الأُمّة الإسلامية هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. انتهى[١].

لذا ليس من الغريب أن نرى كثيراً من الموضوعات ينتهي إسنادها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) كأنما الوضّاع أدركوا في ذلك عدّة أُمور منها:

أوّلاً: أن الأحاديث التي يسندونها إلى الصحابة لا يمكن ردّها كما هو عند الجمهور، وأن جميع الصحابة ـ على حدّ زعمهم ـ عدول ثقات، لا يمكن الطعن في مروياتهم، فما بالك لو جاء الحديث عن أمير المؤمنين...؟!

إنهم أدركوا هذه الغاية فجعلوا ما يضعونه من الأحاديث ينتهي إسنادها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام).

ثانياً: انتحال الفضائل والمناقب لبعض الصحابة، واختلاقها لهم برواية مكذوبة عن طريق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) كي تنطلي الأكذوبة على السذج من الناس والبسطاء منهم، وخصوصاً مَنْ شك في سيرة بعض الصحابة، أو مَن بدا له انحراف مجموعة منهم ونفاقهم...

ثالثاً: إذاعة تلك الفضائل والمناقب برواية علي بن أبي طالب (عليه السلام) معناه: الاعتراف الضمني من الإمام علي (عليه السلام) بفضائل أُولئك النفر وأفضليتهم في الخلافة وغيرها، ولذا سعى رواة الزور وواضعو الأخبار إلى أن ينسبوا تلك المرويات إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام).

رابعاً: ثم غاية الوضّاعين هو تشكيك الناس في سيرة أهل البيت (عليهم السلام) وفضائلهم والتردد في قبول الروايات الصادرة من النبي (صلى الله عليه وآله) بحقهم وبالتالي

---

(١) طبقات الحفاظ للذهبي ١ / ٧٧.

رفضها أو إنكارها. على أنك قد عرفت في مقابل هذه الروايات الصادقة أخبار كثيرة كاذبة قد لفّقها البعض تمجيداً للخلفاء الثلاثة، وتعظيماً لبني أُمية، وثناءاً على بني العباس؛ كل ذلك صنعوه لأجل إثارة الشبهات والشكوك حول أهل البيت، ومن ثَمَّ إقصاؤهم عن موقعهم ومكانتهم التي شرفهم الله بها، وهذا الأسلوب إن لم يؤثر في خواص الناس وخيار الصحابة فإنما هو يعمل أثره في ضعاف النفوس وعوام الناس.

نموذج من الافتراء على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام):

عن عبدالله بن محمد القدامي المصيصي عن مالك عن جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) عن أبيه عن جدّه قال: توفّيت فاطمة (عليها السلام) ليلاً فجاء أبوبكر وعمر وجماعة كثيرة، فقال أبوبكر لعلي: تقدّم فصلِّ. قال لا والله لا تقدّمت وأنت خليفة رسول الله (صلى الله عليه وآله) فتقدّم فصلّى أربعاً[1].

أقول: لا غبار على هذا الخبر في كونه كذباً صريحاً وإن سنده مختلق، كما أن الروايات والأخبار من الفريقين متواترة في كون فاطمة (عليها السلام) ما خرجت من الدنيا إلا وهي ساخطة على أبي بكر وعمر وكارهة لهما وغاضبة عليهما، لاغتصابهما حقّها ولاعتدائهما عليها ولإسقاطهما جنينها، وذلك أنهم جمعوا الحطب على الباب وعصروا الصديقة الطاهرة بين الحائط والباب...

كما أنها أوصت قبل وفاتها أمير المؤمنين أن لا يصليا عليها وأن تدفن ليلاً[2]...!

إذن كيف نقبل رواية المصيصي؟!

---

(١) ميزان الاعتدال الذهبي ٢ / ٧٠، لسان الميزان ٣ / ٣٣٤.

(٢) أنظر: أمالي الشيخ الصدوق ٩٩ ودلائل الإمامة للطبري ٤٥ وكامل الزيارات لابن قولويه ٣٣٢ وتفسير العياشي ٢ / ٣٠٧ والشافي للمرتضى علم الهدى ٤ / ١١٠ ـ ١١٦ وتلخيص الشافي للشيخ الطوسي ٣ / ١٥٦ واثبات الوصية للمسعودي ٢٣ وإقبال الأعمال لابن طاووس ٦٢٥ والملل والنحل للشهرستاني ١ / ٥٧.

ولو تجاوزنا عن كل ذلك، فلننظر في أقوال العلماء:

قال ابن حبّان في عبدالله بن محمد القدامي: إنّه يقلب الأخبار، لعلّه قلّب على مالك أكثر من مائة وخمسين حديثاً.

وقال السمعاني: كان يقلّب الأخبار لا يُحتجّ به.

وقال الحاكم النيسابوري: روى عن مالك أحاديث موضوعة.

فالحديث المتقدم واضح كذبه بدليل النقل والعقل، ونحن لا نريد مناقشة راويه بأكثر مما في كتب التاريخ والسيرة من أدلّة وافية في ردّ هذا الحديث.

عن عائشة قالت: دُفنت فاطمة بنت رسول الله ليلاً، دفنها علي ولم يشعر بها أبوبكر (رضي الله عنه)[١]، حتى دفنت وصلّى عليها علي بن ابي طالب (رضي الله عنه).

وروى الحلبي[٢] عن الواقدي قال: ثبت عندنا أن ـ علياً ـ (كرّم الله وجهه) دفنها ليلاً وصلى عليها ومعه العباس والفضل ولم يُعلموا بها أحداً.

سيل الاختلاق والافتعال يمتد ليشمل العصور اللاحقة، وقد أشرنا فيما مضى إلى أن دعاة الباطل ومؤرّخي الدولتين الأموية والعباسية قد أدركوا في الحكم والامرة بغيتهم، وحققوا أمانيهم، فمع غياب الضمير والوجدان وتسافل الأنفس، وهيمنة سياسة البذل والعطاء، كثر الوضّاعون وراج سوق الوضع بل تسابق إليه الرجال والكتاب تزلّفاً للحكام...من ذلك نذكر طرفاً من تاريخ الدولة العباسية والافتراء على الإمام الصادق (عليه السلام).

قال الخطيب البغدادي: لما قدم الرشيد المدينة أعظم أن يرقى منبر النبي (صلى الله عليه وآله) في قباء أسود ومنطقة فقال أبو البختري: حدّثني جعفر بن محمد الصادق عن أبيه قال: نزل جبرئيل على النبي (صلى الله عليه وآله) وعليه قباء ومنطقة،

---

(١) المستدرك للحاكم النيسابوري ٣ / ١٦٣.

(٢) السيرة الحلبية ٣ / ٣٦٠.

مخنجراً فيها بخنجر[١].

هذا من مفتريات وهب بن وهب القاضي أبي البختري القرشي المتوفى سنة ١٩٩ هـ وفيه يقول الشاعر المعافى:

ويـــل وعـــول لأبـــي البـختري	إذا ثـــوى للـنـاس فـــي المـحشر
مـــــن قـــوله الزّور وإعـــلانه	بـالكذب فـي النـاس عـلى جـعفر
والله مــــــا جـــــالسه ســـاعة	للـــفقه فــــي بـدوٍ ولا مــحضر
ولا رآه النـــــاس فـــي دهـــره	يـــمرُّ بـــين القـــبر والمـــنبر
يـــا قـــاتل الله ابـــن وهب لقـد	أعــــلن بـــالزور وبـــالمنكر
يـــزعم أنّ المـــصطفى أحـمداً	أتـــاه جـــبريل التـــقيّ السـري
عـــليه خـــفٌ وقـــبا أســـودٌ	مـــخنجراً فـي الحـقو بـالخنجر

روى الخوارزمي في مناقب أبي حنيفة عن أبي البختري قال: دخل أبو حنيفة على جعفر بن محمد الصادق، فلما نظر إليه جعفر قال: كأني أنظر إليك وأنت تحيي سنّة جدّي (صلى الله عليه وآله) بعدما اندرست، وتكون مفزعاً لكل ملهوف وغياثاً لكلّ مهموم، بك يسلك المتحيرون إذا وقفوا، وتهديهم الواضح من الطريق إذا تحيروا، فلك من الله العون والتوفيق حتى يسلك الربّانيّون بك الطريق[٢].

وقال الخطيب البغدادي: في مناقب أبي حنيفة: ان الرسول (صلى الله عليه وآله) قال: سيأتي من بعدي رجل يقال له النعمان بن ثابت ويكنى أبا حنيفة ليحيينّ دين الله وسنّتي على يديه[٣].

لا نحتاج إلى تعليق على هذا وأمثاله من الأخبار الواردة في تمجيد أبي

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ / ٤٥٢.

(٢) مناقب أبي حنيفة للخوارزمي ١ / ١٩.

(٣) تاريخ بغداد ٢ / ٢٨٩.

حنيفة، بل نكتفي في تكذيبه والردّ على أمثاله بما يلي:

أوّلاً: من المسلّم والمشهور أن أبا حنيفة صاحب مدرسة القياس وهو المؤسس الأول وسار عليه علماء الجمهور.

عن محمد بن مسلم قال: كنت عند أبي عبدالله ـ الصادق ـ (عليه السلام) بمنى إذ أقبل أبو حنيفة على حمار له، فلما جلس قال: إنّي أُريد أن أُقايسك، فقال أبو عبدالله (عليه السلام): ليس في دين الله قياس[١].

وعن محمد بن مسلم عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: في كتاب آداب أمير المؤمنين (عليه السلام): لا تقيس الدين، فإن أمر الله لا يقاس، وسيأتي قوم يقيسون وهم أعداء الدين[٢].

عن ابن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: لعن الله أصحاب القياس فإنّهم غيروا كتاب الله وسنة رسول الله (صلى الله عليه وآله) واتهموا الصادقين في دين الله[٣].

عن عيسى بن عبدالله القرشي رفع الحديث قال: دخل أبو حنيفة على أبي عبدالله (عليه السلام) فقال له: يا أبا حنيفة، بلغني أنك تقيس؟

قال: نعم، أنا أقيس، قال: لا تقس، فإنّ أوّل من قاس إبليس حين قال: ﴿**خلقتني من نار وخلقته من طين**﴾[٤].

وعن ابن أبي ليلىٰ قال: دخلت أنا والنعمان على جعفر بن محمد (عليه السلام) ...إلى أن قال: ثم قال: يا نعمان، إياك والقياس، فإنّ أبي حدّثني عن آبائه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: من قاس شيئاً من الدين برأيه قرنه الله مع إبليس في النار،

---

(١) المحاسن الحديث ١٤، ص ٣٠٤، الوسائل ١٨ / ٣٣.

(٢) المصدر السابق الحديث ٧٨ ص ٢١١، الوسائل ١٨ / ٣٣.

(٣) مجالس المفيد ص ٣٩، ط النجف، الوسائل ١٨ / ٣٣.

(٤) الكافي ١ / ٥٨، الحديث ٢٠، العلل ١ / ٨١، الحديث ١.

فإنّ أوّل من قاس إبليس حين قال: ﴿**خلقتني من نار وخلقته من طين**﴾[١] فدع الرأي والقياس، وما قال قوم ليس له في دين الله برهان، فإن دين الله لم يوضع بالآراء والمقاييس[٢].

أقول: ولم يزل أبو حنيفة يقيس الأحكام إلى آخر عمره حتى مات...!

وعن سماعة بن مهران عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) في حديث قال: مالكم وللقياس، إنما هلك من هلك من قبلكم بالقياس. ثم قال: إذا جاءكم ما تعلمون فقولوا به، وإذا جاءكم مالا تعلمون فها ـ وأوحى بيده إلى فيه ـ ثم قال: لعن الله أبا حنيفة كان يقول: قال علي (عليه السلام) وقلت أنا، وقالت الصحابة وقلت أنا...[٣].

وهناك عشرات الأحاديث في ردّ القياس وتحريمه، فمن أراد الاطلاع فعليه بكتاب الوسائل للحر العاملي الجزء ١٨، أبواب صفات القاضي.

ثانياً: أما الأخبار الواردة في شأن أبي حنيفة فقد ذكر الخطيب البغدادي أشياء كثيرة، منها: إن أبا حنيفة استتيب من الكفر مرتين. وفي رواية أُخرى نقلها: ثلاث مرات. وفي رواية سفيان الثوري: استتيب من الكفر مراراً[٤].

ثم قال: إن أبا حنيفة قال: لو أن رجلاً عبد هذه النعل يتقرب بها إلى الله لم أر بذلك بأساً.

كان شريك يقول: كفر أبو حنيفة بآيتين من كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿**ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة**﴾[٥].

---

(١) الأعراف / ١٢.

(٢) علل الشرايع ١ / ٨٢، الحديث ٤.

(٣) الكافي ١ / ٥٧، الحديث ١٣.

(٤) تاريخ بغداد ١٣ / ٣٨٠ ـ ٣٨٣.

(٥) البينة / ٥.

وقال تعالى: ﴿**يزدادوا إيماناً مع إيمانهم**﴾[١].

زعم أبو حنيفة أن الإيمان لا يزداد ولا ينقص، وأن الصلاة ليست من دين الله[٢].

وعن ابن أسباط قال: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله وأدركته لأخذ بكثير من قولي[٣].

وعن أبي إسحاق قال كان أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي (صلى الله عليه وآله) فيخالفه إلى غيره[٤].

روي عن الإمام مالك قال: ما ولد في الإسلام مولود أضر على أهل الإسلام من أبي حنيفة. وقال: كانت فتنة أبي حنيفة أضر على هذه الأمة من فتنة إبليس.

وعن أبي صالح الفرّاء قال: سمعت يوسف بن أسباط يقول: ردّ أبو حنيفة على رسول الله (صلى الله عليه وآله) أربعمائة حديث أو أكثر، وأنه سئل عن مسألة فأجاب فيها ثم قيل له: يروى عن النبي (صلى الله عليه وآله) فيها كذا وكذا قال: دعنا من هذا. وفي رواية أُخرى قال: حكّ هذا بذنب خنزيرة.

هذه نصوص مختارة نضعها بين يدي الباحث المنصف، وعليه أن يبحث عن المئات من أمثالها، وقد ملأت كتب التراجم والسيرة والحديث والفقه، ولو أردنا حصرها لألّفنا منها مجلدات، ولكن هل يذعن من أخذته العزة بالإثم...؟!

---

(١) الفتح / ٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٣ / ٣٧٢.

(٣) المصدر السابق ١٣ / ٣٨٦.

(٤) نفس المصدر.

قال علي بن جرير: كنت في الكوفة فقدمت البصرة وبها عبدالله بن المبارك فقال لي: كيف تركت الناس؟ قال: قلت: تركت بالكوفة قوماً يزعمون أنّ أبا حنيفة أعلم من رسول الله (صلى الله عليه وآله). قال: قلت: اتخذوك في الكفر إماماً. قال: فبكى حتى ابتلت لحيته. ١٣ / ٤١٣.

لنترك الحديث عن أبي حنيفة ونستدرج التاريخ في بقية المذاهب، فماذا نرى؟

أقول: سياسة العباسيين هي الأخرى خلقت الأجواء المتناحرة والأحزاب المتضاربة والمذاهب المتعددة، وطبيعي أن سوف تنشط حركة الزندقة وحركة التزوير والافتعال في هكذا محيط، كما أن الترويج للمذاهب الفقهية وأئمتها بلغ ذروته في القرن الثالث الهجري، فكم من حديث ومنقبة لفّقها الوُضّاع ومن يتاجر باسم الدين؟ وكم من حلم أو رؤيا في منام أصبحت فيما بعد كرامة ودليلاً يتمسك به؟!

إنها وسوسة الشيطان ونفثاته يلقيها في قلوب المردة وأهل الزيغ والباطل، أعاذنا الله منها ومن حبائله ومكره.

زعم المزني أنّه رأى رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المنام فسأله عن الشافعي فقال: من أراد محبّتي وسنّتي فعليه بمحمد بن إدريس الشافعي المطّلبي، فإنّه مني وأنا منه[1].

وعن أحمد بن الحسن الترمذي قال: كنت في الروضة فأغفيت، فإذا النبي (صلى الله عليه وآله) قد أقبل فقمت إليه.

فقلت: يا رسول الله قد كثر الاختلاف في الدين فما تقول في رأي أبي حنيفة؟!

فقال: أفّ. ونفض يده.

قلت: فما تقول في رأي مالك؟

فرفع يده وطأطأ، وقال: أصاب وأخطأ. قلت: فما تقول في رأى الشافعي؟ قال: بأبي ابن عمّي أمين سنّتي[2].

---

(١) تاريخ بغداد ٢ / ٦٩.

(٢) تاريخ بغداد ١ / ٦٩.

وعن الخطيب أخرجه عن أبي هريرة عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: سيكون في أُمّتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أُمّتي. وسيكون في أُمّتي رجل يقال له: محمد بن إدريس فتنته أضّر من فتنة إبليس(١).

وعن ابن الجوزي قال: حدثني أبوبكر بن مكارم بن أبي يعلى الحزلي قال: كان قد جاء في بعض السنين مطر كثير جداً قبل دخول رمضان بأيّام، فنمت ليلة في رمضان فرأيت في منامي كأني قد جئت على عادتي إلى قبر الإمام أحمد ابن حنبل أزوره، فرأيت قبره قد التصق بالأرض مقدار ساف أو سافين، فقلت: إنما تمّم هذا على قبر الإمام أحمد من كثرة الغيث، فسمعته من القبر وهو يقول: لا بل هذا من هيبة الحق عزوجل، لأنّه عزوجل قد زارني فسألته عن سر زيارته إيّاي في كل عام فقال عزّوجلّ: يا أحمد، لأنّك نصرت كلامي فهو ينشر ويُتلى في المحاريب...الخ(٢).

وعن أبي‌بكر بن أنزويه قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) في المنام ومعه أحمد بن حنبل فقلت: يا رسول الله، من هذا؟ فقال: هذا أحمد ولي الله وولّي رسول الله على الحقيقة، وأنفق على الحديث ألف دينار. ثم قال: من يزوره غفر الله له، ومن يُبغض أحمد فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله(٣).

وفي مناقب أحمد لابن الجوزي قال: حكى أبو ظاهر الجمّال، قال: قرأت ليلة وأنا في مقبرة أحمد بن حنبل قوله تعالى: ﴿**فمنهم شقي وسعيد**﴾. ثم حملتني عيني فسمعت قائلاً يقول: ما فينا شقي والحمد لله ببركة أحمد(٤).

---

(١) تاريخ بغداد ٥ / ٣٠٩، اللئالي المصنوعة ١ / ٢٣٧.

(٢) مناقب الإمام أحمد ص ٤٥٤.

(٣) تاريخ ابن عساكر.

(٤) مناقب أحمد لابن الجوزي ص ٤٨٣.

سبب الوضع والافتراء على الرسول (صلى الله عليه وآله)

اتّضح ـ مما تقدم ـ أن الفضائل المنسوبة إلى بعض الصحابة والخلفاء وبعض أصحاب المذاهب كأبي حنيفة وغيره، إنّما راج سوق البعض منها في عصر بني اُميّة وازداد التفنن بها أيام العباسيّين.

ولو تحرّينا عن أسباب الوضع لوجدناها كثيرة، لكن أهمّها ما يلي:

١ ـ الأغراض السياسية: انقسم المسلمون بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى مؤيّدين لحكومة أبي‌بكر وخَلَفِه عمر بن الخطاب، وهم بنو اُمية وسواد المسلمين وإلى منكرين لهما؛ وهم بنو هاشم وكبار الصحابة والخواص منهم؛ الموالون لأهل البيت (عليهم السلام)، لكن هؤلاء يمثلون الأقلية، وعلى قلتهم فهم يرون أحقية الخِلافة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) ولابد من الوقوف في وجه الغاصبين وإعلان مظلومية أهل البيت ونصرة الحق ودحض الباطل مهما كلّف الأمر.

هذا التيّار المناهض كان يُقلق الخلفاء والحكومات آنذاك، فحاولوا أن يكمّوا الأفواه بشتى الوسائل والطرق، كما اضطروا إلى وضع أحاديث تؤكّد مكانتهم السياسية ومشروعية خلافتهم وحكومتهم. ومن جانب آخر شددوا على الرواة بل منعوهم من التحدّث بفضائل أهل البيت، وقد مرّ في الصفحات السابقة خبر مطرف بن المغيرة بن شعبة وما حصل من معاوية...فراجع.

إن سياسة الخلفاء الثلاثة كان لها دور كبير في نشاط الوضّاع واختلاقهم الأخبار والأحاديث لصالح بني اُميّة، وقد برز من بين هؤلاء كعب الأحبار اليهودي، وتميم بن أوس الداري النصراني، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص، وابنه عبدالله، ولا يخفى أن أبا هريرة يُعدّ في الرعيل الأوّل في قائمة الوضّاعين الذين كذّبوا على الله والرسول (صلى الله عليه وآله).

ربع قرن على وفاة الرسول عاش فيها المسلمون وضعاً سياسياً خانقاً، وكان أشد الناس بلاءاً هم أهل البيت ثم أهل المدينة ثم الصحابة السائرون على نهج النبي والعترة الطاهرة من بني هاشم.

ثم بويع أمير المؤمنين علي (عليه السلام) بالخلافة والفتن قد أحدقت به من كل صوب، فكانت حرب الجمل، ثم صفين، ثم النهروان ثم تتابعت غارات معاوية ابن أبي سفيان على الأنبار وأطراف العراق والحجاز وغيرها التي هي ضمن دولة أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، بذريعة مطالبته بدم عثمان وبذلك السبب كان يسعى إلى الرئاسة ولو بالقضاء على الإسلام، وقد حصل له ذلك لمّا زرع الفتن في جند أمير المؤمنين، وجعلهم فرقاً وأحزاباً حتى استشهد الإمام في محرابه (عليه السلام) وأصبح المسلمون من بعده شيعاً ومذاهب.

هكذا سياسة دفعت معاوية لأن يبحث عن تجار متمرّسين في اختلاق الأخبار والأحاديث والفضائل والكرامات وقذف الأبرياء والأولياء بالتهم والمنكرات، وفعلاً استطاع معاوية أن يحقق آماله ومآربه طالما تجود نفسه بالعطاء الوفير، ويحتضن في الوقت نفسه كل ساقط فاجر وفاسق آثم.

٢ ـ الأحزاب المناوئة لأهل البيت (عليهم السلام): من جملة الأسباب لانتشار الوضع في الحديث والكذب على الرسول (صلى الله عليه وآله) ظهور الأحزاب بعد مقتل عثمان ومبايعة المسلمين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بإمرة المسلمين، وأهم تلك الأحزاب:

أ ـ الحزب الأموي.

ب ـ حزب الخوارج.

ج ـ حزب الزبيريين.

ثمّ تشكّلت أحزاب أُخرى بعد استشهاد أمير المؤمنين، لها كيانها السياسي وآراؤها الخاصة في الإمامة والخلافة، وما يتبع ذلك من أفكار غير أن أشدها نكيراً وبغضاً لأهل البيت (عليهم السلام) هم الأمويّون، وفي مقدّمتهم مروان بن

الحكم ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص و...

سياسة بني أُميّة والدعم غير المتناهي:

كانت حكومة معاوية ـ المؤسس الأوّل لدولة بني أُميّة ـ عارية من الدعم الشرعي، وينقصها تأييد باقي المسلمين في الأمصار كالعراق ومصر والحجاز والبحرين واليمن وأطراف فارس وغيرها، فدعته الحاجة إلى أن يتمسّك بأذيال أبي هريرة ـ صانع تاريخ بني أمية وأمجادهم ـ ليفتح رداءه وينال من مختلقاته ما طابت نفسه، وأن يقرّب عبدالله بن عمرو بن العاص ليسعفه بمروياته وأكاذيبه، وليحنو عليه بسر بن أرطاة حتى ينقذه من هزيمة صفّين.

روى المدائني في كتاب الأحداث ـ وابن أبي الحديد ـ قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته.

وكتب إليهم: أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه، فأدنوا مجالسهم وقرّبوهم وأكرموهم، واكتبوا إليّ بكلّ ما يروى كل رجل منهم واسمه واسم أبيه وعشيرته، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعث إليهم معاوية من الصِلات والكساء والحباء والقطائع ويُفيضه في العرب منهم والموالي، فكثر ذلك وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمّال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبه إلا كتب اسمه وقرّبه وشفعه، فلبثوا بذلك حيناً.

ثمّ كتب إلى عمّاله: إنّ الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كلّ مصر وفي كلّ وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة و الخلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلّا وأتوني بمناقض له في الصحابة مفتعلة، فإنّ هذا أحبّ إليّ وأقر لعيني وأدحض لحجّة أبي تراب وشيعته وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله.

فقرئت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقي إلى معلمي الكتاتيب فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع حتى رووه وتعلّموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علّموا بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم...

ويعقب ابن أبي الحديد فيقول: فظهر حديث كثير موضوع وبهتان منتشر ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القرّاء المراؤن والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث ليحضوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل...[١].

ووصل الحقد بمعاوية أن جعل سب أمير المؤمنين علي سنّة، واستمرّ على ذلك من جاء بعده من الحكّام الأمويين حتى زمن عمر بن عبد العزيز.

قال الطبري في تاريخه: إن معاوية لمّا استعمل المغيرة بن شعبة[٢] على الكوفة سنة إحدى وأربعين وأمّره عليها دعاه وقال له:

قد أردت إيصاءك بأشياء كثيرة أنا تاركها اعتماداً على بصرك، ولست تاركاً إيصاءك بخصلة: لا تترك شتم عليّ وذمّه، والترحم على عثمان والاستغفار له، والعيب لأصحاب عليّ والإقصاء لهم، والإطراء لشيعة عثمان والإدناء لهم، فقال له المغيرة: قد جرّبت وجُرِّبت، وعملت قبلك لغيرك فلم يذممني وستبلو فتحمد أو تذمّ، فقال: بل نحمد إن شاء الله[٣].

---

(١) شرح النهج خطبة ٢٠٨، ج ٣ / ١٥، فجر الإسلام لأحمد أمين ٢٧٥.
(٢) كان المغيرة والياً على البصرة في زمن عمر بن الخطاب وفي ولايته شهدوا عليه بالزنا، وقد درأ عمر بن الخطاب عنه الحد. مات في ولايته على الكوفة سنة ٥٠ هـ.
(٣) تاريخ الطبري ٢ / ١١٢، تاريخ ابن الأثير ٣ / ١٠٢.

ممّن ناصر معاوية ووضع له الأحاديث تقرّباً

تطالعنا في كتاب التاريخ شخصيات كثيرة شدوا أزر معاوية وافتعلوا له الأخبار وافتروا بها على الرسول (صلى الله عليه وآله)، ونحن نختار جملة منهم لنضعهم بين يدي الباحث...من أولئك:

١ ـ **سَمُرةُ بنُ جُندَب**: يحدثنا التاريخ أن معاوية بن أبي سفيان دفع لسمرة بن جندب ـ وكان منحرفاً عن علي ومبغضاً له ـ أربعمائة ألف درهم مقابل أن ينسب إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) أن الآية: **﴿ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله...﴾**[١] أنها تعني ابن مجلم لأنه قتل علياً.

وأن الآية: **﴿ومن الناس مَن يُعْجِبُكَ قولُه في الحياة الدنيا ويُشهد الله على ما في قلبه وهو أَلَدُّ الخِصام وإذا تولّىٰ سَعىٰ في الأرض لِيُفْسِدَ فيها وَيُهلِكَ الحرثَ والنسلَ والله لا يُحبُّ الفساد﴾**[٢] أنها نزلت في علي بن أبي طالب[٣].

لمحة عن شخصية سَمُرةُ بنُ جُندَب

أ ـ كان مبغضاً لأمير المؤمنين وأهل بيته.

ب ـ إنه صاحب النخلة التي كان بها يُؤذي جارَه الأنصاري، وقد ساومه الرسول (صلى الله عليه وآله) بنخلة مثلها في الجنّة، فلم يَرضَ، ولما رأى النبي (صلى الله عليه وآله) أنه مُصرّ على إيذاء جاره الأنصاري قال عبارته المشهورة: لا ضَرَرَ ولا ضرار في الإسلام. ثم أمر (صلى الله عليه وآله) الأنصاري بقلع النخلة وأن يرميها بوجه صاحبها سمرة

(١) البقرة / ٢٠٧.

(٢) البقرة / ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) شرح النهج ١ / ٣٦١.

ابن جندب.

ج ـ قتل من بني سوار العودي سبعة وأربعين صحابياً وتابعياً من حفظة القرآن في يوم واحد.

د ـ قتل من أهالي البصرة ثمانية آلاف ممن كانت دماؤهم مصونة في الإسلام.

هـ ـ كان من المحرضين على حرب الحسين بن علي (عليه السلام).

و ـ وضع من الأحاديث في بني أُمية ـ أي: لصالحهم ـ مالا يعلمه إلا الله...!

ز ـ حابىٰ معاوية بن أبي سفيان؛ فباع دينه وآخرته بدنيا غيره، إرضاءاً لشهوته واستجابة لمطامع ولي نعمته معاوية...!

٢ ـ **عمرو بن العاص:** مال إلى معاوية وهو يعلم بفسقه وفجوره ودناءته، كان مستشارَه الأول، ووزيره الأيمن، وعينه ويده ولسانه في كل شيء، ولولا عمرو بن العاص لهلك معاوية قبل أن يحلم أو يهنأ بنشوة الخلافة...فقد انتصر لمعاوية في وقعة صفّين بأُمور منها:

أ ـ كشف عن عورته امام الجند ساعة أن رأى المبارز له أمير المؤمنين علي (عليه السلام) فتركه الإمام وهو يبتسم. فهي خدعة ساقها ابن العاص وقد نجابها معاوية وأهل الشام...!

ب ـ لما كان النصر حليف أمير المؤمنين وجند العراق طلب معاوية النجاة فأشار إليه ابن العاص برفع المصاحف، ففتنة التحكيم المعروفة.

ج ـ افتعل جملة من الأحاديث ونسبها إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) أظهر فيها فضل معاوية وفضل بلاد الشام وذم بها أهل العراق وأميرهم.

أمّا أفعاله الأُخرى، فكان هو أوّل من عرّض بقتل عثمان، وألَّبَ الناس عليه، وغرر بقتله. ومن أراد التفصيل في ذلك فليراجع شرح النهج لابن أبي الحديد والاستيعاب وغيرهما.

ثم غرر بأهل الشام حتى أخرجهم لحرب أمير المؤمنين وأهل العراق، ثم ساوم معاوية بمواقفه المخزية قبال استيلائه على مصر وخراجها إذ كانت رحى الحرب تدور على أهل العراق ويكون النصر حليف معاوية.

وهناك أفعال قبيحة ومنكرات تؤكد كفره، فمن أراد فليراجع.

٣ ـ **بُسر بن أرطاة:** أحد جناة التاريخ، وواحد من سفّاكي الدماء والمولعين بالفحشاء والمنكر بسر بن أرطاة، اتخذه معاوية عضداً له في الغزو والفتك، وفي الكر والفرّ، حتى شاركه في كل رذيلة في صفّين وغيرها، وكان أخا ابن العاص في مخازيه لمّا كشفَ عن عورته.

أمّره معاوية على جيش أرسله إلى الحجاز لِيُعمل السيف في رقاب أهل البيت، وكل من تولّاهم.

ثم عمّل السيف في رقاب الأبرياء في مدينة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وبعدها توجّه إلى مكّة يحصد رؤوس الأنصار والمهاجرين، ويهدّم الدور ويذبّح الأطفال، وقصة قتله لطفلي عبيد الله بن العباس أشهر من أن تذكر.

٤ ـ **أبو هريرة:** لم يحدّثنا التاريخ عن شخص كثرت مروياته وافتراءاته على الرسول (صلى الله عليه وآله) مثل ما حدّثنا عن أبي هريرة، الذي كرّس كل طاقاته وبذل كل امكانيّاته لأجل معاوية بن أبي سفيان، وإكراماً لصنيعه ذاك فقد ولّاه معاوية إمرة المدينة، وإن كان ذلك قليلاً في قبال الخدمة التي أسداها أبو هريرة لمعاوية بالذات وللأمويين بصورة عامة.

أبو هريرة لم يقصّر في حق وليّ نعمته طرفة عين، بل أكثر من ذلك فهو يعتبر صاحب فضل على معاوية، لأنه ساق آلاف الأحاديث والأخبار في فضل بني اُمية، ومعاوية بالخصوص، فهل تجد لمعاوية فضلاً...؟! وأي قيمة للمال الذي يبذله معاوية لأُولئك النفر؟!

إن هؤلاء باعوا دينهم بعرض الدنيا الزائل، بل إنهم خسروا الدنيا والآخرة

ليهنأ بدلهم معاوية ويتمتع لأيام معدودة...

لقد وضع أبو هريرة أحاديث جمّة في ذم علي والبيت الهاشمي تـزلّفاً لمعاوية نذكر نموذجاً منها:

جاء في شرح نهج البلاغة، أنه لما دخل معاوية العراق عـام الجـماعة، دخل أبو هريرة مسجد الكوفة، فلما اجتمع حـوله النـاس جـثا عـلى ركـبتيه، وضرب صلعته بيده مراراً، وقال: يا أهل العراق، تزعُمُون أني أكذب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأُحرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: إن لكل نبي حَرَماً، وإن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثاً فـعليه لعـنة الله والمـلائكة والناس أجمعين. ثم قال: وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها(١).

إنه شيخ الوضع وزعيم الوضّـاع وسـيّدهم فـي الافـتراء والكـذب، إنـه صاحب مدرسة في كسب المال وابتزازه من الحكام، إنه من خـلصاء مـعاوية وخاصته، إليه يرجع الفضل الكبير في إرساء قواعد الملك والسلطنة لآل أبـي سفيان وآل مروان.

لقد علم الخلفاء كأبيبكر وعمر، وكبار الصحابة كالإمام عـلي وأبـيذر والمقداد والزبير وعمار وسلمان وغيرهـم...علموا دين الرجل وأنه مطبوع على الكذب، لذا ردّوا روايته ونهروه مراراً على كذبه وافترائه على الرسول، بل يكاد يكون في الطليعة الأُولى من المكثرين في الرواية، فما رواه يُعدّ بالآلاف، علماً أنه لم يصحب النبي (صلى الله عليه وآله) سوىٰ سنة وتسعة أشهر(٢)، وهذا يعني أنه بذّ جميع الصحابة ونساء النبي ومن لازم النبي طيلة حياته الرسالية...!

٥ ـ أبو بردة عامر بن أبي موسى الأشعري: كـان أُمـويَّ الهَـوى، ولي القضاء بعد شريح بالكوفة، وقد عُرف بعدائه الشديد لعلي وأبنائه، وليس ذاك بعجيب فالولد على سرّ أبيه.

---

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد ١ / ٣٥٩.

(٢) كما في كتاب شيخ المضيرة لمحمود أبو ريّة .

ومما يُروىٰ عنه، أنه قال لأبي العادية ـ قاتل عمّار بن ياسر ـ: أنت قتلت عمار بن ياسر؟ قال: نعم. قال: فناولني يدك، فقبلها وقال: لا تمسك النار أبداً.

وهو الذي سعى في قتل حُجر بن عَدي الكندي، وأمره زياد بن أبيه ليكتب شهادته على حُجر بن عَدي بما رآه، فكتب:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما شهد عليه أبو بردة بن أبي موسى لله رب العالمين شهد أن حُجر بن عَدي خلع الطاعة وفارق الجماعة ولعن الخليفة ودعا إلى الحرب والفتنة وجمع إليه الجموع يدعوهم إلى نكث البيعة ومنع أمير المؤمنين معاوية وكفر بالله كفرة صليعاء».

٦ ـ **عروة بن الزبير**: روى عنه الزهري أنه سمع عائشة تقول: كنت عند النبي فقال (صلى الله عليه وآله): يا عائشة، إن سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين. فنظرت وإذا بعلي والعباس قد أقبلا علينا.

عروة أحد سيئات معاوية وخريج مدرسته، وعامل في إدارة شركته، هذه هي التجارة الخاسرة والعاقبة السيئة التي كان يلهث من أجلها معاوية...

٧ ـ **حريز بن عثمان**: من أقطاب الحزب الأموي وعداؤه للهاشمين أشهر من أن يذكر. روى في كتابه ان النبي (صلى الله عليه وآله) لما حضرته الوفاة أوصى أن تقطع يد علي بن أبي طالب[1].

٨ ـ **حكيم بن العباس الكلبي**: أحد شعرائهم ومن فساقهم قال شعراً في ذم زيد الشهيد (رضي الله عنه):

صلبنا لكم زيداً على جذع نخلة ... ولم أر مهدياً على الجذع يصلب

وقستم بعثمان علياً سفاهة ... وعثمان خير من علي وأطيب

ولَمّا بَلَغ هذا الشِّعرُ الإمامَ الصادِق (عليه السلام) رفع يديه إلى السماء وقال: اللهم إن كان عبدك كاذباً فسلّط عليه كلباً من كلابك.

(١) شرح نهج البلاغة ١ / ٣٥٨.

فبعثه بنو أمية إلى الكوفة، فبينما هو يسير في سككها إذ افترسه أسد، ولما سمع الامام (عليه السلام) بخبره ومقتله خرّ لله ساجداً، وقال: الحمد لله الذي أنجز لنا ما وعدنا.

وقد قيل في الجواب عن ابياته:

صلبتم لنا زيداً على جذع نخلة	ومهديّنا عمّا قليل سيصلبُ
سفهتم فما قسنا عليا بنعثل	وأنّى يساوي أخبثَ الناس أطيبُ

الذين ناصروا معاوية أشخاص كثيرون ولو أردنا استقصاءهم لكلّفنا ذلك المجلدات، فحسبنا من ذكرناهم، وللقارئ أن يبحث عن أمثالهم كالزهري محمد بن شهاب، وعبدالله بن عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وخالد القسري، ومروان بن الحكم، والحكم بن العاص الطريدان، والنعمان بن بشير الأنصاري، وعِمران بن الحصين، والوليد بن عُقبة بن أبي مُعَيط، وعبدالله بن الزبير، والضحاك بن قيس، وأبي الأعور وحبيب بن مسلمة، وجرير بن عبدالله البجلي...

بعد كل ذلك نؤكد قول العجلوني والحاكم النيسابوري وإسحاق بن ابراهيم الحنظلي وابن تيمية: ان الأحاديث الواردة في فضل معاوية كلها كذب ولا يصح منها أي حديث. فتدبّر...

ومن أسباب الوضع:

٣ ـ الإسرائيليات: بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله) تحرك اليهود في الأمصار الإسلامية ليذيعوا أخبارهم، وطمع النصارى كذلك، فانتشرت قصص تداولها بعض المسلمين معتمدين في روايتها على أناس انتحلوا الإسلام مثل كعب الأحبار اليهودي، وهمّام بن منبّه وأخيه وهب بن منبّه، وتميم بن أوس النصراني.

هذه الأخبار التي انتشرت بين الأوساط سمّيت فيما بعد بالإسرائيليات.

وقد شجّع على انتشارها كل من أبي‌بكر وعمر وعثمان ثم الأمويّون من بعدهم، والدواعي إلى ذلك كثيرة، منها: إشغال الناس بأخبار الأمم وقصصهم وإلهائهم عن السياسية وأمر الخلافة.

فالخليفتان الأول والثاني لم يجدا بأساً من رواج الأخبار والقَصص عن أسلاف اليهود والنصارى، والحكايات المرتبطة بأيّامهم والخرافات التي كانت سائدة هناك.

فمثلاً سمح عمر بن الخطاب لتميم بن أوس الداري النصراني أن يبث بين المسلمين أخبار اليهود والنصارى والحكايات الإسرائيلية كيفما شاء، بل خصّص له عمر ساعة في كل أُسبوع يتحدّث فيها قبل صلاة الجمعة بمسجد الرسول (صلى الله عليه وآله).

ولمّا جاء عثمان بن عفان سمح لتميم أيضاً وأكثر من قبل في التحدث، فمنحه ساعتين يتحدث بها ليومين في الأُسبوع.

أمّا كعب الأحبار فقد بث أخبار اليهود بين المسلمين بصورة واضحة، مما كان له ألأثر البالغ في عقلية الكثير من البسطاء من الناس. وأكثر من ذلك فإن العديد من الصحابة أخذوا عنه جملة من العقائد والأفكار؛ فمثلاً عمر بن الخطاب وعثمان بن عفّان ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم كانوا يسألون كعب الأحبار عن مبدأ الخلق وقضايا المعاد والساعة وتفسير القرآن وما إلى ذلك من العقائد والمفاهيم الإسلامية.

وهذا يعني أن مجموعة من الصحابة كعبدالله بن عمر وأبي هريرة وأنس ابن مالك وعبدالله بن الزبير ومعاوية قد أخذوا برواية كعب الأحبار وتميم بن أوس الداري.

وليس عجيباً أن يعتقد بعض حكام الأمويين بعقائد لا توافق الفكر الإسلامي ومبادئه الروحيّة السامية، فقد روّج الأمويون فكرة الإرجاء، وقال

بعضهم بالتجسيم، وفريق ثالث ذهب إلى عدم عصمة الأنبياء، وأنهم أناس عاديون كسائر البشر يرتكبون الصغيرة والكبيرة من الذنوب ـ معاذ الله ـ. هذه وأمثالها من العقائد سواء كانت مأخوذة من الأُمم السابقة أم من بدع الأمويين، قد ساعدت الجهاز الحاكم في الدولة الأموية أن يستمر في حكمه حدود قرنٍ من الزمان.

إن أهم فكرة تمسّك بها الأمويون هي مسألة الارجاء، انطلاقاً من الآية الكريمة: **﴿وآخرون مُرْجَوْن لأَمر الله إمّا يُعذِّبهم وإمّا يتوب عليهم والله عليم حكيم﴾**[(١)].

لقد حققت فكرة الإرجاء طموح بني أُمية، فمهما عملوا من المعاصي واقترفوا من الذنوب، ومهما أجرموا وقتلوا وسفكوا من الدماء، فإن الله سبحانه ـكما يَزعُمون ـ سوف يغفر لهم.

لا شك أن هذا من مخلّفات عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ورواج الأخبار والقصص الإسرائيلية انّما كان في زمانه.

ثم كان عصر معاوية فكانت السُبل ممهّدة أمامه فاستعان هو وابنه يزيد ومن تبعهم بشخصيات نصرانية لتتدخّل في السياسية رغم أنُوف المسلمين، وقهراً لهم، فقد أصبح المسلمون لا حول لهم ولا قوّة تجاه الزمرة الحاكمة التي سلبت عزّة المسلمين وأذلّتهم غاية الإذلال.

فهذا الأخطل الشاعر النصراني قد استعمله معاوية لهجاء الأنصار والعترة الطاهرة.

أما سبب تقرّبه إلى معاوية، فالجاحظ يقول: إن معاوية أراد أن يهجو الأنصار، لأن أكثرهم كانوا أصحاب علي بن أبي طالب، ولا يرون رأي معاوية في الخلافة، فطلب ابنه يزيد من كعب بن جعيل أن يهجوهم فأبى ذلك، وقال:

---

(١) التوبة / ١٠٦.

ولكني أدلك على غلام منا نصراني كأن لسانه لسان ثور لا يبالي أن يهجوهم، فدلّهم على الأخطل(١).

ومن الذين استعملهم معاوية: سرجون بن منصور الرومي النصراني الذي كان ينادم يزيد في شرابه وسكره.

وكذلك استعمل معاوية من النصارى: ابن أُثال الطبيب، فجعله على خراج حمص. كما أوكل إليه أن يدسّ السّم إلى عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ذلك لما أحسّ معاوية ان أهل الشام يميلون إلى عبد الرحمن.

ومن أسباب الوضع:

٤ ـ حركة الزندقة: تمتد جذور الزندقة إلى عصر الصحابة وفي مقدمتهم كعب الأحبار الذي انتحل الإسلام وبثّ إسرائيلياته بين المسلمين وتقرّب إلى الخلفاء، وحاول أن يؤثر على فريق من الرواة والمحدّثين ليأخذوا بمروياته، وفعلاً حصل له ذلك وتناقلوا أخباره وانتشرت قصص بني إسرائيل وموسى (عليه السلام) وفكرة بدء الخليقة والتكوين وأشراط الساعة وغير ذلك...

إنها اسرائيليات مصدرها كعب الأحبار، كما أنها أصبحت المنهل الرئيسي لأبي هريرة ووهب بن منبّه، إذ صنّف الأخير كتاباً في القدر مُستَنَدُه كعب...!

نشط الزنادقة في أواخر القرن الأول، وفي القرن الثاني أصبحوا يشكّلون خطراً على الدولة الإسلامية، فاهتم العباسيون بملاحقتهم والتنكيل بهم أينما وجدوا.

أمّا أقطاب الزندقة فهم:

١ ـ كعب الأحبار.

٢ ـ عبدالله بن المقفّع، ت ١٤٢ هـ.

٣ ـ عبد الكريم بن أبي العوجاء، قتل عام ١٥٥ هـ.

---

(١) البيان والتبيين ١ / ٨٦.

٤ ـ مطيع بن إياس، شاعر الدولتين الأموية والعباسية.

٥ ـ يحيى بن زياد الحارثي خال أبي العباس السفاح.

٦ ـ والبة.

٧ ـ حماد عجرد.

٨ ـ حماد الراوية.

٩ ـ حماد بن الزبرقان.

١٠ ـ عمرو بن عثمان الجاحظ.

١١ ـ جعد بن درهم.

١٢ ـ محمد بن علي الشلمغاني.

١٣ ـ ابن أبي عون ت ٣٢٠ هـ.

اعتراف صريح

ذكر الطبري في أحداث سنة ١٥٥ هـ سبب عزل المنصور واليه على الكوفة محمد بن سليمان بن علي، فقال: ذكر أن محمد بن سليمان أتى في عمله على الكوفة بعبد الكريم بن أبي العوجاء ـ وكان خال معن بن زائدة ـ فأمر بحبسه، قال أبو زيد: فحدثني قثَم بن جعفر والحسين بن أيوب وغيرهما: أن شفعاءه كثروا بمدينة السلام ثم ألحوا على أبي جعفر، فلم يتكلم فيه إلا ظنين، فأمر بالكتاب إلى محمد بالكف عنه إلى أن يأتيه رأيه. فكلم ابن أبي العوجاء أبا الجبار وكان منقطعاً إلى أبي جعفر ومحمد ثم إلى أبنائهما بعدهما، فقال له: إن أخّرني الأمير ثلاثة أيام فله مائة ألف ولك أنت كذا وكذا، فأعلم أبو الجبار محمداً،فقال: أذكرتنيه والله وقد كنت نسيته، فإذا انصرفت من الجمعة فذكّرنيه، فلما انصرف أذكره فدعا به وأمر بضرب عنقه، فلما أيقن أنه مقتول قال:

«أما والله لئن قتلتموني لقد وضعت أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلّ فيها الحرام، والله لقد فطّرتكم في يوم صومكم وصوّمتكم في يوم فطركم».

فضربت عنقه.

أقول: هذا واحد من الزنادقة يضع أربعة آلاف حديث يحرّم الحلال ويحل الحرام، ليت شعري أين بث هذه الأحاديث، وكم وضع غيره، وكم غيّرت من مجرى التاريخ...؟!

فهذا اعتراف صريح من عبد الكريم بن أبي العوجاء الزنديق لمّا أحس بالقتل الذي لابد منه، ولست أدري ماذا كان يصنع لو استجيب إلى طلبه بأن يمهله والي الكوفة محمد بن سليمان ثلاثة أيام، رُبّما كان في ذهنه مخطط أكبر

من تلك الأحاديث التي دسّها في كتب الفقه والحديث...

وهناك اعتراف صريح آخر من قبل المنصور الدوانيقي يؤكد ما ذهبنا إليه من أن حكام الدولتين الأموية والعباسيّة كان لهم دور كبير في نشر تلك الموضوعات بل ومساندة الوضّاع أنفسهم.

قال الطبري: وورد على محمد ـ ابن سليمان ـ رسول أبي جعفر بكتابه: إياك أن تحدث في أمر ابن أبي العوجاء شيئاً، فانك إن فعلتَ فعلتُ بك وفعلتُ، يتهدده. فقال محمد للرسول: هذا رأس ابن أبي العوجاء وهذا بدنه مصلوبٌ بالكناسة، فأخبر أمير المؤمنين بما أعلمتك، فلما بلغ الرسول أبا جعفر رسالته تغيّظ عليه وأمر بالكتاب بعزله، وقال: والله لهممت أن أقيّده به ثم أرسل إلى عيسى بن علي فأتاه، فقال: هذا عملك، أنت أشرت بتولية هذا الغلام فوليته غلاماً جاهلاً لا علم له بما يأتي، يُقدم على رجل يقتله من غير أن يطّلع رأيي فيه ولا ينتظر أمري وقد كتبت بعزله(١).

ومن مختلقات الزنادقة أنهم وضعوا الأحاديث وأشهدوا عليها الحكام فأقرّوها خوفاً وطمعاً، فهذا مطيع بن إياس الشاعر الماجن والزنديق المشهور اشترك في جملة الخطباء والشعراء في يوم البيعة للمهدي، فلما فرغ مطيع من كلامه توجّه إلى أبي جعفر المنصور قائلاً: يا أمير المؤمنين، حدّثنا فلان عن فلان: «ان النبي (صلى الله عليه وآله) قال: المهدي محمد بن عبدالله وأمه من غيرنا يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً» وهذا العباس بن محمد أخوك يشهد على ذلك. ثم أقبل على العباس فقال: أنشدك الله هل سمعت هذا؟

فقال: نعم، مخافة من المنصور. فأمر المنصور الناس بالبيعة للمهدي، ولما انقضى قال العباس: أرأيتم هذا الزنديق، إذ كذب على الله ورسوله، لم يكتف حتى استشهدني على كذبه، فشهدت له خوفاً، وشهد كلّ من حضر عليّ

---

(١) تاريخ الطبري ٦ / ٢٩٩.

بأنّي كاذب...[١].

٥ ـ المصالح المادّية: من أسباب الوضع حب الرئاسة والدنيا والمادّة، وحب الجاه والنعيم، وحب النفس، وحب الشهوات...كل ذلك دعا وعّاظ السلاطين وقضاة الجور إلى أن يقفوا متسكعين عند أبواب الظلمة والحكّام والولاة والأُمراء...عفّروا خدودهم بأقدام الفسقة كمعاوية ويزيد وأضرابهم...

فهذا أبو هريرة بذل دينه لمعاوية كي يرضى، وليرضيه بالمثل بإمارة من الإمارات، وهذا الوسام لم يَنَلْهُ أبو هريرة إلا بعد أن حقق رغبة سيده معاوية في وضع مئات الأحاديث في فضائل بني أُمية وذم بني هاشم...

ثم عمرو بن العاص ما نال إمرة مصر إلا بسيل من الافتراءات التي صنعها لصالح معاوية.

وهذا خالد القسري هو الآخر سال لعابه على الإمارة، فوضع ما يرضي أسياده.

وهذا عمر بن سعد بن أبي وقاص ما خرج لحرب الحسين إلا لرغبته بإمارة الري والديلم...

وأمثال هؤلاء يعدّون بالمئات، لكن لو سألت التاريخ: هل بقي لهم من أثر طيب يذكر بين الناس...؟!

لقد خسروا الدنيا والآخرة وهم في العذاب خالدون.

---

(١) الأغاني ١٢ / ٨١.

تاريخنا وأعلام الكذب

من يسبر الغور في صفحات تاريخنا القديم يَجِدِ المئات من أعلام الكذب، وهنا نذكر ثلة منهم:

١ ـ **عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي**، قال الحافظ أبو حاتم ـ كما في تاريخ دمشق لابن عساكر ـ: لعلّه قد وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله (صلى الله عليه وآله).

تاريخ دمشق ٥ / ١٦٠، ميزان الاعتدال للذهبي ٢ / ١٢٤، لسان الميزان ٤ / ٤، اللئالي المصنوعة ١ / ٧٨.

٢ ـ **سليمان بن عمرو**، أبو داود النخعي، كان أكذب الناس على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعروف بوضع الحديث.

تاريخ بغداد للخطيب ٩ / ١٥، ميزان الاعتدال ١ / ٤٢٠، اللئالي المصنوعة ١ / ٦٠.

٣ ـ **الحسن بن علي بن زكريا**، أبو سعيد العدوي البصري، كذّاب مشهور، يضع الأحاديث على رسول الله (صلى الله عليه وآله). قال ابن حبّان: لعلّه قد حدّث عن الثقات بالأشياء الموضوعة ما يزيد على ألف حديث.

اللئالي المصنوعة ١ / ٥٩ و٢٢٦، تاريخ بغداد ٧ / ٣٨٣، ميزان الاعتدال ١ / ٢٣٦.

٤ ـ **جعفر بن الزبير الحنفي الدمشقي البصري**، ت ١٤٠ هـ، كذّاب معروف. قال شعبة: وضع على رسول الله (صلى الله عليه وآله) أربعمائة حديث.

التهذيب ٢ / ٩٠، ميزان الاعتدال ١ / ١٨٨، اللئالي المصنوعة ١ / ٦.

٥ ـ **عوانة بن الحكم الكوفي**، ت ١٥٨ هـ، أموي العقيدة، عثماني الهوى والمذهب، يضع الأخبار لبني أُميّة.

لسان الميزان ٤ / ٣٨٦.

٦ ـ **سيف بن عمر**، الزنديق ت ١٧٠ هـ، كتب تاريخاً مختلقاً ليس له مثيل، فابتدع أسماء صحابة وأُمراء وقواد، وأسماء حوادث ووقائع وأياماً وغزوات وأماكن، وأشعاراً وأحاديث و...

ومن أراد الاطلاع فعليه بكتاب العلامة السيّد مرتضى العسكري (خمسون ومائة صحابي مختلق) و(عبدالله بن سبأ) و(معالم المدرستين) و...

٧ ـ **عبد المغيث بن زهير بن علوي الحربي الحنبلي البغدادي**، ت ٥٨٣ هـ المشهور بالحافظ. كذّاب معروف، صنّف كتاباً في فضائلِ يَزيد بن معاوية، وقد ردّ عليه ابن الجوزي في كتاب سمّاه: الردّ على المتعصّب العنيد عن لعن يزيد.

شذرات الذهب ٤ / ٢٧٦.

٨ ـ **أحمد بن عبدالله الشيباني**، أبو علي الجويباري. كذّاب يضع الحديث. فقد وضع أكثر من ألف حديث على رسول الله (صلى الله عليه وآله).

تاريخ بغداد ٣ / ٢٩٥، ميزان الاعتدال ١ / ٥١، لسان الميزان ١ / ١٩٣.

٩ ـ **أحمد بن عبدالله، أبوبكر الضرير**، كان يضع الأحاديث للعباسيين.

تاريخ بغداد ٤ / ٢٣٢.

١٠ ـ **محمد بن سعيد**، المعروف بالمصلوب الشامي، عدّه النسائي من الكذّابين الأربعة المعروفين بوضع الحديث على رسول الله (صلى الله عليه وآله).

تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٨، ميزان الاعتدال ٣ / ٦٤.

١١ ـ **محمد بن عبد الواحد**، أبو عمر الزّاهد غلام ثعلب ت ٣٤٥ هـ، قال ابن النجّار: كان أبو عمر الزاهد قد جمع جزءاً في فضل معاوية وأكثره مناكير

وموضوعات.

تاريخ بغداد ٢ / ٣٥٧، لسان الميزان ٥ / ٢٦٨، ميزان الاعتدال ٣ / ترجمة محمد بن يحيى الغنوي.

١٢ ـ محمد بن عثمان بن حسن القاضي النصيبي، أبو الحسن نزيل بغداد، ت ٤٠٦ هـ، كذّاب مشهور، روى للشيعة مناكير، ووضع في ذمهم أحاديث.

تاريخ بغداد ٣ / ٥٢، لسان الميزان ٥ / ٢٨١.

١٣ ـ مقاتل بن سليمان البلخي، ت ١٥٠ هـ. عدّه النّسائي من الكذّابين المعروفين بوضع الحديث على الرسول (صلى الله عليه وآله). كان يقول لأبي جعفر المنصور الدوانيقي: أُنظر ما تحبّ أن أُحدّثه فيك حتى أُحدّثه. وقال للمهدي العباسي: إن شئت وضعت لك أحاديث في العبّاس. قال: لا حاجة لي فيها.

تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٨، ميزان الاعتدال ٣ / ١٩٦، تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٨٤، اللئالي المصنوعة ١ / ١٢٨ و٢ / ٦٠ و١٢٢.

كبار الفسقة عند علماء الجمهور في ميزان الوثاقة

كبار الفسقة والجناة على الإسلام، وممّن نصب العداء لأمير المؤمنين علي (عليه السلام) وأقام على سبّه طيلة حياته؛ عند علماء الجمهور ثقات عدول، فهذا أحمد بن حنبل يوثّق حتى شارب الخمر...!

نذكر جملة من أُولئك الفسقة:

١ ـ **عمر بن سعد بن أبي وقّاص:** قاتل الحسين بن علي في كربلاء. وثّقه العجلي. أُنظر: خلاصة التهذيب ص ١٤٠.

٢ ـ **عِمران بن حطّان الخارجي:** قال شعراً في رثاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام). من رجال صحيح البخاري وقد وثّقه العجلي.

٣ ـ **إسماعيل بن أوسط البجلي:** ت ١١٧ هـ، من ندماء الحجاج قاتل سعيد بن جبير التابعي.

وثّقه ابن معين، وعدّه ابن حبّان من الثقات.

ميزان الاعتدال ١ / ١٠٣، لسان الميزان ١ / ٣٩٥.

٤ ـ **أبوبكر محمد بن هارون:** وثّقه البغدادي. لسان الميزان ٥ / ٤١١.

٥ ـ **أسد بن وداعة التابعي الشامي:** وثّقه النسائي. ميزان الاعتدال ١ /٩٧، لسان الميزان ١ / ٣٥٨.

٦ ـ **خالد القسري، أُمّه نصرانية:** وثّقه ابن حبّان. تاريخ ابن كثير ١٠ / ٢٠ و٢١.

٧ ـ **إسحاق بن سويد العدوي البصري:** ت ١٣١ هـ، وثّقه أحمد وابن معين والنسائي. التهذيب ١ / ٢٣٦.

٨ ـ **نعيم بن أبي هند:** ت ٢١١ هـ، وثّقه النّسائي. ميزان الاعتدال ٣ / ٢٤٣.

٩ ـ **حريز بن عثمان:** في الرياض النضرة قال: ثقة ولكن يُبغِضُ علياً أبغضه الله عزوجل.

احتج بحديثه البخاري وأبو داود والترمذي. الرياض ٢ / ٢١٦.

١٠ ـ **أزهر بن عبدالله الحمصي:** من رجال أبي داود والترمذي والنسائي. وثّقه العجلي. التهذيب ١ / ٢٠٤.

١١ ـ **عبد المغيث الحنبلي:** مرّ ذكره فراجع.

١٢ ـ **زيد بن حباب:** قال ابن معين: ثقة، يقلّب حديث الثوري. خلاصة التهذيب ١٠٨.

١٣ ـ **خلف بن هشام شارب الخمر:** وثّقه الإمام أحمد بن حنبل. فقيل يا أبا عبدالله، انه يشرب الخمر؟ فقال: قد انتهى إلينا علم هذا عنه، ولكن هو والله عندنا الثقة الأمين شرب أو لم يشرب. تاريخ بغداد ٨ / ٣٢٦.

١٤ ـ **خالد بن مسلمة بن العاص:** أبو سلمة القرشي. كان رأساً في المرجئة، ويبغض علياً، وثّقه أحمد بن حنبل وابن معين. تاريخ دمشق ٥ / ٥٣.

صياغة التاريخ وتقسيماته

تنقسم كُتبُ التاريخ التي بأيدينا إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: كتب تحت نفوذ السياسة الحاكمة، وسطوة رجالها المتنفذين، وهو ينشعب إلى ثلاث شعب أيضاً:

أ ـ تاريخ مؤلّفه معاصر للأحداث. وهذا لم يصل إلينا بصورة مستقلة، بل تجده في المصادر متناثراً غير مستقل، ومثاله: واقعة كربلاء ومؤرخها حميد بن مسلم الذي صحب الجيش الأموي ودوّن تفاصيل الواقعة. وفيه تأمّل .

ب ـ تاريخ مؤلّفه لم يعاصر الأحداث. وهذا ينطبق على المتأخرين ممن ألّف في التاريخ الإسلامي.

ج ـ تاريخ مؤلّفه معاصر لبعض ما دوّنه، كما هو الحال لتاريخ الطبري الذي دوّن مؤلّفه التاريخ الإسلامي من أوّله إلى بداية القرن الرابع الهجري حيث كانت وفاة المؤلف سنة ٣١٠ هـ.

القسم الثاني: من كتب التاريخ أُلِّفَ بنظرة استقلالية ومنهجية خاصة، وهذا ينقسم إلى شعبتين:

أ ـ التاريخ القديم الذي كُتب في القرن الثالث وما بعده ومؤلّفه قد دوّن أشياء هو لا يرتضيها عقائدياً، كما أخفى الكثير من الحقائق، وهو في كِلتا الحالتين توخّى العافية والنجاة من سطوة الجهاز الحاكم.

فالأشياء التي دوّنها وهو لا يعتقد بها تلك التي ترتبط بالملوك والحكام وأجهزة الدولة. وأُسلوب الحياة الماجنة، والترف الفكري، والجوانب الحضارية ودور السلطة في بناء المدنيّة...

فعامل الخوف من السلطة هو الذي الجأ المؤلّف إلى ذكر هذه الأُمور،

وتجنباً للمحاذير الأُخرى سلك هذا الطريق.

أما الحقائق التي أخفاها المؤلّف فهي في الغالب حقائِقُ تخصّ سيرة أهل البيت والأئمة المعصومين ومواقفهم السياسية، وأُسلوب تعاملهم مع الطغاة وحكام الجور، والثورات التي قام بها شيعتهم وأبناؤهم، والحركات المعارضة لسياسة الأمويين والعباسيين.

فالمؤلف أخفى كل ذلك ـ أو أشار إليه إشارة عابرة ـ تخلّصاً من غضب السلطة.

هذا القسم ينطبق على تاريخ اليعقوبي وتاريخ المسعودي، لأنّ الذي دوّنوه قطعاً لا ينسجم وعقائدهم المذهبية.

ب ـ التاريخ المعاصر وهو يضم طائفتين من المؤرخين:

الطائفة الأُولى: اعتمدت في تدوين الماضي على كتب المتقدمين دون أن يراعوا فيما يكتبونه المنهجية العلمية والروح السليمة المجرّدة من العواطف والعصبية. وهذه الطائفة نحصرها في الكتاب المستشرقين ومؤرّخي الأحزاب والفرق والمذاهب، وغالبيّة مؤرخي السّنة من هذه الطائفة.

الطائفة الثانية: وهي على قلّتها قد بدأت في كتاباتها تستخلص الحقائق التاريخية من خلال دراسة الأحداث دراسة موضوعية، وبمنهجية علميّة مستندة إلى النقد والتحليل، وتمحيص الأخبار وفرز الصحيح منها عن السقيم والدخيل.

التقسيم الزماني والمكاني

طريقان في كتابة التاريخ:

طريق يعتمد فيه المؤرخ التسلسل الزمني في سرد الأحداث والوقائع.

وطريق يعتمد فيه المؤرخ التقسيم المكاني، فيدوّن الأحداث لمدينة ما أو لبلد معيّن.

ولكل طريق صفاته وميّزاته الخاصة ومحاسنه، كما أن لكل منهما عيوبه ونواقصه.

فالطريق الأول يمثله أغلب المؤرخين القدامى: كاليعقوبي، ومحمد بن جرير الطبري، وعلي بن الحسين المسعودي، وهؤلاء يمثّلون الرعيل الأول. وحسن إبراهيم حسن، وأحمد السعيد سلمان، وأحمد أمين، ومحمد الخضري الذين يمثلون الجيل المعاصر.

أما الطريق الثاني فيمثله جماعة منهم: الخطيب البغدادي وتاريخه المشهور تاريخ بغداد، وابن عساكر.وتاريخ دمشق، وابن تغرى والنجوم الزاهرة، وبهاء الدين بن اسفنديار وتاريخ طبرستان، وحسن بن محمد القمي وتاريخ قم، والحاكم ابن نعيم وتاريخ نيسابور، وحسين البراقي وتاريخ الكوفة...الخ.

تقسيمات أُخرى

وهناك تقسيمات غير التي ذكرناها، تابعة إلى مزاج المؤرّخ وذوقه في التأليف، فبعضهم مثلاً يتجه اتجاهاً أدبياً فيؤرّخ في الأدب، كما فعل شوقي ضيف حين كتب سلسلة جميلة لتاريخ الأدب الجاهلي، وتاريخ الأدب في

صدر الإسلام إلى نهاية الدولة الأموية، وتاريخ الأدب في العصر العباسي الأول والثاني. واقتفى أثره طائفة من الكتاب المصريين، فأغنوا المكتبة العربية بمؤلّفات مهمة أصبحت فيما بعد مرجعاً للدراسات الأدبية.

ومنهم من اتجه في تأليفه إلى تدوين التاريخ السياسي، كما فعل أمين سعيد، وابراهيم حسن، ويوسف العش...

ومنهم من اتجه إلى تدوين تاريخ المذاهب والفرق والعقائد، كما فعل محمد أبو زهرة، وعلي الغرابي...

ومنهم من اتجه إلى تدوين تاريخ الخلفاء والملوك والأمراء والفقهاء والعلماء وغيرهم من طبقات المجتمع الأخرى...

هذه الاتجاهات ـ وغيرها ـ التي تحمل طابعاً متميّزاً في التأليف، حفظت لنا ثروة كبيرة من التاريخ الإسلامي الحافل بالأحداث والوقائع المختلفة في الكيف والكم.

أقول: نظراً لتطوّر الحياة العلمية وسعة الدراسات الأكاديمية قد اهتمت الجامعات والمعاهد الثقافية بالاتجاهات المذكورة، وحثّت الطلاب والمحققين والأساتذة المنتسبين إليها أن يتبعوا أسلوباً تبرز فيه الوحدة الموضوعية والتركيز العلمي والجانب التخصصي.

دور علم الرّجال في التاريخ

عرفنا ـ فيما سبق ـ أن التاريخ الذي كتب لا يعدو في كونه يمثل تاريخ الظروف السياسية والسلطة الحاكمة، كما ظهر أن للسلطة والملوك الأثر الكبير في صياغة التاريخ، وفي الوقت نفسه نجد المؤرّخ إما أن يُعدّ من صنائع الجهاز الحاكم فهذا يكتب وفق سياسة الدولة وخططها العام...وامّا إن يُعد من مناوئي الجهاز الحاكم لكنه يتحاشى غضب السلطان وأجهزته الإدارية، فهو بالتالي

يكتب شيئاً لا يتوقع منه إثارة السلطة.

هكذا تاريخ مدوّن لا شك في أن تختفي فيه أغلب الحقائق وتبرز فيه يد السياسة ونفوذ السلطان بصورة أو أخرى، وإذا كان الأمر كذلك فمن البديهي أن يساهم رجال الدس والافتعال في صياغة التاريخ.

هنا يبرز دور علم الرجال ليضع بين أيدينا جملة ضوابط وأسس يعتمد عليها المحققون كي يضعوا بين أيدينا تاريخاً نقياً خالصاً من العوالق بقدر الإمكان، ويمكن أن نجمل هنا بعض النقاط:

لكي نحصل على تاريخ حقيقي يجدر بنا أن نأخذ النقاط الآتية بعين الاعتبار:

١ ـ لابدّ من التواتر في نقل الأحداث التاريخية، وذلك بأن يتفق على نقل حادثة ما عدد كبير من الناقلين الثقات بحيث تطمئن إليهم النفس.

٢ ـ لابدّ من الاطمئنان أو حصول الظن الراجح في صحة نقل الحادث، ويتم ذلك إذا حصل الاطمئنان بوثاقة الرواة، أو على أقل تقدير أنهم لا يتواطئون على الكذب.

٣ ـ لابدّ من حصول الوثاقة في نفس الراوي إذا كان متفرّداً بنقل الحدث التاريخي وهذا هو مجال البحث فيه، وهنا يبرز دور علم الرجال بصورة واضحة ودقيقة، لأنه يتكفّل بتمييز الرواة، والبحث عن أحوالهم وشؤونهم، وتدوين تراجمهم، وتثبيت خصوصياتهم من جرح أو تعديل.

الباب الثالث

مراتب الوثاقة في علم الرجال

الفصل الأول : * أصحاب الإجماع

الفصل الثاني : * من شهد لهم الثقات بالوثاقة

الفصل الثالث : * أصحاب الأُصول المعتمدة

الفصل الرابع: * الكتب المعروضة على الأئمة (عليهم السلام)

الفصل الخامس: * مَنْ وثّقوه وأمروا بالرجوع إليه

الفصل السادس: * مَن عُرِف أنه لا يروى إلا عن ثقة

مراتب الوثاقة في علم الرّجال

سوف نبحث في هذا الباب الطوائف الآتية:

١ ـ أصحاب الإجماع.

٢ ـ مَنْ شهد لهم الثقات بالوثاقة وعملت الطائفة بأخبارهم.

٣ ـ أصحاب الأُصول المعتمدة.

٤ ـ أصحاب الكتب المعروضة علىٰ الأئمة (عليهم السلام).

٥ ـ مَنْ وثّقوه وأمروا بالرجوع إليه.

٦ ـ مَنْ عُرف فيما بين الأصحاب أنه لا يروي إلا عن ثقة.

ينبغي الإشارة إلىٰ كل طائفة والتعريف بالأشخاص الذين ينضوون تحت كل قسم من الأقسام الستة، وإلقاء الضوء عليهم ولو إجمالاً، حتى يتبيّن لنا درجة وثاقة هؤلاء الرواة عند الأصحاب وعلماء الطائفة المحقّة، ثم كيف جرت العادة فيما بعد في استعمال تلك المعاني والألفاظ في الكتب الرجالية والفقهية والحديثية، وكيف تطورت حتى أصبح عليها المعوّل عند علمائنا المتأخرين.

هناك مطالب عديدة وأُمور كثيرة في هذه العناوين، لكن الذي يَعنينا هو فهم بعض المصطلحات والعبائر المرتبطة بهذه البحوث، ثم الطبقات التي أصبحت مورد اعتناء العلماء، ثم الأشخاص الذين يندرجون تحت العناوين الستة المتقدمة وتمييز طبقاتهم وكيف الاعتماد علىٰ مروياتهم.

الفصل الأول

أصحاب الإجماع

قد وقع الاختلاف في عدد أصحاب الإجماع، هل أنهم اثنا عشر أم ثمانية عشر أم أكثر، كما وقع الاختلاف ـ أيضاً ـ في أسماء وكنى بعضهم، مثل:

أبو بصير ـ من أصحاب الامام الباقر (عليه السلام) ـ في رواية أُخرى أبو نصر، وفي رواية ثالثة أبو بصير ليث بن البختري المرادي، بدلاً من أبي بصير الأسدي. وهكذا وقع الاختلاف في الحسن بن محبوب ـ من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (عليهما السلام) ـ فقيل مكانه: فضالة بن أيّوب، وقال آخرون: فضالة وعثمان بن عيسى. فعلىٰ هذا يكون عدد هذه الطبقة سبعة لا ستة.

أصل الاختلاف عند بعض المتأخرين من علمائنا والمتقدمين منهم ناشئ عن مدى فهمهم للعبارة: «أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء ـ الفقهاء ـ وتصديقهم».

لقد فهم المتأخرون أمثال: الشيخ أبي علي الحائري في كتابه (منتهى المقال) وصاحب المعالم في كتابه (منتقىٰ الجمان) وغيرهما بحيث اشتهر بين المتأخرين من العلماء والمعاصرين منهم أن هذا العنوان ينطبق علىٰ ثمانية عشر من أصحاب الأئمة الأربعة ـ الباقر والصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام) ـ ستة منهم من أصحاب الإمام أبي جعفر الباقر وأبي عبدالله الصادق (عليهما السلام)، وستة من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وستة من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (عليهما السلام).

إذاً المجموع ثمانية عشر وتقسيمهم كالآتي: ستة من الأوائل وستة من الأواسط، وستة من الأواخر.

والذي يفهم من عبارة الكشي أن العنوان المتقدم ينطبق علىٰ الستة

الأواسط والستة الأواخر فقط.

وهذا القول يذهب إليه جماعة من الرجاليين ممّن جاء بعد الكشي.

واحتملُ أن التمييز بين أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) وبين الاثنى عشر من الأواسط والأواخر، إنما منشؤه اختلاف العنوان الذي سنأتي على ذكره، والتفصيل فيه.

الطبقة الأُولى من أصحاب الإجماع

أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله (عليهما السلام).

قال الكشي: أجمعت العصابة علىٰ تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبدالله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الأولين ستة: زُرارة ـ ابن أعيَن ـ ومعروف بن خربوذ، وبريد ـ العجلي ـ وأبو بصير الأسدي[١]، والفضل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة.

وقال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي: أبا بصير المرادي، وهو ليث بن البختري[٢]. انتهى.

وهذا يعني أن مورد الإجماع ـ سواء كان من الكشي أم من غيره ـ يقع علىٰ خمسة من هذه الطبقة بلا خلاف.

أما أبو بصير، فعلىٰ قول الكشي فإن العصابة قد أجمعت علىٰ تصديقه.

وأما علىٰ رأي غيره فإنه قال: قال بعضهم مكان أبي بصير الأسدي أبو بصير المرادي، وهو ليث بن البختري.

ما قيل في إطرائهم

١ ـ زُرارة بن أعيَن بن سُنْسُن: واسمه عبد ربه، يكنى أبا الحسن، وزرارة لقبه.

الكشي باسناده عن ابن بكير، عن زراة قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): يا

---

(١) يحيىٰ بن أبي القاسم المكفوف.

(٢) رجال الكشي ٢ / ٥٠٧.

زرارة، إن اسمك في أسامي أهل الجنة بغير ألف، قلت: نعم، جعلت فداك اسمي عبد ربه ولكني لقبت بزرارة[١].

الكَشّي باسناده عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك، قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: أحب الناس إليّ أحياءاً وأمواتاً أربعة: بريد بن معاوية العجلي، وزرارة، ومحمد بن مسلم، والأحول، وهم أحب الناس إليّ أحياءاً وأمواتاً[٢].

الكشّي باسناده عن إبراهيم بن عبد الحميد وغيره، قالوا: قال أبو عبدالله: رحم الله زرارة بن أعين، لولا زرارة بن أعين، لولا زرارة ونظراؤه لاندرست أحاديث أبي (عليه السلام)[٣].

الكشّي باسناده عن جميل بن درّاج قال: دخلت علىٰ أبي عبدالله (عليه السلام) فاستقبلني رجل خارج من عند أبي عبدالله (عليه السلام) من أهل الكوفة من أصحابنا، فلما دخلت علىٰ أبي عبدالله (عليه السلام) قال لي: لقيت الرجل الخارج من عندي؟ فقلت: بلى، هو رجل من أصحابنا من أهل الكوفة، فقال: لا قدّس الله روحه، ولا قدّس مثله، إنه ذكر أقواماً كان أبي (عليه السلام) أئتمنهم علىٰ حلال الله وحرامه وكانوا عيبة علمه، وكذلك اليوم هم عندي، هم مستودع سري أصحاب أبي (عليه السلام) حقاً إذا أراد الله بأهل الأرض سوءاً صرف بهم عنهم السوء، هم نجوم شيعتي أحياءً وأمواتاً يحيون ذكر أبي (عليه السلام) بهم يكشف الله كل بدعة يَنفُون عن هذا الدين انتحال المبطلين وتأوّل الغالين ثم بكىٰ.

فقلت: من هم؟

فقال: من عليهم صلوات الله ورحمته أحياءاً وأمواتاً: بريد العجلي،

---

(١) الكشي ١ / ٣٤٥.

(٢) المصدر السابق ١ / ٣٤٧.

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٤٨.

وزرارة، وأبو بصير، ومحمد بن مسلم، أما إنه يا جميل سيبين لك أمر هذا الرجل إلىٰ قريب.

قال جميل: فوالله ما كان إلا قليلاً حتىٰ رأيت ذلك الرجل ينسب إلىٰ اصحاب أبي الخطاب، قلت: الله أعلم حيث يجعل رسالاته.

قال جميل: وكنا نعرف أصحاب أبي الخطاب ببغض هؤلاء رحمة الله عليهم(١).

هذه بعض الروايات في مدح زرارة من بين عشرات الروايات، وفي الوقت نفسه توجد روايات في ذمّه إلّا أنها و اردة للتقية ولا يَصِحُّ منها شيء أبداً(٢).

الكشي باسناده عن عبدالله بن زرارة قال: قال لي أبو عبدالله (عليه السلام) اقرأ مني علىٰ والدك السلام، وقل له: إني إنما أعيبك دفاعاً مني عنك، فإن الناس والعدو يسارعون إلىٰ كل من قربناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في من نحبّه ونقربه، ويرمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون إدخال الأذىٰ عليه وقتله، ويحمدون كل من عبناه نحن وأن نحمد أمره.

فإنما أعيبك لأنك رجل اشتهرت بنا ولِمَيلك إلينا، وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر لمودتك لنا ولميلك إلينا، فأحببت أن أعيبك لِيَحمَدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك، ويكون بذلك منا دافع شرهم عنك، يقول الله جلّ وعز: ﴿**أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصْباً**﴾.

هذا التنزيل من عند الله، صالحة، لا والله ما عابها إلا لكي تسلم من الملك

---

(١) الكشي ١ / ٣٤٩.

(٢) أطراه النجاشي فقال: شيخ أصحابنا في زمانه ومتقدّمهم، وكان قارئاً، فقيهاً، متكلّماً، شاعراً، أديباً، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين، صادقاً فيما يرويه...ص ١٧٥.

ولا تعطب على يديه، ولقد كانت صالحة ليس للعيب منها مساغ والحمد لله.

فافهم المثل يرحمك الله، فإنك والله أحب الناس إليَّ، وأحب أصحاب أبي (عليه السلام) حياً وميتاً، فإنك أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر، إن من ورائِك مَلِكاً ظلوماً غصوباً يرقب عبور كل سفينة صالحة ترد من بحر الهدى ليأخذها غصباً ثم يغصبها وأهلها.

فرحمة الله عليك حياً ورحمته ورضوانه عليك ميتاً، ولقد أدّى إلي ابناك الحسن والحسين رسالتك، حاطهما الله وكلأهما ورعاهما وحفظهما بصلاح أبيهما كما حفظ الغلامين...الخ الخبر[١].

ذكره الطوسي في رجال الإمام الباقر والصادق والكاظم وذكره في الفهرست فأثنى عليه وأطراه وذكره ابن داوود والعلامة[٢].

٢ ـ معروف بن خربوذ المكّي: ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب علي ابن الحسين والباقر والصادق، كما ذكره ابن داوود والعلّامة فراجع[٣].

ذكر أبو القاسم نصر بن الصباح عن الفضل بن شاذان قال: دخلت على محمّد بن أبي عمير وهو ساجد، فأطال السجود، فلما رفع رأسه وذكر له طول سجوده قال: كيف ولو رأيت جميل بن درّاج؟ ثم حدّثه أنه دخل على جميل بن درّاج فوجده ساجداً فأطال السجود جداً فلما رفع رأسه: قال محمد بن أبي عمير: أطلت السجود، فقال: لو رأيت معروف بن خربوذ[٤].

٣ ـ بُرَيد العِجلي: أبو القاسم بُرَيد بن معاوية، مات سنة مائة وخمسين.

الكشي بإسناده عن جميل بن درّاج قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول:

---

(١) رجال الكشي ١ / ٣٥٠.

(٢) رجال الشيخ الطوسي ص ١٢٣ و٢٠١ و٣٥٠، الفهرست ٧٤، رجال ابن داود ٩٦، رجال العلاّمة ٧٦.

(٣) رجال الطوسي ص ١٠١ و١٣٥ و٣٢٠، رجال ابن داود ١٩٠.

(٤) رجال الكشي ٢ / ٤٧١.

أوتاد الأرض وأعلام الدين أربعة: محمد بن مسلم، وبريد بن معاوية ـ العجلي ـ وليث بن البختري المرادي، وزرارة[١].

الكشي بإسناده عن داود بن سرحان، قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: إني لأحدث الرجل بحديث وأنهاه عن الجدال والمراء في دين الله تعالىٰ، وأنهاه عن القياس، فيخرج من عندي فيتأول حديثي علىٰ غير تأويله، إني أمرت قوماً أن يتكلّموا ونهيت قوماً، فكل يتأول لنفسه يريد المعصية لله تعالى ولرسوله، فلو سمعوا وأطاعوا لأودعتهم ما أودع أبي (عليه السلام) أصحابه.

إن أصحاب أبي (عليه السلام) كانوا زيناً أحياءاً وأمواتاً، أعني زرارة، ومحمد بن مسلم، ومنهم ليث المرادي، وبريد العجلي، هؤلاء القوامون بالقسط، هؤلاء القائلون بالصدق، هؤلاء ﴿السابقون السابقون أُولئك المقرّبون﴾[٢].

اثنىٰ عليه كل من النّجاشي وابن داوود والعلّامة فراجع [٣] وذكره الطوسي في أصحاب الباقر والصادق.

٤ ـ **أبو بصير الأسدي**: يحيىٰ بن أبي القاسم؛ إسحاق، المكفوف واسمه يحيى، وقد اضطرب الكلام في اسم أبيه كما اضطرب في كنيَة نفسه، أما اسم أبيه فقيل: إنه اسحاق وقيل: القاسم.

قال النجاشي: يحيىٰ بن القاسم أبو بصير الأسدي، وقيل أبو محمد ثقة، وجيه روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله (عليه السلام) وقيل يحيىٰ بن أبي القاسم واسم أبي القاسم إسحق، وروىٰ عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)...ومات أبو بصير سنة خمسين ومائة[٤]

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٥٠٧ .

(٢) المصدر السابق ٢ / ٥٠٨.

(٣) رجال النّجاشي ١١٢ ، رجال ابن داود ٥٤، رجال العلّامة ص ٢٦.

(٤) رجال النجاشي ٤٤١.

وذكره الطوسي في الفهرست يحيىٰ بن القاسم يكنى أبا بصير(١).

وفي رجاله ذكره في أصحاب الصادق قال: يحيىٰ بن القاسم أبو محمد يعرف بأبي نصير الأسدي مولاهم كوفي تابعي مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبدالله (عليه السلام)(٢) بسنتين .

وذكره في أصحاب الإمام الباقر والكاظم (عليهما السلام) أيضاً، فقال: يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير(٣).

وذكره ابن داوود في القسم الأول فقال: أبو بصير يحيىٰ بن أبي القاسم المكفوف(٤).

وقبل ذلك ذكره باسم يحيىٰ بن أبي القاسم يكنى أبا بصير مكفوف واسم أبي القاسم اسحاق، ثم رمز انه من أصحاب الباقر والصادق نقلاً عن رجال الشيخ، ثم جعله من الواقفة في قسم الضعفاء.

أما العلّامة في الخلاصة فقد ذكره في القسم الثاني في رجاله المخصوص بالضعفاء، ونقل هناك أقوال العلماء كالشيخ الطوسي والكشي والنجاشي وعلي ابن محمد العقيقي، ثم قال: والذي أراه العمل بروايته وإن كان مذهبه فاسداً(٥).

أما الكَشّي فذكر عُنواناً نصه هكذا: «في يحيىٰ بن أبي القاسم أبي بصير ويحيىٰ بن القاسم الحذاء».

ثم قال: يحيىٰ بن القاسم الحذّاء واقفي. وبعده ذكر خبراً طريقُه محمد بن عمران،

قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: منا ثمانية محدثون سابعهم القائم، فقام أبو

---

(١) الفهرست ١٧٨.

(٢) رجال الطوسي ٣٣٣.

(٣) المصدر السابق ٣٦٤ و١٤٠.

(٤) رجال ابن داود ٢١٤ و٢٠٢ و٢٨٩.

(٥) رجال العلّامة الحلي ٢٦٤

بصير بن أبي القاسم فقبل رأسه، وقال: سمعته من أبي جعفر (عليه السلام) منذ أربعين سنة، فقال له أبو بصير[١]: سمعته من أبي جعفر (عليه السلام) وإني كنت خماسياً جاء بهذا قال[٢]: اسكت يا صبي ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم، يعني القائم (عليه السلام). ولم يقل: ابني هذا[٣].

أقول: يستفاد من هذا الخبر ـ علىٰ ما فيه من اضطراب ـ أنّ يحيىٰ بن أبي القاسم الذي يكنّىٰ أبا بصير غير يحيىٰ الحذاء.

كيفما كان فإن أغلب كتب الرجال قد خلطت بين اسمين لرجلين أحدهما كان معاصراً للإمام الصادق والآخر كان معاصراً للإمام الكاظم (عليهما السلام).

فالذي كان معاصراً للإمام أبي عبدالله الصادق (عليه السلام) هو أبو بصير يحيىٰ ابن أبي القاسم، إسحاق. ويلقب بالأسدي، ويعرف بالمكفوف، وربما كان يكنى ـ يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي ـ بأبي محمد بدلاً من أبي بصير، ولا ضير في ذلك[٤].

---

(١) أبو بصير هنا غير الذي تقدم والمقصود هو الحذاء الأزدي الواقفي.

(٢) يظهر من سياق الكلام القول للامام (عليه السلام).

(٣) الكشي ٢ / ٧٧٢.

(٤) إلا أن الراجح عندنا أن هذه الكنية ـ أبو محمد ـ تخصّ الحذّاء الأزدي.

ويعزز ذلك الخبر المروي عن الكشي باسناده؛ عن أحمد بن محمد بن يعقوب البيهقي، قال حدثنا عبدالله بن حمدويه البيهقي، قال حدّثنا محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن إسماعيل بن عباد البصري، عن علي بن يحيىٰ بن القاسم الحذاء الكوفي، قال: خرجت من المدينة فلمّا جزت حيطانها مقبلاً نحو العراق إذْ أنا برجل علىٰ بغل أشهب يعترض الطريق، فقلت لبعض من كان معي: من هذا؟

فقالوا: هذا ابن الرضا.

قال: قصدت قصده، فلمّا رآني أريده وقف لي، فانتهيت إليه لأُسلِّم عليه فمدَّ يَده فسلَّمتُ عليه وقبّلتها.

فقال: من أنت؟

فقلت: بعض مواليك جعلت فداك أنا علي بن يحيىٰ بن أبي القاسم الحذّاء.

فقال لي: أما إن عمّك كان ملتوياً علىٰ الرضا (عليه السلام).

=

النجاشي وثق مَنْ كنيته أبو بصير ـ أو أبو محمد ـ الأسدي، والذي اسم والده اسحاق كما مرّ، لكن مما يؤخذ عليه أنه لم يقطع في اسم والد يحيىٰ هل يسمىٰ القاسم أم يسمىٰ اسحاق؟! فالمتعين عندنا أن أبا بصير هو (يحيىٰ بن أبي القاسم)، وأبو القاسم كنية إسحاق.

أمّا الوثاقة.

فقد عرفت أن النجاشي صرح في توثيق أبي بصير الأسدي.

أما يحيىٰ بن القاسم الحذّاء فلم يرد له ذكر في كتابه.

وأما ابن داوود فقد ذكره مرة في القسم الأول، وثانية في قسم الضعفاء، وفي ذلك خلط بين العنوانين.

وأما الشيخ الطوسي فلم يرد منه توثيق في حق الأسدي، في الوقت الذي ذكره أربع مرّات، مرّة في الفهرست بعنوان يحيىٰ بن القاسم يكنى أبا بصير، وقد عرفت أن ذلك اشتباه، وربّما سقط من قلمه الشريف كلمة (أبي) قبل القاسم، وهكذا يتكرر الاشتباه في رجاله عندما ذكره في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وربما خلطه مع الحذّاء الذي تعيّن عندنا أن كنية الحذّاء أبو محمد...ومع هذا الخلط يمكن أن نحصل علىٰ وثاقة أبي بصير الأسدي من الشيخ الطوسي في هذا الموضع حيث قال: مولاهم كوفي تابعي مات سنة خمسين ومائة...الخ ولا يستبعد من أن استعماله كلمة (مولاهم) تفيد المدح...

ثم أورد الشيخ في رجاله ذكر أبي بصير في أصحاب الإمام الباقر والكاظم[1]، وفي الموضعين جاء الاسم مطابقاً للفرد الموثق وإن لم يصرح

= قال: فقلت: جعلت فداك رجع عن ذلك.

فقال: إن كان رجع فلا بأس.

قال الكشي: واسم عمه القاسم الحذاء، وأبو بصير هذا يحيىٰ بن القاسم يكنىٰ أبا محمد.

(١) رجال الطوسي ١٤٠ و٣٦٤.

بتوثيقه.

فالشيخ الطوسي وإنْ لم يرد منه توثيق صريح في حق أبي بصير الأسدي إلا أنه في يحيىٰ بن القاسم الحذّاء قد ورد فيه ذم صريح، ثم ان الشيخ ذكر الحذاء في رجاله مرتين؛ مرّة عدّه في أصحاب الباقر (عليه السلام) وثانية عدّه في أصحاب الكاظم (عليه السلام)، وهنا قال عنه: واقفي، وهو تصريح منه بالذم[1].

والعجيب أن العلّامة الحلي عدّ أبا بصير الأسدي في قسم الضعفاء، وهل يعني ذلك قلة خبرة أم لشبهة اعترضته؟!

إذاً لا يعذر من قدح في أبي بصير يحيىٰ بن أبي القاسم المكفوف الأسدي، وليس هو المعني بالوقف، لأن أبا بصير هو الثقة الوجيه علىٰ حدّ تعبير النجاشي، كما أن هناك أدلة كثيرة تؤكد أن يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي غير يحيىٰ بن القاسم الحذاء الأزدي نذكر بعضها:

أوّلاً: إن أبا بصير من قبيلة عدنانية، لأنه أسدي وهو الذي ينتسب إلىٰ أسد ابن خزيمة من مضر، والمضرية من القبائل العدنانية.

أمّا يحيىٰ بن القاسم الأزدي فهو ينتسب إلىٰ أزد بن أبي الغوث اليمانية من ولد قحطان.

لهذا لا يمكن القول باتحاد الاسمين، كما لم نجد من يلقّب أبا بصير بالأزدي، ولا يحيىٰ بن القاسم بالأسدي.

ثانياً: تعدد العنوانين في بعض الكتب الرجالية، كما في رجال الشيخ الكشي والطوسي وابن طاووس، دليل علىٰ عدم الاتحاد أو الاشتراك في الاسمين.

ثالثاً: كون أبي بصير الأسدي من الواقفة غير صحيح لأمور:

١ ـ الذي وصف بالوقف هو يحيىٰ بن القاسم الحذّاء الأزدي.

---

(١) رجال الطوسي ١٤٠ و ٣٦٤.

٢ ـ إن أبا بصير كانت وفاته سنة مائة وخمسين للهجرة، والوقف عرفاً يصدق علىٰ من وقف علىٰ إمامة الكاظم (عليه السلام) ولم يقل بإمامة الرضا (عليه السلام)، فعلى هذا يتعين الفارق الزمني بين وفاة أبي بصير سنة ١٥٠هـ ووفاة الامام الكاظم (عليه السلام) في سنة ١٨٣ هـ علىٰ أدنى التواريخ، فكيف يصح القول بأن أبا بصير كان واقفياً؟!

وإذا قلتم: إن الوقف عام يطلق علىٰ كل من وقف عند أحد من الأئمة وعلىٰ هذا فينطبق الوقف علىٰ من قال بإمامة الصادق (عليه السلام) دون ولده الكاظم (عليه السلام).

قلنا: المشهور في اصطلاح الوقف من امتنع عن إمامة الرضا ووقف عند إمامة الكاظم، وأما الذين وقفوا علىٰ إمامة الصادق فالمشهور تسميتهم بالناووسية...

إذاً ادعاء البعض أن أبا بصير واقفي هو من باب الخلط والخبط ليس إلاّ.

٣ ـ الخبر الذي رواه الكشّي عن محمد بن عمران دليل واضح علىٰ إيمان أبي بصير الأسدي بالأئمة الاثني عشر وقد مرّ الخبر فراجع.

٤ ـ الخبر الذي رواه الكشي عن أحمد بن محمد بن يعقوب البيهقي، والذي ورد فيه: «أبو بصير هذا يحيىٰ بن القاسم يكنىٰ أبا محمد»، كما عرفت ليس هو الأسدي المكفوف، بل هو الحذّاء الأزدي، كما أسلفناه من تعيين الكنية واللقب للاسمين فراجع.

٥ ـ ما أورده الكشّيّ عن علي بن محمد بن قتيبة، قال: حدثني الفضل بن شاذان، قال: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي، ومحمد بن يونس، قالا: حدثنا الحسن بن قياما الصيرفي، قال: حججت في سنة ثلاث وتسعين ومائة وسألت أبا الحسن الرضا (عليه السلام)، فقلت: جعلت فداك، ما فعل أبوك؟

قال: مضى كما مضى آباؤه، قلت: فكيف أصنع بحديث حدثني به

يعقوب ابن شعيب، عن أبي بصير: إن أبا عبدالله (عليه السلام) قال: إن جاءكم من يخبركم أن ابني هذا مات وكفن ولبن وقبر ونفضوا أيديهم من تراب قبره، فلا تصدّقوا به؟

فقال: كذّب أبو بصير ليس هكذا حدّثه، إنما قال: إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر(١).

في سند هذا الخبر الحسن بن قياما الصيرفي وهو من الواقفة هذا من جهة، ثم من جهة أُخرى ـ كما عرفت ـ فإن أبا بصير لم يبق إلىٰ عهد الإمام الرضا حتى يؤمن بحياة الإمام الكاظم فيقف عنده ويمتنع بعد وفاته من القول بإمامة ولده ثامن الحجج (عليه السلام)، بل المشهور كانت وفاة أبي بصير الأسدي سنة ١٥٠هـ كما مرّ.

رابعاً: كل من اعتقد بحياة الأئمة وعدم موتهم، وأنهم أحياء أبداً، أو قد رفعوا إلىٰ السماء، وأشباه ذلك من الأقوال، فهو يعدّ من أهل الغلو، والذين وقفوا علىٰ إمامة الكاظم وأنكروا إمامة الرضا (عليهما السلام) فقد لعنوا علىٰ لسان المعصوم، كما انهم يندرجون في قائمة الغلاة.

وأبو بصير بشهادة علي بن الحسن بن علي بن فضال لم يكن مُتَّهماً بالغلو(٢).

وبلفظ آخر: إن أبا بصير الأسدي إذا وجد فيه ذم فليس منشؤه فساد العقيدة، بل قد عرفت أنه مؤمن بآخرهم كما هو مؤمن بأوّلهم، وإنما قد يقال: إنه يروي الأخبار والروايات التي ـ في زمانه وعصره ـ تُعدّ من الغرائب، ولو كانت تروىٰ في عصرنا الحاضر لما أشكل عليه أحد من أهل العلم والبصيرة.

خامساً: إنَّ موت أبي بصير الأسدي كان في زمن الإمام الكاظم، من ذلك

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٧٧٣.

(٢) رجال الكشي ٢ / ٧٧٣.

ما روىٰ أن أبا بصير أقبل مع أبي الحسن موسى (عليه السلام) من المدينة إلىٰ العراق، فنزل زبالة فدعى بعلي بن أبي حمزة البطائني، وكان تلميذاً لأبي بصير، فجعل يوصيه بحضرة أبي بصير، فقال: يا علي، إذا صرنا إلىٰ الكوفة تقدم في كذا، فغضب أبو بصير فخرج من عنده فقال: ما أرى هذا الرجل أنا أصحبه منذ حين ثم يتخطاني بحوائجه إلىٰ بعض غلماني، فلما كان من الغد حمّ أبو بصير بزبالة فدعى علي بن أبي حمزة وقال: أستغفر الله مما حل في صدري من مولاي ومن سوء ظني به، إنه كان قد علم أني ميت وأني لا أُلحق بالكوفة، فإذا أنا مت فافعل بي كذا وتقدم في كذا، فمات أبو بصير بزبالة.

أما يحيىٰ بن القاسم الحذاء فبقي إلىٰ زمان إمامة مولانا الرضا (عليه السلام)(١).

٥ ـ الفُضَيل بن يسار: النهدي، أبو القاسم بصري، صميم، ثقة.

الكشي باسناده عن إبراهيم بن عبدالله قال: كان أبو عبدالله (عليه السلام) إذا رأى الفضيل بن يسار قال: بشر المخبتين، من أحب أن ينظر رجلاً من أهل الجنة فلينظر إلىٰ هذا.

وبإسناده عن فضيل بن عثمان، قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): إن الأرض لتسكن إلىٰ الفضيل بن يسار.

وبإسناده عن خلف بن حماد عن رجل، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا دخل عليه الفضيل بن يسار يقول: بخ بخ بشر المخبتين، مرحباً بمن تأنس به الأرض.

وبإسناده عن علي بن إسماعيل التيمي، قال: حدثني ربعي بن عبدالله، قال: حدثني غاسل الفضيل بن يسار، قال: إني لأغسل الفضيل بن يسار وإن يده لتسبقني إلىٰ عورته، فخبرت بذلك أبا عبدالله (عليه السلام) فقال لي: رحم الله الفضيل

---

(١) رجال النجاشي ٤٤١، الفهرست ١٧٨، رجال الطوسي ١٤٠ و٣٣٣ و٣٦٤، رجال ابن داود ٢١٤ و٢٠٢ و٢٨٩، رجال العلّامة ٢٦٤، كشف الغمة.

ابن يسار، وهو منّا أهلَ البيت[١].

ذكره النجاشي والطوسي وابن داوود والعلّامة فأثنوا عليه فراجع[٢].

٦ ـ **محمد بن مسلم**: الكشي باسناده عن عبدالله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): إنه ليس كل ساعة ألقاك ولا يمكن القدوم، ويجئ الرجل من أصحابنا فيسألني وليس عندي كلما يسألني عنه، قال: فما يمنعك من محمد بن مسلم الثقفي، فإنه قد سمع من أبي كان عنده وجيهاً.

الكشي بإسناده عن أبي كهمس، قال: دخلت علىٰ أبي عبدالله (عليه السلام)، فقال لي: يشهد محمد بن مسلم الثقفي القصير عند ابن أبي ليلى فيرد شهادته؟

فقلت: نعم. فقال: إذا صرت إلىٰ الكوفة فاتيت ابن أبي ليلى، فقل له: أسألك عن ثلاث مسائل تفتيني فيها بالقياس ولا تقول قال أصحابنا.

ثم سله عن الرجل يشك في الركعتين الأوليّتين من الفريضة، وعن الرجل يصيب جسده أو ثيابه البول كيف يغسله، وعن الرجل يرمي الجمار بسبع حصيات فتسقط منه واحدة كيف يصنع؟ فإذا لم يكن عنده فيها شيء، فقل له: يقول لك جعفر بن محمد: ما حملك علىٰ أن رددت شهادة رجل أعرف بأحكام الله منك وأعلم بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) منك...إلىٰ آخر الخبر...[٣].

الكشي بإسناده عن الطيالسي عن أبيه، قال: كان محمد بن مسلم من أهل الكوفة، يدخل علىٰ أبي جعفر (عليه السلام) فقال أبو جعفر: بشّر المخبتين.

وكان محمد بن مسلم رجلاً موسراً جليلاً، فقال أبو جعفر (عليه السلام): تواضع. قال: فأخذ قوصرة من تمر فوضعها علىٰ باب المسجد وجعل يبيع التمر، فجاء قومه فقالوا: فضحتنا! فقال: أمرني مولاي بشيء فلا أبرح حتى أبيع

---

(١) ما أوردناه ذكره الكشي في رجاله ٢ / ٤٧٣.

(٢) رجال النجاشي ٣٠٩، الفهرست ١٢٦، رجال الطوسي ١٣٢ و٢٧١، رجال ابن داود ١٥٢، رجال العلّامة الحلي ١٣٢.

(٣) رجال الكشي ١ / ٣٨٨ و٣٨٩.

هذه القوصرة. فقالوا: أما إذا أبيت إلا هذا فاقعد في الطحّانين، ثمّ سلّموا إليه رحاً، فقعد علىٰ بابه وجعل يطحن(١).

الكشي بإسناده عن هشام بن سالم، قال: أقام محمد بن مسلم بالمدينة أربع سنين يدخل علىٰ أبي جعفر (عليه السلام) يسأله، ثم كان يدخل علىٰ جعفر بن محمد يسأله، قال ابن أحمد: فسمعت عبد الرحمن بن الحجاج، وحماد بن عثمان يقولان: ما كان أحد من الشيعة أفقَهَ من محمد بن مسلم.

قال، فقال محمد بن مسلم: سمعت من أبي جعفر (عليه السلام) ثلاثين ألف حديث، ثم لقيت جعفراً ابنه فسمعت منه ـ أو قال: سألته ـ عن ستة عشر ألف حديث، أو قال مسألة(٢).

وكانت وفاته سنة مائة وخمسين.

ذكره النجاشي والشيخ الطوسي وابن داود والعلّامة الحلي فأثنوا عليه غاية الثناء(٣).

أقول: هذه جملة من الروايات والأخبار المعتبرة في مدح هؤلاء الثّقات من رجال الطائفة وأصحاب الأئمة: الباقر والصادق والكاظم (عليهم السلام).

وقد توخينا الاختصار والإجمال، علىٰ أنَّ هناك رواياتٍ صحيحةً وردت في ذم البعض من هؤلاء الستة، كبريد العجلي ومحمد بن مسلم وأبي بصير والفضيل بن يسار، لكن صدرت تلك الأخبار تقية للحِفاظ علىٰ شخصية هؤلاء الأعيان من الطائفة ودرء الخطر والأذىٰ عنهم، حيث أصبحوا مقدَّسين في أعين الشيعة، وهذا مما يخاف منه عليهم، علماً بأن السلطة الجائرة التي كانت في ذلك الوقت متمثّلة في بني العباس كانت تلاحق الشيعة وعلماءَهم في كل مكان.

---

(١) رجال الكشي ١ / ٣٨٨ و٣٨٩.

(٢) رجال الكشي ١ / ٣٩١.

(٣) رجال النجاشي ٣٢٣، رجال الشيخ الطوسي ١٣٥ و٣٠٠ و٣٥٨، رجال ابن داود القسم الأول ١٨٤، رجال العلّامة الحلي القسم الأول ١٤٩.

الطبقة الثانية من أصحاب الإجماع

هم الستة الأواسط من أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام). كما سار عليه المشهور.

قال الكشي: تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام): أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح من هؤلاء وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه، من دون أُولئك الستة الذين عددناهم وسمّيناهم، ستة نفر: جميل بن درّاج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان. قالوا: وزعم أبو اسحاقَ الفقيه ـ يعني ثعلبة بن ميمون ـ أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)[(١)].

ما قيل في إطرائهم

١ ـ جميل بن درّاج بن عبدالله النخعي: يُكنّىٰ أبا صبيح وأبا محمد.

قال ابن فضال: أبو محمد شيخنا ووجه الطائفة ثقة.

الكشي بإسناده عن محمد بن حسان، قال: سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يتلو هذه الآية: **﴿فإن يكفُرْ بها هؤلاءِ فقد وكَّلْنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين﴾**، ثم أهوى بيده إلينا، ونحن جماعة فينا جميل بن درّاج وغيره، فقلنا: أجل والله جعلت فداك لا نكفر بها[(٢)].

الكشي بإسناده عن عمر بن عبد العزيز، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله (عليه السلام)، قال: قال لي: يا جميل، لا تحدث أصحابنا بما لم يجمعوا عليه

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٦٧٣.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٥٢٠.

فيكذّبوك[١].

وعن نصر بن الصباح قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: دخلت علىٰ أحمد بن أبي عمير وهو ساجد فأطال السجود، فلما رفع رأسه ذكر له الفضل طول سجوده، فقال: كيف لو رأيت جميل بن درّاج؟ وقد دخل علىٰ جميل فوجده ساجداً، فأطال السجود جداً، فلما رفع رأسه قال له محمد بن أبي عمير: أطلت السجود، فقال: كيف لو رأيت معروف بن خربوذ[٢].

هذه ثلاث روايات تبيّن إيمان الرجل وقربه إلىٰ الله سبحانه وتعالى وإلىٰ أهل البيت (عليهم السلام)، وبالخصوص الرواية الثانية حيث تؤكد لنا أن جميل بن درّاج كان موضع سرّ الإمام (عليه السلام) ومحل ثقته، لذا قال له (عليه السلام): لا تحدث أصحابنا بما لم يجمعوا عليه فيكذّبوك. وهذا يدلّ علىٰ أن أصحاب الإمام علىٰ مراتب متفاوتة من الإيمان واليقين، وأن جميل في أعلىٰ مراتب ذلك اليقين ومن الشيعة الخلّص ومن المقرّبين إليهم (عليهم السلام).

ذكره النجاشي والطوسي وابن داوود والعلامة، والجميع أتفقوا علىٰ وثاقته وإطرائه[٣].

٢ ـ عبدالله بن مسكان: قال النجاشي: عبدالله بن مسكان أبو محمد مولى عنزة، ثقة، عين، روىٰ عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وقيل إنه روىٰ عن أبي عبدالله (عليه السلام) وليس بثبت[٤].

...مات في أيّام أبي الحسن (عليه السلام) قبل الحادثة[٥].

---

(١) رجال الكشي ٥٢٠ و٥٢٢.

(٢) رجال الكشي ٥٢٠ و٥٢٢.

(٣) رجال النجاشي ١٢٦، فهرست الطوسي ٤٤، وعدّه في رجاله من أصحاب الإمام الصادق والكاظم (عليهما السلام)، ص ١٦٣ و٣٤٦، رجال ابن داود ٦٦، رجال العلّامة ٣٤.

(٤) وليس بثبت، أي لم يثبت أنه روىٰ عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وهذا خلاف ما نقله الطوسي.

(٥) رجال النجاشي ٢١٤.

قصد بالحادثة: حمل الإمام الرضا (عليه السلام) من الحجاز إلىٰ العراق وحبسه، إذا كان المقصود من أبي الحسن هو الإمام الرضا (عليه السلام).

وإن قصد بأبي الحسن الإمام أي الكاظم (عليه السلام)، فيعني قبل حادثة اختلاف الشيعة في الإمامة بالوقف عليه.

ذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)[١].

قال الكشي بإسناده عن يونس، قال: لم يسمع حريز بن عبدالله من أبي عبدالله (عليه السلام) إلا حديثاً أو حديثين، وكذلك عبدالله بن مسكان لم يسمع إلا حديثه: من أدرك المشعر فقد أدرك الحج. وكان من أروىٰ أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)...وزعم يونس أن ابن مسكان سرح بمسائل إلىٰ أبي عبدالله (عليه السلام) يسأله عنها وأجابه عليها، من ذلك ما خرج إليه مع إبراهيم بن ميمون، كتب إليه يسأله عن خصي دلس نفسه علىٰ امرأة؟ قال: يفرّق بينهما ويوجع ظهره. وذاك أن ابن مسكان كان رجلاً موسراً، وكان يتلقىٰ أصحابه إذا قدموا فيأخذ ما عندهم.

وزعم أبو النضر محمد بن مسعود، أن ابن مسكان كان لا يدخل علىٰ أبي عبدالله (عليه السلام) شفقة ألا يوفيه حق إجلاله، فكان يسمع من أصحابه، ويأبى أن يدخل عليه إجلالاً وإعظاماً له (عليه السلام)[٢]. انتهى.

ذكره العلّامة في القسم الأول في الثقات، بعين ما ذكره الكشي. كما وثقه ابن داود وأثنىٰ عليه[٣].

٣ ـ عبدالله بن بُكَيْر بن أعين بن سُنسُن: أبو علي الشيباني، روىٰ عن أبي

---

(١) رجال الطوسي ٢٦٤.

(٢) رجال الكشي ٢ / ٦٨٠.

(٣) رجال العلّامة الحلي ص ١٠٦، رجال ابن داود ص ١٢٤.

عبدالله (عليه السلام)[١].

قال عنه الشيخ في الفهرست: فطحيٌّ المذهب إلّا أنّه ثقة...، وذكره في رجاله من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، ورُبَما كرر العنوان مع إضافة العبارة «الأصبحي أبو أويس المدني ابن أخت مالك القصير أسند عنه» وأظنه متحداً مع الاسم الذي ذكره قبل ذلك بصفحة[٢].

وذكره ابن داود في القسم الأول من الثقات، وكذلك ذكره في القسم الثاني من الضعفاء ضمن جماعة من الفطحيّة[٣].

وذكره العلّامة في القسم الأول من الثقات، لكن اشتبه عليه النقل فذكره في القسم الثاني من الضعفاء، الباب الثاني منه، تحت عنوان: عبدالله بن بكير الأرجاني...روىٰ عن أبي عبدالله، مرتفع القول ضعيف[٤].

لقد خلط بين رجلين؛ لأن عبدالله بن بكير بن أعين غير متحد بالأرجاني، بل هما رجلان، عدّهما الشيخ الطوسي من أصحاب أبي عبدالله الصادق (عليه السلام).

وكيفما كان فإن عبدالله بن بكير بن أعين الذي قال عنه الطوسي: فطحي المذهب إلا أنه ثقة، لم يقدح به النجاشي وعبارته خالية من القدح، ولو كان سيء المذهب فاسد العقيدة لذكره.

وقد ذكره الكشي قال: قال محمد بن مسعود: عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير، وابن فضال يعني الحسن بن عليّ وعمار الساباطي، وعلي بن أسباط، وبنو الحسن بن علي بن فضال ـ علي وأخواه ـ، ويونس بن يعقوب ومعاوية بن حكيم، وعدّ عدّة من أجلة

---

(١) رجال النجاشي ٢٢٢.

(٢) رجال الطوسي ٢٢٤ و٢٢٦ والفهرست ١٠٦.

(٣) رجال ابن داود ١١٧ و٢٨٩.

(٤) رجال العلّامة ص ١٠٦ و٢٣٨.

العلماء[١].

فعبارة الكشي «هم فقهاء أصحابنا»...و«عدّه من أجلة العلماء» واضحة في المدح.

وخلاصة القول: ذهب علماؤنا في رواية ابن بكير إلىٰ مجموعتين:

الأولى: أعرضت عن روايته وقالت بعدم وثاقته، منهم: المحقق في المعتبر، والشهيد الثاني في المسالك، والفاضل المقداد في التنقيح، فراجع.

والمجموعة الثانية من علمائنا صححوا روايته وعملوا بها نظراً لتوثيقه: منهم المفيد، والكشي، والطوسي، والشيخ الكاظمي ذكر جملة ممن رووا عن ابن بكير وكلهم من العلماء الثقات وأجلاء الطائفة. كما ذكره الاسترابادي، فقال: ثقة جليل فقيه أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه والإقرار له بالفقه والفضل والثقة[٢].

٤ ـ حمّاد بن عيسى الجُهَنيّ البصري: أبو محمد، مولى، أصله من الكوفة وسكن البصرة.

قال النجاشي: قيل: إنه روىٰ عن أبي عبدالله (عليه السلام) عشرين حديثاً، وأبي الحسن والرضا (عليهما السلام)، ومات في حياة أبي جعفر الثاني (عليه السلام)، ولم يحفظ عنه رواية عن الرضا (عليه السلام) ولا عن أبي جعفر (عليه السلام)، وكان ثقة في حديثه صدوقاً.

قال: سمعت من أبي عبدالله (عليه السلام) سبعين حديثاً، فلم أزل أدخِل الشك علىٰ نفسي حتى اقتصرت علىٰ هذه العشرين. وله حديث مع أبي الحسن موسى (عليه السلام) في دعائه بالحج، وبلغ من صدقه أنّه روىٰ عن جعفر بن محمد... ومات حمّاد بن عيسى غريقاً بوادي قناة، وهو وادٍ يسيل من الشجرة إلىٰ المدينة

(١) رجال الكشي ٢ / ٦٣٥.

(٢) هامش رجال الكشي ١ / ٢١٧.

وهو غريق الجُحفة في سنة تسع ومائتين، وقيل: سنة ثمان ومائتين، وله نيف وتسعون سنة (رحمه الله)[١].

الكشي بإسناده عن حمدويه، قال: حدثني العبيدي، عن حماد بن عيسى، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن الأول (عليه السلام) فقلت له: جعلت فداك ادع الله لي أن يرزقني داراً وزوجة وولداً وخادماً والحج في كل سنة، فقال: اللهم صلّ علىٰ محمد وآل محمد، وارزقه داراً وزوجة وولداً وخادماً والحج خمسين سنة.

قال حماد: فلما اشترط خمسين سنة علمت أني لا أحج أكثر من خمسين سنة.

قال حمّاد: وحججت ثمانياً وأربعين سنة، وهذه داري قد رزقتها، وهذه زوجتي وراء الستر تسمع كلامي، وهذا ابني، وهذا خادمي قد رزقت كل ذلك، فحج بعد هذا الكلام حجتين تمام الخمسين.

ثم خرج بعد الخمسين حاجاً، فزامل أبا العباس النوفلي القصير، فلما صار إلىٰ موضع الإحرام دخل يغتسل: فجاء الوادي فحمله فغرقه الماء رحمنا الله وإياه، قبل أن يحج زيادة علىٰ الخمسين، عاش إلىٰ وقت الرضا (عليه السلام) وتوفي سنة تسع ومائتين.

وكان من جهينة، وكان أصله كوفياً ومسكنه البصرة، وعاش نيفاً وسبعين سنة، ومات بوادي قناة بالمدينة، وهو وادي يسيل من الشجرة إلىٰ المدينة[٢].

ذكره الشيخ في أصحاب الإمام الصادق والكاظم (عليهما السلام)[٣]، كما ذكره في الفهرست ووثقه[٤].

---

(١) رجال النجاشي ١٤٢.

(٢) رجال الكشي ٢/ ٦٠٤. أقول: هناك اختلاف بين ماذكره النجاشي والكشي في مدة عمر حماد فراجع.

(٣) رجال الطوسي ١٧٤ و٣٤٦.

(٤) الفهرست ٦١.

وذكره العلّامة في القسم الأول من الثقات[١].

وذكره ابن داوود كذلك في القسم الأول من الثقات[٢].

تجد فيما ذكرناه اختلاف في عمر حمّاد، والأنسب أنه عمّر نيف وتسعين. ثم اختلاف في كون الذي دعا له بالحج والزوجة والولد والخادم ـ هل هو الإمام الصادق أم الإمام الكاظم (عليهما السلام)؟ والأنسب أن يكون الدعاء من الإمام الكاظم (عليه السلام). والله العالم.

٥ ـ حمّاد بن عثمان بن زياد الرواسي: قال الكشي عن حمدويه قال: سمعت أشياخي يذكرون أن حماداً وجعفراً والحسين بني عثمان بن زياد الرواسي، وحماد يلقب بالناب، وكلهم فاضلون، خيار، ثِقات.

حماد بن عثمان مولى غني مات سنة تسعين ومائة بالكوفة[٣].

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله حماد بن عثمان ذو الناب مولى غني كوفي، وعدّه من أصحاب الإمام الصادق و الكاظم والرضا (عليهم السلام)[٤].

وقال عنه في الفهرست: ثقة جليل القدر...[٥].

وذكره العلّامة في قسم الثقات، ونقل عبارة الكشي[٦].

أمّا النّجاشي فلم يذكره بل ذكر حمّاد بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري مولاهم كوفي يسكن عرزم، فنسب إليها وأخوه عبدالله ثقتان، رويا عن أبي عبدالله (عليه السلام)، وروىٰ حماد عن أبي الحسن والرضا (عليهما السلام)، ومات حمّاد

---

(١) رجال العلّامة الحلي ٥٦.

(٢) رجال ابن داود ٨٤.

(٣) رجال الكشي ٢ / ٦٧٠.

(٤) رجال الطوسي ١٧٣ و٣٤٦ و٣٧١.

(٥) الفهرست ٦٠.

(٦) رجال العلّامة ٥٦.

بالكوفة سنة تسعين ومائة...الخ[١].

لقد تخيّل ابن داود أن حماد بن عثمان بن عمرو الفَزاري هو أحد أصحاب الإجماع الذين أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، ولهذا خلط بين الرجلين، والعجيب أنه ذكر حماد الفزاري بعد حماد بن عثمان الناب الرواسي.

وكان عليه أن ينقل عبارة الفهرست ورجال الشيخ بدقة، كي لا يقع في الخطأ الفاحش والخلط الذي لا يأتي به مثله، وإليك نص عبارته:

حماد بن عثمان الناب ق، م، ضا، د (جخ، ست)[٢] يعرف بالناب، كان يسكن عرزم فنسب إليها، هو وأخوه عبدالله ثقتان، رويا عن أبي عبدالله (عليه السلام) واختص حماد بروايته عن الكاظم والرضا (عليهما السلام)، مات سنة تسعين ومائة بالكوفة، والحسين أخوه، خيِّرٌ، فاضل، وحماد ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه[٣].

٦ ـ **أبان بن عثمان الأحمر البجلي:** أصله كوفي، كان يسكنها تارة والبصرة تارة أُخرى.

وقد أخذ عنه جملة من رواة الشعر كأبي عُبيدة مُعَمَّرُ بن المثنّى، وأبي عبدالله محمد بن سلّام، وأكثروا عنه في أخبار الشعر والنسب والأيام.

---

(١) رجال النجاشي ١٤٣.

(٢) ق، م، ضا، د، رموز للأئمة الأربعة: الصادق والكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام)، أي أنه روى عنهم أو كان من أصحابهم، وقد أخطأ في كون حماد روى عن الجواد (عليه السلام) أو عدّ من أصحابه، لأن حماد ـ كما هو يذكر ـ مات بالكوفة سنة ١٩٠ هـ، فكيف عدّه من أصحاب الجواد أو ممن روى عنه؟!

جخ رمز لرجال الشيخ الطوسي.

ست رمز لفهرست الطوسي.

(٣) رجال ابن داود ص ٨٤.

روىٰ عن أبي عبدالله الصادق وأبي الحسن موسى الكاظم (عليهما السلام).

كما روىٰ عنه جملة من الثقات منهم أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ومحمد بن سعيد بن أبي نصر البزنطي، ومحسن بن أحمد، والحسن ابن علي الوشا، ومحمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وعلي بن الحكم الكوفي، وفضالة بن أيوب، وغيرهم كجعفر بن بشير[1] الذي لا يرسل إلا عن ثقة.

قيل عنه: كان ناووسيّاً، كما هو المروي عن الكشي عن علي بن الحسن ابن فضّال[2].

لكن في شرح دراية الشهيد الثاني نقلوا الاجماع علىٰ تصحيح ما يصح عن أبان ابن عثمان مع كونه فطحياً، وهكذا قال عنه العلامة في الفائدة الثامنة من الخلاصة في بيان طريق الصدوق في من لا يحضره الفقيه إلىٰ أبي مريم الأنصاري: صحيح وإن كان في طريقه أبان بن عثمان وهو فطحي، لكن الكشي قال: إن العصابة اجتمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنه...[3].

غير أن العلّامة ذكره في القسم الأول من الثقات ونقل هناك رواية الكشي عن محمد بن مسعود، عن ابن الحسن بن فضال، قال: كان أبان من الناووسية...ثم قال فالأقرب عندي قبول روايته وإن كان فاسد المذهب، للإجماع المذكور[4].

وهذا يعني أن العلّامة لم يجزم بمذهب الرجل كما ظهر مما ينقله، بل عوّل في فساد مذهبه علىٰ الكشي، الذي استند في نقله إلىٰ ما روي عن علي بن

---

(١) الفهرست ١٩.

(٢) رجال الكشي ٢ / ٦٤٠.

(٣) الخلاصة / الخاتمة، الفائدة الثامنة ص ٢٧٧.

(٤) الخلاصة ٢١.

الحسن بن فضال.

ثم لو كان فساد مذهب أبان مستنداً إلىٰ ابن فضال، فهذا الجارح هو مجروح أيضاً لكونه فطحياً، كما هو المعروف والمشهور بين العلماء!

أمّا ابن داوود في أوّل ترجمته لأبان رمز له بـ(لم)، وأراد أن الرجل ممن لم يرو عن أحد الأئمة (عليهم السلام)[١]، وبعد ذلك قال: وقد ذكر أصحابنا أنه كان ناووسياً، فهو بالضعفاء أجدر، لكن ذكرته هنا لثناء الكشي عليه، وإحالته علىٰ الإجماع المذكور.

أنظر: القسم الأول من الثقات من رجال ابن داود ص ٣٠.

وفي القسم الثاني عدّه من الضعفاء، وذكر بما رمز له أنه لم يرو عن أحد الأئمة (عليهم السلام).

وهذا غريب جداً من ابن داوود، حيث صرّح الكشي في الخبر المنقول عن إبراهيم بن أبي البلاد، عن أبان بن عثمان قوله...ويحهُ سمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: أما إن منكم الكذّابين ومن غيركم المكذّبين...الخبر[٢].

أضف إلىٰ ذلك صريح عبارة النجاشي فيه، قال: روىٰ عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى (عليهما السلام)[٣].

إذاً دعوىٰ ابن داوود أن أبان لم يرو عن أحدهم (عليهم السلام) غير صحيحة.

كما أن دعوى الآخرين في كون الرجل ناووسياً، كذلك غير ثابتة، لأُمور منها:

١ ـ تضارب الأخبار المنقولة في حقه، فالبعض قال عنه: كان فطحياً، والآخر قال عنه: كان ناووسياً. وهذا التضارب في النقل باعث للشك.

---

(١) أُنظر: المقدمة من رجال ابن داود ص ٢٠.

(٢) رجال الكشي ٢ / ٦٤٠.

(٣) رجال النجاشي ١٣.

٢ ـ إذا قلنا: إنه كان من الناووسية، فهذا يعني أنه ممن وقف علىٰ إمامة الصادق ولم يقل بإمامة الكاظم، والذي شأنه كذلك لم يؤمن عناداً أو لشبهة بإمامة الكاظم (عليه السلام)، فكيف يروي عنه (عليه السلام)، وقد ذكرنا لك شهادة النجاشي في كون أبان روىٰ عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

٣ ـ سكوت النجاشي عن الغمز في الرجل دليل علىٰ سلامة مذهبه أو علىٰ أقل تقدير أنه لم يثبت عنده ناووسيته أو كونه فطحياً...

٤ ـ سكوت الشيخ الطوسي عن الغمز فيه؛ فلم يصدر منه ذم كما لم يقل في مذهب الرجل شيئاً، بل عدّه في الفهرست من رجال وأصحاب الإمام الصادق وأبي الحسن الكاظم[1]، وهو يؤكد قول النجاشي المتقدّم. أما في رجاله فقد ذكره في أصحاب الامام الصادق، وهذا لا يقدح فيما نقله في الفهرست بل ربما يعدّ منه غفلة.

خلاصة البحث:

أبان بن عثمان من أصحاب الإجماع، الذين أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم.

ودعوى كونه فطحياً أو ناووسيّاً لم تثبت، لتردد الأقوال وتعارضها، والناقل لذلك علي بن الحسن بن فضال، وهو فطحي، كما ذكره النجاشي[2] فالجارح مجروح فكيف تقبل شهادته؟! أضف إلىٰ ذلك أنه روىٰ أن الأئمة اثنا عشر[3] فكيف يكون ناووسيا؟!

ثم إن رواية الثقات الذين لا يروون إلا عن ثقة، دليل علىٰ وثاقة أبان.

---

(١) الفهرست ١٨.

(٢) رجال النجاشي ٢٥٨.

(٣) تنقيح المقال ١ / ٦.

الطبقة الثالثة من أصحاب الإجماع

هم الستة الأواخر من أصحاب أبي ابراهيم وأبي الحسن الرضا (عليهما السلام)، كما سار عليه المشهور.

قال الكشي: أجمع أصحابنا علىٰ تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)، منهم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

فقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضّال، وفضالة بن أيوب، وقال بعضهم: مكان ابن فضال عثمان بن عيسى. وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيىٰ[(١)].

ما قيل في إطرائهم

١ ـ **يونس بن عبد الرحمن:** أبو محمد، مولى علي بن يقطين بن موسىٰ، مولى بني أسد.

قال النّجاشي: كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة، ولد في أيّام هشام بن عبد الملك، ورأى جعفر بن محمد (عليهما السلام) بين الصفا والمروة، ولم يرو عنه، وروىٰ عن أبي الحسن موسىٰ والرضا (عليهما السلام)، وكان الرضا يشير إليه في العلم والفتيا. وكان ممّن بُذِل له علىٰ الوقف مال جزيل وامتنع من أخذه

---

(١) رجال الكشي ١ / ٨٣٠.

وثبت علىٰ الحق. وقد ورد في يونس بن عبد الرحمن مدح وذم...[١].

أقول: ورد في يونس بن عبد الرحمن مدح وثناء وترحيم من قبل الأئمة (عليهم السلام) وأسانيد تلك الأخبار صحيحة معتبرة، وقد بلغت روايات المدح أكثر من ثلاثين رواية ذكرها أبو عمرو الكشي، وسوف نأتي علىٰ ذكر بعضها، أمّا روايات الذمّ فهي لا تناهز عشر روايات، كما أن الضعف يدخل في أسانيدها، فهي ساقطة عن حدّ الاعتبار، أضف إلىٰ ذلك أن من بين تلك الأخبار مالا يمكن تصديقه لأن الكذب فيها واضح جلي، ولا يستبعد في كون تلك الروايات المكذوبة أنها صادرة من القمّيين.

قال الشيخ في رجاله: يونس بن عبد الرحمن من أصحاب أبي الحسن موسى (عليه السلام) مولى علي بن يقطين، طعن عليه القميّون وهو عندي ثقة[٢].

وقال في الفهرست...وقال أبو جعفر بن بابويه: سمعت ابن الوليد (رحمه الله) يقول: كُتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يعتمد عليها، إلا ما ينفرد به محمد بن عيسى بن عبيد ـ وهو قمي[٣] ـ عن يونس ولم يروه غيره، فإنه لا يعتمد عليه ولا يفتىٰ به[٤].

ومما يؤيّد أن القميين هم الذين كذبوا علىٰ يونس بن عبد الرحمن قول الكشي، فإنه بعدما ذكر عدّة أخبار في ذم يونس قال: فلينظر الناظر فيتعجب من هذه الأخبار التي رواها القميون في يونس، وليعلم أنها لا تصح في العقل، وذلك أن أحمد بن محمد بن عيسىٰ وعلي بن حديد قد ذكر الفضل من رجوعهما عن الوقيعة في يونس، ولعل هذه الروايات كانت من أحمد قبل رجوعه، ومن علي

(١) رجال النجاشي ٤٤٦.

(٢) رجال الطوسي ٣٩٤ و٣٦٤.

(٣) إشارة منا فانتبه.

(٤) الفهرست ١٨٢.

مداراة لأصحابه.

ثم ردّ بقية الأخبار التي فيها ذم ليونس، فراجع[(١)].

ومن المؤيّد لكون القمّيين يُسيئون إلىٰ يونس، ما نقله الكشي عن علي ابن محمد القتيبي، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: كان أحمد بن محمد بن عيسىٰ تاب واستغفر الله من وقيعته في يونس لرؤيا رآها، وقد كان علي بن حديد يظهر في الباطن الميل إلىٰ يونس وهشام[(٢)].

وهنا يجدر بنا أن نذكر بعض روايات المدح الواردة من الأئمة الأطهار في حق يونس بن عبد الرحمن:

ذكر الكشي تسع روايات عن الإمام الرضا (عليه السلام) في مدح يونس، منها:

قال: حدثني علي بن محمد القتيبي، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني عبد العزيز بن المهتدي وكان خير قمي رأيته، وكان وكيل الرضا (عليه السلام) وخاصته، قال: سألت الرضا (عليه السلام)، فقلت: إني لا ألقاك في كل وقت، فعن من آخذ معالم ديني؟ قال: خذ من يونس بن عبد الرحمن[(٣)].

وعنه باسناده عن محمد بن الحسن الواسطي وجعفر بن عيسىٰ ومحمد ابن يونس أن الرضا (عليه السلام) ضمن ليونس الجنّة ثلاث مرّات[(٤)].

ووردت عدّة روايات عن الإمام الكاظم (عليه السلام) في مدح يونس منها: عن حمدويه بن نصير، قال: حدثني محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبدالرحمن قال: قال العبد الصالح[(٥)]: يا يونس، ارفق بهم فإن كلامك يدق عليهم. قال: قلت: إنهم يقولون لي زنديق. قال لي: وما يضرك أن يكون في يدك

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٧٨٨.

(٢) المصدر السابق ٧٨٧.

(٣) المصدر السابق ٢ / ٧٧٩.

(٤) رجال الكشي ٢ / ٧٧٩.

(٥) يعني الإمام الكاظم (عليه السلام) كما هو المشهور من ألقابه.

لؤلؤة يقول الناس هي حصاة، وما كان ينفعك أن يكون في يدك حصاة فيقول الناس لؤلؤة[١].

ومنها الكشي بسنده عن أحمد بن محمد الأقرع، قال: ثم لقيت محمد بن الحسن فحدثني بهذا الحديث، قال: كنا في مجلس عيسى بن سليمان ببغداد، فجاء رجل إلىٰ عيسى، فقال: أردت أن أكتب إلىٰ أبي الحسن الأول (عليه السلام) في مسألة أسأله عنها: جعلت فداك عندنا قوم يقولون بمقالة يونس، فأعطيهم من الزكاة شيئاً؟ قال: فكتب إلي: نعم اعطهم، فإن يونس أول من يجيب علياً إذا دعىٰ.

قال: كنا جلوساً بعد ذلك فدخل علينا رجل، فقال: قد مات أبو الحسن موسى (عليه السلام) وكان يونس في المجلس، فقال يونس: يا معشر أهل المجلس أنه ليس بيني وبين الله إمام إلا علي بن موسى (عليه السلام) فهو إمامي (عليه السلام)[٢].

ثم هناك روايات ثمان عن الإمام أبي جعفر محمد الجواد في مدح يونس ذكرها الكشي، فراجع.

ومن روايات المدح ما ورد عن الإمام الهادي (عليه السلام). قال الكشي: روي عن أبي بصير حماد بن عبيدالله بن أسيد الهروي، عن داوود بن القاسم، أن أبا جعفر الجعفري قال: أدخلت كتاب يوم وليلة الذي ألفه يونس بن عبدالرحمن علىٰ أبي الحسن العسكري (عليه السلام)، فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: هذا ديني ودين آبائي وهو الحق كلّه[٣].

ومن الأخبار الدالة علىٰ استقامته وحسن مذهبه ما ذكره الكشي عن علي ابن محمد قال: حدّثني محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسين، عن محمد بن

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٧٨٣.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٧٨٤.

(٣) المصدر السابق ٢ / ٧٨٠.

جمهور، عن أحمد بن الفضل، عن يوس بن عبدالرحمن، قال: مات أبو الحسن (عليه السلام) وليس من قوّامه أحد إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقوفهم وجحودهم موته، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار، وعند علي ابن أبي حمزة ثلاثون ألف دينار.

قال: فلما رأيت ذلك وتبين علي الحق، وعرفت من أمر أبي الحسن الرضا (عليه السلام) ما علمت: تكلّمت ودعوت الناس إليه، قال: فبعثا إليّ وقالا: ما تدعو إلىٰ هذا، إن كنت تريد المال فنحن نغنيك، وضمنا لي عشرة آلاف دينار، وقالا لي: كُف.

قال يونس: فقلت لهما: أما روينا عن الصادقين (عليهما السلام) أنهم قالوا: إذا ظهرت البدع فعلى العالم أن يظهر علمه، فإن لم يفعل سلب نور الإيمان. وما كنت لأدع الجهاد وأمر الله علىٰ كل حال، فناصباني وأظهرا لي العداوة[1].

أقول: وليس غريباً علىٰ أمثال زياد القندي وعلي بن أبي حمزة الذين استأثروا بالمال والحياة الدنيا بدلاً من الدين والآخرة أن يضعوا أخباراً فينسبوها إلىٰ الإمام في ذم يونس طالما لم يستجب لهما ولم يقبل ما بذلاه له.

ومما يؤكّد ذلك أن أغلب الأخبار القادمة هي منسوبة إلىٰ الإمام الكاظم، وهذا يعني أن الذين وقفوا علىٰ إمامته وجحدوا إمامة الرضا (عليه السلام) قد اختلقوا تلك الأخبار في ذم يونس.

فهذا جعفر بن معروف قال: سمعت يعقوب بن يزيد يقع في يونس، ويقول: كان يروي الأحاديث من غير سماع[2].

هذه جملة من الأخبار التي ذكرها شيوخ الطائفة الأوائل، كما يعضّد جانب المدح والثناء قول العلّامة في القسم الأول من كتابه قال بعد عنوانه: كان

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٧٨٦.

(٢) المصدر السابق ٢ / ٧٨٦.

وجهاً في أصحابنا متقدماً عظيم المنزلة، روىٰ عن أبي الحسن موسى وعن الرضا(عليهما السلام).

وكان الرضا (عليه السلام) يشير إليه في العلم والفُتيا، وكان ممن بذل له علىٰ الوقف مال جليل، فامتنع من أخذه وثبت علىٰ الحق...مات سنة ثمان ومائتين(رحمه الله) وقدس روحه[١].

والعجيب في الأمر بعد تلك الأخبار والروايات والمدائح الصحيحة سنداً ومتناً والمعتبرة عند كل العلماء الأجلاء من الطائفة المحقّة، يأتي ابن داوود فينسب الرجل إلىٰ الفطحية؛ حيث ذكره في قسم الضعفاء وفي موضعين منه[٢]، بل جعل مصدر خبره ذاك الكشي، في الوقت الذي بين أيدينا من روايات الكشي لم نجد فيها أي إشارة إلىٰ هذا المُدَّعىٰ.

بل أكثر من ذلك فإن الأخبار التي ذكرها الكشي وما صرّح به الشيخ النجاشي والشيخ الطوسي والعلامة، كلها تؤكّد أن يونس بن عبد الرحمن قد روىٰ عن الكاظم والرضا (عليهما السلام)، كما وَرَدَ الترحّم عليه من قبل الجواد والهادي (عليهما السلام)، بل أخبار أخرى دلّت علىٰ أنه إمامي اثنا عشري، فمن كان حاله هذا كيف يكون فطحياً؟!

وقد عرفت أن الفطحي من يقف عند عبدالله الأفطح ابن الإمام جعفر بن محمد (عليه السلام).

إذاً ما صرّح به ابن داوود اشتباه كبير وغلط لا يعذر مثله عليه.

٢ ـ صفوان بن يحيىٰ، بياع السابري: مولى بجيلة، يكنى أبا محمد.

قال عنه الشيخ: أوثق أهل زمانه عند أصحاب الحديث وأعبدهم، وكان يصلي كل يوم خمسين ومائة ركعة ويصوم في السنة ثلاثة أشهر، ويخرج زكاة

---

(١) الخلاصة ١٨٤.

(٢) رجال ابن داود ص ٢٨٥ و٢٨٩.

ماله في السنة ثلاث مرّات، وذلك أنه اشترك هو وعبدالله بن جندب وعلي بن النعمان في بيت الله الحرام، فتعاقدوا جميعاً إن مات واحد منهم يصلي من بقي بعده صلاته ويصوم عنه ويحج عنه ويزكي عنه مادام حياً، فمات صاحباه وبقي صفوان بعدهما وكان يفي لهما بذلك، كان يصلّي عنهما ويصوم عنهما ويَحِجّ عنهما ويزكي عنهما، وكل شيء من البِرّ والصلاح يفعله لنفسه كذلك يفعل عن صاحبيه...

رویٰ عن الرضا والجواد وأبي جعفر[١]، وروىٰ عن أربعين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)....

وعدّه في رجاله من أصحاب الامام الكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام)[٢].

وقال عنه النجاشي بعد عنوان أبو محمد البجلي بياع السابُريّ، كوفي، ثقة ثقة، عين. روىٰ أبوه عن أبي عبدالله (عليه السلام)، وروىٰ هو عن الرضا (عليه السلام)، وكانت له منزلة شريفة...وكان من الورع والعبادة علىٰ ما لم يكن عليه أحد من طبقته (رحمه الله)...مات صفوان بن يحيىٰ (رحمه الله) سنة عشر ومائتين[٣].

وقال عنه ابن داود والعلّامة مثل ما تقدم نقلاً عن الكشي.

قال عنه الكشي: صفوان بن يحيىٰ مات في سنة عشر ومائتين بالمدينة، وبعث إليه أبو جعفر (عليه السلام) بحنوطه وكفنه، وأقر اسماعيل بن موسى بالصلاة عليه[٤].

الكشي بسنده عن علي بن الحسين بن داود القمي، قال: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يذكر صفوان بن يحيىٰ ومحمد بن سنان بخير، وقال: رضي الله

(١) الفهرست ٨٣. أقول: الواو قبل أبي جعفر زائدة.

(٢) رجال الطوسي ٣٥٣ و٣٧٨ و٤٠٢.

(٣) رجال النجاشي ١٩٧.

(٤) رجال الكشي ٢ / ٧٩٢.

عنهما برضاي عنهما، فما خالفاني وما خالفا أبي (عليه السلام) قط. بعدما جاء فيهما ما قد سمعه غير واحد[1].

ونقل النجاشي قوله الآتي من رجال الكشي، وأنا لم أجده فيه، وهو:

ذكره الكشي في رجال أبي الحسن موسىٰ (عليه السلام)، وقد توكّل للرضا وأبي جعفر (عليهما السلام)، وسلم مذهبه من الوقف، وكانت له منزلة من الزهد والعبادة. وكان جماعة الواقفة بذلوا له مالاً كثيراً...

نعم، نستظهر من قول الكشي المتقدم عبارته (وما خالفا أبي) عني بها الإمام الكاظم (عليه السلام). وما تبقىٰ من نقل النجاشي إنما هو منه لا من الكشي، والعبارة واضحة فراجع...

٣ ـ محمد بن أبي عمير: ـ زياد ـ بن عيسى، أبو أحمد الأزدي، من موالي المهلّب بن أبي صفرة، وقيل مولى بني اُمية، والأوّل أصح ـ كما قاله النجاشي ـ بغدادي الأصل والمقام.

لقي أبا الحسن موسى (عليه السلام) وسمع منه أحاديث كنّاه في بعضها فقال: يا أبا أحمد.

ورَوىٰ عن الرضا (عليه السلام): جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.

الجاحظ يحكي عنه في كتبه وقد ذكره في المفاخرة بين العدنانية والقحطانية. وقال في البيان والتبيين: حدّثني إبراهيم بن داحة عن ابن أبي عمير، وكان وجهاً من وجوه الرافضة، وكان حبس أيام الرشيد فقيل: لِيَلِي القضاء، وقيل: إنه وليّ بعد ذلك، وقيل: بل ليدلّ علىٰ مواضع الشيعة وأصحاب موسى ابن جعفر (عليه السلام)، وروي أنه ضُرِبَ أسواطاً بلغت منه فكاد أن يقرّ لعظم الألم، فسمع محمد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول:

اتّق الله يا محمد بن أبي عمير، فصبر ففرّج الله، وروي أنه حبسه المأمون

---

(١) رجال النجاشي ١٩٧.

حتى ولّاه قضاء بعض البلاد، وقيل: إن أُخته دفنت كتبه في حال استتاره وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت. فحدّث من حفظه. ومما كان سلف له في أيدي الناس، فلهذا أصحابنا يسكنون إلىٰ مراسيله... مات محمد بن أبي عمير سنة سبع عشرة ومائتين[١].

ذكره كل من الشيخ في الفهرست ورجاله وابن داوود والعلامة، والكل قد وثّقوه وأثنوا عليه غاية الثناء وترجموا له كما تقدم مع اختلاف أو زيادة يسيرة[٢]، لقد أورد الكشي عدّة أخبار في مدح ابن أبي عمير، منها: عن محمد ابن مسعود، قال: سمعت علي بن الحسين بن فضال يقول: كان محمد بن أبي عمير أفقه من يونس وأصلح وأفضل.

ثم قال: وجدت في كتاب أبي عبدالله الشاذاني بخطه: سمعت أبا محمد الفضل ابن شاذان يقول: دخلت العراق فرأيت واحداً يعاتب صاحبه، ويقول له: أنت رجل عليك عيال وتحتاج أن تكتسب عليهم، وما آمن أن تذهب عيناك لطول سجودك، فلما أكثر عليه، قال: أكثرت عليّ ويحك، لو ذهبت عين أحد من السجود لذهبت عين ابن أبي عمير، ما ضنك برجل سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر فما رفع رأسه إلا عند زوال الشمس.

وسمعته يقول: أخذ يوماً شيخي بيدي وذهب بي إلىٰ ابن أبي عمير، فصعدنا إليه في غرفة وحوله مشايخ له يعظمونه ويبجلونه، فقلت لأبي: من هذا؟ قال: هذا ابن أبي عمير، قلت: الرجل الصالح العابد؟ قال: نعم.

وسمعته يقول: ضُرِبَ ابنُ أبي عُمَير مائة خشبة وعشرين خشبة أيّام هارون (لعنه الله)، تَوَلّى ضَربه السندي بن شاهك علىٰ التشيع وحبس، فأدّى

---

(١) رجال النجاشي ٣٢٦.

(٢) الفهرست ١٤٢، رجال الطوسي ٣٨٨، رجال العلّامة الحلي ١٥٩، رجال العلّامة ١٤٠.

مائة وواحد وعشرين ألف حتى خُلِّيَ عنه، فقلت: وكان متمّولاً؟ قال: نعم، كان ربَّ خمسمائة ألف درهم(١).

٤ ـ عبدالله بن المغيرة: أبو محمد البجلي، مولى جندب بن عبدالله بن سفيان العَلَقي. كوفي ثقة ثقة لا يعدل به أحد من جلالته ودينه وورعه، روىٰ عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)(٢) وعن الإمام الرضا (عليه السلام)(٣).

قال عنه الكشي: وجدت بخط أبي عبدالله محمد بن شاذان، قال العبيدي محمد بن عيسى: حدثني الحسن بن علي بن فضال، قال: قال عبدالله بن المغيرة: كنت واقفاً فحججت علىٰ تلك الحالة، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء فتعلقت بالملتزم، ثم قلت: اللهم قد علمت طلبتي وإرادتي فأرشدني إلىٰ خير الأديان، فوقع في نفسي أن آتي الرضا (عليه السلام)، فأتيت المدينة فوقفت ببابه، فقلت للغلام: قل لمولاك: رجل من أهل العراق بالباب، فسمعت نداءه: أدخل يا عبدالله بن المغيرة، فدخلت، فلما نظر إلي قال: قد أجاب الله دعوتك وهداك لدينك، فقلت: أشهد أنك حجة الله وأمينه علىٰ خلقه(٤).

ترجم له ابن داود في القسم الأول من الثِّقاتِ ووثَّقه كما في النجاشي والخلاصة(٥) فراجع.

كان الرجل واقفياً، ثم اهتدى إلىٰ الحق وهو في الحج، ثم ذهب إلىٰ المدينة وأتى الرضا (عليه السلام) والحكاية رواها الكشي وقد تقدم ذكرها.

أقول: أهمله الشيخ الطوسي في الفهرست، وقد ذكره في رجاله بعنوان عبدالله بن المغيرة علىٰ الإطلاق في أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام).

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٨٥٦.

(٢) رجال النجاشي ٢١٥ والطوسي ص ٣٥٦.

(٣) رجال الكشي ٢ / ٨٥٧.

(٤) المصدر السابق ٢ / ٨٥٧.

(٥) رجال ابن داود ١٢٤ والخلاصة ١٠٩.

والعنوان يشترك بين عبدالله بن المغيرة الخزّاز الكوفي مولىٰ بني نوفل بن الحرث بن عبد المطلب، وبين عبدالله بن المغيرة البجلي الكوفي مولى جندب العَلَقي.

فالأوّل مهمل، والثاني الثقة الجليل الذي صنّف ثلاثين كتاباً، فعند الإطلاق ينصرف إلىٰ الثقة الجليل، فلشهرته كانوا يحذفون الوصف.

أما التمييز بينه وبين الأول المهمل بالرجال الرواة الذين رووا عنه، وقد ذكر جملة منهم الأمين الكاظمي وفي المشتركاتين وجامع الرواة، فراجع.

٥ ـ الحسن بن محبوب السرّاد: ويقال الزراد، يكنى أبا علي مولى بجيلة، كوفي ثقة روىٰ عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام)، وروىٰ عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام)، وكان جليل القدر، ويعدّ في الأركان الأربعة في عصره، وله كتب كثيرة.

مات في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان من أبناء خمس وسبعين سنة[(١)].

ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الإمام الكاظم والرضا (عليهما السلام)[(٢)].

أقول: وادرك الإمام الجواد ومات بعده بأربع سنين، فينبغي أن يعد من أصحاب الإمام الجواد كذلك، بل وأدرك من إمامة الهادي (عليه السلام) أربع سنوات.

قال الكشي باسناده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): إن الحسن بن محبوب الزراد أتانا عنك برسالة، قال: صدق، لا تقل الزراد بل قل السّرّاد، إن الله تعالىٰ يقول: ﴿**وقدّر في السرد**﴾.

قال نصر بن الصباح: ابن محبوب لم يكن يروي عن ابن فضال، بل هو أقدم من ابن فضال وأسن، وأصحابنا يتهمون ابن محبوب في روايته عن ابن

---

(١) أنظر: رجال العلّامة ٣٧، الفهرست ٤٧، رجال ابن داود ٧٧، رجال الكشي ٢ / ٨٥١.

(٢) رجال الطوسي ٣٤٧ و٣٧٢.

أبي حمزة، وسمعت أصحابنا ـ يقولون ـ إن محبوباً أبا حسن كان يعطي الحسن بكل حديث يكتبه عن علي بن رئاب درهماً واحداً[(١)].

أقول: والغريب جداً أن الرجل في غاية الإيمان والإخلاص وثقة عند الجميع وله مصنفات كثيرة ويعد من الأركان الأربعة في زمانه وأنه لا يرسل إلا عن ثقة، مع كل ذلك والنجاشي لم يترجم له...فتأمّل!

٦ ـ **أحمد بن محمد بن أبي نصر**: مولى السكوني، يكنىٰ أبا جعفر، وقيل: أبا علي، ويلقب بالبزنطي، ثقة، كوفي، عدّه الشيخ من أصحاب الإمام الكاظم والرضا والجواد (عليهم السلام)، وكان عظيم المنزلة عندهم، له عدّة كتب، مات سنة ٢٢١ هـ.

ترجم له كل من النجاشي، والشيخ في الفهرست، والعلّامة في القسم الأول من الثقات، وابن داود في القسم الأول من رجاله، والشيخ في رجاله[(٢)].

أقول: عجباً لابن داود في رجاله من هفوات كبيرة لا يمكن توجيهها، إذْ عنون الرجل مرّة بأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ثم قال: مولى السكون من أصحاب الكاظم والرضا (عليهما السلام) كما في رجال الشيخ والفهرست والكَشّي والنجاشي، ثقة جليل عندهما (عليهما السلام) له كتاب الجامع. ص ٤٢.

وبعد أكثر من صفحة عَنْوَنَ الإسم بـ(أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر، وأخوه إسماعيل بن مهران بن أبي نصر، لم يرو عن أحدهم (عليهم السلام)، عن النجاشي: كانا من أولاد السكون ولم يزك ولم يمدح) ص ٤٤.

وعلىٰ نقله إيرادات عديدة منها:

١ ـ إن الاسمين متّحدان لرجل واحد.

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٨٥١.

(٢) رجال النجاشي ٧٥، الفهرست ١٩، الخلاصة ١٣، رجال ابن داود ٤٢، رجال الطوسي ٣٤٤ و٣٦٦ و٣٩٧.

٢ ـ النجاشي لم يقل أحمد بن محمد...لم يرو عن أحدهم (عليهم السلام).

٣ ـ كذلك لم يرد من النجاشي عدم تزكية الرجل أو عدم توثيقه، بل مدحه وقال عنه: عظيم المنزلة عندهما، أي عند الإمام الرضا والجواد (عليهما السلام).

٤ ـ قال: مولىٰ السكون، والأصح السكوني.

٥ ـ ذكر اسم أخيه إسماعيل، فقال: ابن مهران بن أبي نصر، فإذا كان إسماعيل أخا أحمد فلابد أن يكون اسم أبي إسماعيل محمد بن عمرو، أليس هما أخوين؟

٦ ـ من هو السكون حتى يكون من أولاده؟

ثم المشهور في التسمية أن يُختصر العنوان، فقد جرت عادة القدماء وأرباب الحديث والفقه إذا أرادوا أن ينقلوا حديثاً ما عن رجل فيختصرون اسمه.

لهذا نجد بعضهم يختصر اسم أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي، فيقول: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، فيسقط عمرو منه.

والبعض الآخر يقول: أحمد بن محمد بن أبي نصر، فيسقط اللقب.

والبعض الآخر يقول: أحمد بن محمد، فيسقط اسم الجد.

والبعض الآخر يذكر فقط الجد فيقول: ابن أبي نصر، لكونه معروفاً.

وقسم يذكر اللقب فقط، فيقول: البزنطي، للاشتهار به.

وهذا اللون من التسمية والاختصار في عناوين الرجال مشهور متعارف عند أهل الفن.

فترجمة ابن داوود الثانية ليس لها مبرر، وتعد من الهفوات.

وقد عرفت أن أحمد ـ البزنطي من كبار الثقات، وأنه لا يروي إلا عن ثقة.

وفي أوائل الذّكرىٰ أن علماءنا أجمعوا علىٰ قبول مراسيله.

ذكر الكَشّي في رجاله خبر تعظيم الرجل، فقال: عن محمد بن الحسن

البراثي وعثمان بن حامد الكشّيان، قالا: حدثنا محمد بن يزداد، قال: حدثنا أبو زكريا، عن إسماعيل بن مهران، قال محمد بن يزداد: وحدثنا الحسن بن علي بن نعمان، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: كنت عند الرضا (عليه السلام) قال: فأمسيت عنده، قال: فقلت: أنصرف، فقال لي: لا تنصرف فقد أمسيت، قال: فأقمت عنده، قال: فقال لجاريته: هاتي مضربتي ووسادتي فافرشي لأحمد في ذلك البيت. قال: فلما صرت في البيت دخلني شيء، فجعل يخطر ببالي: مَن مثلي في بيت ولي الله وعلىٰ مهاده، فناداني: يا أحمد، إن أمير المؤمنين (عليه السلام) عاد صعصعة بن صوحان، فقال: يا صعصعة، لا تجعل عيادتي إيّاك فخراً علىٰ قومك، وتواضع لله يرفعُك الله.

وقال الكَشّي وجدت بخط جبريل بن أحمد الفاريابي، حدثني محمد بن عبدالله بن مهران، قال: أخبرني أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن (عليه السلام) أنا وصفوان بن يحيىٰ ومحمد بن سنان، وأظنه قال: عبدالله ابن المغيرة أو عبدالله بن جندب وهو بصري.

قال: فجلسنا عنده ساعة ثم قمنا، فقال لي: أما أنت يا أحمد فاجلس، فجلست، فأقبل يحدثني فأسأله فيجيبني، حتى ذهب عامة الليل، فلما أردت الانصراف قال لي: يا أحمد تنصرف أو تبيت؟ قلت: جعلت فداك ذاك إليك إن أمرت بالانصراف انصرفت وإن أمرت بالقيام أقمت. قال: أقم، فهذا الحر وقد هدأ الليل وناموا، فقام وانصرف.

فلما ظننت أنه قد دخل: خررت لله ساجداً، فقلت: الحمد لله، حجة الله ووارث علم النبيين أنس بي من بين اخواني وحببني، فأنا في سجدتي وشكري فما علمت إلا وقد رفسني برجله، ثم قمت فأخذ بيدي فغمزها، ثم قال: يا أحمد، إن أمير المؤمنين (عليه السلام) عاد صعصعة بن صوحان في مرضه، فلما قام من عنده قال له: يا صعصعة، لا تفتخرن علىٰ إخوانك بعيادتي إياك، واتق الله. ثم

انصرف عني[(١)].

أقول: علىٰ ما عرفت من جلالة قدر أحمد بن محمد البزنطي، ووثاقته، فإن هناك من طعن فيه بحجة كونه قائلاً بالتجسيم أو التشبيه أو الرؤية، ونقلوا في ذلك أخباراً تجدها في قرب الإسناد الجزء الثالث منه، فراجع.

وكيفما كان فإن تلك الأخبار إن صحت فهي أخبار آحاد لا تقوىٰ كدليل علىٰ انحراف الرجل وفساد عقيدته بعدما وردت في حقه الأخبار الكثيرة المادحة، وبعدما عرفت أنه من المقربين عند الأئمة (عليهم السلام) وله منزلة عظيمة عندهم، فتأمّل.

هذه نبذة مختصرة عن أسماء أصحاب الإجماع، أما الحديث عن طبقاتهم فأقول: نستطيع أن نقسّم أصحاب الإجماع إلىٰ قسمين، أو إلىٰ طبقتين:

أ ـ الطبقة الأُولى: تختص بالإمام أبي جعفر الباقر (عليه السلام)، وهؤلاء هم الستة الأوائل الذين أجمعت العصابة علىٰ تصديقهم ووثاقتهم.

ب ـ الطبقة الثانية: وهم الستة الأواسط والستة الأواخر، الذين اجتمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وتوثيقهم.

والسبب في تقسيمنا أصحاب الإجماع إلىٰ طبقتين يعود إلىٰ تعدد الوصف ومغايرته عند الكشي؛ فقد وصف الستة الأوائل بقوله: (أجمعت العصابة علىٰ تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا: أفقه الاولين ستة زرارة...الخ) ثم جعل عنوان (أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم...) مخصوصاً في الستة الأواسط والستة الأواخر، دون الستة الأوائل.

فالمدعي لهذا التفصيل والمغايرة في العنوان إنما هو الكشي في رجاله، حيث عدد الوصف بعنوانين لكل عنوان طائفة معينة من الفقهاء، فما كان منّا إلّا

---

(١) رجال الكشي ٢ / ٨٥٣.

أن نرجع أصل هذا التقسيم إليه.

ثم هناك مؤيّدات تؤكد قولنا، منها أقوال بعض العلماء، منهم:

أوّلاً: الشيخ الحر العاملي، ذكر في الفائدة السابعة التي عقدها فيمن قيل في حقّهم هذا العنوان من كتابه الوسائل، ونقل عبارة الكَشّي في المقام كاملة.

ثانياً: السيد محسن الأعرجي، ذكر في كتابه (عدّة الرجال)(١)، عن عدّة من الثقات هذا المعنىٰ، وقال في محكي عبارته: «وهذا نص ما في الكتاب، وهو عندي نسخة جليلة في أعلىٰ مراتب الصحة.

ثم قال: وقد حكىٰ الإجماع علىٰ تصحيح ما يصح عن الأواسط والأواخر غير واحد من المتأخرين كابن طاووس والعلّامة وابن داوود، ولكن كل في ترجمته(٢).

ثالثاً: يستفاد من قول الأعرجي: أنه اطلع علىٰ كتاب ابن طاووس واستفاد منه هذا المعنىٰ الذي ذهبنا إليه.

رابعاً: مما يؤيد المقام قول العلّامة، كما أشار إليه الأعرجي في النص المتقدم.

خامساً: من الذين ذهبوا إلىٰ هذا التقسيم ابن داوود، كما تقدم في عدّة الأعرجي.

لقد ذكرنا نص الكشي في بداية حديثنا عن كل طبقة، كما أن الشيخ الطوسي وابن داوود والعلّامة الحلي وابن طاووس قد صرّحوا في ترجمة كل واحد من أصحاب الاجماع بما أجمعت عليه العصابة، ونحن أيضاً أشرنا في بعض المواطن إلىٰ أقوال علماء الطائفة.

بقي هنا إشارة نلفت إليها الأنظار، إتماماً لما نقله السيد الأعرجي في عدّة

---

(١) مخطوطة جامعة طهران.

(٢) رجال الخاقاني ٦١.

الرجال وفي معرض حديثه عن علماء الطائفة، فقد أشار إلىٰ الحرّ العاملي بعبارة موجزة، وإليك ما قاله الشيخ في وسائله بعد نقل عبارة الكَشّي: ...وذكر أيضاً أحاديث في حق هؤلاء والذين قبلهم تدلّ علىٰ مضمون الإجماع المذكور.

فعلم من هذه الأحاديث الشريفة دخول المعصوم بل المعصومين (عليهم السلام) في هذا الإجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة الجليل وغيره[(١)].

سادساً: الشيخ الطوسي صرّح في العدّة علىٰ التقسيم المتقدم، وقد شاركه آخرون فيما بعد علىٰ ذلك، ثم الجميع نقلوا إجماع المعاصرين لهم علىٰ العمل بمراسيل هؤلاء الأجلاء وأمثالهم، كما أجمعوا علىٰ العمل بمسانيدهم.

أقول: إن الكلام الذي صرّح به الكشي في الطبقة الأولى أو الثانية أو الثالثة، حيث قال: «أجمعت العصابة وأجمع أصحابنا» إنما هو إجماع محقق بالنسبة له ومن عاصره؛ فالإجماع الذي يذكره ليس منقولاً، بل إنما علم به هو، وهو محقق لديه. وبالنسبة إلينا هو إجماع منقول.

أما معنى العبارتين: (أجمعت العصابة علىٰ تصديق هؤلاء)...و(أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عن هؤلاء)...

فهو: بالنسبة للأولىٰ إنما هو إجماع علىٰ مجرد الوثاقة، أما كون الخبر صحيحاً فلا دلالة عليه ظاهراً بل لا معنى للعدول عن لفظة (تصحيح) إلىٰ لفظة (تصديق).

فالذي نستظهره من العنوان إنما هو الإجماع علىٰ الوثاقة في الإخبارات فحسب، أمّا العدالة وثبوتها من خلال هذا العنوان فمحل إشكال ونظر.

نعم، إن ثبوت عدالة هؤلاء الستة الأوائل قد حصل العلم به من الخارج ضمن الأخبار الواردة بأحوالهم، لا من محض الدّعوى السابقة.

والإجماع المذكور هل هو بالمعنى اللغوي أم بالمعنى الاصطلاحي؟

---

(١) الوسائل ٢٠ / ٨٠.

المشهور أن هذا الإجماع الذي ذكره الكشي هو ما اتفق عليه القدماء، لا باصطلاح المتأخرين، بمعنى أنه ليس إجماعاً اصطلاحياً كاشفاً عن قول المعصوم. وإن كان أغلب رجال الطبقة الأولى يروون عن المعصومين (عليهم السلام)، لكن العبارة لا يفهم منها أن العصابة أجمعت على تصديقهم، أي على كونهم ينقلون من المعصوم مباشرة.

فهؤلاء الستة الأوائل، أما أن ينقلوا عن المعصوم بدون واسطة، وأمّا أن ينقلوا مع الواسطة؛ فعلى الأول ورد الإجماع بتصديقهم ووثاقتهم، وعلى الثاني وقع فيه الاختلاف. والمشهور عند القدامى أنهم عملوا حتى بمراسيل هؤلاء النفر ومجاهيلهم ومقاطيعهم، وآخرون ردّوا هذا وجعلوه تعسّفاً، وقسم ثالث ادعى أن مجاهيل هؤلاء تقبل أما مراسيلهم فلا تقبل، فلو لم يرد جرح في مجاهيلهم قبلت أحاديثهم التي يروونها عن المعصوم، أما مراسيلهم فامتنعوا من قبولها.

وكيفما كان فإن التوثيق الوارد في حق أصحاب الإجماع لا يرد في الوسائط التي هي بين المعصوم وأصحاب الإجماع.

ثم لا يَخفى عليك أن أصحاب الرأي القائل بأن عنوان (أجمعت العصابة على تصحيح ما يَصِحّ عن هؤلاء...) قصدوا السِّتّة الأوائل والستة الأواسط والستة الأواخر؛ أي عَدُّوا أصحاب الإجماع بالعُنوان الثاني ثمانية عشر نفراً، وهذا ما اشتهر بين جماعة من العلماء الأعلام، منهم صاحب المعالم في كتابه (منتقى الجمان) والشيخ أبي علي في كتابه (منتهى المقال) والبهائي في مقدمة مشرق الشمسين حيث قال:

مَنْ أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، وهم ثمانية عشر، ثم أورد أسماءهم...

أما العبارة الثانية: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء).

فالمراد منها عدّة احتمالات:

الاحتمال الأول: تصحيح رواية من قيل في حقه ذلك. بغض النظر عن أحواله وأحوال من يروي عنه إلىٰ المعصوم (عليه السلام)، وهذا يعني لا فرق بين مسانيدهم ومراسليهم ومرافيعهم. ذهب إلىٰ هذا الاحتمال المحقّق الوحيد البهبهاني (قدس سره) في فوائده الرجالية ووصفه بالشهرة، وأبو علي في منتهى المقال، وقد عدّ المحقق الداماد في الرواشح السماوية أصحاب الإجماع والأحوال المختلفة في تعيينهم، وهم واحد وعشرون أو اثنان وعشرون نفراً.

وفي الوافي ذكر معنى هذا الاجماع فقال: قد فهم جماعة من المتأخرين من قوله: (أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء) الحكم بصحة الحديث المنقول عنهم ونسبته إلىٰ أهل البيت (عليهم السلام) بمجرد صحّته عنهم من دون اعتبار العدالة فيمن يروون عنه، حتى لو رووا عن معروف بالفسق أو بالوضع فضلاً عما لو أرسلوا الحديث، كان ما نقلوه صحيحاً محكوماً علىٰ نسبته إلىٰ أهل العصمة (عليهم السلام).

الاحتمال الثاني: إن من قيل في حقه ذلك فهو صحيح الحديث، أي أن الإجماع انعقد علىٰ صدق الجماعة وصحة ما ترويه إذا لم يكن في السند من يتوقف فيه.

الاحتمال الثالث: المراد من الاجماع توثيق خصوص من قيل في حقه ذلك، وقد اختاره الاسترابادي في لُب اللباب، إذ قال: إن قولهم: (أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنه) ظاهر في مدح الرواية، ولكنه يفيد وثاقة الراوي أيضاً.

الاحتمال الرابع: توثيق من كان بعد الذي قيل في حقه ذلك الوصف.

هذه أهم الاحتمالات في تفسيرهم للإجماع.

ورُبَّما تطرّق البعض إلىٰ البحث عن (ما) في عبارة (تصحيح ما يصح)،

فقالوا: إن الموصول عبارة عن تصحيحاتهم وتضعيفاتهم، أي أجمعت العصابة على أن ما صححه هؤلاء فهو صحيح، كما نقلوا عن الصدوق أنه قال: كل ما صححه شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد فهو صحيح، وكلّما لم يصحّحه فليس بصحيح.

ثم دار النقاش في الوثاقة، وهل العبارة تدل على وثاقة أصحاب الإجماع وعدالتهم؟ فقال به جماعة، وتعدّاه آخَرون فقالوا: بل العدالة تسري إلى الوسائط بين أصحاب الإجماع وبين الإمام (عليه السلام) وذكروا لذلك شاهداً في باب عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها، سنده الحسن بن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي، ففي غاية المراد بعدما نقل قول الكَشّي في أهل الاجماع قال: قلت: وفي هذا توثيق ما لأبي الربيع الشامي.

وقد ردّ هذا الكلام جماعة فقالوا: إن عبارة الإجماع (في تصحيح ما يصح...) لا تدل على العدالة أبداً، بل قولهم: (أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم) إنما هو ما ثبت صدوره عن الإمام (عليه السلام) ولو بواسطة القرائن الخارجية. هذا هو معنى الإجماع عند القدماء والكشي منهم، إذن تصحيحهم لا يدل على عدالتهم، ناهيك عن القول بعدالة من هو واسطة بينهم وبين المعصوم (عليه السلام).

ومحصَّل البحث: أنَّ الإجماع في تصحيح ما يصح عن هؤلاء الفقهاء إنّما يخصّ الرواية لا الرّاوي، وهذا يعني أن القدماء عندما يقولون (صحيح الحديث)، لا يقصدون به إلّا الرواية، لذا فإن عمل القدماء كان يدور مدار الصدق بالحديث أو ما اغلب الظن بصدقه، وحصل به الوثوق.

أما طرقهم إلى هذا الظن بصدقه والوثوق به، فَيَتِمُّ بِعِدّة أسباب منها:

١ ـ رواية العدل.

٢ ـ تكرره في أصل أو أصلين منها بطرق مختلفة وأسانيد عديدة.

٣ ـ بالرجوع إلىٰ أصل معتمد من الأُصول الأربعمائة.

٤ ـ بانضمام بعض القرائن المفيدة للاطمئنان، كما عليه جمع من العلماء في العمل بالأخبار.

٥ ـ باشتهار العمل به.

٦ ـ كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها، سواء كان مؤلفوها من الإمامية أو من غيرهم[١].

٧ ـ وروده عن جماعة أجمع علىٰ تصديقهم وتصحيح ما يصح عنهم.

هذا ما يستفاد من قول القدامى في صحة الرواية غير أن المتأخرين كالعلامة الحلي، والسيد جمال الدين ابن طاووس، والشيخ بهاء الدين العاملي، حاولوا تجديد مصطلح (إطلاق الصحيح) والذي عرفت آنفاً أنه مبني علىٰ ما غلب علىٰ الظن بتصديق الحديث، أو ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو ما اقترن بما يوجب الوثوق به.

فقال البهائي في مقدمة كتابه مشرق الشمسين، وهو يقسّم الحديث إلىٰ أقسامه الأربعة المتعارف عليه اليوم، قال: (وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا لمن مارس كلامهم)[٢].

والباعث لهذا التجديد في الاصطلاح عند المتأخرين هو (الراوي)، لأنك قد عرفت قول القدماء من أهل هذا الفن، حيث كانوا يطلقون التصحيح علىٰ الرواية فقط ـ دون الراوي ـ والوثوق بها. علىٰ أن بعض الأجلاء حكم بصحة جميع الأحاديث التي تنتهي إلىٰ الفقهاء من أصحاب الإجماع، مع أن الكثير منهم لم يتحقق الاتفاق علىٰ تصحيح حديثه، بل لم تشمله دعوى الإجماع علىٰ

---

(١) من الإمامية مثل كتاب الصلاة لحريز بن عبدالله، وكتب علي بن مهزيار، ومن غير الإمامية مثل كتاب حفص بن غياث القاضي، وكتاب القبلة لعلي بن الحسين الطاطري وغيرهم.

(٢) مشرق الشمسين / المقدمة.

تصحيح ما يصح عنه، إذن كيف يمكن العمل بجميع مروياته؟

نعم، يمكن تصوير ذلك بأن مرتبتهم فوق العدالة بمراتب، ولهم سمات انفردوا بها في رواياتهم، فمثلاً ابن أبي عمير لا يروي إلّا عن ثقة، كما عن عدّة الشيخ، أو أنه لا يرسل إلا عن ثقة، كما في مقدمة مشرق الشمسين للشيخ البهائي، وكذلك أحمد بن محمد البزنطي لا يرسل إلّا عن ثقة، وصفوان بن يحيىٰ مثله. فالإجماع انعقد علىٰ أنهم لا يروون إلا عن ثقة، لذلك اشتهر بينهم قبول مراسيلهم وقد ادعى البعض الإجماع علىٰ ذلك.

إذاً هؤلاء من العدالة بمكان، ولو بمفهومها الأعم، وإحراز هذه العدالة بحق أُولئك إنّما جاء من قرائن عديدة، لا يشترط أن تكون من الاصطلاح المقول فيهم (أجمعت العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم) وإن كان مما تقدّم عرفت أن الصحة مقصود بها الرواية لا الراوي، لكن مع ذلك يفهم منها ـ بالمعنى الأعم ـ دخول الراوي أيضاً.

وكيفما كان فالعدالة محرزة في الراوي سواء كانت من ظاهر عموم الاصطلاح أو من الخارج، لأن العدالة إذا قلنا بأنها شرط معتبر في الراوي ولو بالمعنى الأعم كما ذهب إليه الشيخ الطوسي، فآنذاك حصولها بهذا المقدار كافٍ، وإلّا فاتفاق القدماء لا يلائم مع فقدان العدالة من الراوي ولو ـ تنزّلاً ـ بالمعنى الأعم.

بهذا التتبّع يظهر الفرق بين القدماء والمتأخرين في معنى الصحة؛ فالقدماء ـ كما عرفت ـ يريدون بهذا الاصطلاح: صحة الرواية وقبولها عندهم بغض النظر عن رجال السند، فلو ضعّف من رووا أصحاب الإجماع عنه لم يكن ذلك التضعيف منافياً للإجماع المُدَّعىٰ، لأن الاجماع المصطلح عندهم إنما كان في الرواية دون الراوي، بينما التضعيف يخصّ الراوي ولا تعارض بينهما.

أمّا لو أردنا مماشاة المتأخرين والأخذ بقولهم الحاكم بأن العدالة شرط لابد منه في الراوي، وأن الصحة المقصود بها هي دعوى في الرواة ووثاقتهم، والمضعّف منهم ينافي دعوى الصحة لذلك الطريق. أمّا الطرق الأُخرى، فإذا كان سليماً فلا كلام فيه.

إذاً نتخلّص إلىٰ هذه النتيجة وهي أن الحديث قد يَرِدُ مِن عِدّة طرق، وراويه قد يعتمد أكثر من طريق، وهذا لا يعني أن الحديث غير صحيح فيما لو جاء من طرق متعددة أحدها يشتمل علىٰ المضعّف في سنده.

لهذا نجد جملة من الرواة يروون عن الضعفاء والمجاهيل بجانب أخذهم عن الثِّقات، وهذا غير منكر ولا يقدح فيه أحد.

نعم، لو اقتصر الراوي في أخذه عن الضعفاء أو المجاهيل كان ذلك مردوداً، والقدح فيه واضح.

كل ما تقدم إذا حملنا (ما) علىٰ الموصولية.

ويمكن حمل (ما) علىٰ الكلّية بمعناه اللغوي، وهنا يحتمل إرادة الكشف عن رأي المعصوم وأنه داخل في ذلك الإجماع، وأن الإمام كان يرى العاملين بأخبار هؤلاء الثِّقات من أصحاب الإجماع والمعاصرين له (عليه السلام) ومع ذلك لم يغيّر ولم يبدّل ولم ينه عنهم، بل أمّرهم عليه وأمرهم بالرجوع إليهم والأخذ منهم، وهذا يعني أن أمر الإمام يكشف لنا أنَّ المُجْمَعَ عليه إنما هو الحكم الفرعي الجزئي؛ وبمعنىً آخر: هو قبول أخبار هؤلاء وعدم ردّها، بل اعتبارها كالمقطوع بصدوره أو مضمونه علىٰ أقل تقدير، ولو قلنا بعدم القطع بصدوره أو مضمونه، فإن الظن الحاصل منه مساوٍ للظن الحاصل من الصحيح.

إذاً علىٰ هذا المعنى الثاني ـ وهو الإجماع بمعنى الكل ـ نقول: الإجماع هنا يفيدنا الكشف؛ امّا عن دخول المعصوم فيه، وامّا الكشف عن رضا المعصوم بواسطة هذا الإجماع.

وقد نقلنا فيما تقدم قول الحر العاملي (قدس سره) الذي ذهب فيه إلىٰ دخول المعصومين (عليهم السلام) في هذا الإجماع الشريف المنقول بخبر هذا الثقة.

وعلىٰ أقل التقديرات نقول: الوجه في اعتبار هذا الإجماع هو حصول الظن المتاخم للعلم بصدور ما أخبر به أُولئك ـ أصحاب الإجماع ـ عن المعصوم (عليه السلام)، وعلىٰ هذا يندرج الحديث في باب مظنون الصدور، والذي قام الدليل علىٰ اعتباره، والعمل به عند القدماء والمتأخرين من دون فرق.

هذا شيء مجمل عن أصحاب الإجماع بقسميه وما تفرع منه.

الفصل الثاني

من شهد لهم الثقات بالوَثاقة

هم الثِّقاتُ الذين عمل الأصحاب برواياتهم كثيرون جداً، ويعدّون في المرتبة الثانية بعد أصحاب الإجماع. وفي العدّة للشيخ الطوسي هم ثلاثة أقسام، إلا أن الحقيقة تستدعي تقسيمهم إلىٰ أكثر من ذلك، فيما لو أخذنا المعيار كثرة رواياتهم عن أصحاب الأئمة الأطهار.

وعلىٰ أيّ حال فإن حصرهم بعدد معين في غاية الإشكال، إلا أنّ ذلك لا يمنع من تحديدهم علىٰ وجه التقريب.

لقد ذكر الشيخ المفيد (قدّس سرّه) في كتابه الإرشاد ـ باب أحوال الإمام الصادق (عليه السلام) ـ فقال:

«...وكان أنبهَهم ذكراً وأعظمَهم قدراً وأجلَّهم في العامة والخاصة، ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر ذكره في البلدان، ولم يُنْقَل عن أحدٍ من أهل بيته العلماء ما نُقل عنه، ولا لقي أحدٌ منهم من أهل الآثار ونقلة الأخبار، ولا نقلوا عنهم كما نقلوا عن أبي عبدالله (عليه السلام)، فإن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثِّقاتِ علىٰ اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل»[1].

وقال المحقق أبو القاسم جعفر بن سعيد في كتابه المعتبر: روىٰ عن الصادق (عليه السلام) من الرّجال ما يقاربُ أربعةَ آلاف رجل، وبرز بتعليمه من الفقهاء

---

(١) الإرشاد ٢ / ١٧٩ ط ١ مهر، ١٤١٣، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام).

الأفاضل جمّ غفير، كزُرارة بن أعيَن، وإخوته بكير وحمران، وجميل بن صالح، وجميل بن درّاج، ومحمد بن مسلم، وبُريد بن معاوية، والهاشِمَين، وأبي بصير، وعبدالله ومحمد وعمران الحلبيّين، وعبدالله بن سنان، وأبي الصباح الكناني وغيرهم من أعيان الفضلاء، حتى كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنّف لأربعمائة مصنّف سَمّوها أصولاً.

ثم قال: كان من تلامذة الجواد (عليه السلام) فضلاء كالحسين بن سعيد وأخيه الحسن، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، وشاذان أبي الفضل القمي، وأيوب بن نوح بن درّاج، وأحمد بن محمد ابن عيسى، وغيرهم ممن يطول تعدادهم، وكتبهم الآن منقولة بين الأصحاب دالة علىٰ العلم الغزير.

ثم قال: اجتزأت بإيراد كلام من اشتهر علمه و فضله، وعرف تقدّمه في نقد الأخبار وصحة الاختيار وجودة الاعتبار، واقتصرت من كتب هؤلاء الأفاضل علىٰ ما بان فيه اجتهادهم، وعرف به اهتمامهم، وعليه اعتمادهم، فممّن اخترت نقله: الحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، والحسين بن سعيد، والفضل بن شاذان، ويونس بن عبد الرحمن. ومن المتأخرين: أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، ومحمد بن يعقوب الكليني[١].

ونقل هذا الحر العاملي في وسائله، فراجع.

وذكر ابن شهرآشوب في مناقبه أن الذين رووا عن الصادق (عليه السلام) من الثِّقات كانوا أربعة آلاف رجل، وأن ابن عقدة ذكرهم في كتاب الرجال[٢].

وفي إعلامُ الوَرىٰ قال: روي عن الصادق (عليه السلام) من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب معروفة تسمى الأصول، رواها أصحابه وأصحابُ ابنِه موسى (عليه السلام)[٣].

---

(١) المعتبر ص ٥.

(٢) المناقب ـ لابن شهرآشوب ـ ٤ / ٢٤٧ ط قم.

(٣) اعلام الورى ـ للشيخ الطبرسي ـ ص ٢٧٦ ط طهران.

الفصل الثالث

أصحاب الأُصول المعتمدة والكتب المعتبرة

رُبَّما أُطلق علىٰ تلك الأُصول المعتمدة اسم الأُصول الأربعمائة، أما الذي حكموا بصحته من الكتب المعتمدة فكثير، وقد عمل الأصحاب بها ـ من المتقدمين والمتأخرين ـ وهي بدرجة من القبول والاعتبار، مثل أصل حفص بن غياث، وأصل إسحاق بن عمار الساباطي، وكتب الحسين بن عبيدالله السعدي، وكتب ابن سعيد الثلاثين، وكتاب أحمد بن عبدالله بن مهران، ونوادر علي بن النعمان، وكتاب صدقة بن بندار القمي، وغيرها من الكتب والأُصول.

وقد ذكر الحرّ العاملي جملة من الكتب المعتمدة وأصحاب الأُصول علىٰ أن الكثير منهم ينتحلون المذاهب الفاسدة، وقد ذهب الشيخ الحرّ إلىٰ ما ذهب إليه الشيخ الطوسي، حيث ذكر في أول الفهرست عبارة قال فيها: إن كثيراً من مصنّفي أصحابنا وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة[1].

ونحن نذكر هنا بعضهم:

ـ عمّار الساباطي: كان فطحيّاً، وأصله معتمد.

ـ الحسن بن محمد بن سماعة، واقفيّ المذهب، إلا أنه جيد التصانيف، له

---

(١) الفهرست ص ٢ منشورات المكتبة المرتضوية، النجف.

ثلاثون كتاباً.

ـ علي بن الحسن الطاطري، كان واقفياً معانداً، وهو من وجوه الواقفية، له كتب كثيرة في الفقه توفي سنة ٢٦٣ هـ.

ـ علي بن الحسن بن فضّال، فطحي المذهب، ثقة، له كتب في الفقه، قيل إنها ثلاثون كتاباً، توفي سنة ٢٢٤ هـ.

ـ زرعة بن محمد الحضرمي، واقفي المذهب، له أصل.

ـ علي بن أبي حمزة البطائني، واقفي، له أصل.

ـ إسحاق بن عمّار الساباطي، فطحي المذهب، له أصل وهو ثقة.

ـ أحمد بن أبي بشر السّراج، واقفي المذهب ثقة في الحديث روىٰ عن الإمام الكاظم (عليه السلام).

ـ أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، فطحي المذهب، إلّا أنه ثقة في الحديث، له كتب عدّة.

ـ أحمد بن محمد بن علي بن رباح، واقفي المذهب متعصّب، ثقة في الحديث، صنّف كتباً.

ـ أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني المعروف بابن عقدة الحافظ، زيدي المذهب، ثقة جليل، له كتب كثيرة.

وهناك العديد من أصحاب الأصول وممن صنّف كتباً مشهورة ـ وهو ينتحل مذهباً فاسداً ـ قد عملت الطائفة برواياتهم وبالكتب والأصول التي صنّفوها.

قال الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه من لا يحضره الفقيه، وهو يتعرّض إلىٰ سبب تأليف الكتاب، والذي كان تأليفه بإشارة من الشريف أبي عبدالله محمد بن الحسن بن اسحاق بن الحسين بن الحسن بن إسحاق ابن الإمام الكاظم (عليه السلام) والمعروف بنعمة، سأله أن يؤلّف له كتاباً يجمع فيه مسائل

الحلال والحرام في الفقه فأجابه، قال: ...وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبدالله السجستاني، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي، وكتب عليّ بن مهزيار الأهوازي، وكتب الحسين بن سعيد، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى، وكتاب الرحمة لسعد بن عبدالله، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد، ونوادر محمد بن أبي عمير، وكتاب المحاسن لأحمد بن أبي عبدالله البرقي، ورسالة أبي (رضي الله عنه) إليّ، وغيرها من الأصول والمصنّفات التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي، وبالغت في ذلك جهدي مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه مستغفراً من التقصير[1].

ومما يؤكّد اعتبار وصحة الكتب والأصول المعتمد عليها قول ثقة الإسلام الشيخ الكليني في مقدمة كتابه الكافي مستعرضاً لسبب تأليف الكتاب، فقال للسائل الذي التمس منه أن يصنّف له كتاباً يجمع فيه فنون علم الدين: وذكرت أُموراً قد أشكلت عليك لا تعرف حقايقها لاختلاف الرواية فيها، وإنك تعلم أنّ اختلاف الرواية فيها لاختلاف عللها وأسبابها، وإنك لا تجد بحضرتك من تذاكره وتفاوضه ممن تثق بعلمه فيها، وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كافٍ يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلّم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام)، والسنن القايمة التي عليها العمل وبها يؤدي سبباً يتدارك الله تعالىٰ بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل بهم إلىٰ مراشدهم[2].

وقال الحر العاملي في خاتمة الوسائل: ومصنّفات الصدوق وأكثر الكتب التي ذكرناها ونقلنا منها معلومة النسبة إلىٰ مؤلّفيها بالتواتر، وهي إلىٰ الآن في

---

(١) من لا يحضره الفقيه ١ / ٢.

(٢) أصول الكافي ١ / ٨.

غاية الشهرة، والباقي منها علم بالأخبار المحفوفة بـالقرائـن، وذكـرها عـلماء الرجال وغيرهم في مؤلّفاتهم، واعتمد علىٰ نقلها العـلماء الأعـلام، ووجـدت بخطوط ثِقات الأفاضل، ورأينا علىٰ نسخها خطوط علمائنا المتأخرين وجمع من المتقدمين، بحيث لا مجال إلىٰ الشك في صـحّتها وثـبوتها عـن مـؤلّفيها، وأكثرها لا يقصر في الشهرة والتواتر عن الكتب الأربـعة المـذكورة أوّلاً، بـل التحقيق والتأمّل يقتضي تواتر الجميع(١).

ثم قال الحر العاملي في مكان آخر بعدما نـقل كـلام العـلّامة، القـاضي بصحّة رواية إسحاق بن جرير ـ الواقفي ـ عـن الصـادق (عليه السلام)، حـيث وثّـقه العلّامة اعتباره من أصحاب الأُصول وأن تأليفه كـان قـبل الوقـف، بـعد نـقل مضمون هذا الكلام قال: وهذا الكلام يستلزم الحكم بصحة أحاديث الكـتب الأربعة وأمثالها من الكتب المعتمدة التي صـرّح مـؤلفوها وغـيرهم بـصحّتها، واهتموا بنقلها ورواياتها، واعتمدوا في دينهم علىٰ ما فيها.

---

(١) الوسائل ٢٠ / ٧٨.

الفصل الرابع

أصحاب الكتب المعروضة على الإمام (عليه السلام)

من الموارد المعتمدة عند الفقهاء وأهل الحديث في عملية استنباط الأحكام الشرعية، الكتب المؤلّفة من قبل أصحاب الأئمة (عليهم السلام) والتي عرضت عليهم فيما بعد فاستحسنوها، بل وصححوا بعضها بزيادة أو تغيير أو بشيء آخر، فكانت مورد اعتبار عند العلماء والمشتغلين فيما بعد.

فمن تلك الكتب:

كتاب عبيدالله بن علي الحلبي: الذي عرضه على الإمام الصادق (عليه السلام) وصححه له واستحسنه، وقال عند قراءته: أترى لهؤلاء مثل هذا؟!

وكتاب الديات: لأبي عمرو الطبيب، عبدالله بن سعيد بن حنان الكناني، الذي عرضه على الإمام الرضا (عليه السلام).

وكتاب يونس بن عبد الرحمن: الذي عرضه على الإمام العسكري (عليه السلام)[1].

وكتاب الفضل بن شاذان: الذي عرضه على الإمام العسكري (عليه السلام) فأثنى عليه وعلى كتاب يونس.

وقد صرّح الشيخ الثقة الصدوق في مواضع أن كتاب محمد بن الحسن

---

(١) الوسائل ٢٠ / ٩٨.

الصّفّار المشتمل علىٰ مسائل وجوابات العسكري، كان عنده بخط المعصوم (عليه السلام)[١].

عن جعفر بن معروف قال: حدثني سهل بن بحر، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني أبي الجليل الملقب بشاذان، قال: حدّثني أحمد بن أبي خلف ظئر أبي جعفر، قال: كنت مريضاً فدخل عليّ أبو جعفر (عليه السلام) يعودني في مرضي، فإذا عند رأسي كتاب يوم وليلة، فجعل يتصفحه ورقة ورقة، حتى أتىٰ عليه من أوّله إلىٰ آخره، وجعل يقول: رحم الله يونس، رحم الله يونس، رحم الله يونس.

كتاب عبيد بن محمد بن قيس البجلي: يرويه عن أبيه، قال: عرضنا هذا الكتاب علىٰ أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام)، فقال: هذا قول أمير المؤمنين (عليه السلام) إنه كان يقول إذا صلى قال في أول الصلاة، وذكر الكتاب[٢].

(١) روي عن أبي بصير حماد بن عبيدالله بن أسيد الهروي، عن داود بن القاسم، أن أبا جعفر الجعفري قال: أدخلت كتاب يوم وليلة الذي ألفه يونس بن عبد الرحمن علىٰ أبي الحسن العسكري (عليه السلام) فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: هذا ديني ودين آبائي وهو الحق كله.

(٢) الفهرست ١٠٨.

الفصل الخامس

مَنْ وثّقه الأئمة (عليهم السلام) وأمروا بالرجوع إليه

المتتبّع لكتب الرجال والحديث والسيرة يجد طائفة كبيرة من الرواة والمحدّثين الذين وَثّقهم الأئمة (عليهم السلام)، وأمروا بالرجوع إليهم والعمل بأخبارهم.

توثيق المعصوم يُعدّ من الموارد المهمة عند الفقهاء، والمرويات التي تنتهي إلىٰ هؤلاء في درجة كبيرة من الاعتبار والوثوق بها والاعتماد عليها، ومن الممكن أن نضع جملة من أُولئك كشاهد لهذه الطائفة الخامسة:

عن علي بن إبراهيم بسنده عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، أنه دعا كاتبه عبيدالله بن أبي رافع، فقال: أدخل علي عشرةً من ثِقاتي، فقال: سَمِّهم لي يا أميرالمؤمنين، فقال: أَدخِلْ أصبغَ بن نُباته، وأبا الطفيل عامر بن وائلة الكناني، وزرّ بن حبيش، وجويرية بن مسهر العبدي، وخندف بن زهير، وحارث بن مضرب الهمداني، والحارث الأعور، وعلقمة ابن قيس وكميل بن زياد وعمير ابن زرارة...الحديث(١).

---

(١) كشف المحجّة ـ علي بن طاووس ت ٦٦٤ ـ ص ١٧٤ م الحيدرية ١٩٥٠م.

أقول: السبب في استدعاء الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) هؤلاء العشرة من ثقاته هو أن أُناساً سألوه عن أبي‌بكر وعمر وعثمان بعد منصرفه من النهروان، فغضب الامام (عليه السلام) لسؤالهم، فقال: قد تفرغتم للسؤال عما لا يَعنيكم، وهذه مصر قد انفتحت وقتل معاوية بن خديج محمد بن أبي‌بكر فيالها من مصيبة ما أعظمها بمصيبتي بمحمد، فوالله ما كان إلا كبعض بَنِيَّ، سبحان الله بينما نحن

ومما يستشهد به في المقام رواية محمد بن مسعود قال: حدثني محمد ابن نصير، قال: حدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثني عبدالعزيز بن المهتدي القمي، قال محمد بن نصير: قال محمد بن عيسى، وحدث الحسن بن علي بن يقطين، بذلك أيضاً، قال، قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): جعلت فداك، إني لا أكاد أصل إليك أسألك عن كل ما أحتاج إليه من معالم ديني، أفيونس بن عبدالرحمن ثقة آخذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني؟ فقال: نعم[١].

الكليني بسنده عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه قال: كان سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي‌بكر، وأبو خالد الكابلي من ثِقات علي بن الحسين (عليه السلام)[٢].

الكشي عن محمد بن مسعود، قال حدّثني علي بن محمد قال: حدّثني محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي قال: كنت أنا وأحمد بن عبدالله البرقي بالعسكر فورد علينا رسول من الرجل فقال لنا: الغائب العليل ثِقة، وأيوب بن نوح وإبراهيم بن محمد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد ابن إسحاق ثِقاتٌ جميعاً[٣].

الكشي فيما يرويه من توقيع طويل يقول فيه صاحب الأمر (عجّل الله فرجه الشريف):

«وأنت رسولي يا إسحاق[٤] إلىٰ إبراهيم بن عبدة وفقه الله أن يعمل بما

= نرجو أن نغلب القوم علىٰ ما في أيديهم إذ غلبونا علىٰ ما في أيدينا، وأنا كاتب لكم كتاباً فيه تصريح ما سألتم إن شاء الله تعالى، فدعا كاتبه عبدالله بن أبي رافع، فقال له: أدخل علي عشرة من ثقاتي...الحديث.

(١) الكشي ٢ / ٧٨٤.

(٢) أصول الكافي ١ / ٤٧٢ باب مولد الصادق (عليه السلام).

(٣) رجال الكشي ٢ / ٤٦٧.

(٤) إسحاق بن إسماعيل النيسابوري.

ورد عليه من كتابي مع محمد بن موسى النَّيسابوري إن شاء الله، ورسولي إلىٰ نفسك وإلىٰ كل من خلفت ببلدك أن يعملوا بما ورد عليكم في كتابي مع محمد ابن موسى إن شاء الله، ويقرأ إبراهيم بن عبده كتابي هذا علىٰ من خلفه ببلده حتى لا يسألوني، وبطاعة الله يعتصمون والشيطان بالله عن أنفسهم يجتنبون ولا يطيعون، وعلىٰ إبراهيم بن عبدة سلام الله ورحمته.

وعليك يا إسحاق وعلىٰ جميع مواليَّ السلام كثيراً، سددكم الله جميعاً بتوفيقه وكل من قرأ كتابنا هذا من مواليَّ من اهل بلدِك، ومن هو بناحيتكم ونزع عما هو عليه من الانحراف عن الحق فليؤدّ حقّنا إلىٰ إبراهيم بن عبدة، وليحمل ذلك إبراهيم ابن عبدة الرازي (رضي الله عنه) أو من يسمى له الرازي، فإن ذلك عن أمري ورأيي إن شاء الله.

ويا إسحاق اقرأ كتابنا علىٰ البلالي (رضي الله عنه) فإنّه الثقة المأمون العارف بما يجب عليه، واقرأه علىٰ المحمودي عافاه الله فما أحمدنا له لطاعته، فإذا وردت بغداد فاقرأه علىٰ الدهقان وكيلنا وثقتنا والذي يقبض من موالينا، وكل من أمكنك من موالينا فاقرأهم هذا الكتاب ولينسخه من أراد منهم إن شاء الله تعالى...

فلا تخرجن من البلد حتى تلقى العمري (رضي الله عنه) برضائي عنه، فتسلّم عليه وتعرفه ويعرفك، فإنه الطاهر الأمين العفيف القريب منا وإلينا، فكل ما يحمله إلينا من شيء من النواحي فإليه يصير آخر أمره ليوصل ذلك إلينا، والحمد لله كثيراً، سترنا الله وإياكم يا إسحاق بستره، وتولّاك في جميع أُمورك بصنعه، والسلام عليك وعلىٰ جميع موالي ورحمة الله وبركاته، وصلّى الله علىٰ سيّدنا محمد النبي وآله وسلّم كثيراً»[١].

ومن الشواهد التي يُستدلّ بها في المقام؛ عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام) في

---

(١) رجال الكَشّيّ ٢ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

جابر بن عبدالله الأنصاري أنه لم يكن يكذب.

وعن أبي عبدالله (عليه السلام) في عُمَر بن حنظلة: إذاً لا يكذب علينا. اُنظر كتاب الكافي في باب وقت الظهر والعصر(١).

وعن الصدوق عن الخزاعي عن الأسدي عن أبيه عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي، أنه ذكر عدد من انتهى إليه ممّن وقف علىٰ معجزات صاحب الأمر ورآه من الوكلاء ببغداد: العمري وابنه وحاجز والبلالي والعطّار. ومن الكوفة: العاصمي. ومن الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق، ومن أهل همدان: محمد بن صالح، ومن أهل الري: البسّامي والأسدي ـ يعني نفسه ـ ومن أهل آذربيجان: القاسم بن العلا، ومن أهل نيسابور: محمد بن شاذان النعيمي(٢).

الكليني عن محمد بن عبدالله ومحمد بن يحيىٰ جميعاً، عن عبدالله بن جعفر الحميري، قال: اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو (رحمه الله) عند أحمد بن إسحاق فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف، فقلت له: يا أبا عمرو إني أريد أن أسألك: ...إلىٰ أن قال: وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق، عن أبي الحسن الهادي (عليه السلام)، قال سألته وقلت: من أعامل أو عمّن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي، فما أدّىٰ إليك عنّي فعنّي يؤدّي، وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطِع، فإنه الثّقة المأمون.

وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد (عليه السلام) عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا إليك عنّي فعنّي يؤديان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنّهما الثّقتان المأمونانِ. فهذا قول إمامَين قد مَضيا

---

(١) الكافي ٣ / ٢٧٥ الحديث الأول.

(٢) إكمال الدين وإتمام النعمة ص ٢ / ٤٤٢ ط طهران حيدري، سنه ١٣٩٠ هـ

فيك...[١].

قال الشيخ الطوسي بسنده عن محمد بن إسماعيل وعلي بن عبدالله الحسَنيّين، قالا: دخلنا على أبي محمد الحسن (عليه السلام) بسرّمن‌رأى، وبين يديه جماعة من أوليائه وشيعته، حتى دخل عليه بدر خادمه فقال: يا مولاي بالباب قوم شعث غبر، فقال لهم: هؤلاء نفر من شيعتنا باليمن (في حديث طويل يسوقانِه)[٢] إلى أن ينتهي، إلى أن قال الحسن (عليه السلام) لبدر: فامض فائتنا بعثمان ابن سعيد العَمري، فما لبثنا إلا يسيراً حتى دخل عثمان، فقال له سيدنا أبو محمد (عليه السلام): امض يا عثمان فإنك الوكيل والثقة المأمون على مال الله، واقبض من هؤلاء النفر اليمنيين ما حملوه من المال، (ثم ساق الحديث) إلى أن قالا: ثم قلنا بأجمعنا يا سيدنا، والله إن عثمان لمن خيار شيعتك، ولقد زدتنا علماً بموضعه من خدمتك، وأنه وكيلك وثقتك على مال الله تعالى، قال: نعم واشهدوا عليّ أن عثمان بن سعيد العمري وكيلي وأنَّ ابنَه محمداً وكيلُ ابني مهديّكم[٣].

الكليني عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري رحمه الله أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائلَ أشكلَت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عليه السلام)...وفي هذا التوقيع...وأمّا محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) وعن أبيه من قبل، فإنه ثقتي وكتابه كتابي. وأمّا محمد بن علي بن مهزيار الأهوازي فسيصلح الله قلبه ويُزيل عنه شكّه...وأمّا محمد بن شاذان بن نعيم فإنه رجل من شيعتنا أهلَ البيت...[٤].

كثيرون هم الثِّقات الذين ورد في حقهم توثيق من قبل

---

(١) الكافي ٣٣٠ وكتاب الغيبة للطوسي ٢١٥.

(٢) أي محمد بن إسماعيل وعلي بن عبدالله الحسَنيّين.

(٣) كتاب الغيبة للطوسي ص ٢١٦.

(٤) الاحتجاج للطبرسي ٢٥٣ وإكمال الدين ٢ / ١٦٠.

المعصومين (عليهم السلام)، بل أمروا شيعتهم بالأخذ عنهم وقبول أخبارهم...من هؤلاء ـ كما عرفت ـ جابر الجُعفي، وعمر بن حنظلة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي‌بكر، وأبو خالد الكابلي، وأيوب بن نوح، وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة، وأحمد بن إسحاق. والثقات من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام):

أصبغ بن نباته، وأبو الطفيل الكناني...والوكلاء الأربعة، وآخرون منهم أبان بن تغلب(١)، ومحمد بن مسلم، وزرارة بن أعيَن(٢)، وبُريد، وأبو بصير ليث المرادي، وأبو بصير الأسدي، والحرث بن المغيرة، وصفوان بن يحيى، ويونس بن عبد الرحمن، وعبدالله بن جندب، وحمران بن أعين، ونصر بن قابوس، وعبدالرحمن بن الحجاج، وزكريا بن آدم، وسعد بن سعد، وعبدالعزيز ابن المهتدي، وعلي بن مهزيار، وأيوب بن نوح، وعلي بن جعفر الهمداني، وأبان بن عثمان، وأحمد بن إسحاق الأشعري، ومحمد بن جعفر الأسدي،

---

(١) قال النجاشي نقلاً عن البلاذري قال: روىٰ أبان بن عطية العوفي قال له أبو جعفر (عليه السلام): اجلس في مسجد المدينة وافتِ الناس فإني أحبّ أن يُرىٰ في شيعتي مثلُك.
وقال عنه الصادق (عليه السلام) لما أتاه نعيه أم والله لقد أوجع قلبي موت أبان.
رجال الكشي ١ / ٧.

(٢) كانت تعرض كتب الأصحاب علىٰ زرارة فهو يصوّب ما كان صحيحاً ويُشير إلىٰ الخطأ والباطل إذا كان باطلاً.
أُنظر: صحيح الكافي الحديث رقم ٣٩٣٦ و٣٩٤٤ و٣٩٥١ و٣٩٤٥ و٣٩٥٨ و٣٩٦٠، وفي صحيح التهذيب الرقم ٥٠٣.
في هذه الأحاديث نجد أن عُمَر بن أذِينة قد عرض ما يرويه ـ أو ما ينقله أو ما يكتبه ـ علىٰ زرارة، وهكذا فعل موسى بن بكير.
كما أن الإمام الرضا (عليه السلام) مدح زرارة. في صحيح التهذيب، عن يحيىٰ بن حبيب، قال: سألت الرضا (عليه السلام) عن أفضل ما يتقرب به العباد إلىٰ الله تعالىٰ من الصلاة، قال: ستة وأربعون ركعة فرائضه ونوافله. قلت: هذه رواية زرارة. قال: أو ترى أحداً كان أصدَعَ بالحق منه. حديث ٥٠٣.

ومحمد بن صالح الهمداني وأبوه، والحرث المرزباني.

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه الغيبة جملة أُخرى من الثِّقات فراجع.

أمّا أجلّ مَنْ نصّوا علىٰ وثاقته هُم النوّاب الأربعة (قدس سرهم)، فهم في أعلىٰ مرتبة من المدح والتوثيق وأسمىٰ درجة: أبو عَمرو عثمانُ بن سعيد العمري، وابنُه أبو جعفر محمد بن عثمان العمري، والحسين بن روح النوبختي، وعلي ابن محمد السَّمُري.

الفصل السادس

من لا يَروي إلّا عن ثقة

لقد اشتهر بين القدامىٰ من العلماء والمحدّثين عِدَّةٌ من الرواة الذيـن لا يروون إلّا عن ثقة، منهم محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبي نصر البزنطي.

وقد وقع الكلام في من يروي عن الثقة غير الإمامي مثل عبدالكريم بن عمرو، وهو واقفي، وكذلك من يروي عن علي بن أبي حمزة البطائني، وهـو واقفي ـ أيضاً ـ وقد ورد في حقه ذم بل الإجماع علىٰ خبثه، وقد قال فيه علي بن الحسن بن فضال: إنه متَّهم كذّاب. وهذا يكفي في ردّ مرويّاتِه لأن الجارح ثقة، والمجروح مشهور في انحرافه عن هُدىٰ الإمامية، لكن رُبَّما قيل: لا مانع مـن العمل بمروياته وقبولها وعدّها من المُوثَّقات، وهو عمل الأصحاب من جهة، وله أصل من جِهَةٍ ثانية، وثالثاً كون مروياته المعتمد عليها والتـي عـدّدها فـي المُوثَّقات قد رواها في حال استقامته، وقبلَ توقُّفه.

وعلىٰ هذا نستظهر أن كونَ مرَويّاتِه في عِدادِ الموثَّقات انما هو كـذلك بلحاظ المفهوم الأعم، المندرج هو ضمناً في الموثقين.

مع كل تلك التخريجات، فإنه يبقىَ الجرح ثابت في حقّه بشهادة علي بن الحسن بن فضال، وهو مطلق، غير مقيّد بفترة من عمره، كما أنه لا يعلم استقامته في أوّل حياته أي قبل وقفه.

وخلاصة البحث: ان بعض الثِّقات كانوا يَروُونَ عن غيرِ الإمامي بذريعةٍ

ما، وربَّما كان لتلك الذريعة وجه في تصحيح هذا الطريق أو ذاك.

أقول: لا يخفىٰ أن جملة من العلماء المتأخرين ناقشوا هذا القسم من التوثيق ، والنقاش غالباً يدور حول أصل هذه الدعوى ، أما دلالة العبارة فقليل من تعرّض لها .

والأصل في هذه الدعوىٰ هو الشيخ الطوسي (قدس سره) فقد قال في أواخر بحثه عن خبر الواحد :

وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلاً نظر في حال المرسل فإن كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلّا عن ثقة موثوق به ، فلا ترجيح لخبر غيره علىٰ خبره ، ولأجل ذلك ساوت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير ، وصفوان ابن يحيىٰ ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر ، وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم ...)[١] .

ومما ذهب إلى هذه الدعوىٰ النجاشي ، فذكر في ترجمة ابن أبي عمير ان كتبه لمّا تلفت اضطر إلى أن يروي عن حفظه .. لهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله[٢] .

مهما يكن من أمر فإن منشأ الدعوىٰ ليس ـ في الأصل ـ من الشيخ والنجاشي (قدس سرهما) بل هو دعوى الكَشّي : الاجماع علىٰ تصحيح ما يصح عن هؤلاء ثم جاء الشيخ (قدس سره) وادَّعىٰ ان منشأ هذا الاجماع هو : أن هؤلاء لا يروون إلّا عن ثقة .

وواضح إن ما ذهب إليه هو صرف اجتهاد ونظر . وقد أبطل السيد الخوئي في المقدمة الرابعة هذا الاجتهاد بأدلة أربعة مفصّلة وسوف نذكرها بإيجاز :

أولاً : ان التسوية المزبورة لم تثبت ولو كانت جمعة لذكرها أحد القدماء .

---

(١) عدة الأُصول ج ١ / ٣٨٦ ط مؤسسة آل البيت .

(٢) رجال النجاشي، ترجمة محمد بن أبي عمير ص ٣٢٦ تحقيق السيد الزنجاني، ط قم .

ثانياً: لو فرضنا ان التسوية ثبتت بوجه ما وأن الاصحاب عملوا بمراسيل ابن أبي عمير، وصفوان، والبزنطي واحزابهم، لكنها لا تكشف عن أن منشأها هو أن هؤلاء لا يروون ولا يرسلون إلا عن ثقة.

ثالثاً: أن هذه الدعوى اثباتها أمر غير ميسور؛ فان ابن ابي عمير بنفسه قد غاب عنه اسماء من روى عنهم بعد ضياع كتبه، فاضطر الى أن يروي مرسلاً فكيف يمكن لغيره أن يَطّلع عليهم ويعرف وثاقتهم؟

رابعاً: قد ثبت ان هؤلاء قد رووا عن الضعفاء في موارد عديدة ذكر جملة منها الشيخ الطوسي بنفسه فكيف يَدَّعي ان هؤلاء لا يروون عن الضعفاء؟

وقد ذكر السيد الخوئي عِدة شواهد تُثبت ان هؤلاء رووا عن الضعفاء امثال علي بن ابي حمزة البطائني، ويونس بن ظبيان وأبي جميلة المفضل بن صالح وعبدالله بن خداش، والحسين بن احمد المنضري، وعلي بن حديد، وغيرهم.

سبق وان اشرنا الى ان هناك اشخاصاً غير المشايخ الثلاثة قيل عنهم انهم لا يروون إلا عن الثقاة ونخصّ بالذكر منهم:

❊ احمد بن محمد، ابو غالب الزراري.

❊ احمد بن محمد بن عيسىٰ الاشعري.

❊ احمد بن علي، ابو العباس النجاشي.

❊ جعفر بن بشير

❊ جعفر بن محمد بن جعفر بن قولويه.

❊ علي بن الحسين بن محمد الطاطري.

❊ محمد بن اسماعيل الزعفراني.

احمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم

ابو غالب الزُراري قال فيه النجاشي بعد ذكر العنوان: وقد جمعت اخبار بني سُنسُن وكان ابو غالب شيخ العصابة في زمنه ووجههم(١).

وقال عنه ـ في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك ـ ولا ادري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة ابو علي بن همّام، وشيخنا الجليل الثقة ابو غالب الزراري (رحمهما الله)، وليس هذا موضع ذكره(٢).

وجه التعجب من النجاشي ان جعفر بن محمد كان ضعيفاً في الحديث وضّاعاً، ويروي عن المجاهيل، وكان فاسد الرواية والمهذب فكيف يروي عنه ابو غالب الزراري؟! وهذا يعني ان الزراري لو كان من دأبه الرواية عن الضعيف لما كان لتعجبه محل.

قال عنه الشيخ الطوسيقدس سره: وكان شيخ أصحابنا في عصره واستادهم وثقتهم...(٣).

وقال عنه فيمن لم يرو عن الائمةعليهم السلام جليل القدر كثير الرواية ثقة روى عنه التلعكبري وسمع منه..(٤).

مما تقدم يعرف ان الرجل في اعلى درجة الوثاقة، وكثير الرواية ولا يروي إلا عن ثقة، وما رواه عن جعفر بن محمد بن مالك يبدو في موارد عديدة وذلك لا يقدح فيما اذا كانت للرواية طرق أخرى تكون جابرة لها.

---

(١) رجال النجاشي ص ٨٤.

(٢) المصدر نفسه ص ١٢٢.

(٣) الفهرست ص ٣١.

(٤) رجال الطوسي ص ٤٤٣.

احمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله الاشعري

وفد جدّه ـ السادس ـ السائب بن مالك بن عامر الاشعري على النبي صلى الله عليه وآله وأسلم على يديه ثم هاجر الى الكوفة وأقام بها.

كان احمد بن محمد من اجلّاء الطائفة الثّقاة وهو شيخ القميّين في وقته ووجههم وفقيههم غير مدافع[(١)]. وقد عدّه البعض أنه لا يروي الا عن ثقة، وقد اُستدل على هذا المدَّعىٰ بامور منها: انه كان حريصاً على عدم الرواية عن الضعفاء، بل حرصه الشديد في ذلك دفعه الى اخراج احمد بن محمد بن خالد البرقي من قم لانه كان يَروي عن الضّعفاء.

ومنها: لم يرو عن الحسن بن محبوب.

قال النجاشي؛ وهو يروي عن الكشي عن نصر بن الصباح: ما كان احمد ابن محمد بن عيسى يروي عن ابن محبوب، من أجل أن اصحابنا يتّهمون ابن محبوب في أبي حمزة الثمالي، ثم تاب ورجع عن هذا القول.

ومنها: لم يرو عن ابن المغيرة ولا عن الحسن بن خرزاد.

قال ابن نوح: وما روى احمد ـ بن محمد الاشعري ـ عن ابن المُغيرة ولا عن الحسن بن خرزاد[(٢)].

اقول: ان الذي ذكروه من ادلّة لا تَقوىٰ عند المناقشة؛ فاما من حيث الدلالة فيمكن القول ان الاشعري لا يروي عن الضعفاء أو المتهم بالضعف، اما كونه لا يروي الا عن ثقة فلا دلالة عليه، واما من حيث الاستقراء في الاسانيد نرى ان الاشعري قد روى عن جملة من الضعفاء كما ذكره السيد الخوئي منهم:

محمد بن سنان كما في الكافي الجزء الاول، الكتاب الثاني، باب صفة العلم وفضله، الحديث الخامس.

---

(١) رجال النجاشي ص ٨٢.

(٢) رجال النجاشي ص ٨٢ والفهرست ص ٢٥.

وعلي بن حديد كما في الكافي ج ١، الكتاب الثاني، باب الردّ الى الكتاب والسنة، الحديث الاول.

واسماعيل بن سهل كما في الكافي ج ٢، الكتاب الاول، باب الاعتراف بالذنوب، الحديث السابع.

وبكر بن صالح كما في الكافي ج ٢، الكتاب الاول، باب حسن الخلق، الحديث الثامن عشر.

مهما يمكن من امر أن الدعوى الواردة في حق الاشعري ـ انه لا يروي الا عن ثقة ـ مخدوشة بما اوردناه، وهناك تفصيل ليس هذا محلّه.

احمد بن علي بن احمد بن العباس، ابو العباس النجاشي

من شيوخ الطائفة الاجلاء ومن ثقاتهم الاعاظم، قيل في حقّه انه لا يروي الاّ عن ثقة، وقد اشتهر هذا القول بين المتأخرين.

والسبب في هذه الشهرة انما يعود الى سيرة النجاشي ومدى تحرّزه في الاخذ عن الرواة فقد تجنب الرواية عن الضعفاء ومن ورد فيهم طعن من جهة الرواية او العقيدة.

وربما يستفاد من قول النجاشي نفسه حيث صرّح في موارد عديدة انه لا يروي عمن ورد فيه طعن، نذكر من تلك الموارد.

اوّلاً: ما اشار اليه في ترجمة اسحاق بن الحسن بن بكران العقرائي التمّار، قال فيه:

ضعيف في مذهبه، رأيته بالكوفة وهو مجاور، وكان يروي كتاب الكليني عنه، وكان في هذا الوقت علوّاً فلم اسمع منه شيئاً[١].

العبارة صريحة انه لم يرو عن اسحاق بسبب غلوه وكونه ضعيفاً في

---

(١) رجال النجاشي ص ٧٤.

مذهبه.

ثانياً: ما صرّح به في ترجمة احمد بن محمد بن عبيدالله بن الحسن بن عيّاش. قال: كان سمع الحديث واكثر واضطرب في آخر عمره، وكان جدّه وأبوه من وجوه اهل بغداد..

رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعّفونه، فلم أرو عنه شيئاً وتجنّبته، وكان من اهل العلم والادب القويّ وطيّب الشعر وحسن الخطّ، رحمه الله وسامحه...[1].

العبارة واضحة جداً إنه تجنب الرواية عن احمد بسبب اضطرابه في آخر عمره وأن شيوخه كانوا يضعّفونه.

خلاصة القول ان النجاشي قد امتنع من ان يروي عن هؤلاء وغيرهم من الضعفاء الذي انكشف ضعفهم، ولشيوخه فحسب، لكن هل يعني ان في ذلك دلالة علم ان النجاشي لا يروي الا عن ثقة؟! فهذا مما يحتاج إلى بحث مطول ليس هذا محله.

جعفر بن بشير؛ ابو محمد البَجَلي الوشّاء

قال عنه النجاشي: من زهاد اصحابنا وعبّادهم ونسّاكهم، وكان ثقة، وله مسجد بالكوفة باق في بجيلة الى اليوم، وأنا وكثير من اصحابنا اذا وردنا الكوفة نصلّي فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، ومات جعفر رحمه الله بالابواء سنة ثمان ومائتين كان ابو العبّاس بن نوح يقول: كان يلقّب فَقحة العلم، روى عن الثقات ورووا عنه[2].

ادعى البعض في جعفر انه لا يروى الا عن ثقة ومستنده في ذلك عبارة

(١) المصدر نفسه ص ٨٦.

(٢) رجال النجاشي ص ١١٩.

النجاشي المتقدمة: روى عن الثقات ورووا عنه. وبالنتيجة كل من روى عنه ابن بشير فهو ثقة.

غير ان عبارة النجاشي لا دَلالة لها على دعوى المدّعي لان الضعفاء يروون عن كل احد ولا يمكن منعهم عما يفعلون بل حتى انهم يروون عن المعصومين عليهم السلام.

غاية ما في الامر يمكن الاستدلال بعبارة النجاشي أن جعفراً روايته كانت عن الثقات ورواية الثِّقات عنه كثيرة، والاّ قد ثبت في موارد ان جعفر بن بشير قد روى عن بعض الضعفاء كما في التهذيب الجزء ٣ باب الصلاة في السفينة، الحديث ٨٩٧ روى الشيخ قدس سره باسناده الصحيح عن جعفر بن بشير عن صالح بن الحكم، وصالح بن الحكم ضعّفه النجاشي.

وروى ايضاً عن أبي جميلة وعن عبدالله بن محمد الجعفي وعن ابن أبي حمزة وعن غير هؤلاء من الضعفاء وهذا يكفي في ردّ دعوى من قال ان جعفر ابن بشير لا يروي الاّ عن ثقة، اذاً الدّعوىٰ مخدوشة بما ذكرنا.

جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه، أبو القاسم

قال عنه النجاشي: وكان ابو القاسم من ثِقات اصحابنا وأجلاّئهم في الحديث والفقه..وكل ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه...[1].

قال السيد الخوئي قدس سره في المقدمة الثالثة في التوثيقات العامة: وبما ذكرناه نحكم بوثاقة جميع من وقع في اسناد كامل الزيارات ايضاً، فان جعفر بن قولويه قال في اول كتابه: وقد علمنا بأنا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من اصحابنا رحمهم الله برحمته ولا اخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢٣.

المذكورين غير المعروفين بالرواية، المشهورين بالحديث والعلم..» ثم عقّب السيد فقال: فانك ترى ان هذه العبارة واضحة الدلالة على أنه لا يروي في كتابه رواية عن المعصوم إلاّ وقد وصلت إليه من جهة الثقاة من اصحابنا عليهم السلام..[1].

اقول: مهما يكن من تصريح ابن قولويه فان العبارة قاصرة عن الدلالة التي يدّعيها البعض في حق ابن قولويه بانه لا يروي الا عن ثقة.

فما جاء في مقدمة كامل الزيارات اوّلاً مختص بالكتاب نفسه ولا يمكن الجزم بكل ما يرويه ابن قولويه في كتبه الاخرى، فلو تمت الدلالة من العبارة المنقولة فانما هي منحصرة على كتاب كامل الزيارات وما جاء فيه من اسماء الثقات، اما شمول ذلك لغيره من الاسماء الورادة في بقية كتب ابن قولويه، فلا.

ثانياً: ان السيد الخوئي قدس سره قد رجع عن رأيه السابق وقد ثبت عنده ان ليس كل ما ورد في اسناد كامل الزيارات هم ثقاة. وعليه لا يندرج ابن قولويه في المصطلح المشهور: انه لا يروي الا عن ثقة.

علي بن الحسن بن محمد الطائي الجَرميّ المعروف بالطاطريّ

قال فيه النجاشي: يكنّى ابا الحسن، وكان فقيها، ثقة في حديثه وكان من وجوه الواقفة وشيوخهم..[2].

وقال الشيخ في الفهرست: «وله كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم فلأجل ذلك ذكرناها..»[3].

استدل البعض على وثاقة من روى عنهم الطاطري بقول الشيخ...

اقول العبارة قاصرة عن الدلالة لعدة وجوه منها:

---

(١) معجم رجال الحديث ١ / ٦٤.

(٢) رجال النجاشي ص ٢٥٥.

(٣) الفهرست ص ٩٢.

اوّلاً: ان الذي يروي الطاطري عن الرجال الموثوق بهم انما هي في الكتب الفقهية دون غيرها.

ثانياً: ان الرجل شديد العناد في مذهبه، صعب العصبية على من خالفه من الامامية، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه عليه السلام وهذا يدلّ على ان ما يروي في غير الفقه لا يمكن أن يعوّل عليه وجزماً انه يروي عن جملة غير ثقات بحكم فساد مذهبه وهناك تفصيل يأتي في محله إن شاء الله.

محمد بن اسماعيل بن ميمون الزعفراني

لقد استدل على وثاقة من روى عنهم بقول النجاشي قال فيه: ثقة، عين، روى عن الثقات، ورووا عنه...[1]. اقول عين هذه العبارة وردت في حق جعفر ابن بشير. لذا ما ورد هناك من ردّ يرد هنا فراجع.

هذه نظرة سريعة ومجملة عن أقسام ومراتب الطبقات والرواة التي اعتمد عليها علماؤنا المتقدمون، والمتأخرون في الأخذ عنهم والاعتماد على مروياتهم وكتبهم وأصولهم. بل وترتيب الآثار على تلك الأخبار، بل ولا يمكن ردّها فيمن يجزم بقطعية صدورها، وخاصة فيما رواه أصحاب الإجماع باعتقادهم من القطع الحاصل لهم بأن المعصوم داخل في أصحاب الإجماع.

---

(١) رجال النجاشي ص ٣٤٥.

الباب الرابع

الأُصول الرجالية الخمسة :

* طبقات الرّجال؛ ورجال البرقي
* معرفة الناقلين عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام)
* الفهرست
* رجال النجاشي
* رجال الطوسي

من كتب المتأخرين :

* رجال المامقاني
* الأُصول الرجالية
* طبقات الرّجال

طبقات الرجال

كتاب الرّجال للبرقي؛ أحمد بن محمد

قال آغا بزرك نقلاً عن الفهرست[١]: وهو رجاله الموجود المرتّب على ترتيب النبي والأئمة (عليهم السلام) وطبقات أصحابهم...

أقول: إنني لم أجد هذه العبارة في فهرست الشيخ الطوسي. كما أنه لم يذكر في جملة مصنفات البرقي إلّا كتاب طبقات الرّجال.

وأمّا النجاشي فقد ذكر في جملة مصنفات أحمد بن خالد: كتاب الطبقات، ثم كتاب الرّجال. وهذا يَدُلُّ على أن الطبقاتِ غير كتاب الرّجال.

والموجود من كتاب الطبقات (كما يشير إليه آغا بزرك) أوله أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله): سلمان ابن الإسلام مولى رسول الله وبعد تمام أصحابه ذكر أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثم الحسن والحسين، وهكذا إلى أبي محمد الحسن العسكري، ثم ذكر من روى من النساء عن رسول الله وهكذا إلى من روى منهن عن أبي الحسن الثالث. وختمه بأسماء الاثنى عشر الذين أنكروا على أبيبكر يوم الجمعة في مسجد النبي. وقد أدرجه بتمامه الميرزا محمد بن رجب الطهراني في مجلد الإجازات من مستدركات البحار.

وبناؤه في ترتيب أصحاب كل إمام على أن يذكر أولاً أصحابه الذين أدركوا الإمام السابق، ثم من نشأ في عصر هذا الإمام الحاضر.

---

(١) فهرست الشيخ الطوسي، ويحتمل أن يكون فهرست محمد بن جعفر بن بطة الذي ذكر تصانيف البرقي كما هو في النجاشي.

قال بحر العلوم (قدس سره) في الفوائد الرجالية: احتمال كون الرّجال يعني الطبقات للوالد للنقل فيه عن كتاب سعد بن سعد والراوي عن سعد هو الوالد، روى عنه كتابه الغير المبوب كما في ترجمة سعد.

ثم قال: والحق أنه للولد، لأنه ذكر في أصحاب الرضا ترجمة والده محمد ابن خالد البرقي.

وذكر في هذا الكتاب أيضاً، أن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ينقل عن علي ابن الحكم ـ يعني به نفسه ـ وهو صريح في أن الكتاب له وليس لأبيه[١].

وكيفما كان فالذي يوجد اليوم هو كتاب الطبقات، إلا أن التسمية المشهورة بين الأوساط هو العُنوان الثاني (رجال البرقي)، توجد منه عدّة نسخ مخطوطة وقد طبع مراراً، منها: طبع في آخر كتاب المحاسن، ثم حققه السيد كاظم الموسوي المياموي بإشارة من السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المشهور بالمحدّث، وتم طبع الكتاب سنة ١٣٨٣ هـ.

اعتمد المصحح ثلاث نسخ خطية: أحدها كانت ضمن مجموعة خطية نفيسة كتبت سنة ١٠٢١ هـ في خِزانة كتب السيد المحدث. والثانية كانت كتابتها سنة ١٣٣٦ هـ وهي أيضاً في خزانة السيد المحدث، والنسخة الثالثة حديثة في خزانة السيد المرعشي (قدس سره).

وتوجد هناك نسخة رابعة اطلع عليها المصحح بعد الفراغ من طبع النسخة، وهذه النسخة المحققة المطبوعة في سنة ١٣٨٣ هـ هي من انتشارات جامعة طهران وقد تصدّىٰ السيد المحدّث لطبع رجال ابن داوود مع رجال البرقي في مجلد واحد، والمصحح كما عرفت هو السيد كاظم المياموي.

ثم عمل المصحح كشّافاً في آخر النسخة المطبوعة ذكر فيها جميع الأسماء بترتيب الحروف الهجائية، فبلغ جميع ما ذكره البرقي ١٤٥١ اسماً.

---

(١) أُنظر: الذريعة لآغا بزرك الطهراني ١٥ / ١٤٨ و ١٠ / ٩٩ ورجال النجاشي ص ٧٦.

معرفة الناقلين عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام)
أو
رجال الكَشّي

هذا الكتاب لأبي عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي المعاصر لابن قولويه أبي القاسم جعفر بن قولويه المتوفي سنة ٣٦٩هـ والكشي نسبة إلىٰ قرية (كش) بفتح الكاف وتشديد الشين من بلاد ماوراء النهر، وهو كما قال المهندس البرجندي: «بلد عظيم ثلاثة فراسخ في ثلاثة فراسخ والنسبة إليه».

ومن كش بلاد ما وراء النهر أبو عمر وصاحب كتاب الرّجال الذي نحن بصدده، وشيخه حمدويه بن نصير الكشي، والعياشي محمد بن مسعود الكشي السمرقندي صاحب التفسير المعروف(١).

ولا توجد ترجمة مفصّلة عن حياة الكشي في أغلب الكتب الرجالية وكتب التراجم، كما خفيت علينا سنة ولادته ووفاته.

يعد المصنف من علماء القرن الرابع الهجري، حيث كان معاصراً لابن قُولويه، وكل واحد يروي عن الآخر، كما أنهما يرويان عن والد الشيخ أبي القاسم، وهو الشيخ أبو جعفر محمد بن قولويه، ويروي عنهما أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري المتوفىٰ سنة ٣٨٥هـ.

رجال الكشي يعتبر أحد الأُصول الرجالية المعتمدة عند أرباب هذا الفن، لكن ليس له وجود، ويحتمل أنه ضاع كرجال ابن الغضائري، لكن القدر

---

(١) وهو أُستاذ جعفر بن قولويه والشيخ المفيد وشيخ إجازة هارون بن موسى التلعكبري، فهو من طبقة الشيخ الكليني محمد بن يعقوب.

المتيقن أن الكتاب كان عند الشيخ الطوسي، وهي نسخة فيها أغلاط كثيرة حسب تعبير النجاشي، كما ـ ذكر في ترجمته ـ أنه روى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه، وتخرج عليه وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم، له كتاب الرّجال، كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة. أخبرنا أحمد بن علي بن نوح وغيره، عن جعفر بن محمد عنه بكتابه[١].

ولما كانت النسخة عند الشيخ الطوسي وهي سقيمة، عمد إلىٰ جرد ما فيها من الأغلاط وهذّبها، ثم أملاها علىٰ طُلاّبه عندما نزل النجف الأشرف وكان بدء إملائه يومَ الثلاثاء السادس والعشرين من صفر سنة ٤٥٦ هـ كما هو مذكور في فَرَجِ المهموم لابن طاووس عن نسخة خط الشيخ الطوسي المصرح فيها أن الكتابَ المتداول بين الناس هو اختصار كتاب الرّجال لأبي عمرو الكشي، أما أصل رجال الكشي فلا وجود له[٢].

ثم هذا الاختصار والاختيار من قبل شيخ الطائفة لم يكن مرتباً ترتيباً يسهل تناوله، فعمد بعض العلماء إلىٰ ترتيبه وتبويبه كما فعله السيد يوسف بن محمد بن زين الدين الحسيني الشامي أحد مشايخ الميرزا محمد الاسترابادي المتوفّىٰ ١٠٢٨ هـ الذي رتب هذا الاختيار سنة ٩٨١ هـ، ثم جاء بعده الشيخ المولى عنايةالله القهبائي النجفي المتوفّىٰ سنة ١٠٢٦ هـ صاحب كتاب مجمع الرّجال المطبوع، والمولى كان تلميذ المحقق الأردبيلي والشيخ البهائي والمولى عبدالله التستري، وله ترتيب خاص لكتاب الاختيار، ثم جاء الشيخ داوود بن الحسن البحراني الجزائري، أيضاً رتب كتاب الاختيار ترتيباً آخر.

لاختيار الشيخ الطوسي عدة نسخ خطية، توجد بعضها في النجف، أحداها كانت بحوزة الشيخ آغا بزرك الطهراني (ﺘﺨ) وهي بخط الشيخ القهبائي،

---

(١) رجال النجاشي ٣٧٢.

(٢) أُنظر: الذريعة ١٠ / ١٤١.

وقد أرسلت إلىٰ أصفهان لغرض تحقيقها وطبعها. وتوجد نسخة ثانية في مكتبة آية الله السيد حسن الصدر في الكاظمية.

طبع الكتاب لأوّل مرّة سنة ١٣١٧هـ في بمبي الهند، وكانت طبعة رديئة مشوّشة وغير محققّة.

والكتاب مرتّب علىٰ الطبقات؛ يبدأ بأصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وينتهي بذكر أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وربما تكرر اسم الرجل إذا عُدّ من أصحاب إمامين أو ثلاثة...ثم التزم المصنف أن يذكر الأخبار والروايات بأسانيدها حتى تنتهي إلىٰ الإمام (عليه السلام) متعرضاً إلىٰ الروايات القادحة في الرجل أو المادحة.

قال المحدث النوري في المستدرك: إعلم أنه قد ظهر لنا من بعض القرائن أنه قد وقع في (اختيار الشيخ) أيضاً تصرف من بعض العلماء أو النساخ بإسقاط بعض ما فيه، وأن الدائر في هذه الأعصار غير حاو لتمام ما في الاختيار، ولم أر من تنبه لذلك، ولا وحشة من هذه الدعوى بعد وجود القرائن، ثم ذكر عدّة قرائن، والمقدار الساقط منه نقلاً عن مصادر موثوق بها، كحاشية تلخيص المقال لمحمد الاسترابادي، ومناقب ابن شهرآشوب، وفرَج المهموم[١].

---

(١) مستدرك الوسائل ٣ / ٥٣٠.

الفهرست

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي المولود في ٣٨٥ هـ والمتوفّىٰ سنة ٤٦٠ هـ في النجف، وقبره معروف هناك يزوره الخاص والعام، وقد أُتّخذ بجواره مسجد، يعرف اليوم باسمه، ومرقده الشريف أصبح ضمن المسجد.

عُرف الطوسي بشيخ الطائفة، لأنه كان وحيدَ عصره وفريدَ دهره، له كرسي الدرس والإفتاء ببغداد، وهو منصب يمنحه العباسيون لعلماء المذاهب المتميّزين بالنبوغ والشهرة العلمية ومن هو فائق علىٰ أقرانه ووحيد عصره ونابغة زمانه.

كما أن الشيخ هو مؤسس الحوزة العلمية في النجف الأشرف، أسسها بعدما وردها عام ٤٤٨ هـ علىٰ أثر الفتنة التي حلّت ببغداد(١) وذهب ضحيتها مئات الأشخاص، وأُحرقت الأسواق والمحلات ونهبت الأموال، وقد لحق الضرر بالشيعة، وكان نصيب الشيخ أن أحرقت كتبه وكُرسِيُّ الدرس.

---

(١) كانت الفتنة الأُولى بين السنة والشيعة عام ٤٤٣، وقد تجددت بعد ذلك، وإن هجرة الشيخ الطوسي إلىٰ النجف كانت علىٰ أثر تجدد الفتنة عام ٤٤٨ وليس في الفتنة الأُولى كما عرفت في عام ٤٤٣ هـ

وقد اشتبه بعض أهل الفن في سنة الهجرة، كما اختلط علىٰ الشيخ المامقاني لأن الشيخ ورد بغداد سنة ٤٠٨، وصحب الشيخ المفيد خمس سنين، كما أنه صحب السيد المرتضىٰ ثمان وعشرين سنة تقريباً، وبقي بعد السيد المرتضىٰ أربعاً وعشرين سنة؛ اثني عشرة سنة منها في بغداد، ثم انتقل إلىٰ النجف الأشرف وكانت وفاته سنة ٤٦٠ هـ.

كان الشيخ المفيد معاصراً للسيد المرتضىٰ وقد تَلَمَّذ الشيخ الطوسي علىٰ السيد مدة ثمان وعشرين سنة، خمس منها متداخلة مع الشيخ المفيد والمرتضىٰ، فسنة ورود الشيخ إلىٰ بغداد ٤٠٨ ومدة صحبته للمرتضى ٢٨ فهذه ٤٣٦ وهي سنة وفاة المرتضى ومكث بعده ١٢ سنة قضاها ببغداد، فهي سنة ٤٤٨ التي حدثت فيها الفتنة مما ترك بغداد متجهاً نحو النجف الأشرف.

تَلمَّذ علىٰ الشيخ المفيد، والسيد المرتضى علم الهدى، وابـن عـبدون، وأحمد بن محمد الأهوازي وآخرين. ثم آلت إليه الرئاسة وأذعنت له الرقاب ودان له كل نحرير من علماء الطائفة.

له كرامات عديدة ومآثر حميدة، وسيرته العملية والعلمية لا تخفى علىٰ أحد، فقد صنّف في كل العلوم، وبرع في كل الفنون، فهو المُهَذِّبُ للعقائد في الأُصول والفروع، والجامعِ للمعقول والمنقول، وحاوي الفضائل والكـمالات، وله من حسن التدبير والذَّكاء ما يضاهي الآخرين(١).

لشيخ الطائفة مصنّفات تربو علىٰ الثلاثمائة كتاب، في الفـقه والأُصـول والكلام والتفسير والحديث والأدب والرّجال...الخ.

وأهم كتبه في الرّجال هو الفهرست، ثم كتابه في الرّجال الذي رتبه علىٰ ترتيب الأئمة المعصومين (عليهم السلام).

ثم كتابه اختيار معرفة الرّجال.

أما كتابه الفهرست فنستطيع أن نجمل الحديث عنه بالنِّقاط التالية:

أوّلاً: ذكر فيه كل مَنْ له كتاب أو أصل معتمد، لذا فهو لم يقتصر عـلى الإمامي، بل أورد فيه حتى أهل العقائد المنحرفة والفاسدة. وما قـاله فـي أوّل الفهرست بأنه في صدد ذكر كتب الإمامية أراد به المعنى الأعم، لأنك قد ترىٰ في

---

(١) لقد أظهر الأعداء حسدهم وبغضهم للشيخ حتى أنهم وشَـوابـه إلىٰ الخـليفة العـباسي، مدّعين أن الشيخ وأصحابَه يسبُّون الصحابة، وكتابُه المصباح صريح في ذلك، إذ أنه يلعن الصحابة في الدعاء الوارد لزيارة الحسين (عليه السلام) في عاشوراء.

فاستدعاه الخليفة العباسي فجيء بالشيخ وكتابه. وقد فهم الشيخ عَلامَ جيء به فألهمه الله سبحانه جواباً شافياً، فقال للخليفة: ليس المراد كما ظنّه الوشاة، بل المراد بالأول قابيل قاتل هابيل، وهو أوّل من سنّ الظلم والقتل، وبالثاني عاقر ناقة صالح، وبالثالث قاتل يحيىٰ بن زكريا لأجل بغي من بغايا بني إسرائيل، وبالرابع عبدالرحمن بن ملجم المرادي قاتل علي بن أبي طالب (عليه السلام).

وبهذا نجىَ الشيخ بمهارة فائقة من كيد الخليفة وقبِل عذره.

مواطن عديدة من الفهرست أنه يذكر الرجل وكتابه ولا يتطرق إلىٰ مذهبه، وهذا لا يعني أن الرجل إمامي.

نعم كونه غير عامي، صحيح.

ثانياً: أحياناً يذكر اسم المصنف وإن لم يعرف كتبه، كما جاء في ترجمة إبراهيم بن سليمان بن داحا المزني، قال عنه: والجاحظ يحكي عنه كثيراً، وذكر أنه صنف كتباً ولم نر منها شيئاً.

ثالثاً: جميع ما ذكره من المصنفين ثمانمائة وتسع وثمانين مصنّفاً، بضمنهم الأصبغ بن نباتة، ولم يدخل في الترقيم في النسخة المطبوعة، وإن كان قد ذكره في صفحة ٣٧.

رابعاً: كثيراً ما يروي الكتب عن مشايخه ـ وهم بالدرجة الأولى ـ الشيخ المفيد، والسيد المرتضىٰ، وأحمد بن عبد الواحد البزاز المعروف بابن عبدون، وأحمد بن محمد بن موسى بن الصلت الأهوازي، وعلي بن أحمد المعروف بابن أبي جيد القمي، والحسين بن عبيدالله الغضائري.

وربما نقل عن غيرهم من مشايخه: كعلي بن شبل بن أسد الوكيل، والحسن بن القاسم المحمدي، وجعفر بن الحسين بن حسكة القمي، والشيخ أبي طالب بن غرور، والسيد أبي الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفار.

خامساً: كثيراً ما يروي الكتب والمصنفات عن العدّة، وقد توهّم البعض في أنهم في عداد المجاهيل، أو فيهم مَنْ هو غير ثقة، إلا أن الشيخ صرّح في أماكنَ عديدة من كتابه بأصحاب العدة الذين ينقل عنهم، فقال في ترجمة إبراهيم بن هاشم أبي اسحاق: والذي اعرف من كتبه كتاب النوادر وكتاب قضاء أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا بهما جماعة من أصحابنا منهم الشيخ أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، وأحمد بن عبدون، والحسين بن عبيدالله كلهم، عن الحسن بن علي...

وفي ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر ذكر أصحاب العدّة[1].

فهؤلاء المشايخ كلهم ثقات وليس هناك من يقدح فيهم، ولو سلّمنا أن في العدّة من ورد في حقّه قدح، فهذا لا يعني خدشاً في الجميع، بل يكفي أن من أصحاب العدّة المفيد والمرتضىٰ وابن الصلت الأهوازي والشريف ابن القاسم المحمدي...

سادساً: قد يشير إلىٰ حال المترجم له قدحاً أو مدحاً، كما يذكر استطراداً محل سكناه وأصله وأين نزل.

سابعاً: ما يترجم له قد يتناسب وشهرة الرجل وما لديه من كتب.

ثامناً: جميع من ذكرهم الشيخ في الفهرست هم من الشيعة الإمامية باستثناء جماعة، قد ذكر مذاهبهم كالزيدية والناووسية و الواقفية والفطحية أو كون أحدهم عاميّ المذهب.

تاسعاً: في طيّات الكتاب يشير الطوسي إلىٰ جملة من الرّواة الذين امتنع كبار العلماء ومشايخ الطائفة من الرواية عنهم من الضعفاء والمتَّهمين بالغلو والانحراف وأهل المذاهب الفاسدة، فقد أشار المصنف في ترجمة أحمد بن محمد بن سيّار، فقال: ضعيف الحديث فاسد المذهب مجفو الرواية كثير المراسيل، وصنف كتبا كثيرة منها: كتاب ثواب القرآن، كتاب الطب، كتاب القراءة، كتاب النوادر، أخبرنا بالنوادر خاصة الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمد بن يحيىٰ، قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا السياري إلا بما كان فيه من غلو وتخليط...

وفي ترجمة علي بن إبراهيم بن هشام قال: ...إلا حديثاً واحداً استثناه ـ المفيد ـ من كتاب الشرايع في تحريم لحم البعير، وقال: لا أرويه لأنه محال.

---

(١) قال...أخبرنا عدة من أصحابنا منهم الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون وغيرهم...الفهرست ١٩ و٢١ و٢٧.

فهرست ٨٩.

وفي ترجمة علي بن مهزيار قال: ...إلا كتاب المثالب فإن العباس روى نصفه عنه. فهرست ٨٨.

وفي ترجمة محمد بن أحمد بن الجنيد قال: وكان جيد التصنيف حسنه، إلا أنه كان يرى القول بالقياس، فتركت لذلك كتبه ولم يعول عليها. فهرست ١٣٤.

وفي ترجمة محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني قال: ضعيف استثناه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه عن رجال نوادر الحكمة، وقال: لا أروي ما يختص برواياته، وقيل: إنه كان يذهب مذهب الغلاة...فهرست ١٤١.

وفي ترجمة محمد بن أورمة قال: له كتب مثل كتب الحسين بن سعيد، وفي رواياته تخليط، أخبرنا بجميعها إلا ما كان فيها من تخليط أو غلو...وقال أبو جعفر بن بابويه: محمد بن أورمة طعن عليه بالغلو، فكلّما كان في كتبه مما يوجد في كتب الحسين بن سعيد وغيره فإنه معتمد عليه ويُفتى به، وكلما تفرد به لم يجز العمل عليه ولا يعتمد. فهرست ١٤٣.

وفي ترجمة محمد بن الحسن الصفار قال: ...أخبرنا بجميع كتبه ورواياته ابن أبي جيد، عن ابن الوليد عنه، وأخبرنا بذلك أيضاً جماعة عن ابن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار عن رجاله، إلا كتاب بصائر الدرجات فإنه لم يَرْوِهِ عنه ابن الوليد.

وفي ترجمة محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري قال: ...وقال أبو جعفر ابن بابويه: إلا ما كان فيها من غلو أو تخليط، وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني، أو يرويه عن رجل، أو عن بعض أصحابنا، أو يقول: وروي، أو يرويه عن محمد بن يحيىٰ المعاذي، أو عن أبي عبدالله الرازي الجاموراني، أو عن السياري، أو يرويه يوسف بن السخت، أو عن وهب بن منبه...الخ.

وهو يذكر جملة من الرّواة المتهمين بالضعف أو الغلو والإنحراف. الفهرست ١٤٥.

وكذلك أصل زيدٍ البِرسي وزيد الزراد وكتاب خالد بن عبدالله بن سدير، وهناك موارد أُخرى غير التي ذكرناها.

عاشراً: ربما ذكر للكتاب الذي يرويه عن المشايخ أكثر من طريق، كما هو الحال في ترجمة العلاء بن رزين قال: وله كتاب، وهو أربع نسخ، منها رواية الحسن بن محبوب، أخبرنا به الشيخ المفيد (رحمه الله) عن أبي جعفر بن بابويه عن أبيه، ومحمد بن الحسن عن سعد بن عبدالله عن أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى...ومنها رواية محمد بن خالد الطيالسي، ومنها رواية محمد بن أبي الصهبان...ومنها رواية الحسن بن علي بن فضال...فهرست ١١٢.

وهكذا تجد تعدد الطرق إلىٰ رواية الكتب والمصنفات في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي وإبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي.

الحادي عشر: كثيراً ما يذكر الكتاب بدون واسطة أو يذكر من رواه، فيقول: رواه حميد بن زياد، وأحياناً يعوّل في السند علىٰ ما سبق فيقول: رويناه بالإسناد الأول...

الثاني عشر: لقد اعتاد الشيخ أن يذكر الكتب والمصنفات وينسبها إلىٰ مؤلّفيها، كما أنه يذكر من له أصل، والطريق إليه بواسطة مشايخ الرواية، لكن نجد جملة منهم لم يذكر الطريق إليهم وهم:

أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، وإبراهيم بن أبي حفص، وأحمد بن إسماعيل بن سمكه، وأحمد بن الحسن الخزاز، وأحمد بن داود بن سعيد الجرجاني، وأحمد بن شعيب، وأحمد بن عبد العزيز الجوهري، وأحمد بن عبدالله بن مهران، وأحمد بن فارس بن زكريا، وأحمد بن هلال العبرتائي، وإسماعيل بن علي النوبختي، وإسماعيل بن محمد قنبرة، وبندار بن محمد،

وثابت الضرير، والحسن بن عيسىٰ بن أبي عقيل، والحسن بن موسى النوبختي، والحسين بن حمدان بن شاذويه، وخالد بن سدير، وداوود بن كورة، وربيع بن أبي مدرك، وزيد الزراد، وسلامة بن محمد، وصالح بن أبي الاسود، وطاهر غلام أبي جيش، وعبدالعزيز بن يحيى الجلودي، وعبدالله بن أحمد بن عامر، وعلي ابن أحمد الكوفي، وعلي بن إسماعيل بن مَيثم التمار، وعلي بن عباس المقانعي، وليث المرادي، ومحمد بن الأصبغ، ومحمد بن بحر، ومحمد بن بشير الحمدوني، ومحمد بن جرير بن رستم الطبري، ومحمد بن الحسن الصيرفي، ومحمد بن الخليل السكاك، ومحمد بن النعمان مؤمن الطاق، وابن أبي هراسة، وابن عبدك، وابن وضاح، وابن مملك الاصفهاني، وابن عبدك وابن أبي عقيل العماني ـ غير المتقدم ـ، وأبو منصور الزيادي، وأبو الحسن الميموني، وأبو الطيب الرازي، وأبو هارون السنجي، وأبو حفص الرماني، وأبو مخلد السراج، وأبو الحصين الأسدي، وأبو غسان، وأبو عبدالرحمن الأعرج، وأبو شبل، وأبو كهمش، وأبو سلمة، وأبو الطيب الرازي، وأبو الحسن المدايني، فعددهم سبعة وخمسون رجلاً.

الثالث عشر: أحياناً يذكر طرق الكتب المتقدمة الذكر في ترجمة متأخرة، كما فعله في جعفر الكاهلي، وجعفر الهذلي، وجعفر الورّاق، حيث لكل واحد منهم كتاب النوادر، فبالنسبة إلىٰ الكاهلي والهُذَلي ذكر طريقه إليهما في ترجمة جعفر الورّاق، فقال: له نوادر أخبرنا بها أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري عن حميد عنهم. فالضمير (بها) يعود إلىٰ كتب النوادر الثلاثة، والضمير (عنهم) يعود إلىٰ الجعافرة الثلاثة.

وهكذا بالنسبة إلىٰ الحسن الرباطي والحسن بن صالح، إلا أن طريقه إليهما إسناده الأول الذي تقدم عليهما في ترجمة الحسن بن علي اللؤلؤي، وهكذا في سعيد بن يسار وسعيد بن الأعرج، وهكذا في صالح بن الأسود

وصالح بن عقبة، وهكذا طريقه إلىٰ صالح القماط، وصالح الحذاء، وصالح المُكَنّىٰ أبا محمد، فطريقه إليهم جميعاً واحد ذكره في الثالث، وهكذا بالنسبة إلىٰ معاويةَ بن وهب بن فضال، ومعاوية بن وهب بن جبلة، ومعاوية بن وهب الميثمي، طريقه إليهم ذكره في الثالث. وهكذا بالنسبة إلىٰ مسعدة ابن صدقة، ومسعدة بن اليسع، ومسعدة بن زياد، ومسعدة بن الفَرَج، فطريقه إليهم واحدة ذكره في الرابع...

الرابع عشر: ذكر بعض الأسماء، ولم يذكر لهم تصنيفاً كما هو في أبي الأحوص المصري.

الخامس عشر: رتب المصنف الأسماء علىٰ حروف المعجم، إلا أنه في الحرف الواحد لم يراع ذلك الترتيب، فمثلاً يذكر بعد إبراهيم إسماعيل، ثم إسحاق ثم آدم ثم أيوب ثم أبان ثم أحمد ثم إدريس ثم...الخ فتجد أن الباب الواحد من حرف المعجم أسماؤه لم تأتِ وفق الترتيب الأبجدي، كما أنه ذكر في المقدمة أنه لابد من الإشارة إلىٰ ما قيل من تعديل وجرح في كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول، إلا أن كثيراً من الأسماء والتي لها أُصول لم يذكر فيها جرحاً أو تعديلاً.

قال: ورتبت هذا الكتاب علىٰ حروف المعجم التي أولها الهمزة، وآخرها الياء، ليقرب علىٰ الطالب الظفر بما يلتمسه ويسهل علىٰ من يريد حفظه أيضاً، ولست أقصد ترتيبهم علىٰ أزمنتهم وأوقاتهم، بل ربما يتفق ذكر من تقدم زمانه بعد ذكر من تأخر وقته وأوانه، لأن البغية غير ذلك، فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأُصول فلابد من أن أشير إلىٰ ما قيل فيه من التعديل والتجريح وهل يعوّل علىٰ روايته أو لا، وأُبيِّن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له، لأن كثيراً من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأُصول ينتحلون المذاهب الفاسدة وإن كانت كتبهم معتمدة...[1].

---

(١) المقدمة من الفهرست.

رجال النجاشي
٣٧٢ هـ ـ ٤٥٠ هـ

لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي.

يُعدّ كتاب رجاله من أهم المصادر الرجالية، وأحد أُصولها الخمسة قديماً وحديثاً. أمّا هو فخرّيت هذا الفن وأوحدي هذه الصّناعة وركن وثيق من أركان الجرح والتعديل، وأعلم السابقين ومن عاصرهم، وقد حاز قصب السبق في ذلك، وكتابه بحق من الأُصول الرجالية الخمسة بلا منازع، وهو عمدة لمن تأخر عنه بل الجميع عيال عليه، ولهذا فإن جميع العلماء يهتمون ـ في الجرح والتعديل ـ بتقديم قوله علىٰ غيره.

وأهمّ ما ينبغي أن يلاحظ في كتب الرّجال في ترجمة الأشخاص هو بيان مذهب الرجل وحاله من عدالة وضبط، وطبقته وتمييزه عن غيره ممن يشاركه في الاسم أو الصفة أو المهنة، وقد جرى العلماء في بيان الثلاثة الأُوَل بكلمة ثقة، فمتىٰ أطلقوا ذلك فمرادهم أنه إمامي عدل ضابط، وهذا من مميزات النجاشي في رجاله، حيث التزم أن يذكر أصحاب الكتب من مصنّفينا، فكل من ترجمه في كتابه يحكم عليه بأنه إمامي إلّا أن يذكر بعض ما يدل علىٰ انحرافه أو انتحاله للعقيدة الفاسدة، كما صادف أن ترجم لغير الإمامي استطراداً.

أما سبب تأليفه للكتاب فقد أشار إليه في المقدمة فقال:

فإني وقفت علىٰ ما ذكره السيد الشريف[1] أطال الله بقاه وأدام توفيقه من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف. وهذا قول من لا علم له

(١) أراد به علم الهدى السيد المرتضى لأنه كان معاصراً له وعلىٰ صلة به، كما أنه تولى غسله. والسيد المرتضى كان أكبر سناً من النجاشي بست عشرة سنة.

بالناس، ولا وقف علىٰ أخبارهم ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحداً فيعرف منه، ولا حجّة علينا لمن لا يعلم ولا عرف، وقد جمعت من ذلك ما استطعته ولم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب...[١].

ممّيزات كتاب الرّجال.

أوّلاً: سلك النجاشي في كتابه هذا مسلك البغداديين في الرواية، فإذا كان الحديث عنده عن كتاب أخذه قال: ذكر فلان. وإذا كان عن إجازة قال: أخبرنا فلان إجازة. وإذا كان عن سماع قد سمعه من الراوي، قال: حدّثنا.

ثانياً: رتب الكتاب في ترجمة الأشخاص وفق الحروف الهجائية، ثم عقد باباً خاصاً للكنىٰ في آخره، وأردفه بقائمة تحوي أسماء المترجم لهم، فبلغ مجموع الاسماء ١٢٦٩ شخصاً.

ثالثاً: ذكر لكل رجل طريقاً واحداً، وقد صرح بذلك في المقدمة.

رابعاً: امتاز النجاشي بالضبط والدقة في التحرّي، لذا يقدّم قوله علىٰ قول الشيخ الطوسي في باب تعارض الجرح والتعديل، وقد التفت إلىٰ هذه النكتة الشهيد الثاني في كتابه المسالك، باب عدم التوارث في العقد المنقطع، إذ أورد رواية في طريقها البرقي وقال: ويحتمل أن يكون محمد بن خالد.

ثم قال: والنجاشي قد ضعّفه، وإن كان الشيخ (ﭬ) قد وثقه. وظاهر حال النجاشي أنه أضبط الجماعة وأعرفهم بحال الرّجال، والله أعلم بحقيقة الحال[٢].

أقول: لقد ذكر العلّامة الطباطبائي (ﭬ) في رجاله توضيحاً مفصّلاً عن سبب تقديم كتاب رجال النجاشي علىٰ كتابي الشيخ الطوسي، ونحن نذكره بإيجاز:

١ ـ كتاب النجاشي أكثر ضبطاً وأحسن إتقاناً من كتابي الشيخ الطوسي،

---

(١) رجال النجاشي، المقدمة.

(٢) مسالك الأفهام ـ الشهيد الثاني، كتاب الميراث.

وهذا يعود إلىٰ أن النجاشي قد اطّلع علىٰ كتابي الشيخ واستفاد منهما، وزاد عليهما، كما أنه قد عرف مواطن الخلط والخطأ في الكتابين مما كان ذلك مدّعاة لإتقان كتابه.

٢ ـ كثرة انشغال الشيخ وانصرافه إلىٰ التدريس والتأليف والتصدي لأُمور المذهب والطائفة مما جعله موزع الفكر والبال، حتى أورد عليه العلماء والنقاد إشكالات عديدة، كما أن البعض انتقده علىٰ كثرة المتناقضات والأخطاء والاشتباهات في تصانيفه، منها كتاباه الفهرست والرّجال.

٣ ـ إن علم الرّجال ـ كما عرفت ـ مرتبط بعلم الأنساب والقبائل وأحوالهم وأخبارهم، والنجاشي كان بحق مطّلعاً علىٰ ذلك ويفوق الشيخ، لأنه أكثر مراساً فيه.

٤ ـ أغلب الرّواة عن الأئمة الأطهار ـ وبالخصوص الإمام الصادق(عليه السلام) ـ كانوا من الكوفة، وقد أسلفت في طيات هذا البحث أن أحد العلماء البغداديين قال: دخلت جامع الكوفة ووجدت أربعة آلاف من الشيوخ والعلماء، كل يقول: حدّثني جعفر بن محمد (عليه السلام)[(١)].

وفي الإرشاد والمناقب واعلام الورى وصف لأحد جوانب الإمام الصادق العلمية، قال المفيد: ونقل الناس عنه من العلوم ماسارت به الركبان وانتشر ذكره في البلدان، ولم ينقل عن أحد من أهل بيته العلماء ما نقل عنه...[(٢)].

---

(١) أُنظر: كتابنا الكليني والكافي ص ٢٩.

(٢) الارشاد للشيخ المفيد، باب أحوال الامام الصادق (عليه السلام)، ٢ / ١٧٩ ط مؤسسة أل البيت قم.

أقول: وذكر الطبرسي في إعلام الورىٰ ماهذا نصّه: وروى عن الصادق (عليه السلام) في أبوابه من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، ج ٢ / ٢٠٠. ثم قال: ان الذين رووا عن الصادق (عليه السلام) خاصة من الثقات علىٰ اختلافهم في الآراء كانوا أربعة آلاف رجل.

وقال المحقق الحلي في المعتبر في حق جعفر بن محمد (عليه السلام): ورُوي عنه من الرجال ما يقارب أربعة آلاف رجل... ج ١ / ٢٦. وقال السيد عبدالله شبر في شرح الزيارة الجامعة ص ١٣٢: أنه

ولما كان النجاشي من وجوه أهل الكوفة وأعيانها، بل من أحد البيوتات الذائعة الصيت المعروفة في العلم، وله باع كبير في معرفة الأنساب والرّجال، لذا هو أدرىٰ من غيره بأحوال الرّجال من بلده.

٥ ـ كما أن النجاشي استفاد من كتب الشيخ الرجالية وبالخصوص الفهرست فإن تأليفه أسبق من تأليف رجال النجاشي، فهو كذلك استفاد من كتاب الضعفاء وغيره لأبي الحسن أحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، فقد صحبه وتَلمَّذ عليه وأخذ منه ونقل عنه، وهذا لم يتفق لشيخ الطائفة. ويبدو أن ابن الغضائري قد عمل كتابين، أحدهما في المصنّفات والآخر في الأُصول. والظاهر أن الشيخ الطوسي لم يطّلع عليهما، بل ادّعى أن بعض ورثة ابن الغضائري عمدوا إلىٰ حرق هذين الكتابين وكتب أُخرى لأبي الحسين، كما في أول الفهرست، إلا أن الكتابين كانا حتى زمان العلّامة الحلّي، إذ يقول في ترجمة محمد بن مصادق مولى أبي عبدالله (عليه السلام): روى عن أبيه. اختلف قول ابن الغضائري فيه، ففي أحد الكتابين: إنه ضعيف، وفي الآخر إنه ثقة، والأولىٰ عندي التوقف[1].

وهذا دليل صريح علىٰ وجود كتابي ابن الغضائري حتى زمان العلامة، بل قد أخذ هو منهما.

٦ ـ اتساع طرق النجاشي لتقدمه علىٰ الشيخ الطوسي من جهة، ولإدراكه جملة من العلماء والمشايخ المتخصصين بفن الرّجال، حتى أن العلّامة الطباطبائي أنهى تلك الطرق إلىٰ أصحاب الأُصول والتي ناهزت ثلاثين طريقاً.

خامساً: يروي النجاشي عن أكثر من أربعين شيخاً من مشايخه وأساتيده، نذكر منهم علىٰ سبيل المثال:

أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان، ومحمد بن جعفر التيمي، ومحمد

---

(١) الخلاصة ص ترجمة محمد بن مصادق.

ابن عثمان النصيبي، ومحمد بن علي بن شاذان، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وأحمد بن علي بن نوح، وأحمد بن الحسين بن عبيدالله الغضائري، وأحمد بن محمد بن عمران بن الجندي، وأحمد بن هارون، والحسن بن أحمد ابن إبراهيم، والحسين بن عبيدالله بن أبي غالب الرازي، والحسين بن عبيدالله الغضائري، والعباس بن عمر الكلوذاني، وعلي بن أحمد والد النجاشي، وعلي ابن أحمد بن طاهر القمي، ومحمد بن محمد بن النعمان المفيد.

قال آغا بزرك الطهراني: عمدة الأُصول الأربعة الرجالية نظير الكافي بين الكتب الأربعة. وهو أفضل من خط في علم الرّجال أو نطق بفم، لا يقاس بسواه، ولا يعدّل به من عداه، بل قوله المقدّم عند المعارضة علىٰ غيره من أئمة الرّجال.

وقال بحر العلوم: وبتقديمه صرّح جماعة من الأصحاب، نظراً إلىٰ كتابه الذي لا نظير له في هذا الباب...

وعدّه الشيخ النوري في خاتمة المستدرك من الاثنى عشر الذين ختم بهم المشايخ.

رتب هذا الكتاب جماعة منهم المولى عنايةالله القهبائي، والشيخ داوود ابن الحسن الجزائري، لأنه ليس مرتباً بحسب أسماء الآباء.

الّف النجاشي كتابه الرّجال بعد الفهرست للطوسي، كما يظهر في ترجمة الصدوق حيث قال: إن (دعائم الإسلام) مذكور في فهرست الطوسي، كما صرّح في ترجمة الطوسي عندما ذكر كتبه بأن له الفهرست.

فالفهرست من أوائل تصنيفات الطوسي، أما رجال النجاشي فمن أواخر تصنيفات النجاشي؛ في زمان كمال مهارته واطلاعه، ويبدو أن تاريخ تأليف رجاله كان بعد ٤١٩ هـ وهذا يظهر من ترجمته لمحمد بن عبدالملك بن محمد التبان الذي كانت وفاته في سنة ٤١٩ هـ كما كان التأليف قبل وفاة السيد المرتضى عام ٤٣٦ هـ.

رجال الطوسي أو كتاب الأبواب

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، وقد ألّفه استجابة لبعض الخواص من تلامذته حيث قال في المقدّمة:

أما بعد فإني قد أجبت إلىٰ ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل علىٰ أسماء الرّجال الذين رووا عن النبي (صلى الله عليه وآله) وعن الأئمة من بعده إلىٰ زمن القائم (عليه السلام)، ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمة من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم...

وربما قصد بالشيخ الفاضل الذي ألف الكتاب من أجله تلميذه القاضي ابن البراج عبد العزيز بن نحرير بن عبدالعزيز قاضي طرابلس المتوفّىٰ سنة ٤٨١هـ.

الاسم المشهور فعلاً رجال الطوسي، ويسمى أيضا بـ(كتاب الأبواب) لأنه مرتب علىٰ أبواب: رجال أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله)، ورجال أصحاب كل واحد من الأئمة (عليهم السلام)، ورجال من لم يرو عنهم إلا بواسطة.

يعد كتاب الطوسي هذا من الأُصول الرجالية الخمسة المعتمد عليها عند علمائنا، وهو يتضمن زهاء (٦٣٠٠) اسم، وغرضه من تأليفه ـ كما اتضح لك من المقدمة ـ تعداد أسمائهم، وتمييز طبقاتهم، وتشخيص أصحاب كل إمام. وقد استفاد من رجال ابن عُقدة المخصوص بأصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) فقد أورده بكامله ـ كما أشار في المقدمة ـ فقال:

...ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق (عليه السلام) فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة (عليهم السلام) وأنا أذكر ما ذكره، وأورد من بعد ذلك من لم يذكره...

فأول ما ذكره أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله) وفق التسلسل الهجائي، فكان

مجموعهم من النساء والرّجال ٤٧٠ إسماً.

ثم ذكر من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) ٤٤٢ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الحسن (عليه السلام) ٤١ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) ١٠٩ إسماً.

ومن أصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) ١٥٥ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) ٤٦٧ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) ٣٢٢١ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) ٢٧٢ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) ٣١٧ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الجواد (عليه السلام) ١١٣ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) ١٨٣ إسماً.

ومن أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) ١٠٣ إسماً.

ثم من لم يرو عنهم (عليهم السلام) ٥٠٩ إسماً.

فيكون مجموع ما ذكره، مع التكرار ٦٤٢٢ إسماً.

ولا يخفىٰ أن عدداً كبيراً من هؤلاء قد يتكرر في كتابه (الرّجال) أكثر من مرّة، فقد يذكره في أصحاب الباقر والصادق والرضا، أو قد يذكره في أصحاب الصادق والكاظم، أو يذكره في أصحاب الكاظم والرضا، وهكذا بالنسبة إلىٰ باب (من لم يرو عنهم) فربما ذكره هنا وفي الأبواب السابقة من أصحاب الأئمة.

فأما ما ورد من ذكر بعضهم في أصحاب أكثر من إمام فهذا يعني أن الرجل عاصر أكثر من معصوم، وروى عن أكثر من واحد من الأئمة (عليهم السلام).

لكن بالنسبة إلىٰ باب من لم يرو عنهم، فقد ذكر أسماءً في هذا الباب وقد سبق لهم ذكر في أبواب متقدمة من أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، وهذا فيه من التناقض مالا يَخفىٰ. وقد حاول بعض العلماء توجيه هذا الأمر لرفع الإشكال،

فمثلاً المحدث النوري ذكر ستة أوجه وكلها قابلة للنقاش قال:

١ ـ الأخذ بظاهره، حذراً من التناقض والحكم بالتعدد، كما فعله ابن داوود

٢ ـ إن الشيخ قد يقطع علىٰ رواية الراوي عنهم (عليهم السلام) بلا واسطة فيذكره في باب من روى، وقد يقطع بعدمها فيذكره في (لم...) وقد يشك في ذلك ولا يمكنه التفحص عن حقيقة الحال فيذكره في البابين تنبيهاً علىٰ الاحتمالين، كذا حكي عن المحقق الشيخ أسد الله الكاظمي.

٣ ـ إن الرجل قد يروي عنهم بلا واسطة، وقد يروي بواسطة، فيذكره في البابين.

٤ ـ ما ذكره الفاضل الشيخ عبد النبي الكاظمي في تكملة الرّجال من أنه قد يقع الخلاف في ملاقاة الراوي للمعصوم (عليه السلام) فيذكره في البابين إشارة إلىٰ الخلاف وجمعاً للأقوال.

٥ ـ إن الرجل رُبّما صحب إماماً أو إمامين ولم يرو، إذْ الصحبة لا تستلزم الرواية، سيّما مع قوله في الخطبة (...ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمة (عليهم السلام) من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم) فيذكره في الأصحاب وفيمن لم يرو.

٦ ـ الحمل علىٰ السهو والنسيان اللذين لا يكاد ينجو منهما الإنسان، وقد وقع فيما لا رافع له إلا الحمل علىٰ الغفلة...الخ.

أقول: وهناك توجيهات أُخرىٰ وأقواها التوجيه السادس، وليس بعجيب لمن كان عليه مدار الشيعة في التأليف والتحقيق والدرس والتصدي لأُمور المسلمين، وقد عاصرنا من هو كذلك مما يُهوّن الخطب. وإذا لم يناسب هذا التوجيه مقام الشيخ فلدينا توجيه آخر نضيفه إلىٰ ما تقدم، وهو أن الشيخ قد كتب رجاله في فترات متقطّعة ومتباعدة، بحيث لم تتح له الفرصة لمراجعة ما

كتبه مسبقاً، فأدرج بعض الأسماء والعناوين في باب من لم يرو عنهم (عليهم السلام)، وهو فيما قد سبق من الأبواب ذكرهم في أصحاب المعصومين.

وهذا كما ترىٰ ـ أيضاً ـ يدخل في السهو والنسيان، فسبحان من لا يسهو والعصمة لله وللرسول والطاهرين من أهل بيته (عليهم السلام)(١).

ومن الأوجه الأُخرى لحل التنافي ما ذكره الشيخ المامقاني في تنقيح المقال فقال: إن الرّجال أقسام.

١ ـ منهم مَن يروي عن الإمام (عليه السلام) دائماً بغير واسطة.

٢ ـ ومنهم مَن لم يرو عن إمام (عليه السلام) أصلاً إلا بالواسطة، لعدم دركه أزمنة الأئمة (عليهم السلام)، أو عدم روايته عنهم (عليهم السلام).

٣ ـ ومنهم مَنْ له روايات عن الإمام (عليه السلام) بلا واسطة، وروايات عنه بواسطة غيره، فالذي يذكره الشيخ (رحمه الله) في باب من روى عن أحدهم (عليهم السلام) تارة، وفي باب من لم يرو عنهم (عليهم السلام) أُخرى، يشير بذلك إلىٰ حالتيه، فباعتبار روايته عنه بواسطة أُخرىٰ أدرجه في باب من لم يرو عنهم (عليهم السلام) ومصداقه كثير:

منهم بكر بن محمد الأزدي فإنَّ له رواياتٍ عن الصادق والكاظم والرضا (عليهم السلام) بغير واسطة، وروايات عن أحد الأئمة (عليهم السلام) بواسطة عمته غنيمة وغيرها؛ فلذا أدرجه تارة في باب أصحاب الصادق (عليه السلام) وأُخرى في باب أصحاب الكاظم (عليه السلام) وثالثة في باب أصحاب الرضا (عليه السلام)، ورابعة في باب من لم يَروِ عنهم (عليهم السلام). ومنهم ثابت بن شريح...(٢).

أقول: ولا يخلو هذا الوجه من مناقشة لمن أمعن النظر وتدبّر.

---

(١) لقد ذكر البعض في رفع الإشكال اثنى عشر وجهاً، كما هو في (سماء المقال في تحقيق علم الرّجال) للمحقق الميرزا كمال الدين بن أبي المعالي الكلباسي الأصفهاني المتوفىٰ سنة ١٣٥٦ هـ طبع الكتاب في قم سنة ١٣٧٢ هـ.
إلا أن تلك الأوجه كذلك لم ترفع الإشكال، فمن أراد فليراجع.

(٢) أُنظر: تنقيح المقال ١ / ١٩٤.

وقد استعمل شيخ الطائفة عبارة (أسند عنه) ولم يُعرف علىٰ وجه الدقة ما المقصود منها وذلك مصطلح مختص به.

وللعلماء توجيهات كثيرة وتأويلات عديدة، لكن لا تسلم من التعارض أو الرّد، غاية ما هناك إما أن تقرأ العبارة مبنية للمعلوم، أو مبنيةً للمجهول، فتلفظ (أَسند عنه) بفتح الهمزة أو تلفظ (أُسند عنه) بضم الهمزة[١].

وهذا يمكن تحديده من خلال سياق الترجمة لمن مارس هذا الفن.

لقد صرح الشيخ أن الغرض من تأليف كتاب الرّجال إنما هو مجرد تعداد أسماء أصحاب الأئمة والمعصومين وذكر طبقاتهم، لا تمييز الممدوح منهم من المذموم، لكن قد وثق بعضهم استطراداً كما ذم البعض الآخر.

فاستعمل ألفاظاً تفيد المدح، منها كلمة: ثقة، ثقة ثقة، ثقة صحيح، ثقة مأمون، أحد الأركان الأربعة، جليل القدر، مستقيم المذهب، فقيه، فاضل، خَيِّر، رجلٌ صالح، ديّن، زاهد، أحد الأبواب، وكيل، خاصي أسند عنه، إمامي، شهد مع علي (عليه السلام) من أصحاب أمير المؤمنين، وكان صاحب رايته، كان محموداً، ممدوحاً، كان من الابدال...

واستعمل ألفاظاً تفيد الذم منها: مخلط، غالي، يُرمىٰ بالغلو، غالي ملعون، خبيث، زيدي جارودي، من الناووسية، واقفي، بتري، ضعيف، عامي، مدلس، مخمس، من الطيارة يقول بالتفويض، فيه نظر، من الخوارج، رجع إلىٰ الخوارج مشكوك فيه.

(١) غالباً استعمل الشيخ هذا المصطلح في أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام).

من كتب المتأخرين:

تنقيح المقال في أحوال الرّجال

للمامقاني

الشيخ عبدالله المامقاني، ولد في النجف ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ هـ، وحضر دروس أكابر العلماء ومشاهير الفقهاء، ثم اشتغل بالتأليف والتصنيف، وقد برز من قلمه الشريف ما يقرب من مائة مؤلف بين كبير وصغير، وأشهر ما كتبه هو (تنقيح المقال). تُوفِّي في شوال سنة ١٣٥١ هـ ودفن في مقبرته في النجف الأشرف محلة العمارة.

بدأ بتأليف الكتاب في آخر شهر صفر سنة ١٣٤٨ هـ وانتهىٰ منه سنة ١٣٥٠ هـ كما هو مذكور في مقدمة الكتاب، وقد قابل الكتاب بنفسه وهو معدّ للطبع.

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء كبار، طبع بالمطبعة المرتضوية في النجف في سنة ١٣٥٠ هـ، إلا أن الذي في صدر الجزء الثالث أن سنة الطبع ١٣٥٢[١]. والطبعة حجرية من الحجم الرحلي. والمصنف استعمل كلمة (مجلد) وأراد به (الجزء)، لذا هو يقع في ثلاث مجلدات كبار بستة أجزاء.

أمّا المجلد الأول، فالجزء الأول منه يضم كتاب (نتائج التنقيح في تمييز السقيم من الصحيح) وهو فهرس لكافة الأسماء والأعلام من فقهاء ومحدِّثين ونوابغ ونساء، الذين ترجم لهم المصنف وأوضح حال كل واحد منهم قدحاً ومدحاً بصورة مختصرة، مما يتصف به الراوي من عدالة أو وثوق أو حسن أو ضعف. يقع هذا الفهرس في ١٧٠ صفحة. وفي صفحة ١٧١ ذكر إحدى عشرة فائدة مختصرة، ثم المقدمة، وهي تتضمن الكلام في مقامات أربعة:

---

(١) وهذا يعني أن الجزء الثالث صدر بعد وفاة المؤلف، فلم يمهله القدر لمقابلته.

المقام الأول: في تعريف علم الرّجال.

المقام الثاني: في موضوع علم الرّجال.

المقام الثالث: في فائدة علم الرّجال ووجه الحاجة إليه وما يتعلق به.

المقام الرابع: في فوائد متفرقة مجموعها ثلاثون فائدة، وهي أمور مهمة يحتاج إليها الرجالي والفقيه والمحدث.

بعد هذه المقدمة ذكر جدول الخطأ والصواب، وهذا الجدول يقع في ست صفحات.

الجزء الثاني من المجلد الأول يبدأ بحرف الهمزة، أوّله آدم بن اسحق بن آدم الأشعري، وينتهي بآخر حرف الجيم فيه جيفر بن صالح. عدد أسماء المترجم لهم (٢٠١٩) اسماً.

الجزء الثالث: يبدأ بحرف الحاء أوّله حابس بن دغثة، إلىٰ آخر باب الزاي، فيه زين العابدين بن نور الدين الموسوي الجبعي العاملي. عدد أسماء المترجم لهم (٢٥٠٥) اسماً.

أمّا المجلّد الثاني فالجزء الأول[1] منه يبدأ بحرف السين أوّله سابط بن أبي خميصة القرشي، وينتهي بانتهاء باب الغين وفيه غيلان. عدد أسماء المترجم لهم (٤٨٦٨) اسماً.

والجزء الثاني[2] يبدأ بحرف الغاء أوّله فاتك أبو خزيمة الأسدي، إلىٰ آخر الفصل وفيه محمد بن جميل بن عبدالله الحنّاط الكوفي. عدد أسماء المترجم لهم (٥٦٤٧) اسماً.

أمّا المجلّد الثالث[3] فيبدأ بـ محمد بن عبدالله الجواني الأعرج، وينتهي بآخر الفصل، فيه يونس بن يعقوب بن قيس. عدد أسماء المترجم لهم (٧٧١٨)

---

(١) باصطلاح المصنف هو الجزء الرابع.

(٢) باصطلاح المصنف هو الجزء الخامس.

(٣) باصطلاح المصنف هو الجزء السادس.

اسماً. هذا كله يقع في الفصل الأول.

وفي هذا المجلد الفصل الثاني منه في الكنى، والفصل الثالث في الألقاب، والفصل الرابع في أسماء النساء، وخاتمة الكتاب تتضمن عشر فوائد.

استعمل المصنف الترقيم لكل الأسماء المترجم لها، فبإزاء كل اسم رقم خاص به، وبلغ عدد رجاله (١٣٣٦٨) اسماً، أما الكنىٰ فعددها (١٤٤٤). وذكر من الألقاب (١٣٤٣) ومن النساء (١٥٢)؛ فمجموع ما ترجم من الرّجال والكنى والألقاب والنساء (١٦٣٠٧) شخصاً.

عمل فهرساً لفوائد المقدمة والخاتمة تداركاً منه لبعض المطالب التي أحالها إلىٰ تلك الفوائد، وهي غير مذكورة فيها.

جعل في آخر الكتاب خاتمة في عشر فوائد، واستدرك بعدها أُموراً جعلها في خاتمة الخاتمة، وتقع في مقامين:

المقام الأول: في ضبط جملة من الأسماء والأماكن والألفاظ.

والمقام الثاني: في الأسماء التي فاته أن يترجم لها في الكتاب.

أشار إلىٰ ضبط الأسماء في الفائدة الأخيرة ـ العاشرة ـ من الكتاب.

بعد خاتمة الخاتمة ذكر قطعة من عبارة جامع الرواة، وقد أشار إلىٰ ذكرها في الفائدة الثانية. وهي تعود إلىٰ استيفاء طرق الشيخ الطوسي وأسانيده. وتقع في عشرين صفحة، وبعدها كتاب مقباس الهداية.

اعتمد في تصنيفه علىٰ أهم الكتب الرجالية منها: الأصول الخمسة، وفهرست ابن النديم، ورجال ابن الغضائري، والتحرير الطاووسي، وخلاصة العلامة، وتعليقة الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة، ورجال ابن داوود، ومعالم ابن شهرآشوب، والوجيزة للمجلسي، والبلغة للبحراني، والحاوي للفاضل الجزائري، ونقد الرّجال للفاضل التفريشي، وتعليقة الكاظمي علىٰ النقد، وخير الرّجال للشيخ محمد بن محمد علي اللاهيجي، ومنتهى المقال للاسترابادي، ونكت الرّجال لصدر الدين، وجامع الرّواة للأردبيلي، وجامع المقال للطريحي،

وتمييز المشتركات للكاظمي، ورجال الطباطبائي، وأمل الآمل، وأُسد الغابة، وتهذيب الأسماء، والإصابة في تمييز الصحابة، والاستيعاب وغيرها.

راجع المصنف كتابه وقابله عند طبعه ثلاث مرات كما ذكره في المقدمة.

أما طريقته في الترجمة فيمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ ضبط الاسم واللقب لغةً، والإشارة إلىٰ سبب تسمية (المترجم له) بذاك اللقب، كأن يكون انتسابه إلىٰ بلد أو صفة أو مهنة.

٢ ـ ترجمة حال الراوي، مع الاستشهاد بقول القدامى من العلماء والرجاليين، فهو ينقل دائماً عن المصادر التي ذكرناها قبل قليل.

٣ ـ أهم شيء في الترجمة الضبط وكشف اللبس في الأسماء المشتركة، ثم توضيح موطن الاشتباه مع الاشارة إلىٰ من سبقه من القدماء والمتأخرين من العلماء وأصحاب الفن الذين خلطوا بين المشتركات أو التبس عليهم الأمر، كما وقع في كثير من الأسماء. وعلىٰ سبيل المثال ما وقع من خلط واشتباه في آدم بن الحسين النّخاس بالنون والخاء المعجمة المشدّدة والسين المهملة قبلها ألف، بياع الرّقيق. وهو كما ضبطه العلّامة في الإيضاح.

في نسخ الخلاصة، وما حكاه الشهيد الثاني تبعاً لبعض نسخ النجاشي التي هي بخط جمال الدين بن طاووس، وفي رجال ابن داوود يوجد بدل النخاس النجاشي. وهذا غلط واضح. فمن أراد الاستزادة فليراجع التنقيح في آدم بن الحسين النخاس. وهكذا شواهد أُخرى كثيرة يلاحظها المتتبّع.

هذا الضبط له أهميته في هذا الفن، كما تترتب عليها آثار عديدة وثمار مفيدة.

توجد في طيات التراجم نكات مهمة ونوادر ومقتطفات، علىٰ أن بعضها يدخل في عناوين أُخرى.

معجم رجال الحديث

للامام السيد ابي القاسم الخوئي قدس سره

من الكتب الرجالية المعتبرة عند المعاصرين: كتاب (معجم رجال الحديث) للمغفور له آية الله العظمى الامام السيد ابي القاسم الخوئي قدس سره الذي يقع في ٢٥ مجلّداً وهو على غرار (مجمع الرجال) للمولى عناية الله القهبائي، إلا ان في المعجم آراء واجتهادات قد ميّزته عن غيره، وفي الكتاب مزايا نذكرها على وجه الإجمال منها:

١ ـ كل نصّ منقول في كتاب المعجم إنما نقله المصنّف من اصل المصدر، واذا لم يعثر على الأصل فيكون نقله عمّن أخذ من الأصل مع التصريح بذلك، ولم يعتمد على حكاية الآخرين في نقل تلك النصوص.

٢ ـ ما يخصّ النصوص المنسوبة إلى ابن الغضائري، إنّما اخذها قدس سره عن الخلاصة للعلامة أو عن رجال ابن داود أو عن مجمع الرجال للقهبائي.

٣ ـ في ترجمة كل شخص ذكر مَن روى عنهم في الكتب الاربعة، واحياناً يذكر مَن روى عنهم في غير الكتب الاربعة؛ كرجال الكشي، ثم ذكر جميع رواته، وتعرّض لبيان موارد الروايات، فاذا كانت تلك الموارد قليلة أدرجها في ذيل الترجمة، وإلاّ اخّرها الى القسم الملحق بآخر كل جزء تحت عنوان تفصيل طبقات الرواة.

٤ ـ ركّز المصنف قدس سره على موارد الاختلاف في رواية المترجم له المنقولة من الكتب الاربعة مع الإشارة إلى ما هو صحيح منها والى ما فيه تحريف أو سقط.

٥ ـ قد يتكرر ذكر الرجل في عناوين عدّة، وذلك اتّباعاً للعناوين المذكورة في كتب الرجال والعناوين الذكورة في الروايات، فربّما ذكر الرجل الواحد مرّتين أو ثلاث مرّات أو أكثر، وفي كل هذه الموارد يذكر المؤلّف جميع الرواة عنه والمروي عنهم وموارد رواياته. فمثلاً ابراهيم بن عثمان كرّره عدّة مرّات؛ فقد جاء تحت عنوان: ابراهيم بن عثمان أبو أيوب، وجاء بعنوان: ابراهيم ابن عثمان بن زياد، وجاء بعنوان: ابراهيم بن عثمان الخزاز، وجاء بعنوان: ابراهيم الخزاز ابو ايوب، وجاء بعنوان: ابو ايوب الخزاز، وجاء بعنوان: ابراهيم ابن عيسى أبو أيوب.

امّا الترجمة فإنما هي تحت عنوان واحد ومرة واحدة، وغالباً تأتي هذه الترجمة بما يوافق عنوان النجاشي وترجمته للرجل، ثم يذكر السيد قدس سره ترجمة غير النجاشي في ذيل الترجمة المثبتة، سواء كان بنفس العنوان أو بعنوان آخر.

٦ ـ اتّبع المصنّف في ترجمة العناوين وتقديم البعض على الآخر وفق ترتيب حروف التهجي.

٧ ـ اهتمّ قدس سره كثيراً في احوال الرواة واتّبع في توثيقهم الاسلوب العلمي.

٨ ـ لم يعتنِ المصنّف بتوثيقات المتأخرين فيما اذا كان للمترجم له توثيق من قبل القدماء، نعم..تعرّض لبعض توثيقات المتأخرين لكونها مورد اعتماد البعض.

٩ ـ تعرّض قدس سره للطريق وبيان صحته وعدمه، فما كان للصدوق أو للطوسي الى المترجم له طريق حكم ـ من خلال ذلك الطريق ـ بصحة الرواية، وربّما حكم بضعفها؛ فالرواية اما معتبرة يحتج بها، وامّا ساقطة عن الاعتبار لكون بعض رواتها مهمل أو مجهول.

١٠ ـ اردف المصنّف كل عنوان برقم هو نفس الرقم الذي ذكره الكشي في رجاله والشيخ الطوسي في كتابيه الفهرست والرجال.

١١ ـ التزم المؤلف ﵀ ـ عندما يتعرّض الى الموارد التي يرويها المترجم له ـ ان يذكر اوّلاً عنوان الباب ثم رقم الجزء ثم رقم الحديث المذكور. هذا اذا كانت الرواية من روايات الفقيه أو التهذيب أو الاستبصار. امّا بالنسبة إلى روايات الكافي فتكون الاشارة الى مورد الرواية اوّلاً بذكر الجزء، ثم الكتاب، ثم الباب، ثم الحديث.

١٢ ـ اضافة الى ما تقدّم يجد الباحث أن للمؤلف ﵀ اجتهادات وآراء متميزة في علم الرجال، ولا ينكر ان لتلك الاجتهادات الاثر الكبير في عالم الفقه والاصول، بل ان بعضها قلبت المفاهيم الرجالية التي كانت سائدة بين العلماء والفقهاء منذ مئات السنين، من ذلك انه ﵀ خالف القدماء في توثيقهم لمن كان وكيلاً لاحد المعصومين ﵈، وذهب الى أن الوكالة من الامام أمرٌ لا يُوجب التوثيق.

١٣ ـ ومما تجدر الإشارة إليه ان السيد ﵀ وضع ست مقدمات لتعالج عدة أمور:

المقدمة الأولى: بيّن الحاجة إلى علم الرجال وضرورة الرجوع اليه في عملية الاستنباط، ثم دحض اقوال من أنكر اهمية هذا العلم والحاجة اليه.

وفي هذه المقدّمة اكّد على عدم قطعية صدور روايات الكتب الاربعة، وناقش في مدلول دعوى من ادّعى بقطعيّة صدورها، واثبت أن اصحاب الائمة ﵈ مهما بذلوا جهدهم واهتمامهم في امر الحديث وحفظه من الضياع والاندراس فان ذلك الاهتمام لا يورث العلم، نعم انما يُورث العلم بصدور تلك الكتب والاصول عن اربابها، اما صدور رواياتها عن المعصومين ﵈ فلا.

ثم في هذه المقدمة بيّن مسلك الشيخ المفيد والشيخ الطوسي وكيف كانا يعاملان روايات الكافي والفقيه وغيرها من الروايات المودعة في الاصول الاربعمائة والكتب المعتبرة، حيث أوضح انهما كانا يطرحان كل رواية في

سندها ارسال أو ضعف، وهذا يعني انهما كانا يعامِلانِ روايات تلك الكتب معاملة الخبر غير القطعي؛ فمع قرب عصرهما الى اصحاب تلك الاصول والكتب، ومع سَعة اطّلاعهما لم يحصُل لهما القطع بصدور تلك الروايات فكيف بالمتأخرين؟! وأنّىٰ لهم القطع بصدور تلك الروايات عن المعصومين عليهم السلام؟

ثم ناقش قدس سره الشيخ الحر العاملي فيما ذهب اليه، كما ناقش الاخباريين والمتأخرين في نفس الدعوى المتقدمة.

المقدمة الثانية: تطرّق قدس سره الى المعايير العلمية التي تثبت بها الوثاقة أو الحسن، وتحديد هذه المعايير وتمحيصها. من تلك المعايير: ان ينصّ على الوثاقة او الحسن احد المعصومين عليهم السلام ولابدّ من احراز ذلك بالوِجدان، أو برواية معتبرة.

ومنها: أن ينصّ على الوثاقة او الحسن احد الاعلام المتقدمين كالبرقي وابن قُولويه والكَشّي والصدوق والمفيد والنجاشي والطوسي وامثالهم.

ومنها: أن ينصّ على الوثاقة أو الحسن احد الاعلام المتأخرين بشرط أن يكون مَن اخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر أو قريباً منه.

ومنها: دعوى الاجماع من قبل الاقدميين الاخيار فينصّ هؤلاء على وثاقة أحد من الرواة.

المقدّمة الثالثة: تعرّض فيها المؤلّف (رضوان الله تعالى عليه) الى التوثيقات العامّة، أوقل عنها: التوثيق الضمني للاشخاص الذين تمّ توثيقهم ضمن توثيق جماعة، ولا فرق في ذلك سواء كانت الدلالة مطابقية أم تضمّنيّة، وقد استشهد على ذلك: فيما ذكره علي بن ابراهيم في مقدمة تفسيره إذ اشار الى وثاقة مشايخه، واستشهد المصنف قدس سره ايضاً بعبارة الشيخ ابن قولويه في مقدمة كتابه حيث قال .. وقد علمنا بأنا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا

المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من اصحابنا رحمهم الله برحمته ولا اخرجت فيه حديثاً روي عن الشذاذ من الرجال.

فالسيد استناداً على عبارة ابن قولويه ذهب الى وثاقة مشايخ ابن قولويه وجميع من وقع في اسناد كامل الزيارات.

اقول: لقد رجع السيد عن رأيه هذا في الآونة الاخيرة فانتبه.

المقدّمة الرابعة: تعرّض (رضوان الله تعالى عليه) الى سائر التوثيقات العامة وناقشها من قبيل: مَن ورد اسمه في سند رواية رواها أحد اصحاب الاجماع، ومن قبيل مَن ورد اسمه في اصحاب الامام الصادق عليه السلام من كتاب رجال الشيخ الطوسي، ومن قبيل مَن روى عنه صفوان بن يحيى أو ابن ابي عمير أو أحمد بن محمد بن أبي نصر، وامثالهم. فقد قيل انهم لا يروون إلاّ عن ثقة، ولا يرسلون إلا عمّن يوثق به.

ومن جملة التوثيقات العامة التي ناقشها: الوكالة من الامام عليه السلام، حيث قيل انها ملازمة للعدالة التي هي فوق الوثاقة.

ومن التوثيقات العامة: مشايخ الاجازة، قيل انهم مستغنون عن التوثيق.

ومن التوثيقات التي ناقشها السيد: كثرة الرواية عن المعصوم..

هذه وامثالها من الموارد لم يعتدّ بها السيد الخوئي قدس سره وذهب الى عدم حجيّتها.

المقدّمة الخامسة: تناول فيها (رضوان الله تعالى عليه) رواياتِ الكتب الاربعة وجعل هذه المقدمة في فصول ثلاث: الفصل الاول خصّه في مناقشة روايات الكافي. والفصل الثاني في روايات من لا يحضُرُهُ الفقيه. والفصل الثالث في روايات التهذيب والاستبصار.

في هذه الفصول تطرّق الى ادلة القائلين بصحة جميع روايات هذه الكتب وناقشها نقاشاً علمياً، ثم ابطل دعوى اصحابها وأثبت ما هو العكس منها.

وعليه فان السيد قد التزم بعدم صحة جميع روايات الكتب الاربعة، بل ذهب الى لزوم النظر في سند كل رواية منها وفحصها.

المقدّمة السادسة: تناول فيها الاصول الرجالية الخمسة المعتمدة، وبعدها شكّك في الكتاب المنسوب الى ابن الغضائري، ونفى وجوده في زمن النجاشي والشيخ، بل ادَّعَىٰ انّ البعضَ جزَمَ بأنه موضوع، وضعه بعض المخالفين ونسبه الى ابن الغضائري وذكر في ذلك جملة من الادلة.

الباب الخامس

الفصل الأول: **تزكية الراوي**

الفصل الثاني: **ذكر السبب في الجرح والتعديل**

الفصل الثالث: **تعارض الجرح والتعديل**

الفصل الأول

تزكية الراوي

في الفصل الأول من الباب الأول أشرنا باختصار إلىٰ معنى الجرح والتعديل، واهتمام علم الرّجال بذلك، وهنا ـ في هذا الباب ـ ارتأينا التفصيل في المسائل المهمّة، منها تزكية الراوي وكيف تَتِمُّ تلك التزكية؟ وهل يكفي لها شاهد واحد أم لابدّ من التعدّد؟

من بين العلماء من يذهب إلىٰ تعدد الشهود، إذ اتّفق الكثير منهم علىٰ اشتراط الاثنين في تزكية الشهود، لكن جمع من العلماء ـ من بينهم الشيخ الطوسي[1]، والعلّامة الحلّي[2]، وسائر المتأخرين ـ اكتفوا بالواحد في تزكية الرّواة بل هو المشهور بين الأصحاب ـ قديماً وحديثاً ـ بل ادّعىٰ الوحيد البهبهاني[3] أن الفقهاء أطبقوا علىٰ كفاية الواحد، إلّا المحقق[4] وصاحب المعالم[5].

فالذين ذهبوا إلىٰ الاكتفاء بالواحد حجّتهم في ذلك عموم الأدلّة الدّالة

---

(١) شيخ الطائفة، أبو جعفر، محمد بن الحسن الطوسي المتوفّىٰ ٤٦٠ هـ.

(٢) العلّامة جمال الدين أبو منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن علي بن المطهر الحلي المتوفّىٰ ٧٢٦ هـ.

(٣) المولى محمد باقر بن محمد أكمل، الملقّب بالوحيد البهبهاني المتوفّىٰ عام ١٢٠٦ هـ وقيل في ١٢٠٨ هـ.

(٤) المحقق الحلي أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد المتوفّىٰ عام ٦٧٦ هـ.

(٥) الشيخ حسن بن الشهيد الثاني زين الدين علي بن أحمد، المتوفّىٰ عام ١٠١١ هـ.

علىٰ حجّية خبر الواحد، فإنّها متناولة بإطلاقها وعمومها لما تعلّق بالأحكام الكلّية أو الجزئية أو الموضوعات الّتي منها التعديل والجرح.

بل يظهر من جملة الأخبار أن اعتبار خبر الثّقة كان في الصدر الأوّل أمراً مفروغاً منه مطلقاً، كما يفصح عنه سؤال بعض الرّواة عن وثاقة بعض الأصحاب ـ كيونس بن عبد الرّحمن ـ حيث يقول السائل للإمام (عليه السلام): أفيونس بن عبدالرحمن ثقة آخذ عنه معالم ديني؟

فإنّه ظاهر بل صريح في أن امتناعه من الأخذ عنه إنّما هو من جهة عدم إحرازه الوثاقة له، ولو أحرز الوثاقة له لم يكن له توقّف في الأخذ عنه أصلاً.

وفي بعض الأخبار التي ورد فيها التعليل: بأنّه الثقة المأمون فاسمع له وأطع، كما في خبر العمري وابنه، بل في السيرة بين الناس علىٰ التعويل علىٰ قول الثقة وإخباراته غنىً عن إقامة الدليل، بل بناء العقلاء علىٰ ذلك في كل عصر، بل قبول قوله في غير الأحكام الكلّية التي لا إشكال فيها أولى من قبوله فيها.

الفصل الثاني

ذكر السبب في الجرح والتعديل

أعلىٰ مراتب الجرح والتعديل إذا ذكر السبب معهما ـ جرحاً وتعديلاً ـ حسب الدليل. أما في قبول الجرح والتعديل مجرّدين من ذكر السبب فذلك فيه الخلاف، ويمكن أن نقسّم الموضوع إلىٰ ما يأتي:

١ ـ ذهب قوم إلىٰ القبول مطلقاً سواء ذكر السبب أم لم يذكر.

٢ ـ ذهب آخرون إلىٰ عدم القبول مطلقاً.

٣ ـ ذهب جماعة إلىٰ القبول في الجرح دون التعديل.

٤ ـ وذهبت فئة رابعة إلىٰ القبول في التعديل دون الجرح.

ويظهر من قول السيد محسن الأعرجي في كتابه (عدّة الرّجال)[(١)] أنّ هذا الخلاف في المخالفين.

وفي القوانين أسند هذه الأقوال الأربعة إلىٰ العامة.

أما في المعالم، فقال المصنّف: ولا أعلم في الأصحاب قائلاً بشيء منها. وعقب الشيخ حسن ـ صاحب المعالم ـ وهو يحكي عن والده الشهيد الثاني: القول بالاكتفاء بالإطلاق فيها حيث يعلم عدم المخالفة فيما به يتحقق العدالة والجرح، ومع انتقاء ذلك يكون القبول موقوفاً علىٰ ذكر السبب، ثم أعقب كلامه، فقال: وهذا هو الأقوىٰ.

وواضح أن قول الشهيد الثاني ـ الذي حكاه ولده الشيخ حسن ـ يعود إلىٰ القسم الثاني، وهو عدم القبول مطلقاً.

---

(١) مخطوطة، توجد نسخة واحدة في مكتبة جامعة طهران، ويبدو أنها النسخة الوحيدة، والله أعلم.

ولا يخفىٰ أن الإطلاق إنّما هو بالنسبة إلىٰ التفصيل بين الجرح والتعديل، لا بالنسبة إلىٰ صورة العلم ـ وعدمه ـ بعدم المخالفة.

ومع التحرّي والكشف، فلا قائل بعدم القبول حتى مع العلم بعدم المخالفة فيما به تتحقق العدالة والجرح.

وعلىٰ هذا فما قيل من اختصاص الأقوال الأربعة المتقدّمة بالمخالفين لا يَتِم.

ومن خلال التحقيق في المسألة، وبعد استعراض الأدلّة، يتّضح أن أنسب الأقوال هو الأول، وهو القبول مطلقاً دون ذكر السبب كما سار عليه المتأخرون ويمكن تثبيت هذا القول من خلال بعض الأدلّة المعتبرة، منها:

أوّلاً: عموم الأدلّة الدالّة علىٰ حجّية خبر العادل.

ثانياً: الأدلة علىٰ اعتبار الشهادة لقضائها بلزوم حمل ذلك الخبر أو الشهادة علىٰ الواقع، وترتيب آثار الواقع عليه، أمّا كون المخبر به أو المشهود به مختلفاً فيه ولم يُعلَمْ ما أراد الشاهد أو المخبر، فهو غير قادح بعد لزوم حمله علىٰ المعنى الواقعي.

وإذا قلنا: إن التفصيل لابدّ منه حيث وقع الاختلاف في المخبر أو المشهود به، وذلك مانع من القبول، كان الأمر في غاية الحرج إذْ أن جميع الأخبار والشهادات سوف تُردّ أصلاً وبالمرّة ـ عدا الوفاقيات ـ وهذا لا يخفىٰ عليك لم يلتزم به أحد، كما أن السيرة التي عليها الأصحاب والقدامىٰ علىٰ خلاف ذلك، لأن أفعال المسلمين ـ بمقتضىٰ الأدلّة ـ لابدّ من حملها علىٰ الصحّة الواقعية وترتيب الآثار عليها، فلو حصل من أحد عقد البيع أو عقد نكاح أو رهن أو إيجار أو غير ذلك من العقود والإيقاعات، وهكذا في الأحكام بأن يخبرنا أنه زكّىٰ أنعامه أو غيرها، أو أخبرنا بتطهيره لثوبه أو أوانيه وماشابه ذلك، صدّقناه وحملناه علىٰ الواقع ورتّبنا آثاره عليه، وما قيل هناك نقوله هنا أيضاً في

باب التزكية والتعديل والجرح، إذ نحن نقبل قول المعدّل وكذا الجارح ونحمله علىٰ الواقع دون النظر إلىٰ التعدّد بل ولا نتوقّف علىٰ التفصيل أو ذكر السبب، وهذا هو عمل العلماء المتقدّمين وطريقتهم المعتمدة كما يبدو من تصريح السيد في رجاله(١).

نعم، إنّما نقبل الجرح والتعديل مطلقاً من دون ذكر السبب لكون الجارح أو المعدِّل من أهل الخبرة والنّظر والعالم بهما، لا من أيٍّ كان، فلو حصل جرح أو تعديل مع ذكر السبب، لكن ليس من أهل الفن ولا ممّن هو صاحب خبرة أو نظر، فلا يؤخذ به، وجرحه أو تعديله غير معتبر. لأنّ تعليل العامي أو الساذج من النّاس في جرح أو تعديل لا يستند في عمله إلىٰ الخبرة والدقّة والفحص، بل لا يشكّ من أن استناد هذا العامي إلىٰ ظواهر الأمور، وخلو عمله من النّظر ـ الذي هو من شأن الرجالي ومَن مارس هذا الفن ـ مما يسلبه الاعتبار وبالتالي لا يُقام له وزن عند أهل الخبرة.

ثم نقول: إنّ التزكية إنْ كانت من باب الخبر أو الشهادة احتجنا إلىٰ الإطلاقات في عموم الأدلّة وإنْ كانت من باب الظنون فهي دائرة مداره، كما أنّها غير منحصرة في ذكر السبب. هذه خلاصة البحث عن تزكية الراوي والشهادة وذكر السبب أو عدمه.

ثم بعد ذلك نشير إلىٰ التعارض من الدليلين ـ الجرح والتعديل ـ وأيّهما يقدّم، وما هي الضوابط في ذلك.

---

(١) نقصد بالسيد هو صاحب كتاب (عدّة الرّجال) السيد محسن الأعرجي الكاظمي (ﭬ).

الفصل الثالث

تعارض الجرح والتعديل

يقع التعارض في عِدّة أقسام وإليك أهمّها:

القسم الأوّل

الجمع بين النصّين أو بين الظاهر والنّص

التعارض مرّة يكون بالإطلاق والتقييد، وأُخرى يكون بالتباين والتنافي.
وبعبارة أُخرى: إن التعارض إمّا أن يكون بالظهور والنصوصيّة، وإمّا أن يكـون بالنصوصيّة والتنافي من الجانبين، ومثاله أن يقول المزكّي هذا عدل أو ثقة، وأن يقول الجارح: هذا ضعيف أو كذب أو غالٍ.

ولحل هذا التعارض بين المعدّل والجارح، لابدّ من الأخذ بقول الأرجح منهما كيف كان، لكون صاحب القول الأرجح يتمتّع بسعة اطّلاع، ومزيد خبره وكثرة ممارسة في هذا الفن، أو لكونه الأتقن، أو أكثر خبرة بـحاله، أو لكـونه معاصراً له فهو أدرىٰ من غيره الذي بينهما فاصل زمني، أو لكونه مطّلعاً علىٰ سيرته وسريرته عن قرب وله صحبة معه...الخ ممّا يوجب قوّة الظّن، وان التزكية في الأساس مبنيّة علىٰ الظنون.

ويمكن أن نضرب مثلاً علىٰ ذلك، وهو ترجيح تـزكية النّـجاشي عـلىٰ جرح الشيخ الطوسي، وتزكية النّجاشي والطوسي علىٰ جرح ابن الغضائري.

وترجيح قول النّجاشي علىٰ الشيخ واضح من أنّ الشيخ قد يوثق شخصاً ما، وفي مكان آخر قد يضعّفه، مما يحدث التعارض في قوله، أو لأن تـعديل

النّجاشي أو جرحه لا يصدر إلّا عن تروٍّ وفحص وتدقيق، أو لأنّ النّجاشي أقرب من الطوسي زماناً وأكثر اطّلاعاً. أو ترجيح تزكية النّجاشي والشيخ علىٰ جرح ابن الغضائري، لأنّ الأخير سريع القدح والطعن ـ وهذا شأن جماعة آخرين أيضاً ـ وربّما كان يرمي الراوي بالغلو، أو الكذب، أو التضعيف علىٰ أقل تقدير.

وهذا حكم فيه نوع من التعسف أو الشّدة، فلابدّ من التريّث قبل إصدار أي حكم كان بحق الرّاوي.

إذن ليس من الصحيح أن نأخذ بالجرح دون إمعان النظر والتدقيق في مقولة الجارح، خاصة إذا حصل جرح من قبيل ابن الغضائري، أو ممّن يتسرّع في إصدار الحكم وتقييم الرّواة.

وعلىٰ أي حال فلابد أن نقول: إن كثيراً من الطعون لا يعتدّ بها، بل يمكن ردّها والقول إذا صحّ بالجرح فإنّه يصح في التعديل كذلك، إلّا أنّ الأوّل اخطر من الثاني وأهم.

وعلىٰ هذا كيف نوفّق في التعارض بين الجرح والتعديل، فلو ورد نصّان أحدهما من جارح والآخر من معدّل، فهل يمكن الجمع بينهما؟ أو كان هناك تعارض بين الظاهر والنّص، فما الحلّ في ذلك؟

قبل اعطاء الجواب لهذه المسألة، لابدّ من الإحاطة بموضوع التعارض ومعرفة منشأ طرفيه.

من الواضح أن توثيق شخص ما أهون من تجريحه، لأنّ سيرة أي فرد تبدو للآخرين من خلال المعاشرة والصحبة لزمن طويل، وكل فرد يحرص غاية الحرص علىٰ أن يظهر بالمظهر اللائق لحفظ كيانه وشخصيته من السقوط والابتذال، فيحاول أن يضفي علىٰ نفسه الهيبة والوقار، كما أنه يعتدّ بشخصيّته فمهما تكن لديه مساويء أو شطحات، فيحاول إخفائها كي يحافظ علىٰ سمعته بين الناس وخاصة معارفه، وهذا ديدن الكثيرين فلو قدّر، لهذا الشخص، أن

يسايره أحد أهل الفن من الرّجاليين ويصطحبه زمناً ويعلم أنه سوف يروي عنه بعض المرويات والمآثر، فهل يعقل أن يظهر هذا الفرد بالوجه السيّء والسيرة المنحرفة أمام من يأخذ عنه ويروي مرويّاته، ويتكلّم بإسمه وبواسطته عند الآخرين؟!

إنه لا يعقل ذلك ولا يستسيغه أبسط الناس، فكيف لو كان الأمر بين أرباب العلم؟!

لهذا فإن التوثيق والتعديل إذا كان بتلك الكيفية وبذاك الأسلوب فإنّه لمّا يهوّن الخطب ويسهّل الأمر، بل إنّه في غاية البساطة طالما المرء حريص علىٰ حفظ كيانه وصون نفسه من الجرح والأذىٰ، إذن لا بد من أن يكتم في نفسه ما يُسيء بإظهاره للآخرين فيُعرضون عنه أو ينكرون عليه.

فأيّ شيء يبقى سِوى التّصنّع بالخير والمعروف والإحسان والتستّر بالجميل ومداراة الناس وإظهار الورع والتُّقىٰ وكل ما يجلب انتباه الآحرين من الحسن والكمال، وإخفاء كل شيء يستاء منه أُولئك.

وإذا كان كذلك فان مورد التوثيق سيصبح أيسر من مورد التجريح بل إن التجريح لابدّ له من عِشرَةٍ طويلة وصحبة مستمرة لمدة ما، وتعامل عبر سنين حتى يثبت عند الجارح من خلال تتبعه واطلاعه ما يمكن أن يصدر بحق الرجل من الجرح أو نقيضه.

إذن ما حصل عليه الجارح إنّما حصّله من خلال اطلاعه وتتبع سيرة المجروح ومراقبته له عن كثب، والفحص الشديد والتتبّع المستمر لتصرفات المجروح وأفعاله من حيث يدري أو لا يدري وهذا ما لايتاح للمعدِّل...حيث إن لمعدِّل عندما يوثق نفس ذلك الرجل، فهو في الحقيقة وثّقه دون أن يطّلع علىٰ ما يوجب الفسق أو ما يخالف المروءة.

إذن كيف يَتِمُّ الجمع بين النَّصين...؟؟

ولو كان التعارض بالاطلاق والتقييد، فهل يـمكن الجـمع بـينهما نـظراً لقاعدة الجمع بين الدليلين؟

فمثلاً لو قال المزكّي: هو ثقة. وقال المجرّح: هو فـطحي. فـهل يـمكن الجمع بينهما، بأن نقول: هو فطحي ثقة في دينه فنترك ظاهر الثقة، لأن ظهوره في الإمامي، وذلك من خلال استعمال المتقدّمين لهذا الاصطلاح وديدنهم في ذلك.

علىٰ أيّ حال فإن هذا الظهور يترك قبال النّص الوارد وهو فطحي.

إذن نقول: هنا تعارض بين الظاهر والنّص، والمعوَّل هو النّص، لذا يترك الظاهر.

يجيب الوحيد البهبهاني في فوائده الرجالية بالمنع، وينسب ذلك المنع إلىٰ المتقدّمين[1].

وربّما كان تعليل هذا المنع أن التعارض والجمع بين النّصّين إنّما يتمّ في الأخبار المتعارضة بالإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، والذي يجري بعد تنزيل الكلامين بمنزلة كلام واحد، لقائل واحد غير قابل للعدول عنه، مما يمكن الجمع بينهما، فيكون النص قرينة للظاهر، والذي نحن فيه بعيد عن ذلك، لأنّ النّصين لقائِلَين مختلفين، فلا يمكن أن يكون أحد القولين قرينة لقول الآخر، مع ما بينهما من الفارق و الاختلاف في الرأي والاجتهاد والدليل.

إذن لا وجه للجمع طالما تعدّد المزكّي والجارح والكتاب.

بل هناك صور أُخرى لا يمكن الجمع بين النّصين المتعارضين إطـلاقاً وتقييداً، أو بين الظاهر والنص. من تلك الصـور إضـافة إلىٰ **الصـورة الأُولى** المتقدّمة.

الصورة الثانية: لو اتحد المزكّي والجارح مـع اتـحاد الكـتاب. فكـيف

---

(١) الفوائد الرجالية ـ الوحيد البهبهاني ص ١٩.

العمل؟

أغلب الأصحاب يرى عدم الجمع. والمنع هو المتحقق، وإنّما يرجعون في التعارض إلىٰ الأمارات والمرَجّحات واتباع ما هو الأقوى، ولا يخفىٰ إنّما يعمل أهل الاجتهاد في اجتهادهم المستند إلىٰ الظنّ، هذا فيما إذا انعدمت الأمارات والقرائن والمرجّحات.

الصورة الثالثة: فيما لو اتحد المُزكّي والجارح وتعدد الكتاب المتضمّن للجرح والتعديل فما العمل؟

عرفت ممّا تقدّم أن لا وجه للجمع بين النّصين المتعارضين بأيّ صورة من الصور الثلاث المتقدّمة.

وهذا هو القسم الأول من أقسام التعارض.

القسم الثاني

القول بتقديم الجارح مطلقاً

لقد بيّنا ـ فيما سبق ـ أنّ الجرح المعتبر إنّما يعتبر إذا كان مقيّداً بالسبب من صاحب فن وخبرة، بل أكثر من ذلك إنّما يكون الاعتبار لِمَنْ شأنَه الدّقة والحيطة والحذر، ولا يتسرّع في إصدار الجرح لأدنى شك أو شبهة، بل يتريّث في كلامه وليس القدح من شأنه وإنّما يكل الأمر إلىٰ التجرِبة وكثرة الملاحظة، وإطالة الصحبة إن أمكن، أو استعلام الآخرين عن حال المجروح حتى يثبت أمره لديه.

والملاحظ أن بعض الرجاليين قدّموا قول الجارح مطلقاً، بل قد نسبه السيد عميد الدين في شرح التهذيب إلىٰ الأكثر، وآخرون نقلوه عن العلّامة، إلا أن ذلك في صورة إطلاق الجرح والتعديل، وكما يستفاد من كلامه أن ذكر السبب وعدَمِه واتحادِ الزمان وعدمِه وغير ذلك من الوجوه، لا تغير في أصل المبدأ عند القائلين بتقديم الجارح، بل تؤكّد قوله وتزيده متانة[(١)].

أمّا وجه تقديم قول الجارح فهو:

إمّا لغلبة الفسق في الناس، فكان قول الجارح أرجح عند ذاك وأغلب علىٰ الظن حيث أن الفرد يلحق بالأعم الأغلب.

أو لأنّ أقصى ما يقال أن المعدّل لم يعثر علىٰ ما يوجب الفسق أو ما يخالف المروءة مع طول المعاشرة ـ إن حصلت ـ لهذا ظنّ المعدّل العدالة فيه،

---

(١) للاطلاع والتفصيل راجع مقباس الهداية للمامقاني ص ٦١.

أو اطّلع علىٰ ما يوجب ظنّها وإن لم تطل صحبته معه فذكر ما اطلع وترك ما لم يطّلع عليه. أمّا الجارح فإنه ينقل لنا ما اطّلع عليه وكان قوله مطابقاً للواقع الخارجي، مما يوجب تقديم قوله علىٰ غيره.

وعلىٰ هذا فإن أصحاب هذا المبدأ يقولون: لو كذّبنا الجارح وتركنا قوله، فسنكون قد عدلنا عمّن يحكي عن يقين إلىٰ من يتعلّق بالظّن، فالجارح في النتيجة قد اطّلع علىٰ ما لم يطّلع عليه المعدّل. هذا خلاصة القول فيمن يذهب بتقديم قول الجارح.

ويمكن ردّ هؤلاء بأدنى إشارة، وذلك بأن نقول لهم: مَنْ قال لكم: إنّ المعدّل لم يطّلع علىٰ ما اطّلع عليه الجارح؟

إذ ربّما لم يرَ المعدّل في الرّاوي قدحاً أو مما يخالف المروءة ويُسقِط العدالة، من موجبات الجرح، فما رآه المعدّل قد يعذر فيه، وكم ملوم لا ذنب له...؟!

بل إن ما يراه الجارح، قد يكون له نقض وتبرير عند المعدّل فينقضه، أو يكون عنده تخريج سليم فيعدّل ما جرحه المجرّح.

فلو قلتم: إن المبنى بين الجارح والمعدّل هو بمنزلة أدري ولا أدري.

نقول: إن تلك المقولة يمكن ردّها بما يدّعيه المعدّل، حيث تصير النتيجة أدري بالجرح عند الجارح، وأدري بالعدم عند المعدِّل، وبناء علىٰ ذلك حُلّ الإشكال الذي أوردتموه وأصبح لا وجه في تقديم قول الجارح مطلقاً، لأن قول المعدِّل أصبح ـ كذلك ـ كالجارح، كلاهما ينطِقان عن علم.

وإذا أردت ـ تنزّلاً ـ فقل: إن قول المعدِّل يقارب العلم ويتاخمه، ولا فرق حينئذٍ بينه وبين قول الجارح، إذْ يصير قول الجارح ـ للشبهة التي أوردناها عليه ـ يقارب العلم ويتاخمه فيما إذا ذكر السبب، ومع عدمه فقوله يحتاج إلىٰ تأمّل، بل يكون أدنى من قول المعدِّل، وحينئذٍ يرجع الأمر إلىٰ الأمارات

والمرجّحات كي نقدّم قول أحدهما، فنقول: أيّهما أضبط أو اعدل أو أعرف بحال الرّاوي أو أكثر صحبة وملاحظة...إلىٰ غير ذلك من الأمور والضوابط الرجالية والفنّيّة.

هذا ما اختاره الشهيد الثاني والمحقق القمّي[١].

وممّا تقدّم عرفنا أنه لا وجه لتقديم قول الجارح مطلقاً، بل وحتّىٰ مع ذكر السبب لأن فيه مالا يخفى من كلام.

---

(١) أُنظر: مقباس الهداية للمامقاني ص ٦٤ ط حجريّة.

القسم الثالث:

القول بتقديم الجارح مع كون ذكر السبب عن دراية

لو اتفق ذكر السبب لكل من الجارح والمعدّل، فيكون المدار آنذاك في البحث عن الزمان، فإن اختلف، فلا تعارض بينهما ويترتب الأثر كل حسب زمانه، فمن كانت مروياته زمن القدح والجرح، فلا يؤخذ بها، ومن كانت مروياته زمان التعديل فيؤخذ بها، بعد التأكّد من سلامة الرّاوي وعدالته في تلك المدّة، أمّا لو اتّحد الزمان فعندئذٍ يجب الترجيح بالأمور الخارجية، مثلاً كون أحدهم أعدل من الآخر، أو كونه أشدّ ضبطاً، أو كونه أعرف بحال الرّاوي لكونه كثير العشرة والصحبة له، أو لكونه أعرف بحاله أو لأنه ممّن عاصره، أو أنه أكثر دقّة وإطلاعاً..إلىٰ غير ذلك مما يوجب قوّة الظّن أو اطمئنان النفس.

هذا التقديم مشروط بأن يكون عن دراية الجارح لا عن روايته، لأن الرواية في المقام لا تسلم من النقد والمعارضة، وخاصة إذا كان زمنها متأخّراً.

ثم لا يخفىٰ أن الرواية قد يدخلها التصحيف أو التحريف أو الزيادة والنقصان، أو سبق قلم الراوي في الكتابة، فمثلاً مراده أن يقول: ثقة، فكتب غير ثقة، أو غلطه في المشافهة كذلك.

فالرواية مجملاً لا تسلم عن الخطأ. أمّا الجارح فينقل لنا عن درايته وعلمه فذاك هو المقدَّم والمعتبر في المقام.

ومع هذا الاعتبار فإن الدراية لا تخلو من تأمّل، وذلك أن الجارح أو المعدّل ـ الذي كان عمله ذاك عن دراية ـ قد يخطأ أحياناً، أو قد تكون درايته عن

تسرّع وعجلة بحيث أصدر حكمه قبل التريّث والتأمّل.

فأيّ فائدة وأيّ إلزام في تقديم قوله حينئذٍ فحسب؟ وهذا لا ينفع في المقام وفي كل الأحوال.

إذن لابدّ من الترجيح، بل قد نترك الترجيح ونقدّم ما كان رواية، وذلك لو كانت الرواية عن المعصوم متواترة، أو يلتمس منها القطع من خلال القرائن والأمارات، لأنّها ـ الرواية ـ عندئذٍ تفيد العلم.

القسم الرابع

الاستعانة بالمرجّحات

لو تعلّق قول الجارح والمعدّل برواية، فإن كان الجرح والتعديل خاليين من ذكر السبب، فآنذاك يقع التعارض بينهما ولابدّ من الترجيح حينئذٍ حسب القرائن النافعة والأمارات التي تفيد أحدهما دون الآخر.

هذا كلّه إذا اتحد الراوي. وربّما وقع التعارض بين الجارح والمعدّل برواية والراوي واحد إلّا أن الاسم متعدد، وكان ذلك من قبيل تعارض الجرح والتعديل، فحيئنذٍ يعمل حسب المرجحات. ومثل ذلك إذا تعدّد الراوي فإنّ الإشكال والتعارض سوف يسقط. أما لو جهل حال المسمّىٰ ولا يعلم اتحاده أو تعدّده، فيصبح في عداد مجهول الحال، ومثل ذلك يقال فيما لو اشترك شخصان باسم وتعلّق بذلك الاسم الجرح أو التعديل فهذا كسابقه، إذ يبقىٰ في عداد مجهول الحال.

الخاتمة

لقد ارتأينا أن نضع خاتمة للبحث تتضمّن عدّة فوائد:

الفائدة الأُولى

فيما لو اتحد في الرّاوي توثيق وقدح

لا يخلو أن الإنسان طيلة عمره يمرّ بعدّة مراحل، وربّما تسلب ملكة العدالة عنه في إحدى المراحل بسبب ما، فما هو الضابط لمروياته؟

علماً أن رجال التوثيق لم يحدّدوا لنا تأريخ الوثاقة، كما أن الرواة لم يحدّدوا تاريخ الراوية...

أقول: لابدّ من تحديد زمان العدالة وزمان الفسق، وهناك حالات:

أوّلاً: لو كانت مروياته في زمن العدالة فواضح أن لا إشكال فيها[1].

ثانياً: لو كانت مروياته في زمن الفسق، فإن عدالته المتقدّمة غير شافعة للقبول.

ثالثاً: لو كان فسقه سابقاً علىٰ عدالته وما رواه زمن الفسق بقي كما هو حتى زمان عدالته، فيؤخذ بما رواه سابقاً[2]، لأننا نقول: إن العدل لا يروي إلا ما كان مطمئناً إلىٰ روايته واثقاً بها، فسكوته عما صدر منه زمان فسقه السابق لا يعني أن روايته تلك مخدوشة، بل إن سكوته عما سبق تقرير لصحته. وإلّا لزم التصريح بأنّ ما رواه زمن فسقه غير صحيح، لكونه الآن عادلاً، والعادل لا يكذب، وسكوته عما صدر منه زمن الفسق لو قدّر أنّها كانت رواية كاذبة ـ

---

(١) لأن فسقه المتأخر عن الرواية غير قادح.

(٢) مقباس الهداية، المامقاني ص ٦٣ .

فسكوته ـ غش وخداع للغير، وهذا هو عين الكذب.

رابعاً: لو كان فسقه سابقاً علىٰ عدالته وما رواه هو في زمن العدالة، فعدالته هنا كافية وفسقه الأوّل لا يقدح بروايته في الأخير.

هذا ما أردت إيراده في الفائدة الأولى، وهي مهمّة جداً لأنها تحلّ عدّة أُمور في باب الجرح والتعديل.

الفائدة الثانية
تعديل وجرح غير الإمامي للإمامي

ذهب علماؤنا في الجملة إلىٰ قبول تزكية المخالف أو غير الإمامي للإمامي، أمّا جرحه فلا. وإن الكلام في الجرح كالكلام في التزكية من حيث اعتبار التعدد وعدمه، غير أن الشيخ البهائي فرّق بينهما عندما يصدر الجرح والتعديل من غير الإمامي بحق الإمامي، وربّما كان مستنده في ذلك القول المشهور «والفضل ما شهدت به الأعداء» وإن كان لا يخلو من نقاش، إلّا أن القول لا يتعدّىٰ عن كونه شهادة حق، والعدو دائماً ينظر إلىٰ مثالب من يخالفه فيظهرها وأمّا فضائله فيميل إلىٰ سترها وإخفائها، فإذا ظهر منه تزكية في حق إمامي فإن ذلك يعني أنه لا يمكن إخفاء فضل هذا الإمامي بحيث لم يستطع القدح به.

أمّا جرحه فهو ديدنهم، لذا فجرحهم للإمامي عندنا مردود، إلّا ما ظهر بالدليل والحجّة من خلال القرائن الخارجية.

الفائدة الثالثة

أصحاب العقائد الفاسدة

لقد عرفنا ممّا تقدّم أن العدالة من المقاييس المهمّة في علم الرّجال، وهذه العدالة لابدّ من النظر إليها عند الامامي قبل غيره حتى يؤخذ بروايته، أمّا أصحاب العقائد الفاسدة والمذاهب المنحرفة كالزيدية والواقفية والفطحية والبترية والإسماعيلية وغيرهم من المذاهب. فلا تقبل رواياتهم حال فسقهم وضلالتهم، أمّا لو علم أنّ ما يرونه إنّما هو في حال استقامتهم، فيؤخذ بروايتهم. وهذا يعرف من القرائن الخارجية، أو عمل جمهور الأصحاب أو أنّ مرويّاتهم من أصولهم التي دوّنوها زمن المعصوم (عليه السلام) ولا يخفى أن جملة من علماء الواقفية والفطحية والزيدية دوّنوا أصولهم في زمن المعصوم أي قبل انحرافهم، أمثال إسحق بن جرير وعلي بن أبي حمزة وعلي بن رياح، الذين كانوا على مذهب الامامية ثم توقّفوا...

وليس هناك أدنى شك في فساد عقائد أولئك، بل إن النصوص الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) في حقّهم تأمر بلعنهم والابتعاد عنهم و قد وصفوهم بالكلاب الممطورة بل إنهم أمروا شيعتهم بمقاطعتهم والتبرّي منهم...

إذن كيف عمل الثقات من أصحابنا بمرويّاتهم؟

لا شكّ أن علماءنا في غاية الاحتياط والضبط، وانّ عملهم بمرويّات أولئك قطعاً أنّها كانت صادرة قبل توقّفهم وانحرافهم. فما عُلِمَ بصدورها في حالة استقامتهم وقبل انحرافهم، أو كانت هناك قرائن خارجية تؤكّد صحتها قبلت وعمل بها وإلا فلا.

المخمّسة

فرقة من الغلاة، يقولون: إن سلمان الفارسي، والمقداد، وأباذر الغفاري، وعمار بن ياسر، وعمرو بن أُمية الضّمّري. هؤلاء هم الموكلون بمصالح العالم من قبل الرّب. والرب عندهم علي بن أبي طالب، تعالى الله عما يشركون، ثم أصبح للمخمّسة دعاة ومريدون، منهم أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي المخمّسي توفي سنة ٣٥٢ هـ وقبره بـ(كرمي من ناحية فسا) بقرب الخان والحمّام أول ما تدخل كرمي من ناحية شيراز.

قال ابن الغضائري: علي بن أحمد أبو القاسم الكوفي المدعي العلوية، كذّاب غال صاحب بدعة ومقالة، رأيت له كتباً كثيرة لا يلتفت إليه.

البترية

فرقة من الزيدية، قيل نسبوا إلىٰ المغيرة بن سعد ولقبه الأبتر، وقيل البترية هم أصحاب كثير النوا، والحسن بن صالح بن حي، وسالم بن أبي حفصة، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدام ثابت الحداد. وهم الذين دعوا إلىٰ ولاية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ثم خلطوها بولاية أبي‌بكر وعمر ويثبتون لهما الإمامة، ويبغضون عثمان وطلحة والزبير وعائشة، ويرون الخروج مع بطون ولد علي (عليه السلام) ويثبتون لكل من خرج منهم عند خروجه الإمامة.

وقيل: وجه تسميتهم بالبترية أن زيد بن علي بن الحسين الشهيد، قال لبعض من سأله أثناء القتال ـ في قصة طويلة ـ: بترتم أمرنا بتركم الله؛ أي قطعتم، فمن يومئذٍ سموا البترية. من رجال البترية: طلحة بن زيد، عمرو بن قيس

الماصر، عمرو بن خالد الواسطي، غياث بن إبراهيم، قيس بن الربيع، منصور بن المعتمر، مقاتل بن سليمان، يوسف بن الحارث، محمد بن زيد وغيرهم.

الكَيسانية

قيل: إنهم أتباع المختار بن أبي عبيدة الثقفي، وإنما سمّيت بذلك لأن المختار كان اسمه كيسان، وفي ذلك روي أن أباه حمله وهو صغير ووضعه بين يدي أمير المؤمنين (عليه السلام) فجعل يمسح بيده على رأسه ويقول: (كيس كيس).

وقال آخرون: إنهم أتباع محمد بن الحنفية ابن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام).

تعتقد هذه الفرقة بإمامة محمد بن الحنفية، وقد أنكرت وفاته، وقالت: إنه غائب في جبل رضوى، وزعمت أنه الإمام الحي الغائب، وهو القائم والمهدي المنتظر الذي سيظهر في آخر الزمان ويقوم لنصرة الدين، وأنه غائب في الجبل المذكور يقتات بالماء والعسل الذي يأتيه من عندالله، ولابد من ظهوره في آخر دورة الإسلام، ويُعدّ السيد الحميري من شعراء وعلماء هذه الطائفة، إلا أنه رجع عن اعتقاده هذا في آخر عمره، ومما يقول في اعتقاده السابق: وقيل القائل غيره:

ألا إنَّ الأئمة من قريشٍ ... ولاةُ الحق أربعة سَواءُ
عليّ والثلاثة من بنيه ... فهم أسباطنا والأولياء
فسبط سبط إيمان وبر ... وسبط قد حوته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتى ... يقود الجيش يقدمه اللواء
يغيب ـ فلا يُرى ـ فينا زماناً ... برضوى عنده عسل وماء

ونقل عن بعضهم أنه كان يقول: إن ابن الحنفية هو الإمام بعد أمير المؤمنين (عليه السلام) دون الحسن والحسين، بل إن الحسن (عليه السلام) إنما دعا في الباطن إليه بأمره، والحسين (عليه السلام) إنما ظهر بالسيف بإذنه، وإنهما كانا داعيين إليه وأميرين من قبله. وذلكم جِدٌّ بلا دليلِ فانتبه.

الناووسية

هم القائلون بالإمامة إلىٰ الصادق (عليه السلام) الواقفون عليه، وقالوا: إنه حي يرزق ولن يموت حتى يظهر، وهو القائم المهدي. والتسمية تعود إلىٰ رجل يقال له: (ناووس) مؤسس هذه الفرقة. وقيل بل نسبة إلىٰ قرية يقال اسمها ناووس.

منهم أبان بن عثمان الأحمر، وسعيد بن طريف الحنظلي الإسكاف، وعبدالله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري.

الفطحيّة

هم القائلون بإمامة عبدالله بن جعفر الصادق (عليه السلام) وسُمُّوا بذلك لأنه كان أفطح الرأس، وقال بعضهم: كان أفطح الرجلين، وقال ثالث: إنهم نسبوا إلىٰ رئيس من أهل الكوفة يقال له: عبدالله بن فطيح.

والذين قالوا بإمامة عبدالله الأفطح ابن الإمام الصادق (عليه السلام) لشبهة دخلتهم، لما روي عنهم (عليهم السلام) أنهم قالوا: الإمامة في الأكبر من ولد الإمام إذا مضى...

غير أن الكثير منهم رجع عن القول بإمامته لما امتحنه بمسائل من الحلال والحرام ولم يكن عنده فيها جواب، كما قد ظهر منه مالا ينبغي أن يظهر من الإمام.

مات عبدالله بعد أبيه بسبعين يوماً، فرجع الباقون إلاّ نفرٌ منهم.

كما أن هذا النفر كان يعتقد بإمامة عبدالله ومن بعده بإمامة الكاظم (عليه السلام)، وقد روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال لموسى: يا بني، إن أخاك سيجلِس مجلسي ويدَّعي الإمامة بعدي، فلا تنازعه بكلمة فإنه أول أهلي لحوقاً بي.

وكان كما قال (عليه السلام) توفي بعده بسبعين يوما .

من رجال الفطحية: أحمد بن محمد بن الحسين بن فضال، إسحاق بن عمار، الحسن بن علي بن فضال، عبدالله بن بكير، علي بن أسباط الأشعري، علي بن حديد، علي بن الحسن بن فضال، عمار بن موسى الساباطي، عمار بن سعيد المدائني، محمد بن سالم، محمد بن الوليد البجلي، مصدق بن صدقة، وغيرهم.

الإسماعيلية

وهم القائلون بإمامة جعفر الصادق (عليه السلام) ومن بعده ابنه إسماعيل وهو أكبر الأولاد، وكانت وفاته قبل والده، قالوا بإمامته استناداً إلىٰ ما رووه من أن الإمامة في الأكبر من ولد الإمام، والبعض الآخر ادَّعى أن الإمام الصادق (عليه السلام) أشار إليه بمقام الإمامة.

بعد وفاة الإمام الصادق (عليه السلام) وقع الخلاف في الإمامة، ففريق اعتبروا إسماعيل إماماً بعد أبيه لأنه كان أكبر سناً، علىٰ أنه مات قبل أبيه.

وفريق آخر قبل إمامة أبي الحسن الكاظم (عليه السلام)، اعتماداً علىٰ أن الوصاية انتقلت إليه بعد وفاة أبيه.

وعلىٰ أيّ حال فإن الذين وقفوا علىٰ إسماعيل عرفوا فيما بعد بالإسماعيلية. ومن اعتقاداتهم أن الإمام المعصوم هو إسماعيل وأنه المهدي، وهو المنتظَر، وأن الأخبار والآثار أشارت إليه.

ثم يعتقدون أن الإمامة تنحصر في أئمة سبعة، وقد استدلوا بالحديث المروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) انه قال: أوصيائي سبعة، وزعموا أن أيام الأُسبوع السبعة، والسيارات السبع، والسماوات السبع، والأرضين السبع، الواردة في الفرقان، والسبع المثاني، كل ذلك رمز إلىٰ الأئمة السبعة.

تعد الفرقة الإسماعيلية من الطوائف الثرية في العالم، وهي اليوم تقطن في الهند وأفريقيا وفرنسا وأمريكا. وأكثر وجودهم في بمبي من بلاد الهند.

الواقفيّة

هم القائلون بإمامة أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم، الواقفون عليه بعد موته، الجاحدون لإمامة علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، فهؤلاء اعتقدوا بأن الإمام موسى لم يمت، بل هو غائب، وأنه سيظهر في آخر الزمان.

صادفت عقيدتهم رواجاً بين الناس، وقد اجتمع البسطاء والسذج من الناس حول جماعة من الواقفة ـ بالخصوص جماعة من الكوفيين ـ ففي بعض الأخبار أن بدء الواقفية كان لأموال اجتمعت عند الأشاعثة زكاة أموالهم، وكان مقدارها ثلاثين ألف دينار، فحملوها إلىٰ وكيلين لموسى بن جعفر (عليه السلام) بالكوفة، أحدهما حيان السراج وآخر كان معه، وكان الإمام في الحبس، فاتخذوا من تلك الأموال الدور والبساتين وعقدوا العقود واشتروا الغلات، فلما توفي الإمام الكاظم (عليه السلام) وانتهى الخبر إليهما أنكرا موته وأذاعا في الشيعة أنه لا يموت لأنه القائم، فاعتمدت عليهما طائفة من الشيعة وانتشر قولهما في الناس.

من رجال الواقفية: أُمية بن عمرو الواقفي، أحمد بن السري، إسحاق بن جرير بن يزيد، إبراهيم بن شعيب، إبراهيم بن عبد الحميد، أحمد بن الفضل الخزاعي، أحمد بن الحسن الميثمي، أحمد بن زياد الخراز، بكر بن محمد بن جناح، جهم بن جعفر بن حيان، جعفر بن سماعة، درست بن أبي منصور الواسطي، داوود بن الحصين، زياد بن مروان القندي، سلمة بن حيان، سعد بن خلف، سماعة بن مهران، علي بن الحسن الطاطري، عثمان بن عيسى الرواسي، علي بن سعيد المكاري، يحيى بن القاسم الحذا، عبدالكريم بن عمر الخثعمي وغيرهم كثيرون.

الفائدة الرابعة

أسماء المنكرين علىٰ أبي بكر

وهم اثنا عشر رجلاً؛ ستة من المهاجرين، وستة من الأنصار. من المهاجرين: أبوذر الغفاري، سلمان الفارسي، خالد بن سعيد بن العاص، المقداد ابن الأسود، بُريدة الأسلمي، عمّار بن ياسر. ومن الأنصار: خزيمة بن ثابت، سهل بن حُنيف، أبو الهيثم بن التيهان، قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي، أُبي ابن كعب، أبو أيّوب الأنصاري.

وكان أوّل من تكلّم يوم الجمعة خالد بن سعيد بن العاص فقال: يا أبابكر! أذكّرك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله) يوم قُريظة:

«يا معشر قريش! احفظوا وصيّتي، إن علياً إمامكم بعدي، بذلك أنبأني جبرئيل (عليه السلام) عن ربي عزّ ذكره، ألا إنّكم إن لم تؤتوه أُموركم اختلفتم، وولّى عليكم أشراركم. ألا إنّ أهل بيتي هم الوارثون لي، والقائمون من أُمّتي، اللهم من أطاعهم فثبّته، ومن نصرهم فانصره ومن خالف أمري وأقام إماماً لم أُقمه وترك إماماً أقمته ونصبته فاحرمه جنّتك، والعنه علىٰ لسان أنبيائك».

أتعرف هذا القول يا أبابكر؟

قال: لا.

ثم قال له عمر: اسكت! فلست من أهل المشورة.

فقال: بل اسكت أنت يا ابن الخطّاب! فإنك تنطق بغير لسانك، وتفوه بغير فيك، وإنك لجبان في الحرب؛ ما وجدنا لك في قريش فخراً.

ثم قام أبوذر فقال: يا معشر قريش، قد علم خياركم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «هذا الأمر لعلي بعدي ولولده من بعده» فلم تتركون قوله، وتخالفون أمره؟ أنسيتم أم تناسيتم، أو ضللتم واتبعتم الدنيا الفانية رغبة عن نعمة الآخرة، حذو من كان قبلكم حَذو النّعل بالنعل والقُذّة بالقُذّة، فعمّا قليل ترون غِبّ رأيكم، وترون وبال أمركم، وما الله يُريد ظلماً للعباد.

ثم قام سلمان فقال: يا أبابكر، إلىٰ من تستند أمرك إذا الموت نزل بك؟ وإلىٰ من تفزع إذا سُئلت عن أحكام الأُمّة عما لا تعلم؟ تكون إماماً لمن هو أعلم منك؟ قدّم من قدّمه الله وقدّمه رسول الله في حياته، وأوعز إليه فيك وقت وفاته. أنسيت قوله وما تقدّم من وصيّته؟ إنه لا ينفعك إلا عملك ولا تحصل إلا علىٰ ما تقدّم فإن رجعت نجوت، فقد سمعت ما سمعنا، وأنكرت وأقررنا فتردْ ونَرِد، وما الله بظلاّم للعبيد.

ثم قام المقداد فقال: يا أبابكر، ارجع علىٰ غمّك ويسّر يسرك بعسرك، والزم بيتك واردد الأمر إلىٰ حيث جعله الله ورسوله، وسلّم الحق إلىٰ صاحبه،فإنّ ذلك أسلم في آجلك وعاجلك، فقد نصحت وبذلت ما عندي والسلام.

ثم قام بُريدة الأسلمي فقال: يا أبابكر، أنسيت أم تناسيت؟ أم خادعتك نفسك فإن الله خادعك ألم تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أمرنا فسلّمنا عليه بإمرة المؤمنين والرسول فينا؟ فالله الله في نفسك! أدركها قبل ألاّ تُدركها، وأبعدها من هُلكها، وردّ هذا الأمر إلىٰ من هو أحقّ به منك، ولا تتماد في غيّك فتهلك بطغيانك، وما الله بغافل عما قصدت، ألا إنّنا ننصح لك ولن نهدي من نحب، ولكنّ الله يَهدي من يشاء.

ثم قام عمار بن ياسر فقال: يا أبابكر، لا تجعل لنفسك حقّ غيرك، فتكون أوّل من عصا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وأنت تُجازىٰ بعملك، فانصح لنفسك أو دَع، فكلّ نفسٍ بما كسبت رهينة.

ثم قام قيس بن سعدٍ بن عُبادة فقال: يا معشر قريش، قد علم خياركم أنّ أهلَ بيتِ رسول اللهِ (صلى الله عليه وآله) أحقّ بمكانه في سبق سابقةٍ وحسن عناء، وقد جعل الله هذا الأمر لعليّ بمحضرٍ منك وسماع أذنيك فلا ترجعوا ضُلالاً فتنقلبوا خاسرين.

ثم قام خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين فقال: ألستَ تعلَمُ يا أبابكر أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قبل شهادتي وحدي؟

قال: بلىٰ.

قال: فإنّي أشهد بما سمعته منه وهو قوله:

«إمامكم بعدي عليٌّ، لأنّه الأنصح لأُمّتي والعالم فيهم».

ثمّ قام أبو الهيثم بن التيِّهان فقال: أنا أشهد أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أقام علياً فقال: «إن أهل بيتي يتقدّمونكم ولا تتقدّموا عليهم» وفي قوله كفاية.

ثم قام سهل بن حنيف فقال: اشهد علىٰ رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: «أهل بيتي فرق بين الحق والباطل، وهم الأئمة يقتدي بهم أُمّتي».

وتكلّم أُبيّ بن كعب فقال: أشهد أني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «علي بن أبي طالب إمامكم بعدي، وهو الناصح لأُمّتي».

ثم قام أبو أيوب الأنصاري فقال: اتق الله وزدّوا الأمر إلىٰ أهل بيت نبيّكم، فقد سمعتم ما سمعنا أن القائم مقام نبيّنا بعده عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) وأنّه لا يبلّغ عنه الا هو، ولا ينصح لأُمّته غيره.

قال فنزل أبوبكر من المنبر. فلمّا كان يوم الجمعة المقبلة سلّ عمر سيفه ثم قال: لا أسمع رجلاً يقول مثل مقالته تلك إلا ضربت عنقه. ثم مضى هو وسالم ومعاذ بن جبل وأبو عبيدة شاهرين سيوفهم حتى أخرجوا أبابكر وأصعدوه المنبر.

شرطة الخميس

في القاموس مادة (خ م س): الخميس: الجيش، لأنه خمس فرق: المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة.

وفي مادة (ش ر ط): والشرطة بالضم ما اشترطت، يقال خذ شرطتك، وواحد الشرط كصرد، وهم أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت، وطائفة من أعوان الولاة معروف.

روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال لعبدالله بن يحيى الحضرمي يوم الجمل: أبشر يا ابن يحيىٰ فإنك وأبوك من شرطة الخميس حقاً، لقد أخبرني رسول الله (صلى الله عليه وآله) باسمك واسم أبيك في شرطة الخميس، واللهُ سمّاكم شرطة الخميس علىٰ لسان نبيّه.

وذكر أن شرطة الخميس كانوا ستة آلاف رجل أو خمسة آلاف.

وعن أبي الجارود، قال: قلت للأصبغ بن نُباته: ما كان منزلة هذا الرجل[١] فيكم؟ قال: ما أدري ما تقول إلا أن سيوفنا كانت علىٰ عواتقنا فمن أَومىٰ إليه ضربناه بها، وكان يقول لنا: تشرطوا، فوالله ما اشتراطكم لذهب ولا لفضة، وما اشتراطكم إلا للموت، إن قوماً من قبلكم من تشارطوا بينهم فما مات أحد منهم حتى كان نبيّ قومه أو نبيّ قريته أو نبيّ نفسه، وانكم بمنزلتهم غير أنكم لستم بأنبياء[٢].

فشرطة الخميس هم أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) وإن العلّامة الحلي ذكر بعضهم في الخلاصة آخر القسم الأول من الثقات.

---

(١) أي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

(٢) معرفة أخبار الرجال ص ٣ و ٤، البحار ٤٢ / ١٥١ .

في الخرايج والبحار والارشاد : روي أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قال بذي قار وهو جالس لأخذ البيعة : يأتيكم من قبل الكوفة ألف رجل ، لا يزيدون رجلاً ولا ينقصون رجلاً يبايعوني على الموت ، قال ابن عباس : فجزعت لذلك وخفت أن ينقص القوم من العدد أو يزيدوا عليه فيفسد الأمر علينا ، وإنّي أُحصي القوم فاستوفيت عددهم تسع مائة رجل وتسعة وتسعين رجلاً ، ثم انقطع مجيء القوم ، فقلت : إنا للّه وإنا إليه راجعون ، ماذا حمله على ما قال ؟

فبينما أنا مفكّر في ذلك إذ رأيت شخصاً قد أقبل حتى دنا ، وهو رجل عليه قباء صوف ومعه سيف وترس وإداوة ، فقرب من أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال : امدد يدك لأُبايعك ، قال عليّ (عليه السلام) : وعلى ما تبايعني ؟

قال : على السمع والطاعة والقتال بين يديك حتى أموت أو يفتح اللّه عليك ، فقال : ما اسمك ؟

فقال : أُويس .

قال : أنت أُويس القرنيّ ؟

قال : نعم .

قال : اللّه أكبر فإنّه أخبرني حبيبي رسول اللّه (صلى الله عليه وآله) أني أدرك رجلاً من أُمّته يقال أُويس القرنيّ ، يكون من حزب اللّه ورسوله ، يموت على الشهادة ، يدخل في شفاعته مثل ربيعة ومضر . قال ابن عباس : فسري عنّا[1] .

وفي الاختصاص : عن محمد بن الحسين عن محمد بن جعفر عن أحمد ابن أبي عبداللّه قال : قال عليّ بن الحكم : أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) الذين قال لهم تشرّطوا فأنا أشارطكم على الجنّة ولست اشارطكم على ذهب ولا فضّة، إنّ نبيّنا فيما مضى قال لأصحابه : تشرّطوا فإني لست أشارطكم إلّا على الجنة وهم سلمان الفارسي والمقداد وأبو ذر الغفاري وعمّار بن ياسر وأبو سنان

(١) البحار ٤٢ / ١٤٧ .

وأبو عمر والأنصاريان وسهل البدري وعثمان ابنا حنيف الأنصاري وجابر بن عبدالله الأنصاري .

ومن أصفياء أصحابه عمرو بن الحمق الخزاعي ، وميثم التمّار وهو ميثم ابن يحىٰ ، ورشيد الهجري ، وحبيب بن مظاهر الأسدي ومحمد بن أبي بكر .

ومن أوليائه العلم الازدي ، وسويد بن غفلة الجعفي ، والحارث بن عبدالله الأعور الهمداني ، وأبو عبدالله الجدلي وأبو يحيىٰ حكيم بن سعد الحنفي .

وكان من شرطة الخميس أبو الرضي عبدالله بن يحيىٰ الحضرمي وسليم ابن قيس الهلالي وعَبيدة السلماني المرادي .

ومن خواصّه تميم بن حذيم الناجي .

وقد شهد مع علي (عليه السلام) حروبه : قنبر مولىٰ علي بن أبي طالب وأبو فاختة مولىٰ بني هاشم وعبيد الله بن أبي رافع وكان كاتبه[١] .

وفي الاختصاص عن ابن قولويه ، عن العيّاشي ، عن أبيه ، عن عليّ بن الحسين عن مروك بن عبيد ، عن إبراهيم بن أبي البلاد عن رجل عن الأصبغ قال: قلت له : كيف سمّيتم شرطة الخميس يا أصبغ ؟ فقال : إنا ضمنّا له الذبح وضمن لنا الفتح[٢] .

قال الجزري : شرطة السلطان : نخبة أصحابه الّذين يقدّمهم علىٰ غيرهم من جنده ، وفي حديث ابن مسعود «وتشرط شرطة للموت لا يرجعون إلّا غالبين» .

الشرطة : أوّل طائفة من الجيش تشهد الوقعة[٣] .

---

(١) الاختصاص ص ٢ ط ٣. والبحار ٣٤ / ٢٧١ .

(٢) الاختصاص ص ٦٥ .

(٣) النهاية ٢ / ٢١٣ .

وقال الفيروزآبادي : الشرطة بالضّم : هم أوّل كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت ، وطائفة من أعوان الولاة ، سمّوا بذلك لأنّهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها[١] .

وفي المجمع للطريحي :

والشَرَط بفتحتين : العلامة ، ... إلى أن قال والشُرَط على لفظ الجمع أعوان السُلطان والولاة ، وأول كتيبةٍ تشهد الحرب وتتهيّأ للموت ، سُمّوا بذلك لأنّهم جعلوا لأنفسهم علامات يُعرفون بها للأعداء ... وصاحب الشرطة يعني الحاكم[٢] .

وبمثل ذلك تقريباً ، قال ابن زكريا في مقاييس اللغة . وهكذا ابن منظور في لسان العرب ، وقد أضاف : والشُّرْطةُ في السلطان : من العلامة والإِعْداد . ورجل شُرْطِيٌّ وشُرَطِيٌّ : منسوب إلى الشُّرطةِ ، والجمع شُرَط ، سموا بذلك لأنهم اَعَدُّوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات ، وقيل : هم اوّل كتيبة تشهد الحرب وتتهيّأ للموت . وفي حديث ابن مسعود : وتُشْرَطُ شرْطةٌ للموت لا يرجِعُون إلّا غالبين ؛ هم اوّل طائفة من الجيش تشهد الوقعة[٣] .

---

(١) القاموس ٢ / ٣٦٨.

(٢) مجمع البحرين ٤ / ٢٥٧ .

(٣) لسان العرب ٧ / ٨٣.

الأركان الأربعة

وهم الأصفياء من أتباع أمير المؤمنين (عليه السلام):

١ ـ سلمان المحمدي (الفارسي) وكنيته أبو عبدالله.

٢ ـ جُندَب بن جَنادة؛ أبوذر الغفاري.

٣ ـ حذيفة بن اليمان العَبْسي.

٤ ـ عمار بن ياسر، وكنيته أبو اليقظان.

وقيل: من الأركان:

المقداد بن الأسود الكندي ت ٣٣ هـ.

أصحاب الأُصول

وهم الآخذون عن المعصوم (عليه السلام) وهم أصناف:

١ ـ منهم مَن كان لا يحسن الكتابة ولكنّه يأخذ الحديث بسمعه ويعيه بقلّبه دراية وفقهاً، ثم يلقيه علىٰ تلاميذه وأصحابه ليكتبوه في أُصولهم. كأبي بصير يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي، وأبي بصير ليث بن البختري المرادي.

٢ ـ ومنهم من كان يحسن الكتابة، ومع ذلك يأخذ الحديث سمعاً ويعيه قلباً حتى إذا وجد فرصة قيّده بالكتابة، وإن كان بألفاظ أُخر، وهم الأكثرون.

٣ ـ ومنهم من كان يسمع الحديث ويكتبه بألفاظهِ المسموعة بلا مهلة استيثاقاً لصحة الحديث، وهم الأقلّون.

٤ ـ ومنهم من كان يخلو مع الإمام فيسأله عن مسألة خوفاً من أن يُفتيه بالتقية عن بعض الحاضرين.

السفراء الأربعة

وهم نواب وسفراء الإمام الحجّة المنتظر (عجّل الله فرجه الشريف)، في زمن الغيبة الصغرى، وبوفاة آخرهم حدود ٣٢٩ هـ بدأت الغيبة الكبرىٰ، وهم:

١ ـ عثمان بن سعيد العمري الزيّات أو السمّان، من أصحاب الإمام الهادي والعسكري والحجّة المنتظر (عليهم السلام).

٢ ـ محمد بن عثمان بن سعيد العمري، المتوفّىٰ في جمادي الأُولىٰ سنة ٣٠٥ هـ.

٣ ـ الحسين بن روح أبو القاسم، توفي في شعبان سنة ٣٢٦ هـ.

٤ ـ علي بن محمد السَّمُري، أبو الحسن، توفّي في النصف من شعبان سنة ٣٢٩ هـ.

أقول: هؤلاء السفراء الأربعة هم في أعلىٰ درجات الوثاقة والإيمان والتقوى، كانت ترد التوقيعات من الإمام (عجّل الله فرجه الشريف) علىٰ أيديهم، فهم الأبواب والنوّاب والوكلاء والسفراء في زمان الغيبة الصغرىٰ، وصدرت بحقّهم التوثيقات من الإمام. عن الشيخ الطوسي بسنده عن أبي علي أحمد بن إسحاق بن سعد، عن أبي محمد الحسن بن علي (عليه السلام) أنه قال: العمري وابنه ثقتان، فما أدَّيا إليك فعنّي يُؤدِّيان، وما قالا لك فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنّهما الثّقتانِ المأمونان[1].

وفي الحسين بن روح؛ يقول أبو محمد هارون بن موسى: أخبرني أبو علي محمد بن همام (رضي الله عنه) أنّ أبا جعفر محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه) جمعنا قبل موته، وكنّا وجوه الشيعة وشيوخها، فقال لنا: إن حدث عليَّ حدث الموت فالأمر إلىٰ أبي القاسم الحسين بن روح النوبختي، فقد أمرت أن أجعله

---

(١) كتاب الغيبة ص ٢١٩.

في موضعي بعدي، فارجعوا إليه وعَوّلوا في أُموركم عليه[١].

وفي علي بن محمد السَّمُري، يقول إبراهيمُ بن هِشام: كنت في مدينة السلام في السنة التي توفّي فيها علي بن محمد السَّمري، فحضرته قبل وفاته بأيّام فأخرج إلىٰ الناس توقيعاً نسخته:

«بسم الله الرحمن الرحيم. يا علي بن محمد السَّمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميّت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلىٰ أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهورَ إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي بعدي من شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فَمَنْ يدَّعي المشاهدة* قبل خروج السّفياني والصيحة فهو كذّابٌ مُفْتَر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم».

قال: فانتسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك؟ فقال: لله أمر هو بالغه، وقبض رضوان الله عليه، وهو آخر كلام سُمِع منه[٢].

---

(١) كتاب الغيبة ص ٢٢٦.

(*) أقول: المشاهدة بعُنوان النيابة الخاصة عنه (عج)، وإلّا فما أكثر مشاهديه خلال هذه الغَيبة الكبرىٰ، والله أعلم.

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٢.

الفائدة الخامسة
ما اصطلح عليه من الرموز

لقد جرت العادة في كتب الرّجال أن يرمزوا لأصحاب المعصومين برموز معينة، وللكتب الرجالية برموز مغايرة، ولمصنّفي كتب الأخبار والرّجال برموز خاصة.

وإليك أهم تلك الرموز:

١ ـ ما يخصّ الأصحاب:

فقد رمزوا لأصحاب الرسول (صلى الله عليه وآله) بالحرف (ل).

ورَمزوا لأصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالحرف (ي).

ورَمزوا لأصحاب الإمام الحسن بن علي (عليه السلام) بالحرف (ن).

ورمزوا لأصحاب الإمام الحسين بن علي (عليه السلام) بالحرف (سين).

ورمزوا لأصحاب الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) بالحرف (ين).

ورمزوا لأصحاب الإمام محمد بن علي الباقر (عليه السلام) بالحرف (قر).

ورمزوا لأصحاب الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) بالحرف (ق).

ورمزوا لأصحاب الإمام موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام) بالحرف (ظم) أو (م).

ورمزوا لأصحاب الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) بالحرف (ضا).

ورمزوا لأصحاب الإمام محمد بن علي الجواد (عليه السلام) بالحرف (ج) أو

(د).

ورمزوا لأصحاب الإمام علي بن محمد الهادي (عليه السلام) بالحرف (دي).

ورمزوا لأصحاب الإمام الحسن بن علي العسكري (عليه السلام) بالحرف (كر) أو (ري).

٢ ـ ما يخصّ الكتب الرجالية:

فقد رمزوا لرجال الكشي بـ(كش).

ورمزوا لرجال النجاشي بـ(جش).

ورمزوا لفهرست الطوسي بـ(ست).

ورمزوا لرجال الشيخ الطوسي بـ(جخ).

ورمزوا لخلاصة العلّامة الحلي بـ(صه).

ورمزوا لرجال ابن داود بـ(د).

ورمزوا لرجال البرقي بـ(قي).

ورمزوا لرجال ابن شهرآشوب بـ(ب).

ورمزوا لرجال علي ابن بابويه بـ(عه).

ورمزوا لرجال علي بن أحمد العقيقي بـ(عق).

ورمزوا لكتاب أمل الآمل بـ(مل).

ورمزوا لمنهج المقال تصنيف الميرزا محمد أمين الاسترابادي بـ(هج).

ورمزوا لتعليقة الوحيد البهبهاني بـ(تعق).

ورمزوا لنقد الرّجال للفاضل التفريشي بـ(قد).

ورمزوا لحاوي الأقوال في معرفة الرّجال للفاضل عبد الغني الجزائري بـ(الحاوي).

٣ـ ما يرمز به للمؤلفين:

فقد رمزوا للصدوق بـ(صق).

ورمزوا للشيخ الطوسي بـ(خ).

ورمزوا للفضل بن شاذان بـ(فش).

ورمزوا لابن عقدة بـ(عقد).

ورمزوا لابن طاووس بـ(طس).

ورمزوا لابن عبدون بـ(عب).

ورمزوا لابن الغضائري بـ(غض).

ورمزوا للشهيد الثاني بـ(شه).

ورمزوا لعلي بن الحسن بن فضال بـ(علي) أو (فض).

ورمزوا للشيخ يوسف البحراني بـ(سف).

وهناك رموز أُخرى تختصّ بكتب الأخبار ومؤلّفيها قد أعرضنا عن ذكرها، فمن أراد فليراجع البحار وغيره.

أقول: هذه الطريقة كانت متبعة عند المتأخرين، وخصوصاً عند العلّامة المجلسي في موسوعته (بحار الأنوار) كما أن ابن داود قبله ـ علىٰ ما قيل ـ: مبتكر هذه الطريقة. إلا أن هذه الطريقة لها من المفاسد والعيوب أكثر مما لها من المصالح، إن قدّر أنّ لها مصلحة علمية، فمن تلك العيوب:

١ ـ الارتباك والتشويش الذي تحدثه في ذهن القارئ أو الباحث، فيؤدي ذلك التشويش إلىٰ الاشتباه والخطأ.

٢ ـ من كان شأنه أن يكتب موسوعة كبيرة كالبحار، لا يضره إذا ذكر المرموز له بدلاً من الرمز.

٣ـ استعمال الرمز بدلاً من الاسم الصريح يتطلب من الباحث أو المطالع الرجوع إلىٰ الفهرس الخاص كلما احتاج إليه، أو كلّما صادف في قراءته رمزاً ما، وهذا لا يخفىٰ علىٰ النبيه من ضياع الوقت وتشتت الذهن.

٤ ـ تقارب الرموز في الرسم أو الشكل يؤدي إلىٰ التصحيف والتحريف بين الناقلين، كما حدث لنسّاخ كتاب رجال ابن داود ـ لمّا كان خطّه رديئاً ـ حيث تشابه رسم (كش) و(جش) فالأول رمز لكتاب رجال الكَشِّي، والثاني رمز لرجال النجاشي. وكذلك ما حدث للنسّاخ من إبدال (ري) وهو رمز لأصحاب الإمام العسكري (عليه السلام) بالرمز (دي) وهو رمز لأصحاب الإمام الهادي (عليه السلام).

٥ ـ أضف إلىٰ ذلك ما يرد من سهو قلم المؤلف في استعمال تلك الرموز أثناء الكتابة.

هذه بعض عيوب تلك الطريقة (المغلوطة) أشرنا إليها حتىٰ لا تستهوي أهل الفن.

وبهذا نختم بحثنا سائلين المولى سبحانه وتعالى أن ينفع به أرباب العلم وطلاب الحوزة والجامعات ودور التحقيق والمؤسّسات الثقافيّة، علماً أنني أوجزت الكلام في كل المطالب، تاركاً التفصيل إلىٰ مناسبة أُخرى بعونه تعالى، علىٰ أنني لا أدّعي الكمال فيما كتبت، لأن الكمال لله وحده، وقد نهجت مع هذا الإيجاز والاختصار أن أدوّن أهم العناوين وأبرز المطالب الرجاليّة، وقد استنتجت حقائق لا تخلو من أصالة وابتكار، وأملي من الله سبحانه وتعالى أن يتقبّل هذا السِفر ويصفح ويتجاوز عن عبده المسيء، أمّا إخواني فأملي أن لا ينسوني من خالص الدعاء، ومن كان له عندي تبعة فرجائي أن يعفو ويهب، والله يحبّ المحسنين.

حرّره مؤلّفه الحاج الشيخ عبد الرسول ابن المغفور له عبد الحسن علي الملقّب **بالغفّاري**

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبيّه وآله الطاهرين.

انتهى والحمد لله

ثبت المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

* ابن ابي طالب، الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، ط بيروت .

* ابن الاثير، علي بن محمد، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، ط ١٢٨٦ هـ .

* ابن الاثير، علي بن محمد، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت .

* ابن تيميّة: احمد بن عبد الحليم، منهاج السنّة، ط مصر .

* ابن الجوزي، مناقب الإمام احمد بن حنبل .

* ابن حجر، احمد بن علي، لسان الميزان، ط حيدر آباد .

* ابن حنبل، احمد بن محمد، المسند، ط مصر .

* ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد المالكي، المقدّمة، ط دار احياء التراث العربي، بيروت.

* ابن داود، الحسن بن داود الحلي، خلاصة الرجال، ط طهران.

* ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرىٰ، ط بيروت وليدن ١٣٢١، ١٣٢٢ و ١٣٢٥ بتصحيح أدورد سخو .

* ابن شاكر، محمد شاكر الكتبي / فوات الوفيات.

* ابن شهرآشوب، محمد بن علي المازندراني، معالم العلماء .

* ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسىٰ، اقبال الاعمال .

* ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسىٰ، ت ٦٦٤ هـ كشف المحجّة، م الحيدرية، نجف ١٩٥٠م.

* ابن قولويه. جعفر بن محمد، ت ٣٦٨ هـ كامل الزيارات .

* ابن عبد البر، يوسف بن عبد اللّه، جامع بيان العلم وفضله، ط القاهرة.

* ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة اللّه الدمشقي، تاريخ دمشق .

* ابن كثير، الحافظ ابو الفداء الدمشقي، البداية والنهاية، ط بيروت .

* ابن كثير، عماد الدين، تاريخ المختصر في احوال البشر، ط مصر.

* ابن منبّه، همّام، ت ١٣١ هـ صحيفة ابن منبّه، تحقيق محمد حميد اللّه، ط دمشق ١٩٥٣م.

* ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط دار صادر بيروت .

* ابن النديم، محمد بن اسحاق، ت ٣٨٥ هـ الفهرست .

* ابو داود، سليمان بن الاشعث، سنن ابي داود، دار الفكر، بيروت .

* ابو ريّة، الشيخ محمود المصري، شيخ المغيرة، ط مصر .

* احمد امين، المصري، ضحى الاسلام، ط القاهرة .

* الاربلي، ابو الفتح علي بن عيسىٰ، كشف الغمّة .

* الاصفهاني، ابو الفرج، الاغاني في الادب، ط دار الفكر، بيروت .

* الأعرجي، السيد محسن ، عدّة الرجال، مخطوط مكتبة جامعة طهران .

* الآمدي، الاحكام في اصول الاحكام .

* الأنصاري، الشيخ مرتضى بن محمد، فرائد الأصول، تحقيق عبدالله أمين، مؤسسة النسر، قم.

* بحر العلوم، السيد محمد مهدي ت ١٢١٢ هـ / رجال بحر العلوم، ط النجف، حجرية.

* البحراني، السيد هاشم ت ١١٠٩ هـ البرهان في تفسير القرآن، دار الكتب العلمية، ط ٢، قم.

* البحراني، السيد هاشم ت ١١٠٩ هـ مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار، ط دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٣٧٥ هـ قم.

* البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، ط دار الفكر، بيروت وبولاق واسطنبول ١٩٨١م .

* البرقي، أبو جعفر، احمد بن محمد، المحاسن، ط دار الكتب الاسلامية، قم .

* البرقي، أبو عبدالله محمد بن خالد ت ٢٨١ هـ رجال البرقي

* البستي، معالم السنن، ط حلب ١٣٥١ هـ.

* البلاذري، احمد بن يحيىٰ، الانساب، ط الحجرية .

* البهبودي، محمد باقر ـ المحقق ـ صحيح الكافي، ط ١ الدار الاسلامية، بيروت .

* البهبهاني، محمد باقر بن محمد أكمل ت ١٢٠٦ هـ، الفوائد الرجالية، ط ٢، ١٤٠٤ هـ قم.

* البيهقي، احمد بن الحسين، السنن الكبرىٰ، ط حيدر آباد، الهند .

* التبريزي، ملا علي العلياري ت ١٣٢٧ هـ، بهجة الآمال في شرح زبدة المقال، تصحيح هادي اليوسفي، بنياد فرهنگ اسلامي ١٣٩٥ هـ.

* الترمذي، محمد بن عيسىٰ، سنن الترمذي، ط القاهرة، مصر ١٢٩٢ هـ.

* الجاحظ، ابو عثمان. عمرو بن بحر، البيان والتبيين، بيروت .

* الحائري، أبو علي محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار ت ١٢١٥ هـ، منتهى المقال.

* الحسني، هاشم معروف، دراسات في الكافي والصحيح، ط ١ بيروت ١٩٦٨م.

* الحلبي، برهان الدين، السيرة الحلبيّة، ط مصر.

* الحلّي، المحقق نجم الدين جعفر بن الحسن ت ٦٧٦ هـ، المعتبر في الفقه المقارن.

* الحلّي، العلامة جمال الدين الحسين بن يوسف ت ٧٢٦ هـ الخلاصة، ط حجرية، ١٣١٠هـ

* الحنبلي، عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب، م التجارية بيروت.

* الخاقاني، علي بن الحسين بن العباس ت ١٣٣٤ هـ رجال الخاقاني، ط ٢، قم ١٤٠٤هـ

* الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي، البيان في تفسير القرآن، دار التوحيد ط ٤، الكويت ١٩٧٩ م.

* الخوئي، السيد أبو القاسم الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ١ و ٢ ـ النجف ،١٩٧٨ م.

* الخوارزمي، ابو المؤيد، مناقب ابي حنيفة ،

* الدارمي، عبد اللّٰه بن بهرام، سنن الدارمي، ط دمشق .

* الداماد، محمد باقر بن محمد الاسترابادي ت ١٠٤١ هـ الرواشح السماوية، ١٣١١هـ
* الذهبي، محمد بن احمد بن عثمان ت ٧٤٨ هـ تذكرة الحفّاظ، ط٣ م المعارف العثمانية حيدر آباد ١٩٥٥ م.
* الذهبي، محمد بن احمد ت ٧٤٨ هـ ميزان الاعتدال ، ط الهند.
* الزركلي، خير الدين، الاعلام، ط ٢، القاهرة، ١٩٥٦ م.
* زيني دحلان، السيد احمد، اسنى المطالب.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ البلغة.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ تاريخ الخلفاء، م الميمنية، مصر.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ تحذير الخواص.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ الدر المنثور، ط مصر.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ اللئالي المصنوعة، م الادبية، ط ١.
* الشافعي، محمد بن ادريس بن العباس، كتاب الأم، دار الفكر بيروت .
* الشهرستاني، ابو الفتح، محمد بن عبد الكريم الاشعري، الملل والنحل .
* الشهيد الثاني، زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد ت ٩٦٦ هـ الدراية في علم الحديث.
* الشهيد الثاني، زين الدين بن نور الدين علي بن أحمد ت ٩٦٦ هـ مسالك الافهام.
* الصدر، السيد حسن ت ١٣٥٤ هـ، تأسيس الشيعة، منشورات الأعلمي طهران.
* الصدر، الشهيد محمد باقر ت ١٩٧٩م، دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني، ط ١ ، ١٩٧٨ م، بيروت.
* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، اكمال الدين واتمام النعمة، طهران ١٣٩٠ هـ.
* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، امالي الصدوق .
* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، علل الشرائع، ط قم .
* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، عيون اخبار الرضا، ط ٢، قم .

* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، معاني الاخبار، ط قم .

* الصدوق، محمد بن علي بن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ط ١ .

* الصديقي، محمد زبير ـ محقق ـ السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ١٣٥٨ هـ.

* الطباطبائي، السيد محمد حسين ت ١٩٨٢ م، الميزان في تفسير القرآن، ط ٢ بيروت.

* الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل، ت ٥٤٨ هـ، إعلام الورى، طهران.

* الطبري، محمد بن جرير ت ٣١٠ هـ تاريخ الطبري، ط دار المعارف .

* الطبري، ابن رستم محمد بن جرير، دلائل الإمامة، م الحيدرية النجف ١٩٦٣م .

* الطبري، محب الدين ابو جعفر، الرياض النظرة في مناقب العشرة، م الحسينية .

* الطريحي، الشيخ فخري، ت ١٠٨٥ هـ مجمع البحرين، مكتبة نشر الثقافة الاسلامية، طهران .

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ اختيار معرفة الرجال، ط قم.

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ الاستبصار، تحقيق محمد الاردوبادي، النجف ١٣٧٥ هـ.

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ تلخيص الشافي.

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ تهذيب الاحكام، ط ٢ دار الكتب الاسلامية، قم .

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ رجال الطوسي، ط قم.

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ عدّة الرجال، ط حجرية، بمبي ١٣١٨ هـ.

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ كتاب الغيبة، ط مكتبة نينوى، طهران .

* الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن شيخ الطائفة ت ٤٦٠ هـ الفهرست، ط النجف .

* الطهراني، آغا بزرگ الشيخ ت ١٩٧٠ م، الذريعة الى تصانيف الشيعة.

* الطهراني، آغا بزرگ الشيخ ت ١٩٧٠ م، مصفّى المقال في علم الرجال.

* العاملي، الشيخ حسن بن الشهيد الثاني، كتاب المعالم، ط ١، ١٤٠٢ هـ.

* العاملي، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين ت ١٠٣١ هـ مشرق الشمسين، ط حجرية.

* العاملي، محمد بن الحسن بن علي الحر ت ١١٠٤ هـ وسائل الشيعة، ط بيروت.

* العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ الاصابة في معرفة الصحابة، م الشرقية، مصر .

* العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ التقريب في الرجال .

* العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي ت ٨٥٢ هـ تهذيب التهذيب، م مجلس المعارف، حيدر آباد ١٣٢٦ هـ.

* العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي ت٨٥٢ هـ فتح الباري في شرح صحيح البخاري، م الأميرية، مصر.

* العياشي، محمد بن عيّاش السمرقندي، تفسير العيّاشي، ط قم .

* الغفّار، عبد الرسول، شاعر العقيدة المفجع البصري، ط ١، بيروت .

* الغفّار، عبد الرسول، ملامح شخصية الإمام علي (ع)، ط ١، بيروت .

* غولد زيهر، المستشرق الالماني، المطالعات الاسلامية .

* الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشافعي، سفر السعادة ،

* الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الشافعي، القاموس المحيط .

* القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، دار احياء السنّة، پاكستان، ط بيروت .

* القمي ، الشيخ عباس بن محمد رضا، ت ١٣٥٧ هـ، الكنى والألقاب، م العرفان صيدا.

* الكراجكي، ابو الفتح من علماء ق ٤ هـ كتاب التعجب .

* الكشي، أبو عمرو، محمد بن عمر بن عبد العزيز، رجال الكشي، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، م الآداب، النجف.

* الكلباسي، ميرزا أبو الهدى الاصفهاني ت ١٣١٥ هـ سماء المقال في تحقيق علم الرجال،

ط ١، م حكمت قم ١٣٧٢ هـ

* الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب ت ٣٢٩ هـ أصول الكافي، ط الآخوند، طهران .

* الكنجي، الحافظ محمد بن يوسف، كفاية الطالب، م الغري، النجف .

* كني، ملا علي، توضيح المقال، طبعة حجرية ١٢٦٧ هـ

* المامقاني، الشيخ عبدالله بن محمد حسين ت ١٣٥١ هـ تنقيح المقال، طبعة حجرية ١٣٥٠هـ.

* المامقاني، الشيخ عبدالله ت ١٣٥١ هـ مقباس الهداية، م المرتضوية، نجف ط حجرية.

* المبرّد، ابو العباس محمد بن يزيد، الكامل في الادب، ط النهضة، مصر.

* المسعودي، علي بن الحسين، ت ٣٣٣ هـ مروج الذهب .

* المسعودي، علي بن الحسين، ت ٣٣٣ هـ اثبات الوصية.

* المفيد، محمد بن النعمان، ت٤١٣ هـ الارشاد، تحقيق مؤسسة آل البيت م مهر، ١٤١٣ هـ

* المفيد، محمد بن النعمان، ت٤١٣ هـ الاختصاص، ط قم .

* المفيد، محمد بن النعمان، ت٤١٣ هـ المجالس، ط النجف .

* النجاشي، أبو العباس، احمد بن علي ت ٤٥٠ هـ الرجال، ط حجرية، بمبي ١٣١٧ هـ .

* النوري، المحدث الحاج ميرزا حسين، مستدرك الوسائل، ط حجرية .

* النويري، احمد بن عبد الوهاب، نهاية الارب في فنون الادب، ط مصر.

* النيسابوري، الحاكم ابو عبد الله، المستدرك علىٰ الصحيحين، ط الهند .

* النيسابوري، مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، ١٩٥٥م، مصر .

* الهيثمي، علي بن ابي البركات، مجمع الزوائد، مكتبة القدسي، القاهرة .

الفهرس